جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بالزقازيق

قسم اللغويات

الضرورة الشعرية

في شرح المفصل لابن يعيش

جمعًا وتحقيقًا ودراسة

رسالة ماجستير

إعداد

وحيد عز الرجال متولي

إشراف

المشرف الأصلي	المشرف المشارك
أ.د/ فاروق بدير	أ.د/ شكري دياب

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أشرف بإهداء هذا العمل إلى:

- الإسلام وأهله رغبة في إعزازه بإعزاز لغته.
- والديّ –رحمهما الله– وجعلني وعملي هذا في ميزان حسناتهما يوم القيامة.
- شريكة الحياة "أم أحمد" فقد كانت نعم العون وخير الرفيق.
- حبات قلبي أبنائي أحمد، وأسامة، وفاطمة الزهراء، ومحمدٍ، وعبدِ الرحمن بَارَكَ اللهُ لِي فِيهِم وَقَرِ بِهِم عَيْنِي ونفع بِهِم آمين.
- أصحاب الفضل عليّ وفي مقدمتهم أستاذاي الفاضلان الكريمان: الأستاذ الدكتور/ فاروق بدير والأستاذ الدكتور/ شكري دياب. اللذان عاملاني كأخ أصغر بالتوجيه والنصح والدعاء.
- وكل صاحب فضل عليَّ من أساتذة قسم اللغويات وجميع أساتذتي أعزهم الله، وجعل عملي هذا في موازين حسناتهم آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

حمدًا لله العالم العلام العليم، ذي الفضل السابغ العميم، مَنَّ علينا بنعمه وآلائه التي لا تعد ولا تحصى.

الحمد لله أن علمنا وفهمنا وشرفنا بالبحث في لغة أعظم كتبه (القرآن الكريم) وَصَلِّ اللهم وسلم وبارك على من نزل عليه ذلك الكتاب هدى للمتقين. إمام المتقين وخير الأولين والآخرين، أفصح من نطق بالضاد، الشافع المشفّع يوم المعاد. أحينا يارب على سنته وأمتنا على شرعته، وشرفنا بفهم أسرار بلاغته، واحشرنا في زمرته.

اللهم آمين

وبعد

فهذا بحثي عن الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش ت (٦٤٣هـ). "جمعا وتحقيقا ودراسة" والذي أتقدم به لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر فرع الزقازيق.لقد حفل القرن السابع الهجري بوجود كوكبةٍ من العلماء ضرب كل منهم بسهم في خدمة العربية فتنوعت دراساتُهم خدمة لكتاب الله عز وجل وكان من بين هؤلاء الأفذاذ ابن يعيش أستاذ عصره وقد خلف لنا كتابين جليلين هما: شرح المفصل، والتصريف الملوكي، كان أجلُّهما قيمة وأوسعُهما انتشارا، وأكثرهما تلقفاً من علماء مختلف الدول والبلدان: شرح المفصل- مفصل الزمخشري-خبير دقائق العربية، مفسر القرآن الكريم وكان من حسن طويتهما وصدق

نيتهما أن أقبل الناس على الكتابين كليهما –المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش– فكثرت فيهما التآليف والبحوث، من شارح للفظه، ومن شارح لأبياته، فأفاد منهما القاصي والداني. وكان ذلك سببا قويا من الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوعي، أعني حبي القوي وإعجابي الشديد بهاتين الشخصيتين الفذتين منذ وقعت عيناي على هذا الكتاب في مراحل التعليم –الدنيا والعليا– وهناك أسباب أخرى وهي:

(١) ميلي الشديد في الإحاطة بذلك العالم من جميع جوانبه (حياته وعلمه، عقله وفكره).

(٢) إيماني الشديد بضرورة الإسهام في إحياء التراث العربي وخدمته بكل وسيلة ممكنة.

(٣) انشغال ذهني كثيرا بتلك الظاهرة العجيبة التي يتنازل فيها العربي عن فصيح لغته –إن صح التعبير– أو ما أطلق عليه النحاة "الضرورة" فأردت أن أعرف تلك الأسباب التي دعتهم إلى ذلك التنازل فكان ذلك البحث.

(٤) اختياري لهذا الموضوع أيضا في هذا الكتاب بالتحديد لم يكن جزافا وإنما جاء من رغبة صادقة دفعتني للإلمام بقدر لا بأس به من أبواب النحو والصرف وقضاياهما وهو –أي الكتاب– في الوقت ذاته لعالم شامي (حلبي) فأردت التعرف على مدى ما وصل إليه الفكر النحوي والصرفي في الشام في ذلك العصر ممثلا في دراسة هذا العالم وكتابه.

(٥) إضافة بحث جديد إلى المكتبة العربية أرجو منه النفع والانتفاع.

وأخيرا

بِرًّا ودفاعًا عن رسول الله ﷺ الذي تطاول عليه سَفِلَةُ القومِ فداه أبي وأمي ونفسي ﷺ وهو الذي أوصى قائلا "رحم الله امرأً أصلح من لسانه" [1] فأرجو أن أكون منفذا لهذه الوصية كي أسهم في أن تَعْلُوَ أُمَّتُه وتعز فَيَهَابَهَا أعداؤها.

١) نص الحديث: "مر عمر بقوم يرمون نبلا فعاب عليهم فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمون فقال: لَعِلمُكُم علينا أشد من سوء رميكم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله امرأً أصلح من لسانه". مسند الشهاب رقم الحديث ٥٨٠ ج١ ص ٣٣٨.

لهذا كله عقدت العزم – متوكلا على ربي- على خوض هذه الدراسة باذلا فيها أقصى جهدي ومحاولا السير وفق المنهج العلمي الدقيق.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة وفهارس.

أما القسم الأول: "مع الزمخشري وابن يعيش ومفهوم الضرورة عند النحاة" والذي تضمن ثلاثة فصول:

تناولت في الفصل الأول: الزمخشري، اسمه كنيته، لقبه، مولده، نشأته، أساتذته، إقامته بخوارزم، رحيله إلى بخارى، تلاميذه، مؤلفاته، كتاب المفصل والغرض من تأليفه، موضوعاته، شرّاحه، شرّاح أبياته.

وتناولت في الفصل الثاني: ابن يعيش وشرحه للمفصل وتضمن خمسة مباحث وهي:

المبحث الأول: تناولت فيه اسمه، مولده، نشأته، شيوخه، رحلاته العلمية، حلقاته العلمية، مكانته العلمية، تلاميذه، أخلاقه وصفاته، مؤلفاته، مذهبه النحوي، تاريخ شرحه للمفصل، سبب شرحه للمفصل.

المبحث الثاني: وتناولت فيه الحديث عن الأصول النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل (السماع-القياس-الإجماع-استصحاب الحال-الاستحسان-الاستدلال بالأولى-العرف-الاستقراء-الحمل على الظاهر المحذوف له حكم الملفوظ، خلع الأدلة، أحسن الأقبحين وغيرها).

المبحث الثالث: وسميته الشاهد النحوي عند ابن يعيش والذي تنوع بين قرآن كريم، وأحاديث نبوية شريفة، وأشعار وقوافٍ، وأمثال وأقوال للعرب وقد أفدت كثيرا من كتاب ابن يعيش وشرح المفصل.

المبحث الرابع: تحدثت فيه عن مصادر شرح المفصل، منهج ابن يعيش في شرح المفصل، مكانة ابن يعيش بين شراح المفصل.

المبحث الخامس والأخير: عقدته للمقارنة بين شرح المفصل لابن يعيش وبعض الشروح.

أما الفصل الثالث ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن مفهوم الضرورة عند النحاة [ابن يعيش-سيبويه-ابن جني-ابن فارس-ابن مالك-الضرورة بين البصريين والكوفيين-خلاصة هذه الآراء-تعقيب على ما سبق].

المبحث الثاني: تناولت فيه الأصول النحوية التي بنيت عليها الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش.

المبحث الثالث: تناولت فيه وجه الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش.

المبحث الرابع: تناولت فيه أنواع الضرائر في شرح المفصل لابن يعيش وقد أفدت كثيرا في تقسيمها من كتاب سيبويه والضرورة الشعرية للأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم [(١)].

أما القسم الثاني من البحث: فهو "الضرائر الشعرية في كتاب شرح المفصل جمعا وتحقيقا ودراسة" ونظرا إلى أنها أنواع أربعة -كما بينت في الفصل السابق- فقد وقع هذا القسم في أربعة فصول:

الفصل الأول: ضرائر النقص، وهي أكثر الضرائر في كتاب شرح المفصل، وتشمل نقص الحركة، والحرف، والكلمة.

الفصل الثاني: ضرائر الزيادة وتشمل: زيادة الحركة، والحرف، والكلمة.

الفصل الثالث: ضرائر التقديم والتأخير، وتشمل تقديم الاسم على الفعل، وتقديم الضمير على الظاهر، وتقديم بعض الكلام على بعض.

الفصل الرابع: ضرائر الإبدال وتشمل: إبدال الحرف من الحرف، والكلمة من الكلمة، والحكم من الحكم.

---

(١) سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن إبراهيم ط ١ / ١٩٨٢ .

بعد ذلك تأتي الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها وما وقفت عليه من أمور وملاحظات ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية والتي اشتملت على:

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

أمثال العرب

أقوال العرب

الأشعار والقوافي

أنصاف الأبيات

الأعلام

المصادر والمراجع

الموضوعات

وفي ختام هذه المقدمة ألتمس أولا: من أساتذتي الأفاضل وكل قاريء لهذه الرسالة العذر من أي نقص وتقصير شابا محاولتي المتواضعة وحسبي أنني أخلصت النية وبذلت الوسع وأرجو كذلك أن يتحملوني إن أجهدتهم وأتعبتهم.

جزاكم الله خيرا ومتعكم بالصحة والعافية

وثانيا: أقدم خالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من قدّم لي معروفا ماديا أو معنويا، وأخص بالشكر **أستاذي الدكتور/ فاروق بدير** الذي يشهد الله أنه أفاض عليّ من واسع علمه، وجميل صبره، وكريم أخلاقه حتى إنني كلما حادثته عبر (الهاتف) أو التقيته ابتدرني بالسؤال عن أولادي، فأكرم به من عالم فاضل ما أشعرني قط بجفاء أو ضجر، بل نَفَعَ وصبر، فجزاه الله خير الجزاء، وكذلك **أستاذي الدكتور/ شكري دياب،** شكر الله له، ومتعه الله بالصحة والعافية آمين. الذي لم يقل حلما وصبرا وكرم أخلاق عن **أستاذي الدكتور/ فاروق بدير** وكأنهما جناحا طائر أوصلاني إلى بر الأمان بعد سباحة شاقة في بحر العربية العميق، فجزاهما الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر **لأستاذي الدكتور/ السيد حسن حامد عبد الحميد البهوتي** متعه الله بعمر مديد، وخير مزيد وعمل صالح رشيد. فنعم العالم كانه، بل أقول نعم الأب الحنون الشفوق، هوّن عليّ شقاء البحث بطيب كلماته، وكثرة سؤاله وتعهده لأحوالي، وجمال مزحته، التي كثيرًا ما رسمت البسمة على وجهي وأوجه الكثيرين، لا قطع الله عنا صوته، ولا حرمنا من علمه وحلمه. آمين.

وجزى الله أساتذتي ومشايخي وكلَّ من قدم لي نصيحة أو أسدى إلي معروفا خير الجزاء.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

الباحث: وحيد عز الرجال متولي إبراهيم

منهج البحث

تناولت المنهج التالي في البحث:

أولا: رتبت الأبيات الشعرية المعنية بالضرورة، لا حسب ترتيبها في الكتاب، ولكن حسب أنواع الضرائر.

ثانيًا: اتبعت في دراسة المسائل منهجا خاصا هو:

(١) عنونت لكل مسألة بما يتناسب مع موضوعها.

(٢) بدأت بتمهيد يعطي فكرة عامة عما تحتويه القضية.

(٣) ذكرت نص ابن يعيش كاملا – في الغالب- ووضعته بين علامتي تنصيص.

(٤) ضبطت نص ابن يعيش الذي يؤدي إغفال ضبطه إلى اللبس ضبطا دقيقا.

(٥) خرّجت النصوص التي شملها نصُّ الشارح ونَصَّ على نسبتها.

(٦) حاولت ربط مسائل شرح المفصل والتي تُعْنَي بالضرورة بمصادر النحو الأم، كالكتاب لسيبويه ت (١٨٠هـ) والمقتضب للمبرد ت (٢٨٦ هـ) والأصول لابن السراج ت (٣١٦هـ) والإنصاف لابن الأنباري ت (٥٧٧هـ) وشرح الكافية الشافية لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك ت (٦٧٢هـ) وشرح الكافية وشرح الشافية للرضي ت (٦٨٦هـ) وارتشاف الضرب لأبي حيان ت (٧٤٥هـ) وحاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ت (١٢٠٦هـ) وكذلك بالكتب المؤلفة في الضرورة كـ كتاب "ما يحتمل الشعر من الضرورة" للسيرافي ت (٣٦٨هـ) وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ت (٤٢٢هـ) وضرائر ابن عصفور ت (٦٦٩هـ) وكذلك الضرائر للآلوسي ت (١٣٤٢هـ).

(٧) ذيلت كل مسألة بخلاصة أوجزت فيها ما انتهيت إليه فيها من فهم أو نتيجة.

ثالثًا: اتبعت المنهج العلمي في تحقيق الآيات والأحاديث فقمت:

(١) بإثبات نص الآية في المتن بين قوسين مضبوطًا ضبطًا كاملا حسب الرسم العثماني مشيرًا في حاشية الصفحة إلى مواضعها في القرآن الكريم بذكر رقم الآية ثم اسم السورة، وذكر الآية بتمامها إن لم تكن تامة.

(٢) خرجت الأحاديث النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم وأزكاهما وأتمهما، راجعًا في ذلك إلى كتب الأحاديث الصحيحة والمسانيد والمصنفات وغيرها.

رابعًا: اتبعت في تحقيق الشاهد النحوي ما يلي:

(١) إثبات نص البيت في المتن مضبوطًا ضبطًا كاملا.

(٢) أتممت النص في حاشية الصفحة إن كان ناقصًا.

(٣) بينت قائله من ديوانه أولا إن وجد ومن كتب الشعر كالمفضليات ثم من كتب النحو.

(٤) بينت البحر العروضي الذي منه البيت.

(٥) فسرت مفرداته بالرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية كـ "لسان العرب" و"القاموس المحيط" و"المعجم الوسيط".

(٦) ذكرت المعنى الإجمالي للبيت غالبًا.

(٧) بينت موطن الشاهد النحوي في البيت.

(٨) خرجت الأمثال الواردة والأقوال المأثورة من مظانها في كتب الأمثال.

(٩) ترجمت بإيجاز للنحاة المذكورين في شرح المفصل، والنحاة الذين نقلت من آرائهم مع توثيق ذلك من كتب التراجم كـ "إنباه الرواة"، و"بغية الوعاة"، و"الأعلام".

(١٠) درست المسائل النحوية التي تتعلق بالضرورة، والتي قال عنها ابن يعيش إنها ضرورة.

(١١) ذكرت آراء النحاة في كل مسألة مراعيًا في ترتيبها ترتيب وفيات أصحابها.

القسم الأول

(مع الزمخشري وابن يعيش ومفهوم الضرورة عند النحاة)

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مع الزمخشري صاحب المفصل.

الفصل الثاني : مع ابن يعيش وشرح المفصل.

الفصل الثالث : مفهوم الضرورة.

الفصل الأول
مع الزمخشري صاحب المفصل

اسمه: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري[(١)].

كنيته: أبو القاسم.

لقبه: كان قد جاور بمكة زمانًا و لقب نفسه جار الله فصار هذا اللقب علمًا عليه[(٢)].

مولده: غلبت عليه النسبة إلي بلده الذي ولد به، و نشأ فيه فقيل الزمخشري.

ولد بزمخشر في السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧ هـ، سنة ١٠٧٤ م[(٣)] وليس بين الذين أرخوا له خلاف علي سنة ميلاده، إلا أن ابن كثير[(٤)] ذكر أنه توفي سنة ٥٣٨هـ عن ست وسبعين سنة[(٥)] و معنى هذا أن ميلاده كان سنة ٤٦٢هـ لكن إجماعهم

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦، معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠ ، الأعلام ٧/ ١٧٨ وفي الأدباء محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي ١٩/ ١٢٦ .

(٢) الأعلام ٧/ ١٧٨.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣، شذرات الذهب ٤/ ١٢١ و به أن المولد كان في ١٧ رجب وإنباه الرواة ٣/ ٢٧١.

(٤) **ابن كثير**: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين:حافظ مؤرخ فقيه ولد في قرية من أعمال بصري الشام وانتقل مع أخ له إلي دمشق ورحل إلي طلب العلم وتوفي بدمشق من كتبه البداية والنهاية، الأعلام ١/ ٣٢٠.

(٥) البداية و النهاية ١٢/ ٢٣٦ . ووفيات الأعيان ٥/ ١٧٣ .

علي أن المولد كان سنة ٤٦٧هـ وقول ابن العماد الحنبلي[١] إنه توفي سنة ٥٣٨هـ بعد أن عاش ٧١ سنة [٢] يجعلنا نستبعد ما ذكره ابن كثير.

نشأته:

نشأ بزمخشر ودرس بها ثم رحل إلي بخارى ليطلب العلم في مطلع حياته[٣] لأنها كانت منذ عهد السامانيين "مثابة المجد و كعبة الملك، و مجمع أفراد الزمان، و مطلع نجوم أدباء الأرض، و موسم فضلاء الدهر " [٤]. وقدم بغداد، و سمع الحديث، و تفقه، ورحل إلي مكة فجاور بها و سمي جار الله و تنقل في البلدان ثم عاد إلي الجرجانية من قري خوارزم فتوفي فيها.[٥]

أساتذته:

استقى الزمخشري من ينابيع كثير من العلماء الذين عاصرهم.ولعل أعظم أساتذته آثارًا في النفس أبو مضر بن جرير الضبي الأصفهاني [٦] المتوفى سنة ٥٠٧هـ كان يلقب بفريد العصر، ووحيد الدهر في علم اللغة و النحو، ويضرب به المثل في أنواع الفضائل، و قد درس عليه الزمخشري النحو و الأدب [٧].

---

(١) **ابن العماد**: عبد الحي بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح: مؤرخ، فقيه، عالم بالأدب، ولد في صالحية دمشق سنة ١٠٣٢ هـ، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة حاجًا، له شذرات الذهب في أخبار من ذهب، وشرح متن المنتهى وغيرها، ووفاته في دمشق سنة ١٠٨٩ هـ. الأعلام ٣/ ٢٩٠ .

(٢) شذرات الذهب ٤/ ١٢١.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.

(٤) يتيمة الدهر ٤/ ١١٥.

(٥) الأعلام ٧/ ١٧٨ و معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦.

(٦) **أبو مضر**: محمود بن جرير الضبي الأصبهاني أبو مضر؛ أول من أدخل مذهب المعتزلة إلي خوارزم ونشره فيها، كان عالم عصره باللغة والنحو والطب، يضرب به المثل في أنواع الفضائل، أقام مدة في خوارزم، وتخرج عليه جماعة منهم الزمخشري، ومات بمرو فرثاه الزمخشري، له زاد الراكب في الأدب و الأخيار، توفي ٥٠٧هـ، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٧ ، الأعلام ٧/ ١٦٧.

(٧) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٧، شذرات الذهب ٤/ ١١٩ .

إقامته بخوارزم:

أقام بخوارزم مدة، فانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه، وأخذوا عنه علمًا كثيرًا وتخرج عليه جماعة من الأكابر في النحو واللغة، وهو الذي أدخل علي خوارزم مذهب المعتزلة، ونشره بها، فاجتمع عليه الخلق لجلالته، وتمذهبوا بمذهبه، ومنهم أبو القاسم الزمخشري.

وقد توسم أبو مضر في تلميذه الذكاء والجد والجدارة بأن يخلفه، فتعهده بعلمه، ورعاه بماله، ويدل علي هذا قول الزمخشري لنظام الملك [(١)]:

١- إِلَيْكَ نِظَامَ الْمُلْكِ شَكْوَايَ فَاسْتَمِع ... إلى بَثٍّ مَجْذُوذِ المَعَايِشِ ضَنْكِهَا

٢- وَلَوْ لَمْ يَلِ الضَبِّيُّ عَنِّي عِرَاكُهَا ... لَنَالَتْ يَدُ البَلْوَى أَدِيمِي بِعَرْكِهَا

وكان الزمخشري محبًا لأستاذه أبي مضر وفيًّا له، فلما مات سنة ٥٠٧ هـ رثاه بقوله[(٢)]:

٣- وَقَائلَة مَا هَذه الدُّرَرُ الَّتي ... تُسَاقطُهَا عَيْنَاكَ سمْطَيْن[(٣)] سمْطَيْن

٤- فقُلْتُ هُوَ الدُّرُّ الذَي قَدْ حَشَا بِهِ ... أبو مُضَرٍ أُذْنِي تَسَاقَطُ من عَيْنِي

رحيله إلي بخارى:

ثم رحل إلي بُخَاري ليستزيد من مناهل علمائها[(٤)] وكانت وما تزال تابعة للدولة السامانية، ولها صيتٌ ذائع في العلم، حتى إن الثعالبي يقول:

إنها كعبة الملك، و مطلع نجوم أدباء الأرض [(٥)].

---

(١) ديوان الزمخشري قصيدة رقم ١٨ ص ٧٩، ٨٠ عبد الستار ضيف مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ط أولى ٢٠٠٤ م والبيتان من بحر الطويل.

(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٢، إنباه الرواة ٣/ ٢٦٧، معجم الأدباء ١٩/ ١٢٤. شذرات الذهب ٤/ ١٢٠، ديوان الزمخشري قصيدة رقم ٤١ ص ١٣٨ بحر الطويل.

(٣) **السمط**: هو الخيط ما دام فيه الخرز، وقيل: النظم؛ لأنه يعلق، وقيل: هى قلادة أطول من المخنقة، وجمعه سموط. اللسان مادة (س م ط) ٣/ ٢٠٩٣.

(٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧.

(٥) يتيمة الدهر ٤/ ١١٥. هذا الكلام على عهد الثعالبي وليس المقصود به الآن؛ لأن الدولة السامانية قد زالت.

كذلك سَمِعَ الحديث من شيخِ الإسلام أبي مَنْصُور نَصْرُ الحارثي، و من أبي سعد الشقاني [(١)]، ومن أبي الخطاب بن أبي البطر [(٢)].

وقد أخذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر النيسابوري [(٣)]، و اجتمع في بغداد بالفقيه الحنفي الدامغاني [(٤)] و بالشريف ابن الشَّجَري [(٥)]. و قال القفطي [(٦)]:

إنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قدم علينا ببغداد سنة ٥٣٣ هـ ورأيته مرتين عند شيخنا أبي منصور الجواليقي [(٧)] قارئًا عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزا لها.

كذلك نجد أنه قَرَأَ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ [(٨)] عَلَى عَبْدِ اللهِ بنِ طَلْحَةَ اليَابُرِيّ [(٩)].

تَلاميذُه:

يَذْكُرُ القِفْطِيُّ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ دَخَلَ خَرَاسَانَ، وَوَرَدَ العِرَاقَ، وَمَا دَخَلَ بَلَدًا إلا اجْتَمَعَ النَّاسُ عليه وَتَلْمَذُوا لَهُ، وَأَفَادُوا مِنْهُ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَقَامَ بِخَوَارِزْمَ تَضْرِب إِلَيْه أكباد الإبل، وَتَحُطُّ بِفِنَائِهِ رِحَالُ الرِّجَالِ وَتُحْدَى باسْمِهِ مَطَايَا الآمَالِ [(١٠)].

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٠.

(٢) طبقات المفسرين ١/ ١٢٠.

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩. الدامغاني وهو محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الملك بن عبد الوهاب، أبو عبد الله الدامغاني شيخ الحنفية في زمانه، ينعت بقاضي القضاة ، ولد بدامغان وتفقه بها وبنيسابور ثم ببغداد وولي بها القضاء، وبقي في القضاء ثلاثين سنة (ت ٤٧٨ هـ) الأعلام ٦/ ٢٧٦ .

(٥) **ابن الشجري** هو هبة الله بن علي أبو السعادات ينتهي نسبه إلي علي بن أبي طالب، كان فرد زمانه في العلوم العربية، وعلم النحو سبعين سنة توفي سنة ٥٤٢ هـ، وله من المؤلفات الأمالي والانتصار علي ابن الخشاب والحماسة ضاهي به حماسة أبي تمام وشرح اللمع لابن جني وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه وشرح التصريف المملوكي، معجم الأدباء ١٩/ ٢٨٢. والبداية والنهاية ١٢/ ٢٤٠.

(٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.

(٧) **الجواليقي**: موهوب بن أبي طاهر أحمد الجواليقي، كان إمامًا في فنون الأدب، وهو من مفاخر بغداد، درس الأدب في المدرسة النظامية بعد الخطيب التبريزي، وكان في اللغة أمثل منه في النحو، وكان متواضعًا من أهل السنة، وله حسن التصانيف المفيدة التي انتشرت عنه، مثل شرح أدب الكاتب، والمعرب من الكلام الأعجمي، والتكملة فيما يلحن فيه العامة أكمل به درة الغواص للحريري ولد سنة ٤٤٦ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٥٣٩ هـ، إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧ ، الأعلام ٧/ ٣٣٥.

(٨) **سيبويه**: هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، يكنى أبا بشر وأبا الحسن، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ولازمه وتتلمذ له وأخذ شيئًا من النحو عن عيسى وغيرهما ت ١٨٠ هـ وقيل ١٨٩ هـ بفارس وقبره بشراز قصبة فارس إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ الأعلام ٥/ ٨١ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠ .

(٩) بغية الوعاة ٢ / ٤٢، وهو نحوي أصولي فقيه ت سنة ٥١٨ هـ، روي عن أبي الوليد الباجيّ وشرح رسالة ابن أبي زيد وَرَدّ على ابن حزم.

(١٠) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٦.

وذكر ياقوت[١] أنه قدم بغداد، في طريقه إلى الحج فاجتمع الناس حوله ليستمعوا منه[٢]. فتلاميذه كثير، منهم بزمخشر و منهم بغيرها.

تلاميذه بزمخشر: أبو عمرو عامر بن الحسن السمار.

بطبرستان: أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي.

بأبيورد: أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز.

بسمرقند: أبو سعد أحمد بن محمود الشاش و غيرهم [٣].

تلاميذه بخوارزم:

أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه و الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم، كان متمكنًا في العربية غزير العلم فقيهًا أديبًا شاعرًا [٤]. و منهم علي ابن محمد العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأديب، الملقب بحجة الأفاضل و فخر المشايخ المتوفى حوالي سنة ٥٦٦هـ قرأ الأدب على الزمخشري فصار أكبر أصحابه وأوفرهم حظًا من غرائب آدابه وجعل أيامه في آخر عمره مقصورة على نشر العلم، و فزع الناس إليه في حل المشكلات و شرح المعضلات، وكان مولعًا بالسماع كتوبًا، و هو مع علمه الغزير وفضله الكثير عَلَمٌ فِي الدِّينِ وَالصَّلاحِ، وكان يذهب مذهب المعتزلة، وله تصانيف حسان منها: كتاب "المواضع والبلدان"، وكتاب "تفسير القرآن"، وكتاب "اشتقاق الأسماء"[٥].

وتلمذ له محمد بن أبي القاسم بايجوك، أبو الفضل البقالي الخوارزمي الآدمي الملقب زين المشايخ توفي سنة ٥٦٢هـ النحوي الأدبي، كان إمامًا في الأدب، وحجة في

---

(١) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي أبو عبد الله، شهاب الدين، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، و من العلماء باللغة و الأدب، عاش من نسخ الكتب بالأجرة و رحل رحلة واسعة انتهى بها إلى مرو بخراسان، من كتبه معجم البلدان، معجم الأدباء توفي سنة ٦٢٦هـ . الأعلام ٨/ ١٣١.

(٢) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٨.

(٣) الأنساب للسمعاني ٣/ ١٦٤.

(٤) الأنساب ٣/ ١٦٤، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧.

(٥) معجم الأدباء ١٥/ ٦١، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٧.

لسان العرب، أخذ اللغة وعلم الإعراب عن أبي القاسم الزمخشري وجلس بعده مكانه، وسمع الحديث منه ومن غيره، وله من التصانيف: مفتاح التنزيل وتقويم اللسان في النحو والإعجاب في الإعراب والبداية في المعاني والبيان، وكتاب منازل العرب، وشرح أسماء الله الحسنى وغير ذلك[١].

و تلمذ له كذلك أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي، أحد الأئمة في النحو و الأدب، أخذ عنه و لزمه[٢] علي بن عيسى بن حمزة بن وَهَّاس، من ولد سليمان بن حسن بن علي بن أبي طالب، كان شريفًا جليلاً هامًا من أهل مكة وشرفائها وأمرائها، وكان ذا فضل غزير، وله تصانيف مفيدة، و قريحة في النظم والنثر مجيدة، قرأ على الزمخشري بمكة، وبرَّز عليه وصرفت أعنة طلبة العلم إليه، توفي نيف وخمسين وخمسمائة[٣]. ومنهم زينب بنت الشعري التي أجازت ابن خلكان[٤]. وممن استجازوه محمد بن عبد الملك البلخي، ينتهي نسبه إلى عمر بن الخطاب المعروف برشيد الدين الوطواط، كان من أبرع معاصريه في النظم والنثر، وكان ينشىء في وقت واحد بيتًا له بالعربية من بحر وبيتًا بالفارسية من بحر آخر ويمليهما معًا، وله مصنفات منها حدائق السحر في دقائق الشعر[٥].

مؤلفاته [٦]:

ذكر كثير من الذين ترجموا للزمخشري مؤلفات منها ما هو في العلوم الدينية ومنها ما هو في اللغة، ومنها ما هو في النحو وسنقوم بتوضيح ذلك فيما يلي:

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ٥.

(٢) معجم الأدباء ٢٠/ ٥٥.

(٣) معجم الأدباء ١٤/ ٨٥ وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٨.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٧١، طبقات المفسرين ١/ ١٢٠.

(٥) معجم الأدباء ١/ ١٠٣، ١٩/ ٢٩.

(٦) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨ ، ١٦٩، معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤، شذرات الذهب ٤/ ١١٩، بغية الوعاة ٢/ ٢٧١، الأعلام ٧/ ١٧٨، الكنى والألقاب ٢/ ٢٩٨، هدية العارفين ٢/ ٤٠٢.

(١) في العلوم الدينية ورجالها:

١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل.

٢) رءوس المسائل في الفقه.

٣) معجم الحدود في الفقه.

٤) المنهاج في الأصول.

٥) ضالة الناشد و الرائض في علم الفرائض.

٦) شقائق النعمان في حقائق النعمان "في مناقب أبي حنيفة ".

٧) شافي العي من كلام الشافعي.

رسالة في حكمة الشهادة، وأخرى في نص العشرة ذكرهما جورجي زيدان، وقال إنهما مخطوطان في برلين.

(٢) في اللغة:

١) أساس البلاغة طبع في مجلدين بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٤١هـ، سنة ١٩٢٢م.

٢) الفائق في غريب الحديث طبع في حيدر أباد في مجلدين سنة ١٣١٤هـ و طبع في ثلاثة مجلدات بمطبعة عيسى الحلبي بتحقيق الأستاذين علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم من ١٣٦٤هـ/ ١٣٦٧هـ ١٩٤٥/ ١٩٤٨م.

٣) الجبال و الأمكنة والمياه – طبع في ليدن سنة ١٨٨٥ في مجلد واحد.

٤) أعجب العجب في شرح لامية العرب.

٥) شرح مقامات الزمخشري.

٦) المستقصى في أمثال العرب.

٧) جواهر اللغة.

٨) متشابه أسامي الرواة.

٩) صميم اللغة.

(٣) في النحو:

١) **المفصل**: ترجم إلى الألمانية وطبع سنة ١٨٧٣م، وطبع في كريستيانا سنة ١٨٧٩م و طبع مع شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش في ليبسيك سنة ١٨٨٢م، وبإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة في عشرة أجزاء.

٢) الأنموذج و هو مقتضب من المفصل.

٣) شرح أبيات سيبويه.

٤) المحاجاة بالمسائل النحوية أو الأحاجي النحوية.

٥) مقدمة الأدب.

٦) نكت الأعراب في غريب الإعراب.

٧) الأماني في النحو.

٨) المفرد المركب أو المؤلف.

٩) شرح بعض مشكلات المفصل.

(٤) في العروض:

١) القسطاس.

(٥) في الأدب:

١) نوابغ الكلم حكم قصار متوالية.

٢) مقامات الزمخشري.

٣) أطواق الذهب.. مئة مقالة في المواعظ و النصائح و الحكم و مكارم الأخلاق.

٤) ديوان الزمخشري.

٥) القصيدة البعوضية و أخرى في مسائل الغزالي.

٦) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار.

٧) النصائح الصغار والبوالغ الكبار.

٨) نزهة المستأنس.

٩) ديوان الرسائل.
١٠) ديوان خطب.
١١) ديوان التمثيل.
١٢) تسلية الضرير.
١٣) رسالة الأسرار.
١٤) الرسالة الناصحة.
١٥) سرائر الأمثال.
١٦) رسالة المسأمة.
١٧) عقل الكل.
١٨) كتاب الأجناس.

الغرض من تأليف المفصل:

أشار الزمخشري في مقدمة هذا الكتاب إلى أهم الأسباب التي دعته إلى تأليفه وهى شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب، وقد صرح بذلك في مقدمة المفصل قائلاً: " ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرَبِ [(١)] إلى مَعْرِفةِ كَلاَمِ العَرَبِ، وما بي من الشفقة والحدب [(٢)] على أشياعي مِنْ حَفَدَةِ الأدَبِ لإنْشَاءِ كِتَابٍ في الإعراب محيطٍ بِكَافَّةِ الأبواب " [(٣)].

(١) الأَرَبِ: الحاجة / اللسان (أرب) ١/ ٥٤.
(٢) الحدب: حدب فلان على فلان أي تَعَطَّف وحنا عليه. اللسان مادة ح د ب ٢/ ٧٩٤.
(٣) المفصل في علم العربية للزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للنعساني ص ٥ بيروت دار الجيل ط ٢.

موضوعات المفصل:

قسم الزمخشري كتابه المفصل أربعة أقسام:

الأول: في الأسماء.

الثاني: في الأفعال.

الثالث: في الحروف.

الرابع: مشترك بين أحوالها.

وقد صرح الزمخشري بهذه القسمة في مقدمة المفصل قائلاً: (فَأَنْشَأْتُ هَذَا الكِتَابَ المُتَرْجَمَ بِكِتَابِ المُفَصَّلِ فِي صَنْعَةِ الإعْرَابِ مَقْسُومًا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ القسم الأول: في الأسماء، القسم الثاني: في الأفعال، القسم الثالث: في الحروف، القِسْمُ الرابع: في المشترك من أحوالها، وصَنَّفْتُ كُلاًّ من هذه الأقسام تصنيفا وَفَصَّلْتُ كُلَّ صِنْفٍ مِنْهَا تفصيلاً حتى رَجَعَ كُلُّ شَيْءٍ إلى نِصَابِهِ واسْتَقَرَّ في مَرْكَزِهِ)[(١)].

من شُرَّاحُ المُفَصَّلْ:

(١) الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي[(٢)] توفي سنة ٦٠٦هـ و عليه تعليقة لأبي علي الشلوبيني (عمر بن محمد الأشبيلي الأندلسي[(٣)]) توفي سنة ٦٤٥هـ[(٤)].

(٢) محمد بن سعد الديباجي المروزي توفي سنة ٦٠٩هـ و سمى شرحه المحصل" و له شرح على الأنموذج[(٥)].

---

(١) المصدر السابق ص٥.

(٢) ويعرف بابن خطيب الري واسمه محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري أبو المعالي، و أبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي أحد فقهاء الشافعية المشاهير بالتصانيف الكبار و الصغار منها التفسير الحافل / ولد سنة ٥٤٣هـ و توفي سنة ٦٠٦هـ، البداية و النهاية ١٣/ ٥٦، ٥٧ و الأعلام ٦/ ٣١٣.

(٣) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الشلوبينيّ الأندلسيّ، نحوي فاضل كامل، من قرية من قرى أشبيلية، صنف شرحًا للجزولية توفي سنة ٦٣٢ و قال المحقق ولد سنة ٥٦٢ و توفي سنة ٦٤٥. إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢١٦ .

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٥) بغية الوعاة ١/ ١٠٢، ١٠٣، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥، و هو أبو الفتح محمد بن سعد بن محمد الديباجي، من أهل مرو، له كتاب المحصل في شرح المفصل للزمخشري في النحو، كان ثقة عالًما سمع الحديث، توفي سنة ٦٠٩ عن عمر ٩٢ سنة. البداية والنهاية ١٣/ ٦٦، والأعلام ٦/ ١٣٧.

(٣) الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ النحوي و سماه "الإيضاح" وهو شرح كبير توفي سنة ٦١٦ هـ وفي أسانيد خواجة محمد أنه سماه "المحصل" [١].

(٤) أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي شرحًا بسيطًا في ثلاث مجلدات سَمَّاه التخمير و وسيطا مختصرًا سماه "مجمره" توفي سنة ٦١٧هـ [٢].

(٥) أبو العباس أحمد بن أبي بكر الخوراني توفي سنة ٦٢٠هـ [٣].

(٦) أبو العباس أحمد بن محمد المقدسي القاضي توفي سنة ٦٣٨هـ [٤].

(٧) أبو العباس أحمد بن محمد البكري توفي سنة ٦٤٠هـ [٥].

(٨) ابن يعيش توفي سنة ٦٤٣هـ [٦].

(٩) علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في أربع مجلدات شرحين جامعين أحدهما سماه " المفضل " والآخر سماه " سفر السعادة وسفير الإفادة توفي سنة ٦٤٣هـ [٧].

---

(١) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء النحوي الضرير العُكْبَرِيّ الأصل البغدادي المولد والدار. كان نحويًا فقيهًا، أخذ النحو على أبي محمد بن الخشاب و غيره ولد سنة ٥٣٨هـ و توفي سنة ٦١٦، و من تصانيفه إعراب القرآن، شرح اللمع. انظر البداية والنهاية ١٣/ ٨٦، ٨٧، إنباه الرواة ٢/ ١١٦، ١١٧.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٧ للمحقق، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٨٤ وكشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٤) البداية والنهاية ١٣/ ١٥٩ كان شيخا فاضلا دينًا بارعًا في علم الخلاف، متواضعا حسن الأخلاق ناب في الحكم عن جماعة من القضاة، توفي يوم الجمعة ٦ من شوال سنة ٦٣٨هـ ودفن بقاسيون، وانظر كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٣٤٦، الأعلام ١/ ٢١٩ الشريشي ولد ومات بشريش.

(٦) إنباه الرواة ٤/ ٤٦. و بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩ .

(٧) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٧٥ وهو علي بن محمد السخاوي المصري المقريء النحوي نزيل دمشق، من أهل سخا، إحدى قرى الناحية الشمالية من مصر قرأ القرآن بمصر على أبي القاسم فِيرُّه الشاطبي المقريء المشهور وقرأ النحو على نحاة زمانه وشرح المفصل للزمخشري توفي الشيخ علم الدين سنة ٦٤٣هـ بدمشق ودفن بجبل قاسيون / إنباه الرواة ٢/ ٣١١، ٣١٢. بغية الوعاة ٢/ ١٨٤ .

(١٠) مجيب الدين أو (محب الدين) أبو عبد الله محمد بن معروف بابن النجار البغدادي توفي سنة ٦٤٣هـ [١].

(١١) منتخب الدين أو منتجب الدين الهمداني شرحًا مفيدًا توفي سنة ٦٤٣هـ [٢].

(١٢) الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي وسماه "الإيضاح" توفي سنة ٦٤٦هـ وعلى شرح حاشية لفخر الدين الجاربردي أحمد بن الحسين توفي سنة ٧٤٦هـ [٣].

(١٣) شرحه جمال الدين علي بن يوسف القفطي توفي سنة ٦٤٦هـ [٤].

(١٤) شرحه محمد بن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي تلميذ ابن يعيش توفي سنة ٦٤٩هـ [٥].

(١٥) شرحه عبد الظاهر بن بشران الرومي بعضًا منه توفي سنة ٦٤٩هـ [٦].

(١٦) شرحه أبو محمد الضرير توفي سنة ٦٤٩هـ [٧].

(١٧) شرحه علم الدين أبو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر المرسي اللورقي اللغوي النحوي توفي سنة ٦٦١هـ [٨].

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٧ ، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٩٠ المنتخب بن أبي العز بن رشيد الإمام منتجب الدين أبو يوسف الهمذاني، شذرات الذهب ٥/ ٢٢٧

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٨، ١٧٩ كشف الظنون ٢/ ١٧٧٧ وفي بغية الوعاة ٢/ ١٢٨.

(٤) إنباه الرواة ١/ ٢٣ ولد بقفط بلده بالصعيد الأعلى بمديرية قنا وكان مولده سنة ٥٦٨ عربي صريح النسب تنقل بين القاهرة ثم بيت المقدس ثم حلب وتوفي بها ودفن بالمقام بحلب انظر إنباه الرواة مقدمة المحقق ٩: ٢٤. كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥ .

(٥) بغية الوعاة ١/ ٢١٨.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٧) بغية الوعاة ٢/ ٩٣.

(٨) البداية والنهاية ١٣/ ٢٤٥ شرح الشاطبية شرحا مختصرا وشرح المفصل في عدة مجلدات وشرح الجزولية، مليح الوجه، له هيئة حسنة، وقد سمع الكندي وغيره وانظر إنباه الرواة ٤/ ٤٨، وقال: (والذي تولاه أبو القاسم النحوي اللورقي الأندلسي).

(١٨) شرحه الشيخ أبو عبد الملك المعروف بابن مالك توفي سنة ٦٧٢هـ [١].

(١٩) شرحه تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي وسماه " الإقليد " توفي سنة ٧٠٠هـ [٢].

(٢٠) شرحه حسام الدين حسين بن علي السغناقي توفي سنة ٧١٠هـ وسماه الموصل[٣].

(٢١) شرحه المؤيد يحيى بن حمزة توفي سنة ٧٤٨هـ [٤].

(٢٢) شرحه بدر الدين حسن بن قاسم المرادي الخاوراني توفي سنة ٧٤٩هـ [٥].

(٢٣) شرحه محمد بن محمد بن الخطيب فخر الفرحاني [٦].

(٢٤) شرحه نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني [٧].

من شُرَّاحُ أبيات المفصل:

(١) شرح أبيات المفصل رضي الدين حسين بن محمد الصغاني توفي سنة ٦٥٠هـ[٨].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١١٩ واسمه جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الجياني النحوي، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة، منها الكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه والألفية التي شرحها ولده بدر الدين، ولد بجيان سنة ٦٠٠هـ وأقام بحلب مدة، ثم بدمشق وتوفي بها في ١٢ رمضان سنة ٦٧٢ هـ ، برتبة القاضي عز الدين بن الصائغ بقاسيون، البداية والنهاية ١٣/ ٢٧٢.

(٢) هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي انظر مقدمة الإقليد ١/ ٢٠ تحقيق ودراسة د/ محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥.

(٤) الأعلام ٨/ ١٤٣ وهو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي من أكابر أئمة الزيدية في اليمن، لقب بالمؤيد بالله، من تصانيفه "المحصل في كشف أسرار المفصل" ت سنة ٧٤٥ هـ .

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) المصدر السابق ٢/ ١٧٧٧.

(٨) بغية الوعاة ١/ ٥٠٠ ، ٥٠١ الحسن بن محمد بن الحسن الإمام رضي الدين أبو الفضل الصغاني ولد سنة ٥٧٧ هـ ومات سنة ٦٥٠ هـ . الأعلام ٢/ ٢١٤ .

(٢) شرح أبيات المفصل، عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي توفي حدود سنة ٦٨٢هـ [١].

(٣) شرح أبياته فخر الدين الخوارزمي [٢].

(٤) شرح أبيات المفصل السيد محمد بدر أبي فراس النعساني الحلبي وسماه " المفضل في شرح أبيات المفصل " (بذيل كتاب المفصل في علم العربية للزمخشري)[٣].

وفاة الزمخشري:

قال ابن العماد الحنبلي: إنه توفي سنة ٥٣٨ هـ بعد أن عاش ٧١ سنة [٤] وذكر ذلك ابن كثير [٥].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٤٦.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦.

(٣) المفصل في علم العربية الزمخشري توفي سنة ٥٣٨هـ وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للنعساني ط٢ دار الجيل.

(٤) شذرات الذهب ٤/ ١١٨- ١٢١ .

(٥) البداية والنهاية ١٢/ ٢٣٦.

الفصل الثاني
مع ابن يعيش وشرح المفصل

المبحث الأول

اسمه:

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفصل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي ... الموصلي الأصل الحلبي المولد والمنشأ، الملقب بموفق الدين النحوي، ويعرف بابن الصائغ (١).

وقيل ابن الصانع بصاد مهملة ونون (٢).

مولده:

اتفقت المصادر على أن ابن يعيش ولد في مدينة حلب (٣).

واختلف العلماء في تحديد سنة ولادته على رأيين:

الرأي الأول: للقفطي، حيث قال:

" مولده لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة " (٤).

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧.
(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩، والأعلام ٨/ ٢٠٦.
(٣)وفيات الأعيان ٧/ ٤٧. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.
(٤) إنباه الرواة ٤/ ٥٠.

وقال السيوطي: "ولد في ثالث رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة بحلب"[(١)].

الرأي الثاني: لابن خلكان، حيث قال:

" وكانت ولادته لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ستٍ وخمسين وخمسمائة بحلب وتوفى فيها "[(٢)].

وأنا أميل إلي ترجيح الرأي الأول على رأى ابن خلكان حيث إن ابن خلكان نفسه قال عن ابن يعيش: "وقد قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي" [(٣)].

وذهب إلي مثل هذا المذهب السيوطى. فقال عن ابن يعيش:

"وقرأ النحو على فتيان الحلبى" [(٤)] وقد ذكر السيوطي أن وفاة أبي السخاء كانت في حدود سنة ستين وخمسمائة [(٥)]. قال: "فتيان أبو السخاء الحلبى الحائك، ذكره القفطي، وقال من عوام حلب ومن تلامذته الشيخ موفق الدين ابن يعيش مات في حدود سنة ستين وخمسمائة "[(٦)].

- فإذا ذهبنا إلي الأخذ بتاريخ السيوطي والقفطي يكون ابن يعيش قد تتلمذ على يدي أبى السخاء إذ يكون أبو السخاء قد وافته المنية وابن يعيش في السابعة من عمره.

- أما إذا أخذنا برأي ابن خلكان الذي يحدد ولادة ابن يعيش بعام ستة وخمسين وخمسمائة لكان ذلك يعني أن ابن يعيش تتلمذ على الرجل وهو ابن أربع سنين، وذلك غير معقول ولا هو مقبول [(٧)].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٢) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢، ٥٣.

(٣) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧. **أبو السخاء** هو أبو السخاء الحائك الحلبي النحوي، من عوام حلب، قرأ شيئا من النحو على مشايخ بلده وعُدِمَ في زمنه من يعرف هذا الشأن، بسبب قرب خراب حلب بنزول الفرنج عليها، ومن تلامذته الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، مات في حدود سنة ستين وخمسمائة بحلب. إنباه الرواة ٤/ ١٢٨ ،١٢٩. بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥ .

(٤) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٦) إنباه الرواة ٤/ ١٢٨، ١٢٩، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٥.

(٧) ابن يعيش وشرح المفصل / ١٤. تأليف د / عبد اللطيف محمد الخطيب، جامعة الكويت ١٩٩٩م.

نشأته:

الحديث عن نشأة ابن يعيش الأولى لم أقف على ذلك فيما وقع تحت يدي من مصادر، ولا عن سيرته في السنوات الأولى من عمره، ولا عن طباعه ولا عن البيئة التي شب فيها وترعرع بين أحضانها، ولا عن أسرته، وسبب ارتحالها من العراق إلي الشام، ولا عن عدد أفراد الأسرة ولا طبيعتها وهل أثرت في علمه الذي اكتسبه.

هل كان أبوه عالمًا له قدره بين الناس ؟ أم كان غير ذلك ؟ أم أن ابن يعيش أنسى الناس ذكر أبيه بالمكانة التي نالها فشغلوا به عنه ؟

ولم تذكر المصادر شيئًا عن زواجه وذريته، إلا أن القفطي قد ذكر شيئًا عن أولاده حيث قال: سلك طريق الصفوة والأصفياء في امتثال قول النبي ﷺ: (**تناكحوا تناسلوا فإني أكاثر بكم الأنبياء**)[1].

هذا مع ما مني به من موت أبناء نجباء ساءوه أن سروا، وأمروا عيشه عندما مروا وتسلى عنهم بآخرين سلكوا مسلكه في البلاغة والنباهة، إذ الولد سر أبيه في الوجه والوجاهة. وأسأل الله حراستهم له، فقد أخذ الدهر حقه، وأن يوفر خاطره للإفادة، مما أولاه بذلك وما أحقه [2].

ولم يذكر لنا أسماء هؤلاء الأبناء وعددهم، وأعمارهم وطبيعة دراستهم وتحصيلهم والسنوات التي ماتوا فيها.

شيوخه:

أ – في حلب:

الأول: أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك، وقد درس النحو عليه، وقال ابن خلكان: "وقد قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي"[3].

---

(١) نص الحديث: " **تناكحوا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة**" (ضعيف الجامع الصغير للألباني، الحديث رقم ٢٤٨٣)، جـ ٣/ ٣٦٥ باب التاء الطبعة الثانية ١٣٩٩ – ١٩٧٩ بيروت عن سعيد بن أبي هلال مرسلا ضعيف ط المكتب الإسلامي.

(٢) إنباه الرواة ٤ / ٤٦. وفي مصنف عبد الرزاق زيادة وهي: " **ينكح الرجل الشابة الوضيئة من أهل الذمة فإذا كبرت طلقها، الله الله في النساء ، إن من حق المرأة على زوجها أن يطعمها ويكسوها فإن أتت بفاحشة فيضربها ضربا غير مبرح**" المصنف عبد الرزاق الصنعاني حديث رقم (١٠٤٣٢) جـ ٦/ ١٣٨ ، ١٣٩ تحقيق أيمن الأزهري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م ، وابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧.

(٣) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧.

ولم يتبين لنا من المصادر مبلغ علم أبي السخاء ومكانته، أو تعطينا صورة تحدد مدى اطلاعه ويبدو انه شاع ذكره بين الناس، وانتشر خبره بين المتعلمين والطلاب، فأقبل الناس عليه يأخذون عنه وكان من بين هؤلاء ابن يعيش .. قال السيوطى: "أبو السخاء فتيان الحلبى ذكره القفطى وقال من عوام حلب قرأ شيئًا من النحو على مشايخ بلده، وفهم أوائله، وعدم في زمانه من يعرف هذا الشأن بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها سنة ثمان عشرة وخمسمائة، وظلت بعد ذلك برهة لا عالم بها، فأخذ عنه النحو بمقدار ما عنده، ومن تلامذته الشيخ موفق الدين بن يعيش مات في حدود سنة ستة وستين وخمسمائة"[(١)] . وهذا الحكم على أبي السخاء انفرد به القفطى.

الثاني: أبو العباس المغربي:

قال ابن خلكان: "وقرأ على أبي السخاء فتيان الحلبي وأبي العباس المغربي والفيروزي"[(٢)].

وذكر السيوطي أنه قرأ النحو على أبي العباس البَيْزُورِيّ[(٣)] وبذلك يكون ابن خلكان قد جعل الفيروزي شخصًا غير أبي العباس، ومن الجائز أن يكون ذلك تصحيفًا حيث إني لم أتوصل إلى ترجمة تبين سيرة أبى العباس واسمه الصحيح.

ب – في الموصل:

ارتحل الرجل من حلب إلى الموصل واقتصرت دراسته في الموصل على الحديث على يد عالمين لهما شهرتهما في الحديث.

الأول: أبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسى قال ابن خلكان: "وسمع الحديث على يد أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي الموصلي"[(٤)] وقال ابن العماد الحنبلي: "وسمع بالموصل من أبى الفضل الطوسي"[(٥)].

(١) إنباه الرواة ٤/ ١٢٨، ١٢٩ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٣٤، ٢٣٥ .
(٢) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧.
(٣) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٩، وانظر ابن يعيش وشرح المفصل / ٢٠.
(٤) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧، وانظر بغية الوعاة ٢ / ٣٣٩.
(٥) شذرات الذهب ٥ / ٢٢٨.

الثاني: أبو محمد عبد الله بن عمرو بن سويدة التكريتي[١] وذكر ابن كثير أنه كان عالمًا بالحديث، وله تصانيف حسنة.

في حلب مرة أخرى:

بعد رجوعه من العراق بعد عام سبعة وسبعين وخمسمائة كان ممن أخذ عنه بعد رجوعه أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي[٢] والقاضي أبو الحسن أحمد بن محمد الطرسوسي[٣].

في دمشق:

ارتحل الرجل إلى دمشق قال ابن خلكان:

"ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين زيد ابن الحسن الكندي الإمام المشهور وسأله عن مواضع مشكلة في العربية، "وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرحبيَّة وهو قوله في آخرها: "حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان، وآن انبلاج الفجر وحان".

استبهم جواب هذا المكان على الكندي، هل الأفق وذنب السرحان مرفوعان أو منصوبان أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوب أو العكس.

قال: "قد علمت قصدك، وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم، وكتب له خطة بمدحه والثناء عليه ووصف تقدمه في الفن الأدبي"[٤].

رحلاته العلمية:

- رحلة العراق:

توجه ابن يعيش إلى العراق عام سبعة وسبعين وخمسمائة، ليجتمع بابن الأنباري، ويأخذ عنه، ولم يكن ابن الأنباري في عصره رجلاً عاديًا، بل كان نحويًا فقيهًا عابدًا زاهدًا مثابرًا على الاشتغال، وله تصانيف مفيدة [٥]. وتحدث عن هذه الرحلة ابن العماد الحنبلي فقال:

(١) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٩ قال السيوطى سمع الحديث على الرضى التكريتى.

(٢) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق نفسه، وابن يعيش وشرح المفصل / ٢٤، ٢٥.

(٥) البداية والنهاية ١٢ / ٣٢٧.

"رحل في صدر عمره من حلب قاصدًا بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن المعروف بابن الأنباري، فلما وصل الموصل بلغه وفاته فأقام بها مديدة وسمع الحديث بها"[١]. ثم عاد إلى حلب.

- رحلة دمشق:

بعد عودته من الموصل إلى حلب مرة أخرى لمس في نفسه القدرة على التصدر للإقراء، فاتجه إلي دمشق لينال شهادة الكندي التي كان لها وزنها في عصره في رفع الرجل أو الحط من قدره، وتحقق له ذلك حيث وقع الكندي له إجازة تشهد بفضله ثم رجع إلى حلب ليبدأ مرحلة الاستقرار والعمل العلمي [٢].

حلقاته العلمية:

أولاً: الحلقة العلمية في حلب:

بعد استقرار ابن يعيش في حلب ابتدأ عمله بالتدريس، وكانت له حلقتان: قال ابن خلكان: "وكان يقريء بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية"[٣].

فالواضح من كلام ابن خلكان أنه كانت له حلقتان:

الأولى: بجامع حلب في المقصورة الشمالية بعد العصر.

والثانية: في المدرسة الرواحية، وكان وقتها بين الصلاتين أي صلاة المغرب والعشاء.

وكانت هناك جلسة علمية ثالثة في داره. قال ابن خلكان:

"وكنا يومًا نقرأ عليه في داره، فعطش بعض الحاضرين وطلب من الغلام ماءً فأحضره ..."[٤].

ويذكر القفطي ما يوافق ذلك فيقول: "وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذكراته أنواع الفضل، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل، ولزمت جانب المنزل، وأصبحت عن إيناس الناس بمعزل، ففاتني فوائده، وانفردت عني فرائده ... ومع ذلك

---

(١) شذرات الذهب ٥ / ٢٢٨ وانظر وفيات الأعيان ٧ /٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٩. والمديدة هي: طويلة أي مدة طويلة. اللسان مادة (م د د).

(٢) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ ، وابن يعيش وشرح المفصل / ٢٨ .

(٣) وفيات الأعيان ٧/٤٨. وابن يعيش وشرح المفصل / ٢٩ .

(٤) وفيات الأعيان٧ / ٤٩.

فإنني أسمع فوائد من تلاميذه المشتغلين، وألتقط فرائده من أصحابه المقيمين والمنتقلين "[١].

ويتضح من كلام ابن خلكان أنه كانت له جلسة خاصة معه حيث قال:

" فشرعت في القراءة عليه ... وابتدأ بكتاب اللمع لابن جنى فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين "[٢].

مكانة ابن يعيش العلمية:

كان لابن يعيش مكانة علمية كبيرة ومما يدل على ذلك حضور قاضي القضاة بحلب جلسته من ذلك ما رواه ابن يعيش في شرح المفصل قال:

أما قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[٣].

فيجوز أن يكون **"تكتموا"** مجزومًا بالعطف على لفظ **"لا تلبسوا"** فيشاركه في إعرابه ويكون النهى عن كل واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق ويجوز أن يكون منصوبًا وحذف النون من تكتموا علامة النصب ويكون النهى عن الجمع بينهما على حد لا تأكل السمك وتشربَ اللبن أي لا تجمع بينهما، وجرت هذه المسألة يومًا في مجلس قاضى القضاة بحلب، فقال أبو الجرم الموصلي: لا يجوز النصب في الآية لأنه لو كان منصوبًا لكان من قبيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن وكان مثله في الحكم يجوز تناولُ كلِ واحدٍ منهما كما يجوز ذلك في لا تأكل السمك وتشرب اللبن..

(١) إنباه الرواة ٤ / ٥٠، فتقوم عندي مقام شخصه وإن غاب.
(٢) وفيات الأعيان ٧ / ٤٨.
(٣) "٤٢: البقرة".

فقلت [١]: يجوز أن يكون منصوبًا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كل واحد منهما منهيا عنه بدليل آخر ونحن إنما قلنا في قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن أنه يجوز تناول كل واحد منهما لأنه لا دليل إلا هذا ولو قدرنا ثم دليلاً آخر للنهى عن كل واحد منهما منفردًا لكان كالآية فانقطع الكلام عن ذلك [٢].

وذكر ابن خلكان أن كثيرًا من أهل العلم والأدب إذا هَمَّ بزيارة حلب لابد وأن يجلس في حلقة ابن يعيش قال:

" وكنت يومًا عنده، وقد قدم من الموصل رجل من فضلاء المغاربة في علم الأدب، فحضر حلقته، وبحث في درسه بحث رجل فاضل وجرى ذكر مباحث جرت له بالموصل مع جماعة من أدبائها " [٣].

فمما سبق يتضح لنا أن لابن يعيش مكانة عالية في العلم والأدب؛ ولذا كان يحضر مجلسه قاضى القضاة بحلب ويحرص على حضور حلقته كل من يقوم بزيارة حلب؛ لما له من منزلة كبيرة في العلم.

تلاميذه:

اجتمع عدد من التلاميذ في جامع حلب، وفي الرواحية حول ابن يعيش وفى بيته وانتفع بعلمه خلق كثير، إذ كان شيخ الجماعة في الأدب [٤]. في بلدة حلب ولم يكن من حوله من بلغ قدره [٥]. وكان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف.

يقول ابن خلكان:

"كان عنده جماعه قد تنبهوا وتميزوا" [٦]، وذكر "أنهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه وقت الإقراء" [٧]، وقال: "حتى إن الرؤساء الذين كانوا في حلب في ذلك الزمان كانوا من تلامذته" [٨]. وذكر السيوطي: وغالب فضلاء حلب كانوا من تلامذته [٩].

---

(١) الكلام هنا لابن يعيش.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣٤.
(٣) وفيات الأعيان ٧ / ٥٠.
(٤) المصدر السابق ٧/ ٤٨.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) المصدر السابق نفسه.
(٧) المصدر السابق نفسه.
(٨) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.
(٩) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩ .

وقال ابن العماد الحنبلي:

" وانتهى إليه معرفة العربية ببلده، وتخرج به خلق كثير "(١).

من تلاميذه:

١ – أبناؤه:

فقد ذكر القفطي ما يفيد أنه كان له أبناء نجباء حيث قال عن ابن يعيش: "سلك طريق الصفوة والأصفياء في امتثال قول النبي ﷺ : (**تناكحوا تناسلوا، فإني أكاثر بكم الأنبياء**).

هذا مع ما منى به من أبناء نجباء، ساءوه بعد أن سروا، وأمروا عيشه عندما مرُّوا وتسلني عنهم بآخرين سلكوا مسلكه في البلاغة والنباهة؛ إذ الولد سر أبيه في الوجه والواجهة. وأسأل الله حراستهم له، فقد أخذ الدهر حقه، وأن يوفر خاطره للإفادة، فما أولاه بذلك وما أحقه "(٢). فهذا الكلام يفيد أنه كان لابن يعيش أولاد نبهوا، وبلغوا منزلة راقية في التحصيل ولولا المنية اخترمت بعضهم لكان لهم شأن في هذا المجال كأبيه ولا احتلوا مكانة بعد وفاته.

٢ – ابن عمرون:

ذكر السيوطي أن ابن عمرون أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به (٣).

٣ – ابن مالك:

ذكر السيوطي أن لابن مالك شيخًا جليلاً هو ابن يعيش (٤) وكان يرد بهذا على أبى حيان النحوي حيث قال عن ابن مالك:

" بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يعتمد عليه "(٥).

وليس هناك من مصدر أو دليل يثبت أنه أطال المقام، أو اختصر فترته. كل ما نعلمه أنه جلس في حلقة ابن يعيش فترة من الزمن.

---

(١) شذرات الذهب ٥ / ٢٢٨.

(٢) إنباه الرواة ٤ / ٤٦ **والحديث ضعيف سبق تخريجه ص ٢٩** .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢١٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٢٠.

(٥) المصدر السابق نفسه.

٤- ابن خلكان:

يقول ابن خلكان: "لما وصلت إلى حلب لأجل اشتغالي بالعلم الشريف وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وهى إذ ذاك أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب ولم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه"(١).

وفى موضع آخر يذكر أنه قرأ كتاب "اللمع" لابن جنى عليه حيث قال:

"وابتدأ بكتاب "اللمع" لابن جنى فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين" (٢).

٥- بهاء الدين النحاس الحلبي النحوي (٣):

ذكر السيوطي أنه ولد سنة سبع وعشرين وستمائة.

٦- القفطى:

ذكر الفقطي ما يفيد حضوره لجلسة ابن يعيش فيقول:

"وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذكراته أنواع الفضل، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل، ولزمت جانب المنزل، وأصبحت عن إيناس بمعزل ففاتتني فوائده، وانفردت عني فرائده.. ومع ذلك فإنني أسمع فوائد من تلاميذه المشتغلين، التقط فرائده من أصحابه المقيمين والمتنقلين"(٤).

٧- ياقوت الحموي:

جاء في إرشاد الأريب قوله: "حدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن على ابن يعيش النحوي قال: بلغني أنه كان لملك النحاة غلام، وكان سيء العشرة قليل المبالاة بمولاه"(٥).

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٤٨.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) بغية الوعاة ١/ ١١، ١٢. الأعلام ١/ ٢١٩ .
(٤) إنباة الرواة ٤ / ٥٠.
(٥) انظر ابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧ نقلا عن إرشاد الأريب.

ويذكر في موضع أخر قوله: "حدثني الشيخ الإمام موفق الدين أبـو البقـاء يعـيش ابن على بن يعيش قال: حدثني قاضى عسكر نور الدين محمود ابن زنكي....."[١].

٨- أبو بكر الدشتي:

جاء في مفتاح السعادة أنه حدث عن ابن يعيش جماعة آخرهم أبو بكر الدشتي[٢].

أخلاقه وصفاته:

ذكر ابن خلكان أنه كان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح علـى المبتـدى والمنتهى وأنه كان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجـون، ومـع ذلـك فيـه سـكينة ووقار[٣]، ودلل على ذلك ابن خلكان فـذكر قصـة ابـن يعـيش مـع المـؤذن الـذي أذن لصلاة العصر قبل حلول وقتها بساعة، وكان ابن يعـيش مـع جماعـة في الرواحيـة، فلمـا تعجب الحاضرون من سوء ما صنع ذلك المؤذن واستنكروا فعلته، قال: "دعـوه عسـى أن يكون له شغل فهو مستعجل"[٤].

ومن صفاته أنه كان لبقًا مؤدبًا إذا أراد التعريض بالنحويين، أو النيـل مـنهم قـال: "وبعض النحويين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروم والإشمام"[٥].

وإذا جهل مسألة يعلن ذلك صريحًا قال: " وأما "أَفَّة" بتاء التأنيـث فـلا أعرفهـا، وإن كانت قد وردت فما أقلها "[٦].

وذكر القفطي من صـفات ابـن يعـيش أنـه لا يتعجـل الجـواب فقـال: "وفي هـذا الموقف خصلة فاق بها أقرانه. ولا قرن له – وإخالها منحة مـن الله تعـالى والله يهنئـه مـا خوله وهو السكوت عن الإجابة عن السؤال والسكون في أداء الجـواب إذا تسـرع غـيره إلى الخطأ في المقال، ولقد سألته من سـنين عـن مسـألة في موانـع الصـرف فصـمت عـن

(١) انظر ابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧ نقلا عن إرشاد الأريب.
(٢) انظر ابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧ نقلا عن مفتاح السعادة.
(٣) وفيات الأعيان ٧/ ٤٨، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٩.
(٤) وفيات الأعيان ٧/ ٤٩.
(٥) شرح المفصل ٩/ ٦٧. وانظر ابن يعيش وشرح المفصل / ٤١ .
(٦) شرح المفصل ٤/ ٧٠ (انظر لسان العرب: مادة أ ف ف).

الجواب، وكان في صمته الجواب، فإنها أشكلت على الأئمة المتقدمين حتى غلط في الإجابة عنها المبرد، وناهيك به تقدمًا في السابقين الأولين فاستدللت بإمساكه على تحصيله واعتددت بطول في تطويله والسعيد من سكت عند الإشكال والشقي من تسرع إلى الخطأ، وعدم الاستقلال" [١].

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٩، (الطول والطائل والطائلة: الفصل والقدرة والمعنى والسعة والعلو) اللسان مادة ط و ل.

مؤلفات ابن يعيش

يتفق المؤرخون لحياته كابن خلكان والسيوطي وغيرهما على أن للرجل كتابين اثنين:

الأول: شرح المفصل.

الثاني: الشرح الملوكي.

والأول في النحو والصرف والثاني في الصرف خاصة.

قال ابن خلكان: " وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري شرحًا مستوفيًا وليس في جملة الشروح مثله، وشرح تصريف الملوكي لابن جني شرحًا مليحًا " (١).

وقال السيوطي: " وصنف شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني "(٢).

ويقول القفطي: "فأما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت سير الركبان، وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن، فمنها كتاب "شرح التصريف الملوكي" لابن جني، ولو رآه لَجُنَّ طربًا ويحقق مصنفه لهذه الصنعة أمًّا وأبًا، وشرح كتاب المفصل للزمخشري"(٣).

وذكر صاحب كشف الظنون أن له حاشية على المنصف حيث قال: "وله حاشية على كتاب المنصف لابن جني"(٤).

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤٦.

(٤) كشف الظنون ١/ ٤١١.وتاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ٢٧٦ .

مذهب ابن يعيش النحوي

إنه لمن الصعب علينا تحديد اتجاه عالم نحوي نحو مذهب معين من المذاهب النحوية وذلك خصوصًا بعد تكوين المدارس النحوية، ولكن من خلال اطلاعنا لآراء ابن يعيش نستطيع تحديد مذهبه النحوي وأن الرجل كان بصري المذهب، وذلك لأنه يؤمن بمذهبهم، ويعظم آراءهم، ويرى ما يرون، وينهج منهجهم، وزد على ذلك أن الرجل يعد نفسه مع البصريين، وهو يصرح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه بقوله:

" أصحابنا " بينما يذكر الكوفيين والبغداديين بالاسم الصريح، ولم يقع غير ذلك منه ولو مرة واحدة عمدًا أو عن طريق السهو والخطأ، والنماذج تؤكد ذلك، وهي مبثوثة في الكتاب، وأضف إلى هذا انتصاره للبصريين ودفاعه عنهم، ودراسته لمؤلفاتهم، وكثرة نقوله عنهم "[(١)].

وسأعرض هنا بعض المسائل التي توضح ما ذكرت:

(١) بناء افتعل من الفعلين أمر وأكل، قال: (وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، وقالوا: لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين، ورووا: ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ والقياس مع أصحابنا [(٢)]. وهذا نص صريح على أن الرجل لا يرى نفسه مع هذا الفريق من النحويين وإنما هو بصري قلبًا وقالبا.

---

(١) انظر ابن يعيش وشرح المفصل ٣٠٣-٣٠٩.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٦٤. (من الآية ٢٨٣ البقرة). وابن يعيش وشرح المفصل / ٣٠٧ .

(٢) زيادة الواو: يقول ابن يعيش: "واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ [١]. قالوا معناه: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة أما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميع ما ذكر " [٢].

ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة لا تكون موصولاً إلا إذا كان معها ما، وذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وإن لم يكن معها ما. قال: "والصواب ما ذهب إليه أصحابنا" [٣].

ابن يعيش يقول: فيما صغر مما فيه همزة مثل قائل وبائع يصبح قويئل وبويئع. "لم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا إلا أبو عمر الجرمي فإنه كان يقول: قويِّل وبويِّع" [٤].

قال ابن يعيش في مذ ومنذ: "وذهب قوم من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين على كل حال" [٥].

---

(١) " ١٠٣- ١٠٥: الصافات: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ "، شرح المفصل ٨/ ٩٣، ٩٤.وابن يعيش / ٣٠٨ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٩٣، ٩٤ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٢٤، وانظر ابن يعيش وشرح المفصل ٣٠٧: ٣٠٩. والإنصاف مسألة ١٠٣ .

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٢٣. وابن يعيش / ٣٠٩ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ٤٥. وابن يعيش / ٣٠٩ ، الإنصاف مسألة ٥٦ ص ٢٣٣ .

تاريخ شرح ابن يعيش للمفصل

لم تذكر لنا المصادر التاريخية السنة التي ألف فيها ابن يعيش كتابه "شرح المفصل" ولكن الناظر في سيرته يجد أن الرجل شرع في كتابه بعد مقابلة الكندي ومجالسته له وحصوله على الإجازة منه، فإذا رجعنا إلى مقدمة الكتاب تبين لنا من سياق النص أن ابن يعيش وضع كتابه على مرحلتين حيث كان قد شرع في تأليفه، ثم توقف عن ذلك لأسباب خارجة عن إرادته.

قال ابن يعيش: "وكنت ابتدأت بهذا الكتاب، ثم عرض دون إتمامه عدة موانع منها: اعتراض الشواغل، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل، ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقله على درجة قس وانحط قسه عن درجة باقل"(١).

فالموانع التي أقعدته عن إتمام كتابه كما يتضح من حديثه:

(١) شواغل شغلته عنه.

(٢) شيخوخته حيث بلغ السبعين من عمره وهذا السن لا يكون العقل في همة ونشاط كافية للقيام بعبء مثل هذا العمل.

(٣) فساد الزمان حيث ارتفع مقام الجهلة من القوم وازداد نفوذهم وانحط قدر العلماء.

ثم عاد بعد ذلك لإتمام الكتاب بعد تغير الأحوال حيث قال: فلما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان، الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور، غياث الدين والدنيا، ملك الإسلام والمسلمين، سلطان الأمة ظهير الخلافة، محيي العدل في العالمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره،

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢ باقل اسم رجل يضرب به المثل في العي، القَسّ هو الكيس العالم وقس بن ساعدة أحد حكماء العرب / اللسان مادة بقل ١/ ٣٢٩، ومادة قسس ٤/ ٣٦٢٥. والمثل أعيا من باقل من العي خلاف البيان وكان رجلا من إياد وقيل: من ربيعة اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فسئل عن ذلك فمد يديه ودلع لسانه- يريد أحد عشر – فشرد الظبي. انظر جمهرة الأمثال ٢/ ٧٢، ٢، ٣٤. المستقصي في أمثال العرب ١/ ٢٥٦.

وسرت الركبان بأن خلّد الله ملكه، أحيا من هذا العلم رميمًا وأعاد دماءه جماما ونبته جميما [١]، أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية، وأنفذته خدمة خفت إلى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية [٢].

فابن يعيش يوضح في هذه الكلمات عودته إلى تكملة كتابه بعد تغير الأحوال، وجعل هذا العمل خدمة إلى مقر الملك الشريف.

سبب شرحه لكتاب المفصل

يبين لنا ابن يعيش في مقدمة الكتاب سبب شرحه له قائلاً: " فلما كان الكتاب المرسوم بالمفصل من تأليف الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره، نابهًا ذكره، قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على دروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو باد للأفهام إلا إنه خال من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله وأتبع كل حكم منه حججه وعلله " [٣].

من هذه الكلمات يبين لنا ابن يعيش الأسباب التي دفعته إلى شرح المفصل وهي: أنه كتاب نابه الذكر، جليل القدر، جامع لفصول العلم، وقد رأى عبارات مبهمة وألفاظًا مجملة وأنها بحاجة إلى بيان وشرح وتفصيل، ومسائل تحتاج إلى دليل مؤيد، أو حجة مقنعة إلى غير ذلك من الأسباب [٤].

---

(١) **الجميم**: النبت الذي طال بعض الطول ولم يتم (اللسان مادة ج م م).

(٢) شرح المفصل ١/ ٣.

(٣) شرح المفصل ١/ ٢.

(٤) شرح المفصل ١/ ٢ .

المبحث الثاني

الأصول النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل

أولاً: السماع:وهو:

ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه " صلى الله عليه وسلم " وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر [(١)].

اهتم ابن يعيش بأمر السماع اهتمامًا بالغًا، واستند إليه في كثير من مسائل النحو وأبوابه، فهو يرى أن المسموع يبقى ثابتًا على ما هو عليه إلا إن قام دليل على إرادة غير ما يوحي به ظاهره. قال ابن يعيش: "ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل"[(٢)].

ويرى في موضع آخر أنه ينبغي علينا تتبع خطا الأولين في المسموع، ونسير على طريقهم، فعند تعرضه للقول" النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِم إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ".

فكان مما قال: "وإذا رفعت الأول ونصبت الثاني فقلت: إن خيرٌ فخيرًا وإن شرٌّ فشرًّا، فترفع الأول لأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا، ويكون التقدير فهو يجزي خيرًا، واعلم أن هذا الحذف والإضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل، وإنما ذلك مسموع منهم تضمر حيث أضمروا وتظهر حيث أظهروا، وتقف في ذلك حيث وقفوا" [(٣)].

---

(١) الاقتراح/ ٥١ والمولد كل لفظ كان عربيًا في الأصل ثم تغير في الاستعمال ورجل مولد العربي غير المحض ومن ولد عند العرب ونشأ مع أولادهم. اللسان مادة (و ل د).

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٤٠.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩٧.

ويرى أيضًا أن بعض الأبواب مقصورة على السماع مثل " النحت " في عبقسي وعبشمي، لا يتطرق إليها القياس، قال: "وذلك ليس بقياس وإنما يسمع ما قالوه، ولا يقاس عليه" [١].

وذكر مثل ذلك في المعدول حيث قال: "والمعدول بابه السماع، ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَك، ولا في حارث حُرث، كما قالوا: عمر وزفر"[٢].

وفي باب الجمع قال: " ليس بقياس فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره " [٣].

ويرى أيضًا. أن ما سمع من العرب لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، ويؤخذ على الصورة التي ورد فيها، يقول: "وأما ما يعلم من جهة السماع ولا يعلم بالمقاييس فنحو: الرجا والرحى والطوى والنوى وكذلك الخفاء محدود أيضًا، فهذه مسموع فيها القصر والمد وليس للرد فيها مساغ" [٤].

وما سمع عن العرب هو المرجح عنده إذا وقع خلاف في الرأي، فهو يقول: "وحكى سيبويه عن العرب إنه لمنحار بوائكها، وهذا نص على إعمال مفعال" [٥].

وقال في الحديث من لفظ سراويل جمع سروالة: "قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحدًا فيصرفه والسماع حجة عليه" [٦].

وابن يعيش يرى أن الراوي إذا كان ثقة فيما جاء به من حجة قاطعة لاترد فقد ذكر قول المرار الأسدي:

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٩.
(٢) المصدر السابق ١/ ٦٢.
(٣) المصدر السابق ٥/ ٧٤.
(٤) المصدر السابق ٦/ ٤٣.
(٥) المصدر السابق ٦/ ٧١.
(٦) المصدر السابق ١/ ٦٥.

٥- أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعًا [(١)].

فقال : " وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد المبرد جواز الجر فِي "بِشْرٍ" عَطْفًا كان أو بدلاً، وكان ينشد البيت " أنا ابن التارك البكري بشرًا " بالنصب، والقول ما قاله سيبويه رواه مجرورًا، قال: "سمعناه ممن يوثق به عن العرب، ولا سبيل إلى رد

(١) **المرّار الأسدي**: هو المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي والمرار بفتح الميم وتشديد الراء ينسب تارة إلى فقعس، وهو أحد آبائه الأقربين، وتارة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهو جده الأعلى.والمرَّار من شعراء الدولة الأموية وقد أدرك الدولة العباسية، الخزانة ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩.

المعنى هذا كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضله قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري وبشر هذا هو زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد صاحب المعلقة انظر شرح شذور الذهب/ ٤٤٠.

والشاهد فيه/ قوله: (التارك البكري بشر) فإن قوله: (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لأن البدل على نية تكرار العامل، وقد جوز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بـ"**ال**" إلى العلم، فعلى مذهبه يجوز أن يكون بشر في هذا البيت بدلا، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند الجمهور والمؤلف جرى على مذهب الجمهور شرح شذور الذهب/ ٤٤٠ الخزانة ٤/ ٢٨٥. والبيت من بحر الوافر.

وشاهد آخر: هو التارك البكري حيث أضاف معرفا بـ"**ال**" إلى معرف بغير "**ال**" تشبيها بالحسن الوجه، لأنه مثله في الاقتران بـ "الـ" انظر المقرب لابن عصفور/ ٣٢٧.

ويروي عليه الطير ترقبه عكوفًا، الأصول ١/ ١٣٥، عليه الطير مفعول ثاني (للتارك) ووقوعا قيل مفعول له أي تنتظر إزهاق روحه للوقوع عليه وقيل حال من الضمير في ترقبه ولو رفع على الخبر لجاز.

وقال ابن يعيش: " وقوعا " جمع واقع وهو حال إما من الضمير المستكن في عليه وإما من المضمر المرفوع في ترقبه، الخزانة ٤/ ٢٨٥.

وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١١٩٦ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤١٠ والمقرب لابن عصفور/ ٣٢٧، والإقليد ٢/ ٧٧٦ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ١٩٤٤ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٢، شذور الذهب/ ٤٤٠ والتصريح ٢/ ١٣٣، والأشموني ٣/ ٨٧ والخزانة ٤/ ٢٨٤، ٢٨٦، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥.

رواية الثقة" [1]. ومن ذلك حول قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [2].

في رواية الجر [3] فقال:

" وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة قال: " ولا تحل القراءة بها ". وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة " [4].

وكان ينقل عن أبي زيد ويحتج بسماعه قال: " وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب لويته لِيَانًا بالكسر وهو شاهد على ما قلناه " [5].

مما سبق تتلخص رؤية ابن يعيش في السماع في أمور:

أولها: أنه يرى أن المسموع يبقى ثابتًا على ما هو عليه لا يصرفه عن ظاهره إلا دليل واضح.

ثانيها: أنه ينبغي تتبع خُطَى الأولين في المسموع.

ثالثها: أنه يرى قصر بعض الأبواب على السماع نحو: باب النحت والمعدول عن اسم الفاعل، وباب الجمع.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٣ والخزانة ٤/ ٢٨٤.

(٢) (من الآية ١: النساء).

(٣) وهى قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة " الأرحامِ " بالخفض، انظر تفسير القرطبي ٥/ ٢. والنشر ٢/ ٢٤٧ ، وإملاء ما من به الرحمن / ١٧٢ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٨.

(٥) شرح المفصل ٦/ ٤٥. أي بكسر اللام من لِيانًا. لانَ الشيء يلين لينا وليانا. اللسان مادة (ل ى ن).

رابعها: أنه يرى أن ما سمع عن العرب لا مجال فيه لرأي أو اجتهاد.

خامسها: أنه يرى أن الثقة إذا حكى شيئًا لزم قبوله.

ثانيا: القياس:

القياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، قال: وهو معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، وقيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب [(١)].

ويتنوع موقف ابن يعيش من القياس على النحو التالي:

١) القياس على الكثير وموقفه منه (اشتراطه اطراد المقيس).

٢) القياس على النادر وموقفه منه.

٣) القياس على ما يقع فيه التباس.

٤) تفضيل قياس على آخر من جهة القوة أو الضعف.

أولا: القياس على الكثير:

تمسك ابن يعيش بالقياس وحرص عليه ويدعونا إلى التمسك به حيث قال: "فالأصل عدم مخالفة القياس وسلوك محجته، ومهما أمكن العمل به فلا يعدل عنه" [(٢)].

وفي موضع آخر قال: "فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر؛ لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما" [(٣)].

ويشترط ابن يعيش الاطراد في المسألة ليقع بها القياس ومن ذلك مسألة تعريف العدد المضاف حيث قال: "فأما ما تعلق به الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح؛ لأن المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف إليه يكون منصوبًا ومجرورًا

---

(١) الاقتراح/ ٨٩.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨٥.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٨.

وإنما ذلك شيء رواه الكسائي، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم، وامتناعه عن الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس "(١).

ثانيا: القياس على النادر وموقفه منه:

أما القليل النادر فلا يقيس عليه ففي حديثه عن فَعْل وجمعه فقال: "وقد يجيء في القلة على أفعل وذلك قليل يسمع ولا يقاس عليه " (٢).

وفي قولهم: " هما والله لقد كان كذا " يريدون أما والله يقول: "وهذا الإبدال وإن كثر عنهم على ما ذكر، فإنه نزر يسير بالنسبة إلى ما لم يبدل، فلا يجوز القياس عليه "(٣).

ثالثا: القياس على ما يقع فيه التباس:

يرى ابن يعيش أن ما يقع فيه الالتباس لا يجوز استعماله ولا القياس عليه قال: "فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت: "رأيت هندًا وأنت تريد غلام هند "لم يجز لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام "(٤).

رابعا: تفضيل قياس على آخر:

وقد يجيء عنده قياس أقوى من قياس من ذلك قوله:

" إنهم قد قالوا في ذا : ذا، فأمالوها حكاه سيبويه (٥) فدل على أنها من الياء، وذهب قوم إلى أنها من الواو قالوا لأن باب شويت ولويت أكثر من باب حييت وعييت والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها " (٦).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٢٢.

(٢) المصدر السابق ٥/ ١٩.

(٣) المصدر السابق ١٠/ ٤٣.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٢٤.

(٥) الكتاب ٤/ ١٢٣ هارون.

(٦) شرح المفصل ٣/ ١٢٦.

وكذلك قوله عن ليت في قول رؤبة:

٦- يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا [١]

" على تقدير ياليت لنا أيام الصبا [٢] رواجعا فيكون أَيَّام الصبا اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجعا حال وقيل: تقديره أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا أيضا حال، وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيهًا لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما وهى لغة بني تميم يقولون: ليت زيدًا قائما كما يقولون: ظننت زيدًا قائمًا. وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين " [٣].

علاقة القياس بالاستعمال:

تحدث ابن يعيش عن علاقة القياس بالاستعمال فنجد أنها على أربعة أضرب:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال وساق مثلاً على ذلك اسم الإشارة "ذا" قال: "قال الله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [٤] ألحق علامة المؤنث حيث كان الخطاب للنسوة وهن صواحبات يوسف وكيف ذلكن الرجل يا نساء إذا سألت نساء

(١) القائل نسبه ابن يعيش لرؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤ ولم أجده في ديوانه وقيل للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦، والعجاج هو: عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، راجز مجيد ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك. الأعلام ٤/ ٨٦ والبيت في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٨٤ والمغني ٢٨٥ والهمع١/ ٤٣٢ والأشموني ١/ ٢٧٠ والخزانة ١٠/ ٢٣٤. بحر الرجز المشطور.

(٢) في شرح المفصل " الصبي " ١/ ١٠٤.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٤.

(٤) (من الآية ٣٢: يوسف: ﴿ قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمۡتُنَّنِى فِيهِۖ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾).

عن رجل وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا هذه اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس وعليها معظم الاستعمال "[١].

الثاني: شاذ في القياس والاستعمال:

وفيه يقول ابن يعيش عن الزمخشري: " فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذ قياسًا واستعمالاً فأما الاستعمال فما أقله وأما القياس فإن الباب في فِعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو عدل وأعدال فمجيئه على أفعل على خلاف القياس "[٢].

ومثله إدخال أداة التعريف على الفعل في قول الشاعر:

٧- فَيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِن نَافِقَائِه وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ[٣].

قال ابن يعيش: " فشاذ في القياس والاستعمال "[٤].

الثالث: مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال:

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٥.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٥.

(٣) شرح المفصل ١/ ٢٥. **قائل البيت هو**: ذو الخِرَق الطهوي قال أبو زيد في النوادر: وهو شاعر جاهلي وقال العيني: إن ذا الخرق الطهوي صاحب الشعر اسمه دينار بن هلال انظر الخزانة ١/ ٤٢، ٤٣. والبيت من بحر الطويل.

اللغة:

واليربوع دابة وقيل نوع من الفأر اللسان مادة (ر ب ع) ٣/ ١٥٦٨، وله جحران: أحدهما القاصعاء وهو الذي يدخل فيه والآخر: النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يرققه، ومنه المنافق شُبِّه باليربوع لأنه يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي دخل فيه الخزانة ١/ ٤٠، ٥/ ٤٨٢ واللسان ٦/ ٤٥٠٨ مادة (ن ف ق) (ومن جحره بالشيخة): هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة، الخزانة ١/ ٤٠. اليتقصع: يقال تقصع اليربوع دخل في قاصعائه فتكون صفة للجحر وصلة محذوفة وروي المتقصِّع بالبناء للفاعل فيكون صفة اليربوع ولا حذف ورواه أبو زيد " المتقصَّع " بصيغة اسم المفعول والرواية الجيدة عنده المتقصَّع الخزانة ١/ ٤٠، ٤١، والقَاصِعَاء والقُصَعَه فم مُجْر اليربوع أول ما يبتديء في حَفْرْ اللسان ٥/ ٣٦٥٤ والبيت في النوادر لأبي زيد / ٢٧٥ والأنصاف ٩٧/ ١٩٧/ ٣٠٠ وابن يعيش ١/ ٢٥ وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٩ والخزانة ١/ ٣٥ وشرح شواهد الشافية ٤/ ٣٤٦ .

والشاهد فيه إدخال الألف واللام على الفعل ضرورة.

(٤) شرح المفصل ١/ ٢٥.

قال ابن يعيش: " قال الشاعر: **ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ**[١] .

وقال الآخر:

ثَلاَثُ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلا وَهَا أَنَا هَذَا أَشْتَهِي مَرَّ أَرْبَعِ[٢]

وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال "[٣]. فهو يرى هذا الجمع مئين مع العدد هو القياس ولكنه شاذ في الاستعمال لأن المسموع إضافة العدد[٤] إلى المفرد.

الرابع: مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، وذكر البيت:

٨- كَأَنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[٥]

فشاذ على حذف التاء في التثنية وذلك على قول من لايفرق وفيه شذوذان أحدهما: حذف التاء من خُصْيَيْهِ في التثنية، هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال. والآخر: قوله: ثنتا حنظل والقياس أن يقول حنظلتان[٦].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٢٣. قائل البيت الفرزدق هو أبو فراس، واسمه همام بن غالب بن صعصعة من النبلاء من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب وكان جده من الأشراف. الأعلام ٨/ ٩٣ والخزانة ١/ ٢١٧ وتمام البيت:

ثَلاَثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

بحر الطويل، والشاهد في البيت " ثلاث مئين " حيث رجع الشاعر إلى الأصل المذكور في البيت والمبرد يرى إضافة هذا العدد إلى المائة قياسا مطردا. وانظر البيت في ابن يعيش ٦/ ٢١، ٢٣ والمقتضب للمبرد ٢/ ١٦٧، وانظر شرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٨ والرضى ٣/ ٣٧١ وابن الناظم ٢٨٤ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢ وشذور الذهب ٤٦٢. ويروى البيت في شرح ديوان الفرزدق فدى لسيوف من تميم ص ٥٦٢ إيليا الحاوي دار الكتاب اللبناني ط ١٩٨٧ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٣ والمقتضب ٢/ ١٦٨.

(٣) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٤) العدد (مائة).

(٥) البيت من الرجز وهو لخطام الجاشعي أو لجندل بن المثني أو لسلمى الهزلية وبلا نسبة في الكتاب وشرح المفصل شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٧٨ .

اللغة:

التدلدل أي: تهدل وتحرك، ظرف: ما يوضع في أدوات الزينة، حنظل نبت يتداوى به انظر الرضي ٣/ ٣٧٨ الهامش. انظر اللسان مادة (د ل ل). د ل د ل

الشاهد فيه "ثنتا حنظل" حيث إن تمييز العدد "ثنتان" ضرورة والأصل حنظلتان. والبيت في شرح ابن يعيش ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨ والكتاب والشافية الكافية لابن مالك ١٠٢٥/ ١٢٦٨ والمساعد ٢/ ٧١، ٣/ ٤٩٠ والرضي ٣/ ٣٧٨، ٤٢٦، ٤٢٧ شذور الذهب/ ٤٦٢. انظر اللسان ٢/ ١٤١٤ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ١٤٤.

الإجماع:

المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة [(١)] ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا [(٢)].

وللإجماع عند ابن يعيش شأن في ترجيح رأي على رأي آخر والأخذ به، قال ابن يعيش: "واعلم أنك إذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلا فالفعل الأول مجزوم بإن بلا خلاف فيما أعلم" [(٣)].

ووقف عند قوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [(٤)].

فقال: " ويقوى رفع لا تخاف إجماع القراء على رفع ولا تخشى وهو معطوف على الأول" [(٥)].

وفي التي يقول ابن يعيش: " وفي الجمع " اللتيات " على المذهبين جميعا " [(٦)].

وقد يعرض ابن يعيش للإجماع في المذهب الواحد من ذلك في حديثه عن "كلتا" فقال: "وكلتا اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين" [(٧)].

---

(١) الاقتراح ٨٣.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٤١

(٤) (٧٧: طه: ﴿ وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾).

(٥) شرح المفصل ٧/ ٥٢ قراءة الجمهور " لا تخاف " بالرفع ، وقرأ حمزة " لا تخف " بالجزم على جواب الأمر والتقدير إن تضرب لهم طريقا في البحر لا تخف. تفسير القرطبي ١١/ ٢٢٨. وإملاء ما من به الرحمن / ٤٢١ والنشر ٢/ ٣٢١ .

(٦) شرح المفصل ٥/ ١٤١.

(٧) شرح المفصل ٦/ ٦.

استصحاب الحال:

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل [١]. عرض ابن يعيش لاستصحاب الحال في غير موضع ومن ذلك:

قوله في باب الأمر:

"اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين، وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كاها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا به ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا: اضرب، اذهب فتتغير الصورة والبِنْيَة التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحابا للحال" [٢].

الاستحسان:

في اللغة: عد الشيء حسنا، وقيل: ترك قياس الأصول لدليل.

وقيل: تخصيص العلة [٣].

عرض ابن يعيش في مبحث الأعلام للاستحسان:

قال في تعريف الكناية: "اعلم أن الكناية التعبير بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز" [٤].

---

(١) الاقتراح ١٤٧. وابن يعيش / ٣٣٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦١.

(٣) الاقتراح ١٥٣. انظر اللسان مادة (ح س ن). وابن يعيش / ٣٣١ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٤٨، ٤/ ١٢٥.

وقال في موضع آخر: "قد تزداد "ما" مع "إن" الشرطية مؤكدة نحو قولك: إما تأتني آتك والأصل إن تأتني آتك زيدت "ما"على"إن" لتأكيد معنى الجزاء، ويدخل معها نون التوكيد وإن لم يكن الشرط من مواضعها وقد جاءت أخبار مثبتة قد لزمتها النون لدخول هذا الحرف أعني"ما" المؤكدة في أوائلهن وذلك قولهم: بعين ما أرينك ... وقد يجوز ألا تأتي بهذه النون ... وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقة بين معنيين وإنما دخلت لضرب من الاستحسان وهو الحمل على "ليفعلن" لشبه بينهما" [1].

الاستدلال بِالأَوْلَى:

لجأ ابن يعيش في مواضع من شرحه إلى الاستدلال بالأولى، وكان ذلك في حديثه عن هاء السكت حيث قال: "ولا تدخل هذه الهاء على معرب ولا على ما تشبه حركته حركة الإعراب فلذلك لا تدخل على المنادى المضموم، ولا على المبنى مع " لا " نحو: " لا رجل " ولا على الفعل الماضي لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب، وإذا لم تدخل على المشابه للمعرب فأن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأولى"[2].

وفى باب التصغير عرض للألف المقصورة وحذفها فقال: "وإنما حذفوا الألف إذا وقعت خامسة فصاعدا في هذا الباب لأن بناء التصغير قد انتهى دونها والألف زائدة فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الأصلي نحو لام سفرجل وما أشبهها من الأصول وإذا وجب حذف الأصل الأقوى فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولى لضعفه " [3].

وقال في موضع آخر: "وعوامل الأسماء على ضربين: أفعال وحروف، فما كان من الأفعال فقد يجوز حذفه وتبقية عمله نحو: لولا زيد وهلا عمرو، ويجوز: زيدا ضربته وأشباه ذلك وما كان من الحروف نحو: أن وأخواتها وحروف الجر فإنه لا يجوز

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٥، ٦.

(٢) المصدر السابق ٩/ ٤٥. ابن يعيش / ٣٣٣ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١٢٩.

حذف شيء من ذلك وتبقية عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع "(١).

العرف عند النحويين:

هو ما تعارف عليه النحويون في أمر من الأمور أو مسألة من المسائل في عصر من العصور.

وقد أخذ بذلك ابن يعيش في باب التعدية بحروف الجر فقال: " وأما حروف الجر فنحو قولك: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، فهذه الحروف إنما دخلت على الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه لأنها أفعال ضعفت عرفا واستعمالا "(٢).

فابن يعيش في كلامه السابق يبين أن حرف الجر يكون عونا للأفعال القاصرة العاجزة عن أن تصل إلى الأسماء بنفسها، وهذه الأفعال متعارف عليها بين النحويين فأصبحت كالعرف السائد.

الاستقراء:

الاستقراء في اللغة: طلب إليه أن يقرأ.

والاستقراء معروف عند النحويين ويحتجون به وقد عرف ابن عصفور النحو فقال: " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها " (٣).

(١) شرح المفصل ٧/ ٦١، ٦٢.
(٢) شرح المفصل ٧/ ٥٦.
(٣) الاقتراح ٣٧، الأصول ١/ ١٥. اللسان مادة (ق ر أ).

وقال ابن السراج في الأصول: " النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب "[١].

أخذ ابن يعيش بالاستقراء في شرحه للمفصل وذلك في حروف الاعتلال حيث قال: "هذه الحروف تكون أصلا وبدلا وزائدة فأما الألف من بينها فلا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال إنما هي زيادة أو بدل مما هو أصل، وذلك لأننا استقرينا جميع الأسماء والأفعال وأكثرها فلم نجد الألف فيها إلا كذلك فقضينا لها بهذا الحكم "[٢].

الحمل على الظاهر:

وقد أخذ بذلك ابن يعيش في بعض مسائل الكتاب منها قوله:

"فلو كانت الألف في "ما" مثلا أصلها الواو لقالوا: مو، ولم تقلب كما قالوا: لو، وأو، ولو كانت من الياء لقالوا مي، فلما لم تكن زائدة ولا منقلبة حكمنا عليها بأنها أصل، وهو الظاهر ولا يعدل عن الظاهر إلى غيره إلا بدليل "[٣].

ثم عرض للفظ "منذ" فذكر آراء النحويين فيه ثم قال رأيه في أنه مفرد لم يركب اعتمادا على الظاهر: وقال: "والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملا بالظاهر "[٤].

ومما تعرض له أيضا منع الاسم من الصرف والجر دفعة واحدة، ورأى أنه قول بظاهر الحال فمما قال: "واختلفوا في منع الصرف ما هو، فقال قوم: هو عبارة عن منع

(١) الأصول ١/ ١٥ ، الاقتراح ٣٧.
(٢) شرح المفصل ١٠/ ٥٤.
(٣) المصدر السابق ٩/ ٦٦.
(٤) المصدر السابق ٨/ ٤٥.

الاسم من الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال"[(١)].

ورأى مثل ذلك في "لن" وعرض آراء النحاة فقال: "وكان الفراء يذهب إلى أنها لا والنون فيها بدل من الألف وهو خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب، وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملا بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم ونحن إذا شاهدنا ظاهرا يكون مثله أصلا أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه"[(٢)].

المحذوف له حكم الملفوظ:

عرض لذلك ابن جني بقوله: "باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به" [(٣)].

وقال أيضا: "وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ "[(٤)].

قال السيوطي في الأشباه والنظائر: "مَا حُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ كَانَ فِي حُكْمِ المَنْطُوقِ بِهِ" ثم قال: "ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل"[(٥)].

فابن يعيش يرى أن اللفظ إذا حذف وكان عليه دليل فهو في حكم الملفوظ.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٥.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١١٢.

(٣) الخصائص لابن جني ١/ ٢٨٤.

(٤) الخصائص ١/ ٢٨٥ ، (من الآية ١: النساء) سبق تخريج هذه القراءة ص ٤٧ .

(٥) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٤.

فعرض لذلك في تصغير لفظ "أحوى" أصبحت "أحيّ" بحذف الياء الأخيرة وهذا مذهب سيبويه وعلق عليه ابن يعيش بقوله: (ولم يعتد بالنقص لأن ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به"[١].

وشرح المفصل لابن يعيش به كثير من الأصول التي لم نذكرها مثل: خلع الأدلة [٢]، وأحسن الأقبحين[٣] والحكم يقف بين الحكمين[٤]، وكذلك الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه[٥]، ومن الأصول عنده أيضا في كتابه شرح المفصل عرض للعلة وذكر أن أنواعها: أمن اللبس[٦]، والمجاورة[٧]، والتنبيه على الأصل[٨]، والاستغناء[٩]، وكذلك نقض الغرض[١٠] والتوسع في اللغة[١١] والخفة[١٢] والاستعمال وخفة اللفظ[١٣]، وكثرة الاستعمال[١٤] ومن الأصول أيضا الحمل على النظير[١٥] والحمل على النقيض[١٦] وعدم النظير[١٧] والأصول المرفوضة[١٨]. وغير ذلك.

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٢٦، ذكره سيبويه ٢/ ١٣٣. بولاق.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٨.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٥٠، ٢/ ٧٩.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٣٢، ٧/ ٤، ٥.

(٥) المصدر السابق ١/ ٥٨.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١١، ١٢، ٧٣، ٥/ ١٣٧.

(٧) المصدر السابق ٥/ ١١٧، ٨٣، ١/ ٧٩.

(٨) المصدر السابق ١٠/ ١١٢، ٥/ ٣٤، ٣٥.

(٩) المصدر السابق ٥/ ١١، ٤١.

(١٠) المصدر السابق ٥/ ١٣١، ١٣٢.

(١١) المصدر السابق ٤/ ١٥١، ٧/ ١٤٨، ٨/ ٢٠.

(١٢) المصدر السابق ٤/ ١٣٩، ٥/ ١٥.

(١٣) المصدر السابق ٤/ ١٠٩، ٨/ ١٢٤.

(١٤) المصدر السابق ٦/ ٤٧، ٥٧، ٥/ ١٥.

(١٥) المصدر السابق ٥/ ١١٧.

(١٦) المصدر السابق ٥/ ٤٩، ١/ ١٠٥.

(١٧) المصدر السابق ١٠/ ٩، ٢٦.

(١٨) المصدر السابق ١/ ٩٠، ٩/ ١٦.

المبحث الثالث

الشَّاهِدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابنِ يَعِيشَ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو المصدر الأول في الاحتجاج عند كل نحوي، وغاية كل نحـوي أن يجد آية تؤيد رأيه، لتدعم ما يذهب إليه في مسـألة مـن المسـائل ومـن القـراءات مـا هـو متواتر أو آحاد أو شاذ، وقد احتج العلماء بهذه القراءات على أنواعها:

قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ بـه جـاز الاحتجـاج بـه في العربيـة سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشـاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينـه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده، ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينـه ولا يقاس عليه نحو استحوذ ولأبي... "[١].

وابن يعيش درج على سنة سابقيه في الاحتجاج بالآيات القرآنية، وللاحتجاج عنده صور:

(١) الاحتجاج بالآيات القرآنية للغة: فقال في تبيينه سبب تسمية الأسماء المقصورة بهذا الاسم: " إنما سمى هذا الضرب مقصورًا لأحد أمرين: وهو إما أن يكون من القصر وهو الحبس من قوله عز وجل: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾[٢]. أو يكون من قَصَرْتُهُ أي نَقَصْتُهُ من قصر الصلاة من قوله تعالى: ﴿ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾[٣]. أي تنقصوا عدد ركعاتها [٤].

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٥١.

(٢) (٧٢: الرحمن).

(٣) (من الآية ١٠١: النساء).

(٤) شرح المفصل ٦/ ٣٧، ٣٨ .

وقد يتناول لفظًا لغويًا من جهة ضبطه وحركاته لإثبات لغتين مختلفتين فيه قال: قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[(١)]. وقرئ بالكسر[(٢)].

وقال في موضع آخر: "وقرئ بفتح السين وكسرها وهما لغتان، والفتح أشهر"[(٣)].

ويستشهد بالآية لإثبات لهجة قبيلة من القبائل قال: ومن العرب من يبدل كاف المؤنث شينا في الوقت.. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[(٤)]. قد جعل ربش تحتش سريا[(٥)].

وقد يستشهد بالآية القرآنية ليرجح بها لغة فصيحة على أخرى أقل منها شأنًا، وأضعف مقامًا، وقد كان ذلك منه حين عرض لحكم "ما" المشبهة بليس ويرى أن قياسها ألا تعمل شيئًا، ويرى الحجازيون أنها تشبه ليس، فيرفعُون بها الاسم، وينصبون الخبر، قال: (واللغة الأولى، أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[(٦)]، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[(٧)].

---

(١) (من الآية ٢٢: محمد). النشر ٢/ ٢٣٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٦. والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٠ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١١٩. والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٠ مراجعة علي محمد الضباع.

(٤) (من الآية ٢٤: مريم: وتمامها ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٨٢ .

(٥) شرح المفصل ٩/ ٤٨، ٤٩.

(٦) (من الآية ٣١: يوسف).

(٧) (من الآية ٢: المجادلة) ، وشرح المفصل ١/ ١٠٨.

وهو يحتج بالآية القرآنية في المسائل النحوية كلما اقتضى الأمر، فقد ذكر القاعدة المتعلقة بخبر كان من حيث تقديمه على اسم كان واستشهد بذلك لقوله تعالى:

﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [1].

ثم ذكر أن خبر كان قد يتقدم على الفعل الناسخ نفسه، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [2].

وفي بعض الأحيان لا يكتفي بآية واحدة في الاحتجاج فيأتي بأكثر من آية تقويةً لمذهب يذهب إليه، ودفعًا لاعتراض متوقع، مثال ذلك في حديثه عن اسم الفاعل وتنوينه قال: (وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا، وإذا زال التنوين عاقبته الإضافة، قال الله تعالى: ﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[3] ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [4].

---

(١) (٤٧: الروم : وتمامها ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾).

(٢) (١٣٩: الأعراف: وتمامها ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ، وباطلا بالنصب والمحتسب ١/ ٣٢٠ قراءة أبي وابن مسعود وإملاء ما من به الرحمن / ٣٣١ وشرح المفصل ٧/ ٩٧).

(٣) (من الآية ٩٥: المائدة).

(٤) (من الآية ٢٤: الأحقاف: وتمامها ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾).

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴾ [1] وقال الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [2]. ويستشهد بآيات القرآن للحذف كما يستشهد بها للإثبات كالذي وقع أثناء حديثه عن نون الوقاية، والاستشهاد لذلك بصحة حذفها. قال: " ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها في نون إني وأنني، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [3]. فأتى بنون الوقاية على الأصل، وقال: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ [4] فحذف نون الوقاية، والذي يدل على أن المحذوف نون الوقاية أنها قد حذفت في أختيها، قالوا: لعلي وليتني قال الله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [5].

(١) (٩٣: مريم) .
(٢) (من الآية ١٨٥: آل عمران) ، وشرح المفصل ٦/ ٦٨.
(٣) (من الآية ٤٦: طه: وتمامها ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾).
(٤) (١٤: طه: وتمامها ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴾).
(٥) (من الآية ٣٨: القصص) ، وشرح المفصل ٣/ ٨٩-٩٠.

وهو يحتج بالآيات القرآنية للأبواب الصرفية: فقال في جمع " ثبه ": والأكثر في جمعها ثبات على قياس جمع الأسماء المؤنثة، قال الله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾[(١)].

وفي موضع آخر قال: "إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث فما كان منه بوزن فعلة كـ "جَوْزَة وعَيْبَة" فإنك تسكن حرف العلة منه فتقول: "جَوْزات وعيبات" قال الله تعالى: ﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٍ لَّكُمۡ ﴾[(٢)] وقال الله تعالى: ﴿ فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِ ﴾ "[(٣)].

---

(١) (من الآية ٧١: النساء: وتمامها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾) ، وشرح المفصل ٥/ ٤.

(٢) (من الآية ٥٨: النور).

(٣) (من الآية ٢٢: الشورى) ، وشرح المفصل ٥/ ٣٠.

وقد يسوق الآية ويفسرها، ويبين الحكم فيها بما يتفق مع مفهوم الشرع ففي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[1] قال: "ويجوز أن يكون أهون هنا بمعنى هين لأنه سبحانه ليس عنده شيء أهون من شيء" [2].

وهذه الآية على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر والكتاب مليء بالاستشهادات القرآنية.

---

(١) (٢٧: الروم: وتمامها ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾).

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩٩.

ثانيًا: الحديث الشريف:

حديث رسول الله ﷺ يأتي في المقام الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الاحتجاج به في اللغة العربية والنحو، وكما ذكرت في سيرة ابن يعيش أنه اهتم بالحديث الشريف كما اهتم بالنحو، وأن شيوخه في الحديث كانوا أعظم قدرًا وأغزر علمًا من شيوخه في النحو، ولذا نجد أن ابن يعيش احتج بالحديث والأثر في اللغة والنحو والصرف، وهذه الأحاديث ساقها بنفسه، وبعضها ساقه صاحب المفصل فأقره على ما رأى، وشرح الحديث وبين الغاية التي جيء بالحديث من أجلها، وقد يجد الحديث عند الزمخشري فيتناوله بالتفصيل والبيان شرحًا لغويًا ثم يبين موطن الشاهد فيه.

على أن هذه الأحاديث بلغت ثمانيةً وثلاثين حديثًا وتسعة آثار، وقد جاء من هذه الأحاديث سبعة أحاديث ضعيفة، وما تبقى حسن أو صحيح من ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ذكر صاحب المفصل في بحث " أفعل التفضيل": " **ألا أُخْبِرُكم بِأَحبِّكم إليَّ وأقربكم مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القيامة أحاسِنُكُم أَخْلاقًا الموطؤون أَكْنَافًا الذين يَأْلَفُون ويُؤْلَفُونَ، ألا أُخْبِرُكُم بِأَبْغَضِكُم إليَّ وَأَبْعَدِكُم مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القيامةِ أَساوِئكُم أَخْلاقًا الثَّرْثَارُونَ المُتَفَيْهِقُونَ** "[1].

وجاء ابن يعيش بدوره فخطا بالحديث الخطوات التالية:

(١) ذكر راوي الحديث وهو أبو هريرة رضى الله عنه.

(٢) بَيَّنَ الغاية الشرعية من ذكر الرسول ﷺ وهو حسن الخلق ولين الجانب، والترغيب بهما لما لهما من أثر على العلاقات في المجتمع.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧ . النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري ت ٦٠٦ هـ المكتبة العلمية بيروت ط أولى ١٣٩٩ هـ ٥/ ٢٠١ .

(٣) تناول ألفاظه بالبيان فشرحها وهي: الموطؤون، الأكناف، الثرثارون، المتفيهقون.

(٤) أتم نص الحديث فقال: "وقد جاء في تفسير الحديث قيل: ماالمتفيهقون؟ قال: "**المتكثرون**").

(٥) احتج لبعض كلماته بحديث آخر وهو: (**المؤمنون هَيِّنُون لَيِّنُون**)[١].

(٦) بين موضع الشاهد فيه وهو أنه وَحَّد أحبكم وأقربكم، لأنه أراد المعنى الأول وهو "أفعل" لأن المراد بهما التفضيل، ولأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفضيل وكذلك أساوئكم وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى السوء [٢].

فمعالجة الحديث وتناوله من ابن يعيش على هذه الشاكلة يدل على اطلاعه على علم الحديث اطلاعًا يجعله قادرًا على التوفيق بين النحو والحديث.

وابن يعيش لا يتقيد بما ورد من أحاديث في المفصل فيوضحها وإنما يستشهد بالحديث كلما دعت الحاجة إلى ذلك، من ذلك عندما ذكر الزمخشري أن الصفة قد تحذف عند قوة دلالة الحال عليها [٣].

فقال ابن يعيش: "إذا كنت في مدح إنسان، والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، وتزيد في قوة اللفظ بالله، وتمطيط اللام، وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧ والجامع لشعب الإيمان للبيهقي توفي ٤٥٨ دار الرشد ناشرون ط أولى ١٤٢٣ تحقيق مختار أحمد الندوي ونص الحديث عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: (**الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ كَالْجَمَلِ الأَنَف إِنْ قِيدَ انْقَادَ وَإِنْ أُنِيخَ اسْتَنَاخَ عَلَى صَخْرِه**) ١٠/ ٤٤٧ وفي مسند الشهاب " **الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ** " مختصر حديث ١٤٠ جـ١/ ١١٥ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٦٢.

كريمًا شجاعًا أو كاملاً وكـذلك في طـرف الـذم إذا قلـت: سـألت فلانًـا فرأيتـه رجـلاً، وتزوي وجهك وتقطبه فتغني عن بخيلاً أو لئيمًا، ومنه الحديث: (لا صَلاَةَ لِجَـارِ المَسْـجِدِ إِلا فِي المسجِدِ)(١) والمراد لا صلاة كاملة أو تامة ونحو ذلك "(٢).

فقد استشهد بالحديث لمسألة نحوية وهى حذف الصفة مع أنه قال:

" أن الصفة لا تحذف إلا إذا قام دليل على ذلك من تفخيم أو تعظيم، أو ما يقـوم مقام الصفة، وليس في النص دليل نحوي يستند عليه، وإنما استند علـى دليـل شـرعي في تحقيق مـا أراد مـن الحـديث وهـو فضـل الصـلاة في المسـاجد عامـة، وفضـلها بالنسـبة للمجاور له خاصَّة، ومع أنه لا يوجـد بالحـديث تفخـيم أو تعظـيم ولا قسـم تطيـل بـه الصوت، كما أنه في نص الحديث لا النافية لجنس الصلة خارج المسجد، فظاهر الحـديث وتركيبه اللغوي يبطل كل صلاة لجار المسجد إن وقعت خارجه، مع العلم بـأن الحـديث ضعيف.

واحتج بالحديث للصرف فقال: "حذفار" واحد "الحذافير" مـن قولـه" صـلى الله عليه وسلم ": " فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا " (٣).

مما سبق نرى أن ابن يعيش قد احتج بالحديث كما احتج به غيره، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ٣/ ٥٧، ١٧٤ ومصنف ابن أبي شيبه ١/ ٣٠٣. ونصه "حدَّثَنَا أَبُو حَيَّـان عَـنْ أَبِيـهِ عَنْ عَلِيٍّ " لا صَلاَةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إِلا فِي المسجِدِ".

(٢) شرح المفصل ٣/ ٦٣.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٦٥ والترغيب والترهيب ١/ ٣٣٥ لعبد العظيم المنذري توفي ٦٥٦ دار الكتـب بـيروت ط أولى ١٤١٧ تحقيق إبراهيم شمس الدين ونص الحـديث عـن سـلمة بـن عبيـد الله بـن محمـد بـن محصـن الخطمي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَـافًى فِـي بَدَنِـهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا) رواه الترمذي وقال حـديث حسـن غريـب. وفي شـرح المفصل "فكأنما خيرت له الدنيا بحذافيرها" وفي صحيح سنن الترمذي للألباني لـيس بـه كلمـة "بحـذافيرها" ٢/ ٢٧٤.

ثالثًا: الشعر:

احتَجَّ ابنُ يَعِيشَ لأَبْوَابِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ بالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى أَوْ تُعَدُّ، مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ لا الحَصْرِ:

(١) اسْتِشْهَادُهُ للظَّرْفِ المُتَصَرِّفِ بِقَوْلِ لَبِيدِ:

٩- فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا (١)

ثم قال: "فرفع خَلْفُها وَأَمَامُهَا لأنه بدل من مولى المخافة" (٢).

(٢) استشهد بالشعر لثبوت النون مع الأفعال الخمسة بعد "لم" في حالة الجزم فقال:

١٠- لولا فَوَارِسُ من نُعْمٍ وَأُسْرَتُهم يوم الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجار (٣)

---

(١) القائل لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، الأعلام ٥/ ٢٤٠ أدرك الإسلام ويعد من الصحابة وترك الشعر وعاش عمرا طويلا والبيت من بحر الكامل، انظر ديوان الشاعر ص ١٧٣ دار صادر بيروت.

اللغة:

غدت من الغدو، وخَبَّر أنَّها خائفة من كلا جانبيها. من خلفِها وأمامِها. و"الفرج": الواسع من الأرض والفرج أيضا الثَّغْر والثَّغْر موضع المخافة والفروج: الثغور يريد: هي تحسب أن خلفها مخافة وأمامها كذلك انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ٥٦٥ والبيت في ديوانه ٣١١ والكتاب ١/ ٢٠٢ والمقتضب للمبرد ٣/ ١٠٢، ٤/ ٣٤١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، شذور الذهب ١٩٠.

والشاهد فيه (رفع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى).

(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٤.

(٣) البيت أنشده أبو الحسن الأخفش ، ولم يعرف قائله وهو من بحر البسيط، الفوارس جمع فارس على غير قياس. ونعم حي من بكر / الأشموني ٤/ ٦.

اللغة:

الصليفاء مصغر الصلفاء وهى موضع اللسان مادة (ص ل ف) ٤/ ٢٤٨٤ وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨ والخصائص لابن جني ١/ ٣٨٩ والمحتسب ٢/ ٤٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ٣١٠ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٥ والكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤، ١٥٩٢ وعمدة الحافظ ١/ ٣٧٦ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٨٢ والمغنى ١/ ٢١٧ والهمع ٢/ ٤٤٧ والأشموني ٤/ ٦ والخزانة ٩/ ٣. **والشاهد فيه** (لم يوفون) حيث أهملت لم عملها ورفع الفعل بعدها.

ثم قال: "شاذ فسبيله عندنا على تشبيه لم بلا ومثله قول الآخر:

١١- أَنْ تَهْبِطِينَ بَلا دَقَوْ   مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ (١)

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين" (٢).

(٣) استشهاده بالشعر للجانب اللغوي:

وقد وقع ذلك في أمكنة كثيرة من الكتاب فقد عرضت له كلمة "الثريا" فقال فيها: "أما الثريا فتصغير الثروي، فعْلى من الثروة، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعة أو نحوها" (٣).

وقد يسوق ابن يعيش الشاهد النحوي، ويذكر مناسبته، وذلك في بعض الأحيان مثال ذلك قول أبي الأسود:

١٢- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   وَلاَ ذَاكِـرَ اللهَ إِلاّ قَلِيلاً (٤)

وقبله: **١٣- فَذَكَّرْتُهُ ثُـمَّ عَاتَبْتُهُ   عِتَابًا رَقِيقًا وَقَوْلاً جَمِيلاً**

---

(١) القائل هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، كان من علماء الكوفة بالعربية واللغة والفقه والحديث والشعر والأخبار، ولي قضاء الكوفة ومات سنة ١٧٥هـ والبيت من بحر الكامل، طلاح جمع طَلح واحدتها طَلْحَة: شجرة طويلة لها ظل يستظل بها الناس والإبل، اللسان ٤/ ٢٦٨٦ .وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٩٧، معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ والخصائص ١/ ٣٨٩ واللسان مادة (ط ل ح) ٤/ ٢٦٨٦ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٨٢. **والشاهد فيه** أن تهبطين حيث شبهت أن بـ (لا).

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩.

(٣) شرح المفصل ١/ ٤١.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، فألفيته غير مستعتب القائل هو أبو الأسود الدؤلي هو: ظالم بن عمرو بن سفيان أول من أسس العربية، اختلفت الروايات في سبب وضعه النحو توفي سنة ٦٩ وهو ابن ٨٥ سنة إنباه الرواة ١/ ٤٨، الأعلام ٣/ ٢٣٦، بحر المتقارب.

اللغة:

ألفى الشيء: وجده اللسان مادة (ل ف ا) ٦/ ٤٠٥٦ . غير مستعتب: غير راجع عن إساءته اللسان مادة (ع ت ب) ٤/ ٢٧٩١ والبيت في الكتاب ١/ ١٦٩ والمقتضب ٢٠/ ٣١٢ وضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠ والخصائص ١/ ٣١١ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٣. والارتشاف ٥/ ٢٤٠٩، والمغنى ٥٥٥، ٦٤٤.

ثم قال: "ومعناه أن رجلاً كان يقال له نسيب بن حميد كان يغش أبا الأسود، ويوده فذكر لأبي الأسود أن عنده جبة أصبهانية ثم رآها أبو الأسود وطلب ابتياعها منه، فأغلى ثمنها عليه، وكان أبو الأسود من البخلاء فذكَّره بما بينهما من المودة فلم يفده عنده ذلك فقال البيتين" [(١)].

وقد يتتبع الشاهد في نسخ المفصل ليتأكد من صحة الرواية وتوافقها في جميع النسخ قبل البدء في الحديث عنه فقد ذكر البيت:

١٤- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ[(٢)]

قال: البيت لجذيمة الأبرش، وربما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند [(٣)] وهو في شرحه للشاهد غالبًا ما كان يخطو الخطوات التالية:

(١) ذكر قائل البيت.

(٢) بيان موضع الشاهد.

(٣) شرح مفردات البيت.

(٤) المعنى العام الذي يدل عليه البيت التعرض للروايات التي وردت في البيت مثال ذلك قول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٣٦. * سقط سهوا "ويوده فذكر لأبي الأسود أن عنده جبة أصبهانية ثم رآها أبو الأسود وطلب ابتياعها".

(٢) شرح المفصل ٩/ ٤٠، ٤١، قائل البيت جذيمة الأبرش أو جذيمة الوضاح وهو جذيمة بن مالك بن فهم ثالث ملوك الدولة التنوطية في العراق جاهلي عاش عمرا طويلا وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة وكان يقال له الوضاح والأبرش لبرص فيه الأعلام ٢/ ١١٤.

اللغة:

أوفيت: صعدت والعلم: الجبل وجمعه أعلام، وعلام الشمالات: جمع الشَّمَال من الرياح انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٧ وهو في الكتاب ٢/ ١٥٣ والنوادر ٥٣٦ والمقتضب ٣/ ١٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٨١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٤ والأعلم ٢/ ١٥٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٦ وشرح المفصل ٩/ ٤١ وضرائر الشعر ٢٩ والتصريح ٢/ ٢٢، ٢٠٦ والأشموني ٢/ ٢٣١، الخزانة ٤/ ٥٦٧. والبيت من بحر المديد.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٤١.

١٥- لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ [١]

قال ابن يعيش:

"البيت لابن نهيك النهشلي، والشاهد فيه رفع ضارعٌ بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه ؟ فقيل: ضَارِعٌ لخصومه، أي يبكيه ضارع لخصومه، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف. يصف أنه كان مقيمًا بحجة المظلوم، ناصرًا له، مواسيًا للفقير المحتاج والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك، يقال: أطاحته السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق وأهلكته، والطوائح جمع مطيحة وهى القواذف، يقال: طوحته الطوائح أي ترامت به المهالك ورواه الأصمعي: "لِيُبك زيد ضارع لخصومه" على بنية الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية"[٢].

مما سبق وغيره نرى أن ابن يعيش استشهد بالشعر في جميع المسائل سواء كانت نحوية أو صرفية أو لغوية أو لجانب عروضي وغير ذلك.

---

(١) **القائل**: الحارث بن نهيك النهشلي وينسب لِمُزَرِّدٍ أخي الشماخ ويروي لنهشل بن حَرِّيّء منسوب إلى الحرة وإلى لبيد وهو في الشعر المنسوب له في الديوان.

اللغة:

الضارع: الذليل الخاشع، المختبط: الرجل عن غير معرفة وأصل الاختباط: ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقها فتعلفها الإبل ومعنى تطيح تذهب وتهلك، اللسان مادة (ض ر ع) ، مادة (خ ب ط) والبيت من بحر الطويل وانظره في الكتاب ١/ ١٤٥ والمقتضب ١/ ٢٨٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٩ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠ والأعلم ١/ ١٤٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠.

والشاهد فيه: رفع "ضارع" بفعل محذوف.

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٠، ٨١.

رابعًا: الأمثال:

إن ابن يعيش لا يختلف موقفه عن سابقيه في استعمال الأمثال كالشواهد الأخرى التي كان يحتج بها فقد كان يسوق المثل ويذكر مناسبته وقصته.

قال: "وقالوا: **"كليهما وتمرا"** ويروي كلاهما وتمرا، وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً، وأصله أن إنسانًا خيّر بين شيئين فطلبهما المخير جميعًا وزيادة عليهما، فمن نصب فبإضمار فعل، كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا، ومن رفع كليهما فبالابتداء، والخبر معروف كأنه قال: كلاهما لي ثابت، وزدني تمرا، والنصب أكثر"[(١)].

وقد ينصرف إلى رواياته ويهتم بها فيذكرها ويستقصي ذلك، ففي حديثه عن المثل **"إن لاده فلاده"** قال: "هي ساكنة الهاء وهو رواية ابن الأعرابي، والمشهور رواية المفصلِ: "إن لاده فلاده" ومعناه: افعل، فهو صوت سمي به الفعل في الأمر، ومنها قول رؤبة: وقُوَّل "إن لاده فلاده" ، وأصله أن الموتور كان يلتقي واتره فلا يعترض له، فيقال له ذلك، يضرب لكل من لا يقدم على الأمر وقد حان حينه"[(٢)].

ونحن لو نظرنا لمعالجته للمثل تبين لنا ما يلي:

(١) ذكر الروايات، ثم رجح رواية المفصل على رواية الأعرابي لأن الثانية أعظم شهرة من الأولى.

(٢) ذكر معنى المثل وموضع استعماله.

وهو قد يسوق المثل، ثم يذكر قائله، وآراء اللغويين فيه وتفسيرهم له، ففي حديثه عن المثل **"عسى الغوير أبؤسا"** قال: "قال الأصمعي: إنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم، أو أتاهم فيه عدو، فقتلوهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٧ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١، ٣ ٤٠٣ وفيه قالوا: كلاهما وتمرا ويروى كليهما وتمرا.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٨٠ ومجمع الأمثال ١/ ٤٥ وفيه (**إلاده فلاده**).

قال ابن الكلبي: الغوير ماء لكلب.

وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي بالأجمال الطريق المهيع[(١)]، وأخذ على الغوير "[(٢)].

وكان يذكر المثل خلال قاعدة نحوية حيث قال: (وقالوا في المثل: **"شر أهر ذا ناب"** فالابتداء هَهُنَا محمول على معنى الفاعل وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير)[(٣)].

وكان يذكر المثل خلال حديثه في باب من أبواب الصرف فيقول في معرض تعليقه على تصغير "أحمق " وذكر في بعض الأمثال **"عرف حميق جملة"** حميق تصغير أحمق [(٤)] ويضرب لمن يستضعف إنسانا فلا يزال يؤذيه ويظلمه، ويستعمل هذه الأمثال خلال حديثه عن الجانب اللغوي.

قال: "**يقال**: فريت الأديم إذا قطعته للإصلاح، وأفريته إذا قطعته للفساد، ومعنى خلقت: قدرت، يقال: ما كل من خلق يفرى، أي ما كل من قدر قطع، وهو مثل يضرب لمن يعزم ولا يفعل "[(٥)].

وقد يخطيء في تفسير المثل، مثال ذلك ما وقع في حديثه عن المثل **"أَوْدَتْ بِهِم عقَاب مَلاَع"** قال: "أي أهلكتهم بكؤودها، وهو من المليع والملاع، وهما المفازة لا

(١) المهيع: المهع تلون الوجه من عارض فادح . اللسان (م هـ ع) ٦/ ٤٢٨٧.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٩، ١٢٠ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧، جمهرة الأمثال للعسكري دار الفكر بيروت ١٤٠٨هـ ٢/ ٣٢، ٥٠ وفصل المقال في كتاب الأمثال للبكري ١/ ٤٢٤.

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٦ ومجمع الأمثال للميداني١/ ٣٧٠.

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٣٧ ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٢.

(٥) شرح المفصل ٩/ ٧٩ وهذا المثل لم أجده بنصه في كتب الأمثال وربما أنه روى بالمعنى وقريب منه قول زهير: ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري ، اتفاق المباني وافتراق المعاني ١/ ٢٤١ دار عمار الأردن.

نبات فيها"[١]. فقد يتوهم أنها عقبة جمعت على عقاب، ومن ثم قال: " بكؤودها " مع أن المراد بالعقاب الطائر فلا عقبة ولا كؤود ولا مشقة، وإنما هنا طير ينقض على الفريسة بسرعة متناهية، وقد ذكر ذلك صاحب اللسان فقال: " إنه العُقَيِّبُ الذي يصيب الجرذان، وقال: "هو عقاب تأخذ العصافير الجرذان ولا تأخذ أكبر منها"[٢].

مما سبق يتضح احتجاج ابن يعيش للأمثال وحرصه على ألا يفوته شيء منها.

(١) شرح المفصل ٤/ ٦٣ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٥، فصل المقال في كتاب الأمثال ١/ ٤٦٧ والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ١٩٨٧، ١/ ٤٢٨.

(٢) اللسان (م ل ع) وابن يعيش وشرح المفصل/ ٢٠٢.

خامسًا: أقوال العرب:

المقصود بكلام العرب أي الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم وفصاحتهم ولقد كان ابن يعيش يحتج بكلام العرب، ويستشهد به وقد جاء في مواضع منها احتجاجه بأقوالهم لتأييد آراء نحوية.

من هذا ما جاء به في بحث أسماء الأفعال عند حديثه عن كلمة رويد قال: " فَأَمَّا قَوْلُهُم وَاللهِ لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ رَوُيْدَ مَا الشِّعر " (١).

ثم بدأ بشرح القول فقال: " المراد أرود الشعر، وما زائدة، كأنه قال: **"لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ فَدَعِ الشِّعْرِ لاَ حَاجَةَ بِكَ إِلَيْه"**(٢).

ومن ذلك أيضًا حديثه عن حروف الإضافة فوقف عند " على " وبين أنها تفيد الاستعلاء وتدخل عليها حروف الجر كما تدخل عليها أسماء الجهات قال: **"نحو قول بعض العرب: نهضت من عليه أي من فوقه"**(٣).

وفي بحث الشرط تحدث عن الحذف بعد حرف الشرط واستشهد لذلك بقولهم: "الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ إِنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ" (٤).

وفي موضع آخر ذكر أن الإضافة قد تحذف ويبقى عملها واستشهد لذلك بقول رؤبةَ المشهورِ في كُتُبِ النَّحْوِ: "قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: خَيْرٍ. عَافَاكَ اللهُ)(٥). فقد حذف حرف الجر وأبقى عمله.

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٠.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٠.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٣٨.

(٤) المصدر السابق ٩/ ٩.

(٥) المصدر السابق ٩/ ١٠٥.

واحْتَجَّ ابنُ يَعِيشَ بِأَقْوَالِ العَرَبِ فِي مَوَاضِعَ صَرْفِيَّةٍ مِنْهَا:

في إبدال الحروف ذكر أنه إذا كانت فاء افتعل زايا قلبت التاء دالا نحو: ازدجر، ازدار. ثم ساق بمناسبة ذلك ما يشهد لهذه القاعدة في ازدار على أن أصلها ازتار قول ذي الرمة في بعض أخباره: "**هل عندك من ناقة تزدار عليها ميا؟**"[1].

كما ذكر في موضع آخر أن الهاء قد تقلب تاء في باب الوقف، ثم ساق شاهدًا لذلك القول:

"**هذا طلحت وعليه السلام والرحمت**" والأصل فيه "**هذا طلحة وعليه السلام والرحمة**"[2].

كما ذكر في بحث التوكيد كلمة "أكتعون" على أنها من الألفاظ المؤكدة تتبع في ذلك أجمع واستشهد لهذه الكلمة بقولين:

الأول: أتى عليه حول كتيع، أي تام.

والثاني: وما بالدار كتيع أي: أحد[3].

وفي حديثه عن كلمة منجنيق في باب زيادة الحروف قال: (وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب مَا زِلْنَا نَجْنَق، ومن العرب من يقول: جَنَقْنَاهُم أي رَمَيْنَاهُم بِالْمَنْجَنِيق"[4].

كما ذكر أن هناك لغة مشهورة تدخل فيها الشين على الكلمة، وذكر القول: "إذا أعياش جاراتش فأقبلي على ذي بيتش، أي إذا أعياك جاراتك فأقبلي على ذي بيتك"[5].

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٤٨.

(٢) المصدر السابق ٩/ ٨١.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٠.

(٤) المصدر السابق ٩/ ١٥٣.

(٥) المصدر السابق ٩/ ٤٩. وهي كشكشة بني تميم وأسد وقيل: ربيعة ، انظر اللسان مادة (ك ش ش) وهي قلب الكاف شينا (الكاف المكسورة).

وفي حديثه عن كلمة لعمرك قال: "يقال عمر بعمر إذا عبد حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابيًا وقد سئل: أين تمضي؟ فقال: أمضي أعمر الله، أي: أعبدُ الله "(١).

مما سبق نجد أن ابن يعيش يحتج بأقوال العرب مثل سابقيه وينهج نهجهم ويتبع سبيلهم.

(١) شرح المفصل ٩/ ٩٥.

المبحث الرابع

مصادرُ ابن يعيش في شرح المفصل

قضى ابن يعيش شطرا غير قصير من عمره يؤهل نفسه علميا ويتلقى دروسه على أيدي العلماء المعاصرين له فتمكن بذلك من الاطلاع على آراء النحويين الذين سبقوه اطلاعا دقيقا فعرف مذاهب النحو وأصحابها، وقد انعكس ذلك كله في شرحه حيث تجده جامعًا لآراء أصحاب المذاهب، حتى اعتبر كتابه أشبه بدائرة معارف للنحاة.

قال د/ شوقي ضيف: "وأهم مصنفاته شرحه على مفصل الزمخشري... صنفه- كما يقول في مقدمته- في سن السبعين، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثل كل ما فيه من أراء تمثلا منقطع النظير"[(١)].

وهو في شرحه للمفصل نهل من مصادر أشار إليها ومصادر لم يشر إليها.

أولا: المصادر التي أشار إليها

الخليل بن أحمد[(٢)]:

أما الشخصية الثانية التي كان يهتم بآرائها، ويأخذ عنها فهو الخليل بن أحمد وذلك أمر طبيعي فهو أستاذ سيبويه، ونجد ذلك في الكتاب حيثما اتجهنا، ويفتتح كتابه بنص

---

(١) المدارس النحوية / ٢٨٠.

(٢) **الخليل**: هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، نحوي لغوي عروضي استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، وكان من الزهاد، عفيف النفس، لا يختار صحبة الملوك والأفراد، ولد (١٠٠) هـ وتوفي سنة (١٧٥) هـ من مصنفاته العين والعروض وغيرهما -إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ – ٣٨٢ ، بغية الوعاة ١/ ٥٣٨ .

للخليل يقول فيه: "من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوى والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا" [(١)].

وهو ينقل عن الخليل في اللغة [(٢)] وآرائه النحوية [(٣)] ومع ذلك يضعف رأيه فيما عَنَّ له ذلك مضعفًا رأيه بشكل صريح في بحث "لن" قال: "وكان الخليل يذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في لن لا أن، ثم خففت لكثرة الاستعمال كما قالوا: أيش والأصل: أي شيء فخففت وكما قالوا كينونة والأصل كيّنونة وهو قول يضعف إذ لا دليل يدل عليه" [(٤)].

سيبويه:

وهي الشخصية الأولى التي تأثر بها ابن يعيش، فقد سار ابن يعيش على نهج الزمخشري حيث كانت مكانة سيبويه عنده عظيمة وقدره رفيعا ولهذا فقد أكثر من النقل عنه، وقد كان يعتبر أن ما جاء عن طريق سيبويه أمر قطعي لا سبيل إلى رده، والطعن به لأنه الرجل الثقة الذي يؤخذ به، إلا في القليل النادر ينقل رأى سيبويه ويقابله بغيره من أراء النحويين، ثم يرجحه عليه [(٥)] وقد يضعف ابن يعيش رأى سيبويه في بعض المسائل[(٦)].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢.

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦ في الحديث عن العشواء.

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٣.

(٤) المصدر السابق ٧ / ١٥.

(٥) المصدر السابق ١/ ٧٠ ومناقشته للفظ أحمر ويرى القياس ما قاله أبو الحسن.

(٦) انظر المصدر السابق ٨ / ١٥٨ في قول الشاعر "وإن أتاه خليل يوم مسغبة" فقال وسيبويه يتأوله على إرادة التقديم كأن المعنى يقول وإن أتاه خليل وقد استضعف والجيد على إرادة الفاء.

أبو على الفارسي [١] **وتلميذه ابن جني:**

لقد شغل أبو علي الفارسي بآرائه حيزا غير قليل من هذا الكتاب، فأبو علي عنده من حذاق أهل هذه الصناعة حيث عرض لشيء من هذا القبيل في شرح المفصل قال ابن يعيش: (واعلم أَنّ كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبو علي [٢]).

ومع أنه كان ينقل عن أبي علي كثيرا، فقد كان يعارضه ويخالفه في الرأي، فقد نقل رأي الفارسي في بحث الحرف ثم قال: كأن أبا علي أورد هذه التشكيكات للبحث وإذا أمعن النظر كانت غير لازمة [٣]. ومن كتبه التي ينقل عنها ويشير إليها الشيرازيات[٤] والإيضاح[٥].

أما ابن جني[٦]:

فقد كان ابن يعيش حريصا على الاستشهاد بآرائه، وقد فعل ذلك في مواضع من هذا الكتاب وكتابه "سر صناعة الإعراب" كان أثيرا عنده ينقل عنه كثيرا [٧] وغالبا ما يغفل الإشارة إليه، كما كان ينقل عن كتاب الخصائص [٨].

---

(١) **أبو علي الفارسي**: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية ولد في فسا من أعمال فارس، وتجول في كثير من البلدان، بغداد، حلب ثم عاد إلي فارس وصحب عضد الدولة وتقدم عنده فعلمه النحو وصنف كتاب الإيضاح وغيره كثير ت / ٣٧٧ هـ الأعلام ٢ / ١٧٩، ١٨٠ – البداية والنهاية ١١/ ٣٢٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٧٧ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥٢. وابن يعيش / ١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ٨ / ٣.

(٤) المصدر السابق ١٠ / ١١١.

(٥) المصدر السابق ٨ / ٩٨.

(٦) **ابن جني**: هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو ولد بالموصل وتوفي ببغداد عن ٦٥ عاما سنة ٣٩٢ هـ وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي من تصانيف المحتسب سر صناعة الخصائص الأعلام ٤ / ٢٠٤ البداية والنهاية ١١/ ٣٤٨، وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ – ٣٤٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٦ .

(٧) شرح المفصل ٨ / ٨٩.

(٨) المصدر السابق ١٠ / ٣٢.

قال ابن يعيش: " والذي نص عليه أبو علي في الإيضاح الشعري وكذلك ابن جني في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه، وأرى ما ذهب إليه ابن جني من القول بأن العامل في الفعل المحذوف لا ينفك من ضعف "(١).

المبرد (٢):

كان ابن يعيش ينقل عن المبرد كثيرا، ويزداد هذا النقل خاصة عند تعرضه لمسائل الخلاف، ولم يصرح بأسماء المؤلفات التي كان يأخذ عنها مما يخص المبرد سوى كتاب واحد هو الكامل، فقد قال في تعليقه على الآية (**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**) (٣)، ونظير الآية قول الشاعر: أنشده المبرد في الكامل:

١٦- فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتِمُنَا   فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ(٤)

الأخفش (٥):

وعندما يطلق ابن يعيش لفظ الأخفش فإنما يراد به الأوسط، فقد نقل عنه كثيرا من ذلك: قال ابن يعيش: "ابن عرس لدابة دون السِّنور سوداء في عنقها والجمع نبات عِرْس وحكى الأخفش بنو عِرْس أيضا "(٦).

---

(١) شرح المفصل ٨ / ٨٩.

(٢) **المبرد**: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد، قرأ المبرد كتاب سيبويه على الجَرْمي ثم المازني كان له شعر جيد وكان ممسكا بخيلا له من الكتب الكامل، الروضة، المقتضب، الاشتقاق وغيرها ولد سنة ٢٢٠ هـ وتوفي ٢٨٦ هـ إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، بغية الوعاة ١/ ٢٥٥ .

(٣) النساء من الآية ١ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٩ . وسيأتي تخريجه ص ٢٣٣ . وابن يعيش / ١٠٧ .

(٥) **الأخفش**: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي مولى مجاشع، وأخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه، وصحب الخليل وكان معلما لولد الكسائي وكان أحذق أصحاب سيبويه، ت سنة٢١٠هـ وقيل غير ذلك، إنباه الرواة ٢ /٣٦- ٤٣، بغية الوعاة ١/ ٥٧٠ . وابن يعيش / ١٠٨ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٣٦.

ابن السراج [1]:

وكان ينقل عن السراج وخاصة من كتاب "الأصول" قال: "قال ابن السراج: وحق الزائد ألا يكون عاملا ولا معمولا، ولا يحدث معنى سوى التأكيد" [2].

الرماني [3]:

ونقل ابن يعيش عن الرماني فقال: "وذهب الرماني في شرح الأصول أنك إذا قلت: ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء، فهذا الفرق بين المحققة والصلة، فالمحققة تفتقر إلي تقديم نفي، والصلة لا تفتقر إلي ذلك" [4].

الكسائي [5]:

نقل ابن يعيش عن الكسائي كثيرا، والكوفيين بشكل عام، غير أنه في أغلب الأحيان يرد مذهبهم ويرجحه وينتصر له في مواضع معدودة من ذلك:

---

(١) **ابن السراج**: هو محمد بن السرى أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي، وكان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، صحب المبرد وأخذ عنه العلم، روى عنه الزجاجي والسيرافي، صنف "الأصول" و"الموجز" و "الاشتقاق" وغيرها / إنباه الرواة ٣ / ١٤٥، بغية الوعاة ١/ ١٠٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩٩ والأصول لابن السراج ٢ / ٢٦٩. وابن يعيش / ١٠٩ .

(٣) **الرماني**: هو على بن عيسى بن على بن عبد الله أبوالحسن النحوى المعروف بالرماني، كان من أهل المعرفة، ولد سنة ٢٩٦هـ. من تصانيفه "شرح سيبويه" و"شرح الأصول لأبي بكر بن السراج"، ت ٣٨٤هـ/ إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤- ٢٩٦ ، بغية الوعاة ٢/ ١٧٣.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٣٧. وابن يعيش / ١٠٩ .

(٥) **الكسائي**: هو على بن حمزة أبو الحسن الأسدى المعروف بالكسائى النحوى، أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة، قرأ على حمزة الزيات، ثم اختار لنفسه قراءة، وصنف "معاني القرآن "و"الآثار" في القراءات مات ببلد الري سنة ١٨٠هـ وقيل ١٨٣ هـ وقيل ١٨٩ هـ / إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦-٢٧٤ ، بغية الوعاة ٢/ ١٥٦ .

قال ابن يعيش: "وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلي أن "رب" اسم مثل "كم" واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون "رب رجل ظريفٌ" برفع ظريف على أنه خبر عن رب، وقالوا: إنها لا تكون إلا صدرًا وحروف الجر إنما تقع متوسطة لأنها إيصال معاني الأفعال إلي الأسماء، والصواب ما بدأنا به وهو مذهب البصريين"[١].

وممن نقل عنهم **ثعلب**[٢] ومقامه أثير عنده قال: "إن الأمومةَ حكاها ثعلب وحسبك به ثقة"[٣].

وكان ينقل عن الفراء[٤] قال: (وقال الفراء: كَلاّ حرف رد يكتفى بها ك"نعم" و"بلى" وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلا ورب الكعبة بمنزلة إي ورب الكعبة[٥]، كقوله تعالي: ﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴿٣٢﴾ ﴾[٦] وممن نقل عنهم ابن كيسان[٧]،

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٢٧. وابن يعيش / ١٠٩ .

(٢) **ثعلب**: هو أحمد بن يحيي بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثًا مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة، ولد ومات في بغداد، من كتبه "الفصيح" "وقواعد الشعر" و"شرح ديوان الأعشى" وغيرها ت سنة ٢٩١ هـ/ الأعلام ١/ ٢٦٧ وإنباه الرواة ١/ ١٧٣، بغية الوعاة ١/ ٣٨٠ .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥.

(٤) **الفراء**: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بن أسد (بنى منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، ولد في الكوفة ١٤٤ هـ، من كتبه "المقصور والممدود" و "معاني القرآن" وغيرها كثير ت سنة ٢٠٧ الأعلام ٨/ ١٤٥، ١٤٦ – إنباه الرواة ٤/ ٧. بغية الوعاة ٢/ ٣٢١ .

(٥) شرح المفصل ٩/ ١٦.

(٦) (٣٢: المدثر).

(٧) **ابن كيسان**: هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم، كان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، من مصنفاته "المذكر والمؤنث"، "والمقصور والممدود" و"البرهان" و "ومعاني القرآن" و "الكافي" في النحو ، إنباه الرواة ٣/ ٥٧، بغية الوعاة ١/ ١٦ .

والزجاج [١] والمازني [٢]، والجرمي [٣] ويونس[٤] وممن نقل عنهم أيضا السيرافي [٥]، وقطرب [٦]، وكان يعتمد في اللغة اعتمادًا كليا على أبي زيد[٧] وكان ينقل عن ابن دريد[٨]

(١) **الزجاج**: هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي صاحب كتاب "معاني القرآن" كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، كان يخرط الزجاج، فاشتهى النحو فلزم المبرد من تصانيفه "معاني القرآن" "الاشتقاق" "خلق الإنسان" "ما ينصرف وما لا ينصرف"، إنباه الرواة ١/ ١٩٤، بغية الوعاة ١/ ٣٩٥ .

(٢) **المازني**: هو بكر بن محمد بن بقيه، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي، من أهل البصرة، وهو أستاذ أبي العباس المبرد، روى عن الأصمعي وأبى زيد الأنصاري والمبرد من تصانيفه "ما يلحن فيه العامة" وكتاب "الألف واللام" وكتاب "التعريف" وغيرها، ت سنه ٢٤٨ وقيل:٢٤٩ هـ، إنباه الرواة ١/ ٢٨١، بغية الوعاة ١/ ٤٤٦ ، الأعلام٢/ ٦٩.

(٣) **الجرمي**: هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي. صاحب الكتاب المختصر في النحو، بصرى، أخذ عن الاخفس وغيره وقى يونس بن حبيب ولم يلق سيبوبه وأخذ اللغه عن أبى عبيدة وأبى زيد والأصمعي وكان ذا دين وأخاورع ت ٢٢٥هـ من تصانيفه "الفرخ" و"الأبنية" والعروض إنباه الرواة ٢/ ٨٠، بغية الوعاة ٢/ ٨.

(٤) **يونس**: هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبى النحوى، أخذ عن أبى عمرو، وحماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه، وكان بارعا في النحو، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله، وروى عنه سيبوبه، وله قياس في النحو، وقد سمع منه الكسائى والغراء من تصانيفه "معانى القرآن" و"الأمثال" و"النوادر" ، إنباه الرواة / ٧٤ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣ .

(٥) **السيرافي**: وهو الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان أبو سعيد القاضي السِّيرافيّ النحويّ، سكن بغداد وولى القضاء بها، كان يدرس القرآن و القراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة وعلوما أخرى، وكان أعلم الناس بنحو البصريين، وكان زاهدا لا يأكل إلا من كسب يده. إنباه الرواة ١/ ٣٤٨ والأعلام ٢/ ١٩٥، بغية الوعاة ١/ ٤٨٨ .

(٦) **قطرب**: هو محمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب النحوي اللغوي، أحد العلماء بالنحو واللغة أخذ عن سيبوبه وعن جماعة من العلماء البصريين، وسماه سيبويه قطرب لمباركته له في الأسحار، قال له يوما: ما أنت إلا قطرب ليل والقطرب: دويبة تدب ولا تفتر مات سنة ٢٠٦هـ، روى عنه محمد بن الجهم السمرى وكان موثقا فيما يمليه / إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، بغية الوعاة ١/ ٢٢٩ .

(٧) **أبو زيد**: هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصارى صاحب النحو واللغة، كان من أهل العدل والتشجيع وكان ثقة عالما بالنحو، وكان يقال: أبو زيد النحوي وله النحوي وله كتاب في تخفيف الهمز على مذهب النحويين، ت ٢١٤هـ وقيل ٢١٥ وله ثلاث وتسعون سنة بالبصرة. إنباه الرواة ٢/ ٣٠ . بغية الوعاة ١/ ٥٦٢ ، الأعلام ٣/ ٩٢.

(٨) **ابن دريد**: وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية ولد بالبصرة في سكة صالح سنه٢٢٣هـ، وكان رأس أهل العلم، والمقدم في حفظ اللغة والأنساب والأشعار العرب، روى عنه أبو سعيد السيرافي وكان أبو بكر واسع الرواية ت ٣٢١هـ إنباه الرواة ٣/ ٩٢. بغية الوعاة ١/ ٧٠ .

وابن السكيت[١] وعن صحاح الجوهري[٢]، وينقل بعض المسائل عن الأصمعي[٣] وغيره. وقد راعينا في ترتيب العلماء الذين نقل عنهم بأكثرية النقل لا بسنة الوفاة.

المصادر التي لم يشر إليها:

هناك مصادر كثيرة اعتمد عليها ابن يعيش وأخذ منها ولكنه لم يشر إليها منها:

١- شرح شواهد سيبويه للأعلم[٤].

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري[٥].

أما شرح الأعلم فقد أخذ عنه شروحه التي وردت في المفصل، ووقعت في كتاب سيبويه، نقلها ابن يعيش بحروفها دون أن يشير إلي ذلك، أو يصرح به، فهو يسوق الشاهد ثم يلحق نص الأعلم من بعده وكأنه كلامه هو، من ذلك:

---

(١) **ابن السكيت**: وهو إسحاق بن السِّكِّيت أبو يعقوب، كان دائم الصيت، وكان عالما، لما مات الكسائي اجتمع أصحاب الفراء وسألوه الجلوس لهم، وكان ابنه يقول: أنا أعلم من أبي بالنحو وأبى أعلم منى بالشعر واللغة. إنباه الرواة ١/ ٢٥٥. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٦.

(٢) **الجوهري**: هو إسماعيل بن حماد الجوهري. من أعاجيب الدنيا، وهو إمام في علم اللغة، وخطه يضرب به المثل في الحسن وهو من أعيان الكتاب وأفراد الفضلاء من تصانيفه "الصحاح" في اللغة، قد سار به في الآفاق وبلغ مبلغ الرفاق، ت سنه ٣٩٨ هـ وقيل ٤٠٠هـ، إنباه الرواة ١/ ٢٢٩. بغية الوعاة ١/ ٤٣٠ .

(٣) **الأصمعي**: هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح من أهل البصرة من تصانيفه الصفات"، "الأبواب" "الخيل" "الإبل" وغيرها كثير. إنباه الرواة ٢/ ١٩٧. بغية الوعاة ٢/ ١٠٨.

(٤) **الأعلم** هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، عالم بالأدب واللغة، يكنى أبا الحجاج، رحل إلي قرطبة، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، أخذ الناس عنه كثيرا وصنف شرحا للجمل، وكف بصره في آخر عمره،وتوفي بالأندلس سنه٤٧٦ هـ بمدينه إشبيليه، إنباه الرواة ٤/ ٦٥ – بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ . الأعلام ٨/ ٢٣٣.

(٥) **ابن الأنباري** هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنصاري أبو البركات الملقب بالكامل النحوي، الشيخ الصالح صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، وكان فضلا عالما زاهدا قرأ النحو على ابن السجهي وقرأ اللغة على الجواليقي ولد سنه ٥١٣ هـ وتوفي سنة ٥٧٧ إنباه الرواة ٢/ ١٦٩. بغية الوعاة ٢/ ٨٢ .

قال ابن يعيش: "وأما قول حميد الأرقط:

١٧- إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ (١)

فإنه وضع إياك موضع الكاف ضرورة والقياس بلغتك وكان أبو اسحق الزجاج يقول: تقديره: حتى بلغتك إياك وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البدل لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة والمراد سارت الناقة حتى بلغتك" (٢).

قال الأعلم: "الشاهد في وضعه إياك موضع الكاف للضرورة وقال الزجاج: أراد بلغتك إياك فحذف الكاف ضرورة وهذا التقدير ليس بشيء لأن حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكدا لغير موجود فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها والمعنى سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك" (٣).

ومن الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري أخذ ابن يعيش نصوصًا كثيرة دون أن يشير إلي ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالرد على الكوفيين، حيث يحس القارئ بأن هذا الرد لابن يعيش مع أنه في أغلب الأحيان يكون لابن الأنباري.

وأكتفي هنا بمقابلة نص ابن يعيش بنص ابن الأنباري:

قال ابن يعيش: "وما احتج به الكوفيون أنهم قالوا: لام التعليل لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز أن تقول: " أمرت بتكرم " على معنى "أمرت بأن تكرم" والجواب أن حروف الجر لا تتساوى في ذلك لأن اللام قد تدخل

---

(١) **القائل** حميد الأرقط وهو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاش، ينتهي نسبه إلي زيد مناة ابن تميم، وسمى الأرقط لآثار كانت بوجهه، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان معاصرًا للحجاج، وهو أحد بخلاء العرب الأربعة: الحطيئة، وأبو الأسود الدؤلي، وخالد ابن صفوان، وحميد الأرقط. الخزانة ٥ / ٣٩٥.
وهذا عجز بيت صدره: (أتتك عنس تقطع الأراكا)
العنس: الناقة الشديدة القوية، أي: تقطع الأرض التي هي منبت للأراك، اللسان ٤ /٣١٢٨ مادة (ع ن س). والأراك: شجر معروف وهو شجر السواك يستاك بفروعه، اللسان ١/ ٦٤ مادة (أرك)، بحر الرجز.
والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠١، ١٠٢، ١٠٣ وسيبويه والشنتمري ١/ ٣٨٣ والخصائص ١ / ٣٠٧، ٢/ ١٩٤ والأنصاف / ٤٠٩ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٠ والخزانة ٥/ ٢٨٠.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٠٢.

(٣) سيبويه والشنتمري ١/ ٣٨٣.

على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملة يجوز أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت:فيقال: لكذا، لأن لكل فاعل غرضا في فعله، وباللام يخبر عن جميع ذلك و"كي" و"حتى" في معناها [١].

ونجد النص نفسه عند ابن الأنباري في الإنصاف حيث يقول:

وأما قولهم: "إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال: أمرت بتكرم على معنى: أمرت بأن تكرم قلنا هذا فاسد، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى، فإن اللام لها مزية على غيرها لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضا في فعله، وباللام يخبر عنه، ويسأل عنه، و"كي" و"حتى" في ذلك المعنى [٢].

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف / ٣٤٠.

منهج ابن يعيش في شرح المفصل

أولا: منهج الكتاب وأبوابه:

لم يستطع ابن يعيش أن يمس التقسيم الذي رسمه الزمخشري لكتابه، بل لم يكن قادرا على شيء من ذلك مطلقا، فلا هو قادر على التقديم أو التأخير، ولا هو قادر على استبدال قسم بآخر، أو إهمال واحد من هذه الأقسام.

لقد كان أسيرًا لتقسيم الزمخشري ومنهجه، وهو كان راضيًا - فيما يبدو- عن هذا التقسيم وتلك المنهجية في الكتاب، إذ رأى أن حصر الأبواب النحوية على هذا النمط تحت أقسام أربعة أمر يسهل معه حفظ الكتاب ودرسه، كما أن هذا التقسيم يُسَهِّل على الناظر فيه تتبع مسألة من المسائل النحوية في الباب المخصص لها، وقال ابن يعيش: "قلت إنما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه، وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه[١]، ويجرى ذلك مجرى الأبواب من غيره"[٢].

وإننا لنلحظ من هذا السياق ثناء خفيا على الزمخشري، وعلى الخطة التي بنى كتابه عليها وقد ذكر الزمخشري في مقدمة المفصل الخطة التي انتظمت الكتاب وأبوابه، حيث جعل قسما للأسماء وآخر للأفعال، وثالثًا للحروف، ورابعًا للمشترك[٣].

وعلى هذا فقد قسم ابن يعيش شرحه إلي أربعة أقسام، وجعل لها الأسماء نفسها. ومما يدل على وفاء ابن يعيش لترتيب الكتاب، وحرصه على الالتزام بكل

---

(١) **ما يرومه أي**: الريم: الزيادة والفضل، اللسان مادة (ر ى م)، ٣/ ١٧٩٦.

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧. وابن يعيش / ٨٦ : ٩٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

خطوة خطاها الزمخشري في هذا الجانب قوله: "فأما أدوات العطف فتذكر في قسم الحروف وفاء بترتيب الكتاب"[(١)].

ثانيًا: مع نص المفصل: كان ابن يعيش ينقل من المفصل فقرة برمتها متحدة الفكرة، ثم يعود إليها، فيتناولها جزءا جزءا كلمات وتراكيب، ومقاطع حسب الحاجة، أو حسب القاعدة التي يريد بيانها وإيضاحها فإذا فرغ من ذلك انتقل إلي غيرها، ويستمر على هذا الحال حتى يأتي على آخر الفقرة.

"**قال صاحب الكتاب**: وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام، كل واحد منها مختص بعينه، يعرفونه كالأعلام في الأناسي، وذلك نحو أعرج ولاحق، وعليان وخطة وهيلة، وضمران وكساب"[(٢)].

قال الشارح: اعلم أن الأعلام وضعت على الأشخاص ليتميز بعضها من بعض، والأشخاص على ضربين: آدمية وغير آدمية، فالآدمية قد تقدم شرحها، وغير الآدمية على ضربين: "منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والإبل والغنم والكلاب " فيحتاجون إلى التميز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاما ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالأناسي وذلك نحو " أعرج" وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقا ينسب إليه الخيل الأعوجية .

ولاحق وهو فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور "[(٣)].

فقد تناول من النص – كما نلاحظ- الجزء الأول منه وهو قوله" كالأعلام في الأناسي "، ثم بدأ يتناول الأسماء المشهورة من هذه الحيوانات مثل "أعرج" "ولاحق"ثم ينتقل إلى فقرة أخرى من فصل آخر.

٢- من عادة ابن يعيش أنه في بداية كل باب يعرّفه ويناقش التعريفات التي قيلت فيه ويبين رأيه فيها، ويتوصل إلى الأصح منها، من ذلك ما وقع له في باب الأسماء فقد

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٤

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٤.

(٣) المصدر السابق نفسه .

عرف الاسم وذكر تعريف سيبويه، والمبرد وابن السراج، ثم عاد بعد ذلك إلى تعريف الزمخشري، فشرحه كلمة كلمة، وكان له رأيه فيه[1].

٣- عمل ابن يعيش في شرح المفصل يتقيد في كثير من الأحيان بنص المفصل، بل يصرح بهذا في بعض المواضع فقد قال: "وقد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه. ونحن نسوق الكلام على حسب ما ذكره"[2].

٤- قد يسوق ابن يعيش عبارة المفصل فيراها واضحة الدلالة بينة المفهوم، وليست بحاجة إلي شرح منه، أو تعليق يعلقه، فيعرض النص كما ورد في المفصل، ثم ينتقل إلي نص آخر، ليرى رأيه فيه، وهو في عمله هذا قد يشير إلي أن الكلام ليس بحاجة إلي بيان فوق بيانه وقد يصرف النظر عن ذلك، وينتقل إلي فقرة جديدة بدون أية إشارة إلي ذلك، ومثال هذا ما جاء في خبر ما ولا المشبهتين بليس، قال الزمخشري: (هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء، ويقرؤون "ما هذا بشر" إلا من درى كيف هي في المصحف، فإذا انتقض النفي بإلا، أو تقدم الخبر بطل العمل، فقيل: ما زيد إلا منطلق، ولا رجل إلا أفضل منك، وما منطلق زيد، ولا أفضل منك رجل"[3].

ويعلق ابن يعيش على ذلك بقوله: "هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب، وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته"[4].

---

(١) شرح المفصل ١ / ٢٢.

(٢) المصدر السابق ١٠ / ٢٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١١٤.

(٤) المصدر السابق نفسه.

٥- قد يسوق ابن يعيش مجموعة من فصول الكتاب فيراها واضحة لا ضرورة لشرحها، كما وقع في الجزء السابع [١] حيث نقل عدة فقرات وكان ينتهي كل مقطع بدون أي حديث منه، وينتقل بعده إلي نص جديد.

٦- وقد تعرض له المسألة بعد المسألة، المرة بعد المرة، فلا يعود إلي شرحها، وإنما يحيل عليها مبينًا أنه قد مضى البيان فيها، فلا ضرورة للخوض فيها مرة أخرى؛ إذ يكون ذلك ضربًا من الفضول لا يزيد الشرح بيانا مع بيانه ولا يكسبه فضلا فوق فضله[٢].

٧- وهو قد يحيلك إلي ما مضى حتى ولو كان ذلك في خطبة الكتاب، وليس في صلب الموضوعات قال: " والفعل إذا أسند إلي عام عمّ، وإذا أسند إلي خاص خص، وقد تقدم نحو ذلك في خطبة الكتاب"[٣].

٨- وهو قد يحيل إلي ما مضى إحالة مجهولة الموضع، فلا يحدد مكانها حيث يقول: "وقد تقدم في أول هذا الكتاب كلام على أحكام الأسماء الستة إذا أضيفت إلي ظاهر ومضمر وليس بمتكلم بما أغنى عن إعادته"[٤].

٩- وقد تمر معه المسألة في مواضع متعددة، فيشير إلي ذلك دون أن يحدد هذه المواضع قال: "وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب"[٥].

١٠- وابن يعيش قد يعيد الشرح المرة بعد المرة ويشير إلي أن الحديث في المسألة سبق ذكره، ولكنه في عمله أسير النص الذي طرق المسألة ثانية في موضع جديد فأعاد الشرح لهذا السبب وذلك كالذي وقع له في بحث: إعلال الواو والياء لامين[٦].

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٥٨، ١٥٩ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/ ١٢٦، ٧/ ١٢٤.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٦، ١/ ١٤ .

(٤) المصدر السابق ٣/ ٣٦.

(٥) شرح المفصل ٣ / ٥٥ ، وابن يعيش وشرح المفصل / ٩٣ .

(٦) انظر شرح المفصل ١٠ /٩٨.

١١- وقد تعرض له المسألة في موضع فيشرحها باختصار، ويعد بالعودة إليها في مكان آخر يراه مناسبًا أكثر من هذا الموضع، ففي بحث الحروف المشبهة بالفعل " إن وأن " ساق النص وعلق عليه ثم قال: (ونعود إلي تفسير هذا الفصل من كلامه حرفًا حرفًا وإن كنا قد بينًا "[١].

١٢- وقد يجد مسألة تقدم الحديث فيها ومع ذلك تعرض له مرة أخرى فلا يتناولها بشيء وإنما يعدنا بأنه سيعرض لهما فيما بعد. قال ابن يعيش: "وأما البقوي والشروي تقدم الكلام عليه وسيوضح أمره فيما بعد"[٢].

١٣ – وقد يتطرق إلي ذكر أمور لم ترد لها أية إشارة في نص المفصل، ومن ذلك ما وقع له في بحث "عطف البيان"، فذكر وجهين من أوجه المقارنة، ولكن ابن يعيش بدأ بأوجه الموافقة أولاً، فقال: "عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء، وهو هو من حيث إن كل واحد منهما تابع، وإن الثاني هو الأول في الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما، وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه"[٣].

١٤ – وقد يزيد على ما ورد في النص بعض الأمور يراها ضرورية، إذ بها تتحقق الفائدة، ويتضح المعنى، قال ابن يعيش: " إنما بدأ "الزمخشري" بحصر ألفاظ الجمع، ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي في الآحاد التي تكسر عليها الجموع، لأن الباب باب الجمع، فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة ... ونحن نجمع بينهما لأن الفائدة مرتبطة بهما"[٤].

١٥- وابن يعيش قد يصحح وهمًا بدا في سياق النص، ووقع مثل هذا في بحث المفعول المطلق قال الزمخشري: "ومن إضمار المصدر قولك: عبد الله أظنه منطلق،

(١) شرح المفصل ٨ / ٧٣.

(٢) المصدر السابق ١٠/ ٩٩.

(٣) المصدر السابق ٣ / ٧٢ وابن يعيش وشرح المفصل / ٩٤.

(٤) شرح المفصل ٥ / ١٤.

تجعل الهاء ضمير الظن، كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق، وما جاء في الدعوة المرفوعة " واجعله الوارث منا " محتمل عندي أن يوجه على هذا " (١).

فقال ابن يعيش معلقا: "ومن إضمار المصدر يوهم أنه قد تقدم إضمار مصدر حتى عطف عليه ".

١٦- وقد يتعرض ابن يعيش إلي الجانب اللغوي في نص المفصل إضافة إلي الجانب النحوي قال: "وقوله: يكسعونها: أي يتبعونها في آخر الكلمة، قال: كسعه: أي ضربه من الخلف، وهذه استعارة لزيادة التاء آخرًا " (٢).

وقال: "وقوله شرعًا: أي سواء، يقال: القوم في هذا الأمر شَرْعٌ سواء، ويحرك ويسكن، ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث " (٣).

١٧- وكان ابن يعيش يحيل على مسائل جاءت في كتابه الأول منها قوله: "وقد تبدل همزة أن عينًا فتقول: أشهد عن محمدا رسول الله ويروي بيت ذي الرمة "أأن ترسمت من خرقاء منزلة " أعن ترسمت ... وهي عنعنة تميم، وقد استوفيت هذا الموضع في شرح الملوكي " (٤).

١٨- وهو يحتج بالآيات القرآنية للغة (٥) ويستشهد بالآية لإثبات لهجة قبيلة من القبائل (٦) ويستشهد بالآية القرآنية ليثبت بها لغة فصيحة على أخرى أقل منها شأنا

---

(١) شرح المفصل ١ / ١٢٣.

(٢) المصدر السابق ٢ / ١١٦.

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٢٣.

(٤) المصدر السابق ٨ / ٧٩، وابن يعيش وشرح المفصل / ٩٨.

(٥) شرح المفصل ٦ / ٣٧. قوله تعالى: (**حور مقصورات في الخيام**) سورة الرحمن آية ٧٢ .

(٦) شرح المفصل ٩/ ٤٩. قوله تعالى: (**قد جعل ربك تحتك سريا**) سورة مريم آية ٢٤ .

وأضعف مقامًا [١] إلي غير ذلك كما أوضحت في شواهد ابن يعيش في شرح المفصل[٢].

١٩- وهو أيضًا يحتج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو والصرف كما أوضحت في شواهد ابن يعيش في شرح المفصل[٣].

(١) شرح المفصل ١/١٠٨.

(٢) انظر شواهد شرح المفصل في هذا البحث.ص ٦٠، ٦٥ .

(٣) انظر شواهد شرح المفصل في هذا البحث. ص ٦٦، ٦٨ .

مكانة ابن يعيش بين شراح المفصل

أولا: مكانة ابن يعيش العلمية:

تمتع ابن يعيش بمكانة رفيعة فوصفه العلماء بأنه أديب، خطيب، وصاحب عقلية تحليلية بارعة فقال القفطي: (فإنني إن وصفتَه بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب أو بالعدالة فهو أبو ذَرِّها، أو بالمعاني فهو مكنون دُرِّها، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب دِرِّها، إمامٌ إذا قاس قطع، وإذا تربع ربع الأدب برع، وإن سئل بيَّن المشكل وإن استفسر فَصَّلَ المجمل)(١).

ولقد اتضحت لنا عقلية ابن يعيش من خلال عمله في هذا الكتاب، فعمل ابن يعيش في هذا الكتاب لم يكن عملا عاديا سهلا يتسم بالسرعة ويتصف بالسطحية، فلقد استمر في وضع مؤلفه بطيئا إلى درجة الملل والضيق ولولا ذلك الصبر الطويل والأناة والروية ما تهيأ له أن يترك كتابه على هذا القدر من التحليل، وهذا الجانب من التعليل والاستقصاء لجزئيات النحو، ومذاهب العلماء فيها ما كان سهلا، منها يمكن فهمه وإدراكه، وما كان ضيق المذهب، وعر المسلك، صعب المرام معقدا يحتاج هذا البطء في وضع الكتاب تلمحه من خلال بحوثه ومناقشاته، وتحس بأنه كان يقف عند كل كلمة من كلماته فلا ينطق بها إلا بعد أن يزنها ثم يسقطها في مكانها، فلا يكون في وجودها سعة من القول لا ضرورة لها، أو فضول يسيء إلى البحث ويمس جانبه.

لقد مكنه ذلك من أن يقف عند كل مسألة من مسائله وقفات طويلة يحلل المسألة تحليلا دقيقا فجاء عمله عمل العالم المتمكن من مادته، إذ هو يقلبها على وجوهها المختلفة ولا يترك جانبا من جوانبها إلا ويتعرض له، ويبالغ في تحليله ويسرف في تعليله حتى يبلغ الأمر بالرجل حدا في بعض الأحيان يدفعك للإشفاق عليه، والترحم على التراب الذي ضم جسده وحوى رفاته(٢).

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٥، ٤٦.

(٢) ابن يعيش وشرح المفصل د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ص ٤٥٥، ٤٥٦.

ثانيا: مكانة شرح المفصل لابن يعيش بين الشروح الأخرى:

تناول ابن خلكان والقفطي الحديث عن شرح المفصل لابن يعيش وغيره من الشروح ويتضح من كلامهما أن شرح المفصل لابن يعيش أفضل الشروح من جميع الوجوه وسنبين ما قاله العلماء في ذلك:

قال ابن خَلِّكان: مبينا مكانة شرح ابن يعيش وقد جعله أفضل الشروح فقال: "وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري شرحا مستوفيا وليس في جملة الشروح مثله"[١].

وقال القفطي: "وشَرَحَ كتاب المفصل للزمخشري، فوصل به ما فصّله، وفَرَّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيّة النحو ما جم[٢] له، وشرفه بعنايته وإعانته فنوّه بذكره وجمَّله، وبسّط فيه القول بسطا أعيا الشارحين، وأظهر من عونِهِ وعيونه ما فتح به بابا للمادحين"[٣].

ثم تلا ذكره لشرح ابن يعيش المقارنة بين هذا الشرح وشروح أخرى فقال: "وقد تجر قوم في ذلك كتجارته، فرجعوا غير رابحين، فمنهم شيخ بغداد[٤] المتأخر الزمان، المذكور في مكانته من العربية بالإمكان، ولما تعرض لشرحه اختزل، وعندما رام أن يرقى عَقَبَتَه نزل، وأتى برائجة دون ثمرتها حجاب وعاقه عن التصدر في صدر هذا الكتاب بوَّابٌ وحُجَّابٌ"[٥].

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.

(٢) **ما جم**: اجتمع. **الركية**: البئر ، اللسان مادة (ر ك ى).

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤٦.

(٤) **المقصود بالشيخ أي**: محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي المتوفي سنة ٦٤٣هـ ذكره صاحب كشف الظنون ضمن شراح المفصل ١٧٧٤، ١٧٧٥. وانظر هامش إنباه الرواة ٤/ ٤٧.

(٥) إنباه الرواة ٤/ ٤٧.

نجد أنه بَيَّن أن شرح الشيخ محب الدين البغدادي لم يصل إلى درجة شرح ابن يعيش ثم قال مبينا مكانة شرح المفصل لابن يعيش وشرح صدر الأفاضل الخوارزمي.

فقال: "ولو رآه الخوارزمي المدعو بصدر الأفاضل[١] لَمَا تَعَرَّض لشرحه فشرّحه، وما ملحه، فتغيّر في يديه، وتمزقت بشرحه أوصاله لَمَّا عجز عمّا قصد إليه، وأراد أن يعرب فأعجم، ورام أن يسرج ليركب فأسرج وما ألجم، وسماه "التخمير" لما خامره من الجهل بالبلاغة في العبارة وعبر عن الشرح بالتشريح، فقبح الاسم وإن وافق الإشارة"[٢].

مما سبق يفهم أن شرح صدر الأفاضل أقل بكثير من شرح المفصل لابن يعيش ولو رأى الخوارزمي شرح ابن يعيش ما شرحه.

بين شرح ابن يعيش وشرح ابن الحاجب الكردي:

شبه القفطي شرح ابن الحاجب من شرح ابن يعيش بابن لبون فقال:

"والذي صنفه فيه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموفَّقي مسلوب، لأنه نَبَّه المستيقظ من المعاني، فالمعاني للاستفادة منه عانى، ومن أين لابن لبون[٣] في الفقه يشغله التدريس، الجري في حلبة النحو مع البُزْل[٤] القناعيس"[٥].

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٧.

(٣) **ابن اللبون**: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكمله أو إذا دخل في الثالث. اللسان مادة (ل ب ن).

(٤) **البزل**: بزل البعير يبزل فطر نابه أي انشق فهو بازل ذكرا كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة، ورجل بازل على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كمال في عقله وتجربته اللسان مادة (ب ز ل) ١/ ٢٧٦.

(٥) **القناعيس**: جمع قنعاس وهو الجمل الضخم، والكلام على الاستعارة، ورجل قناعس أي عظيم الخلق اللسان مادة (ق ن ع) ٥/ ٣٧٥٦.

شرح ابن يعيش وشرح الأندلسي:

تناول القفطي المقارنة بين شرح ابن يعيش وشـرح الأندلسـي وبـين أن الأندلسـي تابعا لابن يعيش إلا أن ابن يعيش أفضل من شرح الأندلسي فقال: (والذي تـولاه أبـو القاسم النحوي اللورقي الأندلسي من شرح هذا الكتـاب، فإنمـا تبـع الموفـق في طريقـه، ووفق بذلك إلى مرتبةِ ترتيبه وحقيقة تحقيقه، واقتـدى بـه في إزالـة الإشـكال والاشـتباه، ونقلا جميعا النحو من كلام النحو، فقبض أحدهما وبسط الآخر، ووجد الثـاني بـالأول شَرَعًا واضحا فسفر عن وجهه فيه وسافر غير أن التصنيف المـوفّقي خُطِـبَ مـن أقصـى مكان، وبذل في نسخه أوفر الأثمان، وأصبح مستعملا بين أئمة هذا الشأن [١].

مكانة شرح ابن يعيش والفخر الرازي:

تناول القفطي المقارنة بين شرح ابن يعيش والفخـر الـرازي، وبـين أن شـرح ابـن يعيش أسهل وأيسر وأوسع، أما شرح الرازي فبين ضعف الرازي في هذا النوع فقال:

" وأما ما زعمه الفخر الرازي المعـروف بـابن الخطيـب مـن شـرحه، فقـد عَـرَّض عِرْضَه للاستهزاء، وأظهر من ضعف علمه بهذا النوع مـا أهدفـه للاسـتزراء، وعجـز في أول شرحه عن حد الاسم، وأورد الحد له بلفظ الاسـم، فـلا طريقـة المنطقـي لـزم، ولا بالرسوم النحوية ارتسم، لأن المنطقي يحد الاسم بما هـو السِّـمَة الواقعـة علـى المسـمّى، فيشمله شخصا كان أو معنى، والنحوي يشاركه في ذلك وينفرد باعتبار نفي الاجتهاد في تحصيله لذيذ الطيف، وهى الجملـة المفيـدة مـن تسـانُد الاسمـين فيـدخل في ذلـك أيـن وكيف، وهذا النوع عند المنطقي من الأدوات، لا من الأسمـاء السـامية علـى مسـمياتها ولا من السمات، ثم سلك هذا المسلك في أماكن رام فيها تناسب الأداة وما يصدر عنهـا فخلط، وركـب بهمـا في الجمـع بـين النَّحْـوَيْنِ العربـي واليونـانِي فسـلكهما في عشـواء وخبط، وجاء كتابه على صغر حجمه كثير الخطأ وعلى سعة وهمه قصير الخطا" [٢].

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٨ والإقليد ١/ ٨٧، ٨٨.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٨،٤٩.

ما تميز به ابن يعيش عن غيره من الشراح:

يرى القفطي أن ابن يعيش تميز بميزة السكوت عن الإجابة عند السؤال وأن الصواب في الصمت عن الجواب فقال: "وفي هذا الموفق خصلةٌ فاق بها أقرانه ولا قِرْن له وإخالها منحة من الله والله يهنئه ما خوله، وهو السكوت عن الإجابة عند السؤال، والسكون في أداء الجواب إذا تسرع غيره إلى الخطأ في المقال، ولقد سألته من سنين عن مسألة في موانع الصرف فصمت عن الجواب، وكان في صمته الصواب، فإنها أشكلت على الأئمة المتقدمين، حتى غلِط في الإجابة عنها المبرّد، وناهيك به تقدُّما في السابقين الأولين، فاستدللت بإمساكه على تحصيله، واعتددت بِطَوْلِهِ في تَطْوِيلِهِ، والسعيد من سكت عن الإشكال والشقي من تَسرّع إلى الخطأ وعدم الاستقلال"[1].

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٩.

المبحث الخامس

المقارنة بين شرح المفصل لابن يعيش وبعض الشروح

سنعقد فيما يلي مقارنة بين شرح المفصل لابن يعيش وبعض الشروح مثل:

(١) المحصل في شرح المفصل للأندلسي توفي سنة ٦٦١هـ.

(٢) الإقليد في شرح المفصل للجندي توفي سنة ٧٠٠هـ.

وفيما يلي عرض لبعض مسائل الموازنة بين هذه الشروح، وتتمثل المقارنة في العناصر التالية:

أولا: المقدمة.

ثانيا: إثبات نص المفصل.

ثالثا: الشروح من حيث التوسع والاختصار.

رابعا: من حيث السهولة والصعوبة.

****

أولا: مقدمة كل منها ومحتواها:

اختلفت المقدمة عند كل من هؤلاء الشراح الثلاث، فلكل منهم مقدمة ولكن يختلف كل منهم عن الآخر في غرضه من وضع مصنفه، فابن يعيش قدم لشرحه مقدمة في حدود صفحة بيَّن فيها غرضه من شرحه، والموانع التي عرضت دون إتمام هذا الشرح، ثم الظروف التي أتاحت له إتمامه من بعد قائلا: "وَبَعْدُ فَلَمَّا كَانَ الكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِالْمُفَصَّلِ من تَأْلِيفِ الإِمَامِ العَلاَّمَةِ أبي القَاسِمِ محمود بن عُمَرَ الزمخشري- رحمه الله - جليلاً قَدْرُهُ، قد جَمَعَتْ أُصُولَ هَذَا العِلم فُصُولُهُ، وَأَوْجَزَ لَفْظُهُ، فَتَيَسَّرَ عَلَى الطَّالِبِ تحصيلُهُ، إلاَّ أَنهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضُرُوبٍ مِنْهَا لَفْظٌ أُغْرِبَتْ عِبَارَتُهُ فَأَشْكَلَ، ولفظ

تَتَجَاذَبُهُ مَعَانٍ فهو مُجْمَلٌ، وَمِنْهَا مَا هَوَ بَادٍ لِلأفْهَامِ إلاَّ أَنهَ خَالٍ من الدَّلِيلِ مُهْمَلٌ، استَخَرْتُ "اللهَ" تَعَالَى فِي إِمْلاَءِ كِتَابٍ أَشْرَحُ فيه مُشْكِلَهَ، وَأُوَضح مَجْمَلَهُ، وَأُتبعُ كُلَّ حُكمٍ منه حُجَجَهُ وَعِلَلَهُ، وَلاَ أَدَّعِي أَنهُ "رَحِمَهُ الله" أَخَلَّ بِذلك تَقْصِيرًا عَمَّا أَتَيْتُ بِهِ في هذا الكِتَابِ إِذ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ قادِرًا عَلَى بَلاَغَةِ الإِيجَازِ كَانَ قَادِرًا عَلَى بَلاَغَةِ الإطناب.

قال الخليلُ بنُ أَحْمَدَ "رَحِمَهُ اللهُ": من الأَبْوَابِ ما لَوْ شِئْنَا أَنْ نَشْرَحَهُ حَتَّى يَسْتَوِي فِيهِ القَوِيُّ والضَّعِيفُ لَفَعَلْنَا، ولكن يجب أن يكون لِلْعَالِمِ مَزِيَّةٌ بعدنا... "(١).

أما الأندلسي:

فقد أفاد في مقدمة شرحه " المُحَصَّل " في شرح المفصل بأن الذي حَفَّزَه على ذلك طُلاَّبُ الآدابِ فقال: "لَمَّا رَأَيْتُ أَبْنَاءَنَا مِنْ أَهْلِ الآدَابِ شَغِيفِينَ بِكِتَابِ المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإِعْرَابِ صَارِفِينَ هَمَّهُمْ إِلَيْهِ، وَقَاصِرِينَ بَحْثَهُمْ عَلَيْهِ كُنْتُ وَاحِدًا مِنْ رِجَالِهِم، آخذا بِمذْهَبِهِم وَمَقَالِهِم. وَهَلْ أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ؟ "(٢).

أما الجندي:

فقد وضع مقدمة للإقليد حمد الله فيها وأثنى عليه، ثم صلى على النبي "صلى الله عليه وسلم" وأشاد بعلم الإعراب وفائدته في نقل العلوم الإسلامية، وفهم الأحكام الشرعية، وأثره في ترسيخ اليقين بأن القرآن الكريم هو معجزة سيد المرسلين، ثم امتدح المفصل، ومعاناة الطلاب في استيعابه، ثم تحدث عن سبب تصنيفه الذي هو إنجاز وعد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢.

(٢) المحصل في شرح المفصل دراسة وتحقيق الباحث عبد الباقي عبد السلام الخزرجي لنيل الدكتوراة عام ١٤٠٢/ ١٩٨٢ مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ص ٦٨ قسم الدراسة.

قد تعهد به لغيره في حل عويص المفصل وكشف أسراره فقال: "وقد جَرَى عَلَيَّ الوَعْـدُ - وَالإِخْلافُ مِنْ سُوسِ[١] الوَغْدِ -[٢] أَنْ أَفْتَحَ لَهُمُ الغَلَقَ إِلَى حَلِّ عَوِيصَـاتِهِ[٣] الأَبِيَّـةِ، وَأَرْفَعُ الحِجَابَ عَمَّا فِيهِ مِنْ غَوَامِضِ الأَسْرَارِ الأَدَبِيَّةِ فَصَرَفْتُ هَمِّي إلى الإِنْجَازِ مُحْتَـرِزًا عَنْ وَصْمَتَى تطويل وإيجاز وَجَمَعْـتُ في هـذه المَجَلَّـةِ[٤] المَوْسُـومةِ بالإقليـد مِـنْ مَعَـانٍ وخَفَايا مَا حُلَّ بِهِ عُقَدٌ مِـنَ السِّـحْرِ خَبَايـا، ومـا تـوفيقي إلا بـالله عليـه توكلـت وإليـه أنيب"[٥].

ثانيًا: الموازنة من حيث إثبات نص المفصل بين يدي كل شارح:

أما ابنُ يعيشَ فكانَ يثبتُ نَصَّ الْمُفَصَّلِ كامِلا قَبْلَ الشُّـرُوعِ فِـي شَـرْحِهِ سَـوَاءَ كَـانَ المشروحُ تعريفًا أم بيتًا أم قاعدةً نحوية.

أما منهجُ الأَنْدَلُسِيِّ في كتابه (المحصل في شرح المفصـل) فقـد سـار علـى نهـج ابـن يعيش في إثبات نص المفصل كاملا ثم الشروع في شرحه ثانيا ونبه علـى ذلـك القفطـي، والباحث محقق المحصل بقوله: قال القفطـي في إنبـاه الـرواة: والـذي تـولاه أبـو القاسـم النحوي اللورقي الأندلسي من شرح هـذا الكتـاب، فإنما تبـع الموفـق في طريقـه ووفِّـقَ بذلك إلى مَرْتَبَةِ ترتيبه وحقيقة تحقيقه، واقتدى به فِي إِزَالَةِ الإِشْكَالِ والاشْتِبَاهِ...[٦].

أما الجندي فلم يثبت نص المفصل بين يدي شرحه بل كان يختـارُ مـن المفصَّـلِ أَوَّلَ العبارةِ أو الفقرة أو الشاهد مشيرا إليه بلفظه قولـه... إلى آخـره)، ثـم يأخـذ في شـرحها

---

(١) **السُّوسُ**: الطبع والخلق والسجية اللسان ٣/ ٢١٥٠ مادة (س و س).

(٢) **الوغد**: الخفيف الأحمق الضعيف العقل الرَّذْلُ الدَّنِيءُ. اللسان مادة (و غ د) ٦/ ٤٨٧٨.

(٣) **العويص**: العوص ضـد الإمكـان واليسـر، أي: مـا يصـعب اسـتخراج معنـاه، اللسـان (ع و ص) ٤/ ٣١٧٠).

(٤) **المجلة**: صحيفة يكتب فيها اللسان مادة (ج ل ل) ١/ ٦٦٥ والجمع مَجَالٌّ.

(٥) الإقليد ١/ ١١٧.

(٦) إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٤/ ٤٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٤/ ٤٨.

وهكذا يستغرق الجندي في شرح هذه الفقرة من المفصل في أربع صفحات في الإقليد سالكا سبيل الحوار في شرحه على عادته في الكتاب كله، وهو أمر أكثر من استعماله(١).

ثالثا: الموازنة بين هذه الشروح من حيث التوسع والاختصار:

التزم الجندي في شرح المفصل منهجا متوسطا بين التطويل والإيجاز، وقد نَبّه على منهجه هذا في مقدمة الإقليد بقوله: فَصَرَفْتُ هَمِّي إِلى الإِنْجَازِ مُحْتَرِزًا عَنْ وَصْمَتَى تَطْوِيلٍ وَإِيجَازٍ (٢) وأكد على منهجه هذا في الفصل الذي عقده لخاتمة الإقليد قائلا: ولم أَعْدُ خير الأمور، وَخَيْرُهَا الأَوْسَاطُ، فإِنَّ مَنْ أَوْجَزَ وَأَسْهَبَ وَسَمُوهُ بِتَقْصِيرٍ أَوْ إِفْرَاطٍ، مَعَ عِلْمِي بِأَنَّ "رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لاتُدْرَكُ" وَأَنَّ لِكُلٍّ فِيمَا يَهْوَاهُ طَرِيقَةً تُسْلَكُ، وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ (٣).

أما الأندلسي:

فيسجل له في هذا المقام تَوَسُّعَهُ في عرض الموضُوعَاتِ المختلفة أَثْنَاءَ شرح المفصل بوجه عام وتلك سمه نبه عليها محقق المحصل (٤).

أما ابن يعيش:

فكان أكثر من الإقليد وأشمل شرحا لكل ما ورد في متن المفصل لما علمنا أنه كان يعني بإثبات نص المفصل كاملا ثم يستعرضه تعليقا وشرحا.

---

(١) الإقليد ص ٨٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٧.

(٣) المصدر السابق ص ٢١٨٨/ ٢١٨٩.

(٤) المحصل في شرح المفصل قسم الدراسة ٨١، ٨٢.

رابعا: الموازنةُ من حيثُ السُّهُولَةِ والصعوبةِ:

يأتي في المرتبة الأولى من هذه الشروح كتاب المحصل في شرح المفصل للأندلسي، لأنه أيسر تلك الشروح، وقد نبه على ذلك محقق المحصل بقوله: أما أسلوب الأندلسي فعلمي أدبي بعيد عن التكلف أقرب إلى السهولة والوضوح في عرض الأفكار ومناقشتها بشكل منظم ومنسق مع الإفراط في مناقشة الآراء المختلفة أحيانا وعدم التكرار في الألفاظ غالبا (١).

ويأتي في المرتبة الثانية: شرح ابن يعيش بعد المحصل في سهولة الأسلوب أما الإقليد فقد قال عنه محققه: "فقد وجدته أعسرها شرحا، وأعقدها لفظا وأغربها تعبيرا" (٢).

نتائج هذه الموازنة:

أولا: في المقدمة نجد أن كُلاًّ منهم قد وضع مقدمة لشرحه، بين فيها سبب شرحه لهذا الكتاب. إلا أن ابن يعيش له فضل السبق عليهم جميعا، ثم أننا نجد أن سبب شرحهم للكتاب لا يكاد يخرج عما قاله ابن يعيش، إلا أن الجندي جعله إنجاز وعد.

ثانيا: في إثبات النص، فنجد له السبق أيضا، ومقدم على غيره في هذا، فالأندلسي تَبَعٌ له في طريقته وإثباته للنص، أما الجندي فلم يثبت النص كاملا كما أوضحنا.

ثالثا: أما من حيث التوسع والاختصار، فنجد أن الأندلسي مقدم على ابن يعيش، وأجد أنَّ هذا أمر طبيعي، لأن الأندلسي جاء بعد ابن يعيش وتابع لطريقته، فعليه أن يزيد في شرحِهِ شيئا ما، حتى تُؤْتَى الثَّمَرَةُ المَرْجُوَّةُ من شرحِهِ.

رابعا: من حيث السهولة والصعوبة: نجد أن الأندلسي مقدم على ابن يعيش في ذلك لما ذكرت.

---

(١) المحصل في شرح المفصل قسم الدراسة ص ٦٢، والإقليد ص ٩١، ٩٢.

(٢) الإقليد ٩٢.

الفصل الثالث
مفهوم الضرورة

"**الضرورة الشعرية**" مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي نجدها مبثوثة في أبواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم. فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية في الشعر يلجِئان إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي [(١)].

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة اختلافا غير قليل، فمنهم من يرى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [(٢)]، ومنهم من يرى أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطرارا، بحيث لا يكون عنه مندوحة [(٣)]. ومنهم من يرى أن لا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي شعره بما لا يجوز [(٤)] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

وسنعرض في هذا الفصل لما يلي:

(١) مفهوم الضرورة عند ابن يعيش.

(٢) مفهوم الضرورة عند سيبويه.

---

(١) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف دار الشروق طبعة أولى ١٩٩٦ ص ٥.

(٢) رأي الجمهور انظر الضرائر للآلوسي/ ٥ والمندوحة السعة والفسحة والمراد اتساع الأمر أمام الشاعر بحيث يتمكن من الفرار من الوقوع في الضرورة انظر اللسان (ن د ح) ٦/ ٤٣٨٠ والمعجم الوسيط ٢/ ٩١٧.

(٣) رأي ابن مالك انظر الاقتراح/ ٤٦.

(٤) رأي ابن فارس الصاحبي ٤٦٨.

(٣) مفهوم الضرورة عند ابن جني.

(٤)رأي ابن فارس في الضرورة.

(٥)مفهوم الضرورة عند ابن مالك.

(٦)الضرورة بين البصريين والكوفيين.

(٧)خاتمة وخلاصة.

المبحث الأول

مفهوم الضرورة عند النحاة

مفهوم الضرورة عند ابن يعيش في شرح المفصل:

قال ابن يعيش في باب الممنوع من الصرف متحدثًا عن الضرورة:

" إن ضرورة الشعر تبيح كثيرًا مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة، لأنه لا ينتفع بصرفه، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر، وذلك أنك إذا نونت مثل "حبلى وسكرى" فقلت " حبلىً وسكرىً " فتحذف ألف التأنيث لسكونها، وسكون التنوين، بعدها، فلم يحصل لذلك انتفاع لأنك زدت التنوين، وحذف الألف، فما ربحت إلا كسر قياس، ولم تحظ بفائدة" [1]. فابن يعيش يرى أن الشعر قد يضطر الشاعر فيه إلى أشياء بكسرها، ويخرج بها عن المعتاد المألوف، والقاعدة المتبعة، ليقيم وزنًا، أو ليوافق بين جهات القافية في أبيات القصيدة، في حين لا يجد المرء هذا الحرج، وذلك الضيق في النثر إذ ينبغي على المرء أن يحقق قواعد العربية ما استطاع ذلك في النص، فلا يستطيع أن يصرف ما لا ينصرف واستعمال أصل مرفوض كما أنه لا يحصل له بذلك انتفاع لو فعله، وإنما يقدح في عمله في النص، وينتقص منه.

وقال في موضع آخر وعند الحديث على قول الشاعر:

١٨- تَزَوَّد مثلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا[2]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٧. ابتدأت بابن يعيش غير مراع لترتيب الوفيات حيث إنه صاحب موضوع البحث.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٣٣ قائل البيت جرير بن عطية الخطفى من تميم، أشعر أهل عصره ولد ومات في اليمامة وكان هجاءً مُرًّا، وكان من أغزل الناس شعرا، الأعلام ٢/ ١١٩، والبيت من بحر الوافر.

والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢ والمقتضب ٢/ ١٥٠ والخصائص ١/ ٨٤، ٣٩٧ المقرب لابن عصفور/ ١٠٤، ولسان العرب مادة (زود) ٣/ ١٨٨٦ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٦٤ ومغني اللبيب / ٤٦٢ وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤ – ٣٩٩.

"وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبوبكر السراج: وما ثبت يقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياسًا"(١).

فابن يعيش يرى أيضًا أن الضرورة تقدر بقدرها، وتقتصر على مواضعها، فلا يتوسع فيها الشاعر، أو يلجأ إليها في كل حين سواء كان هناك ضرورة لهذه الضرورة أم لا وإنما يلجأ الشاعر إليها حينما تضيق به السبل وتسد أمامه الطرق في تفادي فرق في أصل من أصول العربية، فإذا اضطر إلى ذلك وقع فيه، ولكن الضرورة التي يخرج إليها تبقى بحدودها، لا تجعل أصلاً فيما بعد نقيس عليه كلما اضطر إلى ذلك وتكون خاصة بالموضع ذاته.

والضرورة قد تكون مستقبحة مثال ذلك ما وقع عنده في حديثه عن قول الشاعر:

١٩- فَأَنْتِ طَلاقٌ والطلاقُ عَزِيمَةٌ ثَلاثًا وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ(٢)

قال ابن يعيش: "قد حذفت الفاء التي هي جواب الشرط والمبتدأ أيضًا، والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة"(٣).

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

٢٠- يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سائِلُ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ(٤)

ثم قال: "فإنه أنث الصوت وهو مذكر، لأنه مصدر كالضرب والقتل كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورات، أعني تأنيث المذكر لأن المذكر هو الأصل"(٥).

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٣٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢ البيت بلا نسبة في شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٨ وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٦ ومغني اللبيب/ ٥٣ وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ١٦٨وسيأتي تخريجه ص ٢٢٢.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٣. في الأصل [قد حذفت الفاء الذي هو جواب الشرط] وما ذكرت أولى.

(٤) البيت منسوب لرويشد بن كثير الطائي شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٥ وانظر البيت في الخصائص بلا نسبة ٢/ ٤١٧ والإنصاف/ ٤٥٥ وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٧، ٥/ ٢٤٤٩ والخزانة ٤/ ٢٢١ بحر البسيط.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٩٦.

وفي موضع آخر ساق بيتين وكان أحدهما لكعب بن زهير وهو قوله:

٢١- وَإِذَا ما تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا (١)

ثم قال: (إلا أن المجازاة للضرورة مع ما أحسن، قال أبو علي: وكان القياس يوجد عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى بإذا أن يكفها عن الإضافة بما كف حيث وإذ لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيرًا مما لا يجوز في الكلام "(٢).

وقال ابن يعيش في موضع آخر: "قال الشاعر: وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ(٣) فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة، لأن ثم ياء مقدرة، فاصلة بينها وبين الطرف، والتقدير "عواوير كطواويس"، لأنه جمع عُوّار، وحرف العلة إذا وقع رابعًا في المفرد لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو حماليق وجرموق وجراميق، فإن كان ياء بقي على حاله كقنديل وقناديل، وإنما حذف الشاعر للضرورة، وما حذف للضرورة كالمنطوق به في الحكم فلذلك لم تهمز "(٤).

فابن يعيش يرى أن الضرورة إذا اقتضت الحذف في كلمة من الكلمات فإن ذلك لا يعني نسيان هذا الأصل وتجاهله، وإنما ينبغي أن يبقى له حكمه، مثله في ذلك مثل المنطوق به لا فرق بينهما.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٣٤ ، القائل كعب بن زهير هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرّب: شاعر عالي الطبقة من أهل نجد ممن اشتهر في الجاهلية، وهجا النبي ﷺ بعد ظهور الإسلام، وأقام يشبب بنساء المسلمين، فهدر النبي ﷺ دمه، فجاءه كعب مستأمنًا، وقد أسلم وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها "بانت سعاد فقلبي اليوم مبتول" توفى سنة ٢٦ هـ، الأعلام ٥/ ٢٢٦ ، انظر شرح ديوان الشاعر للسكري دار الكتب المصرية ط ١ سنة ١٩٥٠ ص ١٦١ . بحر الخفيف.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٣٥.

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٩٢ البيت لجندل بن المثنى الطهوي والبيت من بحر الرجز وهو في شرح المفصل ١٠/ ٩٢ المحتسب لابن جني ١/ ١٠٧، ٢٩٠ الخصائص ١/ ١٩٦، ٣/ ١٦٤، ٣٢٦ المنصف ٢/ ٤٩ والأعلم على سيبويه ٢/ ٣٧٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٨٦ والممتع لابن عصفور ١/ ٣٣٩.

(٤) شرح المفصل ١٠/ ٩٢.

ومن الضرورات التي تحدث عنها ابن يعيش الضرورات التي يقع فيها الشاعر أحيانًا هو الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل الذي لا يستعمل فيستعمله في شعره، لأنه مضطر إليه قال ابن يعيش: "الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة"(١).

من هذه المواضع قول الشاعر:

٢٢- فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّي شهلةٌ صَبِيًّا(٢)

ثم قال: "والقياس تنـزية، ولكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة"(٣).

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

٢٣- فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ(٤)

ثم قال: (فالشاهد فيه أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٥٨، البيت لم يعرف قائله وبحره الرجز.

اللغة:

التنزي: التوثب والتسرع اللسان مادة (ن ز ا) ٦/ ٤٤٠٢ .

ومعنى البيت امرأة شهلة إذا كانت نصفا وصار كالاسم لها بالغلبة ولا يقال ذلك للرجل، وهو يصف امرأة تستقي والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأة الصبي عند ترقيصه والبيت في شرح المفصل ٦/ ٥٨، ٥٩ والمنصف لابن جني ٢/ ١٩٥ والخصائص ٢/ ٣٠٤ ومجموعة الشافية ١/ ٦٤ وشرح التسهيل ٣/ ٤٧٢ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٨ ش ٢٦٦ ويروي:

بَاتَتْ تُنَـزِّي دَلْوَهَا تَنْـزِيًّا كَمَا تُنَـزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

والشاهد فيه: "تنـزيا" والقياس تنـزية.

(٣) شرح المفصل ٦/ ٥٨.

(٤) المصدر السابق ٧/ ١٣، بحر الطويل والبيت منسوب لتأبط شرا، وهو في ديوانه وهو ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي، من مضر: شاعر عدّاء، من فتاك العرب في الجاهلية، شعره فحل وكان من أهل تهامة توفي ٨٠ ق هـ الأعلام ٢/ ٩٧ .

اللغة:

المعنى (فأبت) رجعت وفهم قبيلة وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان الأشموني ١/ ٢٥٩ وانظر البيت في الإنصاف ٣٢٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣، ١١٩، ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٣ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٢ وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٦ والتصريح لابن هشام ١/ ٢٠٣ ويروى في الأشموني ١/ ٢٥٩ يروي: "فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا" وكذلك الارتشاف ٣/ ١٢٢٦. انظر ديوان الشاعر إعداد طلال حرب ، دار صادر بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٦ . ويروى :(ولم أك آئبا) ص ٣٤ من الديوان.

الفعل الذي هو فرع، ذلك أن قولك: كدت أقوم أصله كدت قائمًا، والمعنى: وما كدت أؤوب إلى أهلي "[١].

وعلى هذا فالضرورة الشعرية عند ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل" تنحصر في النقاط التالية:

(١)أن الضرورة الشعرية تبيح كثيرا مما يحظره النثر وذلك ممثلا في:

أ- صرف مالا ينصرف

ب- زيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل.

(٢)أن الضرورة تقدر بقدرها؛ فلا يلجأ إليها الشاعر إلا إذا ضاقت به السبل وسدت أمامه الطرق.

(٣)أن الضرورة قد تكون مستقبحة مثل:

أ- حذف الفاء في جواب الشرط والمبتدأ معا.

ب- تأنيث المذكر.

(٤)أن الضرورة إذا اقتضت الحذف في كلمة من الكلمات لا تعني تجاهل الأصل لأن العبرة بالأصل لا بالمنطوق.

(٥)أن الضرورة تبيح الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل.

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٤.

مفهوم الضرورة عند سيبويه

اختلف النحاة في تحديد **مفهوم الضرورة** عند سيبويه، فمنهم من يقول إنه يرى رأي الجمهور في الضرورة، ومنهم من يقول: إن ظاهر قوله في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة [١] وهو إمام ابن مالك في ذلك [٢] والسر في هذا الاختلاف والاضطراب يرجع إلى تحليل كل منهما لكلام سيبويه وسنوضح رؤية كل منهما:

أولا: الفريق الذي يرى أن رأي سيبويه موافق لرأي الجمهور

قال: لقد صرح سيبويه برأيه في الضرورة الشعرية في أول باب عرض فيه لهذه الضرورة وهو (باب ما يحتمل الشعر)[٣] فصدره بقوله: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء"[٤]. فنجد أن سيبويه لم يقيد هذا الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة.

وذكر في موضع آخر في الكتاب ما يؤيد ذلك حيث قال: " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا " [٥].

" وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا " [٦] "وقد جاء (سبحان) منونا مفردا في الشعر " [٧] "وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر" [٨].

---

(١) انظر سيبويه والضرورة الشعرية إبراهيم حسن/ ٣٥.

(٢) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص ٩٠ والآلوسي/ ٥.

(٣) سيبويه ١/ ٨ بولاق.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٣.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٠٦.

(٧) المصدر السابق ١/ ١٦٤.

(٨) المصدر السابق ١/ ٣٢٥.

هذه هي بعض العبارات التي كان يطلقها سيبويه عن الضرورة وبلفظ " قد جاء في الشعر" "ويجوز في الشعر" أما لفظ الضرورة صريحا فنكاد نجده معدوما في كتابه.

فإذا انتقلنا إلى الشواهد وجدناه يستشهد على الفصل بين "كم" الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر:

٢٤- كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ (١)

وقد بين سيبويه أنه يجوز في (مقرف) أوجه ثلاثة:

أولا: الرفع على أن يجعل (كم) ظرفا ويكون لتكثير المرار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده الخبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا.

ثانيا: النصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر.

ثالثا: الجر على أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع (كم) رفع بالابتداء والتقدير كثير من المقرفين نال العلا بجود فسيبويه قال: "وقد يجوز في الشعر " أي أجاز الجر في البيت للضرورة مع أنه يستطيع الفرار منها بالرفع أو بالنصب، في هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها، ولو اشترط ذلك لامتنع عنده الجر وما لجأ للاضطرار (٢).

ويؤيد هذا الرأي ابن عصفور حيث قال: " اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر، أجاز العرب

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٦ بولاق وقائله قيل: أنس بن زنيم وقيل: لأبي الأسود الدؤلي وقيل: لعبد الله بن كريز وانظر المقتضب ٣/ ٦١ والإنصاف/ ١٩١ وابن يعيش ٤/ ١٣٢ وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٣ بحر الرمل.

اللغة:

المقرف: النذل اللئيم الأب، سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن/ ٣٦.واللسان مادة (ق ر ف) ٥/ ٣٦٠١ .

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية/ ٣٥، ٣٦.

فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أولم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر [١].

ثانيا: الفريق الذي يرى أن الضرورة عند سيبويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة

إن هذا الفريق حدد هذا المعنى من خلال كلام سيبويه أيضا وتعبيره عن الضرورة الشعرية بلفظ (الاضطرار) فيقول مثلا: " فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب " [٢].

وقال: " وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلا [٣]

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القوم، وهذا اضطرار... " [٤].

وقال أيضا: " وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنْصَب في موضع النصب إذا كان الأول مضافا وذلك قولك: رأيت معدِ يَكْرب، واحتملوا أيادي سبًا، فقال: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عَرَّوها من الرفع والجر كما عرَّوْها من النصب أيضا، فقالت الشعراء حيث اضطُرّوا (وهو رؤبة): سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطيطَ الحُقق [٥].

فإننا نجد أن لفظ "اضطُرّ" و "اضطرارا" كثير في كتاب سيبويه ومن هنا حدد العلماء تعريف الضرورة عند سيبويه بأنه ما لا مندوحة للشاعر عنه من هؤلاء الصفار الفقيه في شرحه للكتاب يحدد رأي سيبويه في ضرورة الشعر فقال: (جعل الضرورة أن

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٣.

(٢) الكتاب ١/ ٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٨٥، ١٦٩ ، والبيت سبق تخريجه ص ٧٠ .

(٤) الكتاب ٢/ ٥٥.

(٥) سيأتي تخريجه ص ١٦٧ من البحث.

يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز ويقول: وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه (١).

وكذلك أبو حيان، إذ يقول: "يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، ورد فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز" (٢).

ولعل ما أكد هذا الاتجاه لديهم قوله: " ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تَخْرُجَ من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام".

قال أبو النجم العجليّ:

٢٥- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ(٣)

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يَكْسِرُ البَيْتَ ولا يُخِلُّ به تَرْكُ إِظْهَارِ الهَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ كُلُّهُ غَيْرَ مَصْنُوعٍ(٤).

وقول سيبويه تعقيبا على بيت أبي النجم السابق: " فهذا ضعيف وهو بمنزلته في

(١) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٢ نقلا عن شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه ورقة ٢١.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧.

(٣) الكتاب ١/ ٤٤ قائل البيت أبو النجم العجلي وهو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر ابن وائل، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشاد للشعر نبغ في العصر الأموي وهو أبلغ من العجاج في النعت الأعلام ٥/ ١٥١. والبيت من بحر الرجز التام.

اللغة:

أم الخيار هي زوجة أبي النجم ويعني بالذنب: الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة/ سيبويه والضرورة/ ١١٠ وانظر البيت في المحتسب ١/ ٢١١ وابن يعيش ٣٠١٢، ٩٠١٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦ ومغني اللبيب ٢٠١ سيبويه والضرورة الشعرية ٣٩/ ٤٥، ١١٠/ ١١٤.

(٤) الكتاب ١/ ٤٣، ٤٤.

غير الشعر " يتعارض تماما مع الاتجاه الأول في موقفه من الضرورة الشعرية لأن رفع الشاعر "**كُلُّه**" في البيت لا يعد ضرورة لتمكنه من النصب دون كسر للبيت أو إخلال بالمعنى فهو أنه جائز بقبح أو ضعف شعرًا ونثرًا.

وهذا التعارض ليس مقصورا في (الكتاب) على قضية (الضرورة الشعرية) بل العبارات التي ظاهرها التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه مما أوقع العلماء بعده في اضطراب واختلاف في بيان مراده، والتوفيق بين نصوصه، ودفع ما بينهما من تعارض(١).

والذي نطمئن إليه أن مذهب سيبويه في الضرورة هو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقا، أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ويؤيد هذا أمور أهمها:

(١)تصدير حديث سيبويه عن الضرورة بقوله: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه.

(٢)كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة، فكان سيبويه إما أن يشير إلى هذه الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل في **قول أنس بن زنيم** (٢) **السابق**:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ (٣) البيت وإما أن يكتفي بذكر رواية الضرورة دون أن

(١) انظر فهارس عضيمه ١٨ وسيبويه والضرورة الشعرية لإبراهيم حسن/ ٤١.

(٢) أنس بن زنيم هو أنس بن زنيم بن عمرو بن عبد الله، الكناني الدؤلي: شاعر، من الصحابة. نشأ في الجاهلية ولما ظهر في الإسلام هجا النبي ﷺ فأهدر دمه، فأسلم يوم الفتح ومدح رسول الله بقصيدة فعفا عنه، عاش إلى أيام عبيد الله بن زياد (أمير العراق). توفى سنة ٦٠ هـ . الأعلام ٢/ ٢٤ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٩٦ بولاق وسبق تخريجه ص ١١٤ من البحث.

يشير إلى غيرها من الروايات [١].

(٣)كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى، ومن ذلك مثلا قول أبي الأسود الدؤلي:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلا

أورده سيبويه شاهدا على حذف التنوين من " ذاكر " تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر التنوين لا نكسر البيت لكنه كان يمكنه أن يقول:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا يَذْكُرُ اللهَ إلا قَلِيلا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن.

(٤)يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز في الشعر فيقول في الكتاب:

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة من الشعر؛ قال العجاج:

٢٦– جَارِىَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [٢] – يريد يا جارية ، وقال في مثَل: افتد مخنوق، أصبح ليل، وأطرق كرا [٣].

فإذا كان سيبويه يرى الأمثال– وهي لا تتقيد بوزن ولا قافية– يجوز فيها ما يجوز في الشعر من الضرورة، فكيف يقال–بعد ذلك– إن الضرورة عنده ما لا مندوحة عنه للشاعر ؟!

---

(١) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١/ ٤٣٧– ١/ ٤٤٢– ١/ ٤٤٧.

(٢) القائل العجاج والبيت من بحر الرجز وتمام البيت في ديوانه سعيي وإشفاقي على بعيري واللسان ٤/ ٢٨٥٦ مادة (ع ذ ر) وهو في ديوانه ص ١٨٤ قصيدة ١٩ ويروي سيري وإشفاقي على بعيري، العذير: الحال وجمعه عذر اللسان مادة (ع ذ ر) وانظر البيت في سيبويه والشنتمري ١/ ٣٢٥ والمقتضب ٤/ ٢٦٠ والمسائل العسكرية ١٦٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٦١ والمقرب/ ٢٤٤ وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٥٤ واللسان مادة (عذر) ٤/ ٢٨٥٦ وشرح الأشموني ٣/ ١٧٢ وسر.

(٣) افتد مخنوق مجمع الأمثال ٢/ ٧٨، وأصبح ليل مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣، اطرق وكرا مجمع الأمثال ١/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٥)ما ذكره سيبويه في بيت أبي النجم العجلي:

٢٥م – قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَـــــعِ [(١)]

يفيد –ظاهرا– عدم عده رفع "كلُّه" ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك في بيت الشاعر: كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ [(٢)].

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت في الكتاب على الفصل بين كم ومجرورها بالجار والمجرور للضرورة، مع أن للشاعر عنه مندوحة بالرفع أو النصب ففي كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام للشاعر عنها مندوحة، ومع اتفاقهما في ذلك عد سيبويه الثاني منهما في الضرائر–صراحة– دون الأول، وفي هذا من التعارض ما لا يخفى، إلا أن علماء الأصول قد ذكروا أن العَالِمَ إذا وقع له قولان متعارضان في مسألة واحدة على النحو الذي وقع لسيبويه هنا عمل بالمتأخر، وعد الأول مرجوعا عنه، ولاسيما إذا كان المتأخر هو الأليق بمذهبه والأحرى على قوانينه[(٣)]. في ضوء ما تقدم من أدلة يطمئن البحث إلى أن الضرورة عند سيبويه هي ما وقع في الشعر دون النثر مطلقا كما هو مذهب الجمهور.

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ١١٤ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ١١٤ .

(٣) انظر سيبويه والضرورة الشعرية ٤١/٤٦ والخصائص ١/ ٢٠٠– ٢٠٨، الاقتراح ١٩٦– ١٩٧.

مفهوم الضرورة عند ابن جني

إن **مفهوم الضرورة** عند ابن جني يفهم من خلال كتابه الخصائص أنه موافق لرأي الجمهور بل يعد إمام رأيهم فيرى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا فقال عن الشعر: "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغِها، لأجله [(١)]؛ ألا ترى قوله:

٢٧- أَبُوكَ عَطَاءٌ أَلأَمُ النَّاسِ كُلِّهِم [(٢)]

يريد عطية، وقالت امرأة ترثي ابنا لها يقال له: حازوق:

٢٨- أُقَلِّبُ طَرْفِي فِي الفَوَارِسِ، وَلاَ أَرَى حِزَاقًا وَعَيْنِي كالحَجَاةِ من القَطْرِ" [(٣)]

ويرى ابن جني أن العرب يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على تركها، ودليل ذلك إجازتهم للأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر حيث قال: "ولا يمنعك قُوَّةَ القَوِيِّ من إجازة الضعيف أيضا؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصح به طريقك، وَيَرحُب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعِدّوها لوقت الحاجة

---

(١) الخصائص ٣/ ١٩١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٤٣٧، ٣/ ١٩١ وقائل البيت البعيث المجاشعي كان شاعرا فاخر واسمه خداش بن بشر بن خالد أبو زيد التميمي، المعروف بالبعيث من أهل البصرة، كان بينه وبين جرير مهاجاة ولم يتهاج شاعران في العرب في جاهلية أو إسلام بمثل ما تهاجيا به ت بالبصرة ١٣٤هـ. الأعلام ٢/ ٣٠٢ وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٥ والبيت من الطويل وتمامه **فَقُبِّحَ من فَحْلٍ وَقُبِّحْتَ مِنْ نَجْلٍ**، اللسان ٤/ ٣٠٠٢ مادة (ع ط ا) والبعيث يهجو جريرا وعطاء موضع عطية والد جرير وفي المسائل العسكرية تمام البيت فقبح من كَهْل وقُبِّحْت من نَسْلِ / ٢١٤ وفي ضرائر الشعر تمام البيت فقبحت من نسل وقبح من كهل / ٢٤٠.

(٣) الخصائص ٣/ ١٩١. بحر الطويل

إليها[١]. فمن ذلك قوله:

٢٥م – قَدْ أَصْبَحَتْ أُمَّ الخِيَارِ تَدَّعِي عليّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [٢]

فلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف. وكذلك قوله:

٢٩– لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ولم تُغْذَ دعدُ في العُلَبِ [٣]

كذا الرواية بصرف (دعد) الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا، وأَمِنَ الضرورة أو ضَعَّف إحدى اللغتين. وكذلك قوله:

٣٠– أَبيتُ على مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ بهن مَلُوب كَدَمِّ العِبَاطِ [٤]

هكذا أنشده: على معارِيَ بإجراء المعتل مُجري الصحيح ضرورة، ولو أنشد على معارٍ فاخرات لما كسر وزنا ولا احتمل ضرورة [٥].

ولا يكتفي أبو الفتح ابن جني بهذا بل قال: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه

---

(١) الخصائص ٣/ ٦٢، ٦٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٦٣ وسبق تخريجه وقائله أبو النجم العجلي ص ١١٦ .

(٣) الخصائص ٣/ ٦٣، الكتاب ٢/ ٢٣ اللسان (د ع د) ٢/ ١٣٧٩ و"دعد" اسم امرأة.

هذا البيت لجرير من بحر المنسرح وجرير هو جرير بن عطية بن الخطفى ويكنى أبا حزرة من تميم، أشعر أهل عصره ومات في اليمامة وكان هجاءً مرا وكان عفيفا ت ١١٠هـ الخزانة ١/ ٧٥ وقد نسب إلى عبد الله بن قيس الرقيات في زيادات ديوانه انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٠ ولغة الشعر لمحمد حماسة /١٠١.

(٤) الخصائص ٣/ ٦٣. بحر الوافر. واللسان مادة (ع ب ط) ٤/ ٢٧٨٥ .

اللغة:

فاخرات: وتروى واضحات والمعاري قيل: أراد بها ما لابد للمرأة من إظهاره كاليدين وقد عني به المرأة نفسها وقيل أراد به الفرش. والملوب: المخلوط بالملاب وهو الزعفران. وقد شبه الملاب في حمرته بدم العباط واحد العبيط والعبيطة وهو ما نحر لغير علة.

(٥) الخصائص لابن جني ٣/ ٦٢، ٦٣.

الضرورات على قُبْحِهَا، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جَشِمه [١] منه وإن دل من وجه على جَوْره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذِنٌ بصياله وتخمطه [٢] وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته... ثم يقول: لكنه جَشِم ما جَشِمَه على علمه بما يعقِبُ اقتحام مثله، إدلالا بقوة طَبْعِهِ، ودلالة على شهامة نفسه" [٣].

وقال أيضا: "وأن الشاعر إذا أورد منه شيئا فكأنه لأنسه بعلم غرضه وَسُفُور مراده لم يرتكب صعبا، ولا جَشِم إلا أَمَمًا [٤]، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنسٍ به إلا أنه هو قد استرسل واثقا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا" [٥].

وإذا كان ابن جني كما قلنا ممثلا لمذهب الجمهور في رأيه في الضرورة ويعد من رواد هذا المذهب إلا أنه قد يخالفهم في موضع عده الجميع ضرورة [٦] وذلك في جواز تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول مثل قول الشاعر:

٣١- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ [٧]

فابن جني يرى أنه بناء على أن تقدم المفعول به في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له [٨]. وهو هنا تابع لأستاذه الفارسي الذي ينقل عنه قوله: "إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه،

---

(١) جشم: تكلفه على مشقة اللسان ١/ ٦٢٩.

(٢) التخمط: الأخذ والقهر بغلبة وقيل: تخمَّطَ: تلطم اللسان ٢/ ١٢٦٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٩٤ .

(٤) أَمَمًا: قصدا اللسان ١/ ١٣٢.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥.

(٦) عدا الأخفش، عبد الله الطوال، والرضي وابن مالك انظر ابن عقيل ٢/ ١٠٤ والأشموني ٢/ ٥٩.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي سبقت ترجمته ص ٧٠ وهو من الطويل وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٦ والخصائص لابن جني ١/ ٢٩٥ والقواعد والفوائد للثمانيني/ ١٩٣ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٩٠ والرضي في شرح الكافية ١/ ١٦٥ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٤ وحاشية الصبان علي الأشموني ٢/ ٥٩.

(٨) الخصائص ١/ ٢٩٨.

كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه"[١] ولذا قال: كأنه قال: جزي عدي بن حاتم ربّه، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدما عليه مفعوله فجاز ذلك ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يخفى عليك، فإنه مما تتقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تتبشعه[٢].

(١) الخصائص ١/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٨.

رأي ابن فارس في الضرورة

يقول ابن فارس: والشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة. وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وحديث صحابته والتابعين -رحمهم الله- وقد يكون شاعر أشعر وشعر أحلى وأظرف.

والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون، ويُعِيرُون ويستعيرون.

فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك.

ولا معنى لقول من قال: أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي (١).

فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يوقَّوْن الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود (٢).

فابن فارس يتضح من كلامه أنه ليست هناك ضرورة في الشعر مطلقا، وإنما الشعر الذي أطلق عليه النحاة ضرورة فينقسم إلى قسمين:

(١) قسم يباح للشعراء دون غيرهم وهذا يتضح من قوله: والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون، ويعيرون ويستعيرون، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك.

---

(١) الصاحبي/ ٤٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش/ ١٠/ ١٠٤، ١٠٥ البيت من بحر الوافر وقائله قيس بن زهير العبسي وهو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي أمير عبس ويكنى أبا هند، خطبه غير قليلة، وشعره جيد فحل ويضرب بدهائه المثل. الأعلام ٥/ ٢٠٦ وتمامه: **بما لاقت لَبُونُ بَنِي زياد**. وانظر البيت في الكتاب ١/ ١٥، ٢/ ٥٩ والنوادر ٥٢٣ المسائل العسكرية/ ٢٦٢ والمحتسب ١/ ٦٧ والخصائص ١/ ٣٣٣.

(٢) الصاحبي ٤٦٧، ٤٦٨ ، ٤٦٩.

(٢) قسم يعده خطأ أو غلط حيث قال: ولا معنى لقول من يقول: إن الشاعر عند الضرورة يأتي في شعره بما لا يجوز.

مفهوم الضرورة عند ابن مالك

يرى ابن مالك: أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة[١]، اعتمادًا عَلَى أَنَّ الضرورةَ مُشْتَقَّةٌ من الضَّرَرِ وهو الضيق[٢].

فقول ذي الخرق الطهوي[٣]:

٣٢- يقول الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمَ نَاطِقًا إلى رَبِّنَا صَوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ [٤]

فيه ضرورة عند الجمهور، وهو إدخال "ال" الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول، وذلك لا يجوز عندهم في النثر؛ إذ هو شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة [٥].

رأي ابن مالك: ذهب ابن مالك إلى أن وصل "ال" بالمضارع وغيره جائز اختيارا ولكنه قليل، وقد صرح به في شرح التسهيل فقال: "وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل البيت من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يجدع [٦] فابن مالك يرى أن إدخال "ال" –هنا– اختيار وليس ضرورة، إذ للشاعر عنه مندوحة وسعة، لتمكنه من أن يقول: صوت الحمار يجدع، دون إخلال بالوزن أو المعنى. وقال: فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [٧].

وهذا المذهب ظاهر الفساد، لاعتماده على مجرد التفسير اللغوي البحت لمعنى

---

(١) انظر خزانة الأدب ١/ ٣١، ٣٣ هارون والضرائر للآلوسي/ ٥.

(٢) اللسان (ض ر ر) ٤/ ٢٥٧٤.

(٣) القائل سبقت ترجمته ص ٥١ .

(٤) البيت سيأتي تخريجه ص ٤٤٧ .

(٥) الخزانة ١/ ٣١.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٠١ والخزانة ١/ ٣٣ هارون.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

الضرورة، دون مراعاة لطبيعة الشعر، ودون نظر إلى أن الشعر لغة العواطف والوجدان، ورب كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره، صادقة في التعبير عنها ولا يرى ذلك في مرادفاتها مما يساير سنن الكلام وقواعد النحاة، وقال أبو حيان: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء يقال: إنهم لا يلجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقول كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره [(١)].

وقد ذكر البغدادي نقلا عن الشاطبي فساد رأي ابن مالك من وجوه:

أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنـزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه.

الثاني: أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل، هذه الراء في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل ابن عطاء لمكان لثغته فيها، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا، ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدّى أن لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك

---

(١) الضرائر للآلوسي (٦) وخزانة الأدب ١/ ٣٣ هارون ما يشبه ذلك.

الموضع، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟!

الرابع: أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك (١).

---

(١) خزانة الأدب ١/ ٣٣ هارون والضرائر للآلوسي/ ٥ وسيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن/ ٣٣ وما بعدها.

الضرورة بين البصريين والكوفيين

لم يؤثر خلاف بين البصريين والكوفيين في مفهوم الضرورة بوصفهما مدرستين لكل منهما اتجاه مغاير للأخرى في جمع اللغة والتقعيد لها. ولا يعد سيبويه برأيه في الضرورة الشعرية ممثلا لرأي البصريين، وكذلك ابن فارس لا يعد ممثلا للكوفيين بوصفه كوفي المذهب وإنما الواضح من هذه الآراء في الضرورة أنها لم تكن تابعة لاتجاه من الاتجاهات الكبرى، وإنما الاختلاف في هذه الآراء نتيجة لاجتهادات فردية ومع ذلك فهناك خلاف بين البصريين والكوفيين ليس في مفهوم الضرورة وإنما الخلاف في تطبيق هذا المفهوم، **ويمكن تصنيف مظاهر الاختلاف بين البصريين والكوفيين في الضرورة إلى ثلاثة أنواع** [١]:

الأول: مسائل يجيزها الكوفيون في الاختيار، ويعدها البصريون ضرورة ومسائل هذا النوع كثيرة، ومعظمها ناتج من اعتماد الكوفيين على الشاهد الواحد في القاعدة ورفض البصريين لمثل هذا النوع:

(١) استعمال أفعل التفضيل من السواد والبياض، يجيزه الكوفيون، ويقيسون عليه ما أفعله في التعجب منهما أيضا. ولكن البصريين يعدونه ضرورة [٢].

(٢) إعمال أن المخففة في المضمر [٣].

(٣) دخول اللام في خبر لكن [٤].

(٤) استعمال سوى اسما [٥].

(٥) إسكان الميم من لِمَ [٦].

---

(١) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ١١٣.

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٦ ص ٩٦.

(٣) المصدر السابق مسألة ٢٤ ص ١٢٥.

(٤) المصدر السابق مسألة ٢٥ ص ١٢٨.

(٥) انظر الكتاب ١/ ٢٠٢.

(٦) الإنصاف مسألة ٤٠ ص ١٨٩.

(٦)الفصل بين كم ومجرورها [١].

(٧) نداء ما فيه "الـ" [٢].

(٨) الجمع بين "يا" والميم في اللهم [٣].

(٩) ترخيم المضاف [٤].

(١٠) إفراد كلتا [٥].

(١١) تأكيد النكرة بغير لفظها [٦].

(١٢) العطف على الضمير المتصل [٧].

(١٣) إضمار حرف الجزم [٨].

(١٤) إظهار أن بعد كي [٩].

(١٥) حذف اسم الموصول وبقاء صلته [١٠].

(١٦) تقديم التمييز على العامل فيه [١١].

---

(١) الإنصاف مسألة ٤١/ ١٩٠.

(٢) المصدر السابق مسألة ٤٦/٢٠٨.

(٣) المصدر السابق مسألة ٤٧/ ٢١١.

(٤) المصدر السابق مسألة ٤٨ ص ٢١٤.

(٥) المصدر السابق مسألة ٦٢ ص٢٦٠.

(٦) المصدر السابق مسألة ٦٣ ص ٢٦٥.

(٧) المصدر السابق مسألة ٦٦ ص ٢٧٩.

(٨) المصدر السابق مسألة ٧٢ رقم الصفحة ٣١٢.

(٩) المصدر السابق مسألة ٨٠ رقم الصفحة ٣٤١.

(١٠) المصدر السابق مسألة ١٠٣ رقم الصفحة ٢٢٤.

(١١) المصدر السابق مسألة ١٢٠ رقم الصفحة ٤٩٣.

(١٧) تقديم الفاعل على عامله [١].

(١٨) حذف نون التثنية لغير الإضافة [٢].

الثاني: مسائل أجازها الكوفيون في ضرورة الشعر، ومنعها البصريون مطلقا، ومسائل هذا النوع محدودة ومن هذا النوع ما يأتي:

(١)الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور والظرف يجيزه الكوفيون ويمنعه البصريون [٣].

(٢)منع صرف الاسم المنصرف[٤].

(٣)مد الاسم المقصور[٥].

الثالث: مسائل يجيزها البصريون في ضرورة الشعر، ويمنعها الكوفيون:

وهذا النوع أقل من سابقيه كثيرا، والمثال الواضح لهذا النوع هو أن البصريين قد ذهبوا إلى أنه يجوز صرف (أفعل منك) في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون مقتدين بإمامهم الكسائي والفراء إلى أنه لا يجوز صرفه ولو في ضرورة الشعر، ولقد أجازه البصريون لا وفقا لاستعمال اللغة ولكن موافقة للقياس النحوي، وبناء على "أن الأصل في الأسماء كلها الصرف" فحينما يصرف أفعل منك في ضرورة الشعر، فقد عاد إلى أصله [٦].

---

(١) المغني ٢/ ١٤٥.

(٢) الأشموني حاشية الصبان/ الأشموني ٢/ ٤٦.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٤٩.

(٤) المصدر السابق ٢٩٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨، ٦٩ والأشموني ٣/ ٢٧٥.

(٥) الإنصاف ٤٤٤.

(٦) المصدر السابق مسألة ٦٩ والإنصاف ٢٨٦ والأشموني ٣/ ٢٧٥ وانظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ١١٣ وما بعدها.

خلاصة هذه الآراء

بعد هذه الرحلة في مفهوم الضرورة عند العلماء يتبين لنا أن للعلماء في مفهوم الضرورة مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور. أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [١] ويمثل هذا الرأي ابن جني كما أوضحنا وابن عصفور حيث قال: "ويقول الأعلم: والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى وتحصينه فكيف مع وجود ذلك [٢] والعلامة الرضي الذي يقول عنه البغدادي "واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني، وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهب الجمهور" [٣]، وأبو حيان، وابن هشام، ومن المتأخرين البغدادي الذي يقول والصحيح تفسيرها (الضرورة) بما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا" [٤].

والشيخ محمد الأمير في تعقيبه على مخالفة ابن مالك للجمهور إذ يقول: "والحق قول الجمهور: ما لم يسمع في غير الشعر إذ ما قاله يسد باب الضرورة فإن الشعراء أمراء الكلام قل أن يعجزهم شيء على أنه لا يلزم الشاعر وقت الشعر استحضار تراكيب مختلفة" [٥].

أما سيبويه فرأيه غير صريح في هذه المسألة وإنما يفهم من خلال النصوص ولذا هناك من يعده من أصحاب هذا الرأي وهناك من يعده من أصحاب الرأي الآخر وهو (ما ليس للشاعر عنه مندوحة) كما أوضحنا وأنا أتفق مع أصحاب هذا الرأي وأعد

---

(١) الضرائر للآلوسي / ٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ بولاق.

(٣) خزانة الأدب ١/ ٤٢.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٠.

(٥) حاشية الأمير عل المغني ١/ ٤٨.

سيبويه من أصحابه وهو ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر لما أوضحناه قبل ذلك[١].

الرأي الثاني: وهو مذهب ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة اعتمادا على أن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له[٢].

والحق أن ابن مالك كان يضع في اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية والحديث النبوي فإذا ورد فيها شيء، قال النحاة عن نظيره في الشعر إنه ضرورة، لم يعده هو كذلك، بل يُرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحيانا ينص على أنها لهجة قبيلة معينة وضرورة عند غيرهم[٣].

هذان الرأيان أو المذهبان هما أشهر الآراء في الضرورة غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدا وقبولا من عامة النحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرا من الأنصار.

ولعل أهم ما يترتب على هذا الخلاف أن الضرورة يتسع مدلولها وفقا لرأي الجمهور، بحيث تصبح شاملة لكل ما ورد في الشعر، أو أكثر فيه، سواء أكانت له نظائر في النثر حتى وإن كان هذا النثر قرآنًا أم حديثًا، ونتيجة لذلك تكثر ألوان الضرائر؛ لأنهم لا يريدون تفتيت القاعدة أو تمزيقها أو لا يريدون الإكثار من القواعد، فاكتفوا بإطلاق هذا الحكم (الضرورة) على كل بيت يخالف قواعدهم[٤].

وهناك اتجاهان آخران، أحدهما: يرى أن الضرورة لا تنحصر في الشعر، وإنما أباحوا أن توجد الضرورة في غير الشعر لأدنى مشابهة كالمناسبة والفواصل، والسجع، وكثرة الاستعمال.

---

(١) انظر رأي سيبويه في مفهوم الضرورة.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية/ ٣١.

(٣) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٩٧.

(٤) انظر المصدر السابق/ ١٠٥.

وذلك بسبب أن الجمهور أفسحوا المجال لوجود الضرورة، لأنهم لم يشترطوا الاضطرار، ومن المعلوم أن غير الشعر، هو النثر، والنثر يشمل القرآن الكريم، والكلام المسجوع.

أولا: القرآن الكريم:

القرآن الكريم نسق خاص في نظمه، يرجع إلى أسرار إعجازه، وقد اختلف العلماء حول هذا النظم في مسائل منها مسألة السجع، فقد دار خلاف حول وجود السجع في القرآن أو عدمه، رأي: يرى نفي السجع من القرآن حيث قال الباقلاني في فصل "في نفي السجع من القرآن": "ذهب أصحابنا كلهم إلى نفي السجع من القرآن، وذكره الشيخ أبو الحسن الأشعري -رضي الله عنه- في غير موضع من كتبه"(١).

ورأي آخر: يرى إثبات السجع في القرآن وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة، كالتجنيس والالتفات، وأقوى ما يستدلون به عليه: اتفاق الكل على أن موسى أفضل من هارون عليهما السلام ولمكان السجع قيل في موضع: (هارون وموسى) (٢) ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون قيل: (موسى وهارون) (٣) قالوا: وهذا يفارق أمر الشعراء؛ لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصودا إليه (٤) وقالوا: وأما ما في القرآن من السجع فهو كثير، لا يصح أن يتفق كله غير مقصود إليه. ويبنون الأمر في ذلك على تحديد معنى "السجع" قال أهل اللغة: هو موالاة الكلام على وزن واحد (٥).

---

(١) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٥٧.

(٢) (٧٠ : طه : ﴿ فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَـٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾).

(٣) (١٢٢: الأعراف : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴾).

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني/ ٥٧.

(٥) المصدر السابق نفسه.

وَرَدَّ الباقلاني هذا الرأي قائلا:

وهذا الذي يزعمونه غير صحيح، ولو كان القرآن سجعا لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلا فيها لم يقع بذلك إعجاز[١].

ثم قال: "والذي يقدرونه أنه سجع فهو وهم؛ لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعا؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن، لأن اللفظ يقع فيه تابعا للمعنى"[٢] وقال أيضا: "ويقال لهم: لو كان الذي في القرآن على ما تقدرونه سجعا: لكان مذموما مرذولا؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه، واختلفت طرقه، كان قبيحا من الكلام"[٣] "وقد عُلِمَ أن فصاحة القرآن غير مذمومة في الأصل، فلا يجوز أن يقع فيها نحو هذا الوجه من الاضطراب"[٤] "وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هارون عليهما السلام في موضع، وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام- فليس بصحيح؛ لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه- وهى: أن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة، تؤدّي معنى واحدا من الأمر الصعب، الذي تظهر به الفصاحة وتتبين به البلاغة"[٥].

أما موقف الجمهور من قضية الضرورة في القرآن الكريم، فإن إمام رأيهم العلامة ابن جني يخرج كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات ضرائر الشعر دون أن ينفي عن هذه الأبيات صفة الضرورة [٦] بل أحيانا يرفض القراءة ويُبْقي على الضرورة فيقول مثلا: "والشعر أولى بجوازه من القرآن [٧] "أو"وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) إعجاز القرآن/ ٥٨.

(٣) المصدر السابق / ٥٩.

(٤) المصدر السابق / ٥٩.

(٥) المصدر السابق / ٦١.

(٦) انظر المحتسب ١/ ٥٣، ٦٦، ١٢٥، ٢٧٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٦١، ٢/ ١٦٣، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٢٣ وانظر لغة الشعر لمحمد حماسة/ ١٣٧.

(٧) المحتسب ٢/ ٢٦٦.

تخير القرآن [١] "أو" وهذا من مواضع الشعر[٢] ".

بل إننا نجد أن ابن مالك وهو أكثر النحاة محافظة على الاعتداد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي في التقعيد يقع في القول بوجود ضرورة في القرآن إذ يقول: "يصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة" وليس يغنيه أن يسميها في القرآن تناسب، فالظاهرة واحدة ويقول في الألفية:

وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

أي: يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وقال ابن عقيل في شرحه للألفية: وورد أيضا صرفه للتناسب، كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [٣] فصرف سلاسلا لمناسبة ما بعده [٤].

ثانيا: النثر المسجوع:

يكاد النحاة يجمعون على أنه يجوز في الشعر، وهذا الرأي مبني على أن الشاعر يلجأ للضرورة لإقامة الوزن والقافية، والكلام المسجوع فيه ما يشبه القافية، وعلى ذلك أجازوا من أجل السجع ما يجوز في الشعر.

فهذا أبو الفتح ابن جني يقول: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك نعم، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسّ والحشد عليها أوفى وأهم" [٥].

وقال السيرافي: "وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع، وإن لم يكن موزونا وزن الشعر

(١) المحتسب ٢/ ١٦٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٠٦.

(٣) (من الآية ٤: الإنسان).

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٨. وهو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل بن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة، له شرح ألفية ابن مالك في النحو والمساعد في شرح التسهيل، توفى سنة ٧٦٩ هـ. الأعلام ٤/ ٩٦ .

(٥) الخصائص ١/ ٨٤.

بالشعر في زيادة هذه الحروف" [١].

ويقول ابن عصفور: "اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه لأنه موضع أُلِفت فيه الضرائر" [٢] وهكذا نجد أصحاب هذه الآراء يخلطون بين الشعر وغيره من مستويات الكلام فيجيزون في الكلام ما يجوز في الشعر لمشابهة بين الوزن والقافية[٣].

ثالثا: النثر غير المسجوع (الأمثال):

أشار ابن جني إشارة يفهم منها مجيء المختص بالضرورة في النثر إذ يقول عن الإشباع: "ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجيء في النثر"[٤] ولم يقل أحد من النحاة بوقوع الضرورة في النثر غير المسجوع.

لكن هناك نوعا من النثر المسجوع أجروه مجري الشعر، فأجازوا فيه ما لا يجوز إلا في الشعر وهو "الأمثال".

والأمثال قد ترجع في أصلها أن يكون مقتطعا من بيت من الشعر وهو الكثير والغالب وهو الذي دعا النحاة إلى أن يقولوا: "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر"[٥].

وقد عللوا على ذلك بكثرة الاستعمال لها يقول المبرد: "وقالوا في مثل من الأمثال- والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها: افتد مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا، يريدون ترخيم الكروان"[٦].

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٢/ ١٠٠.

(٢) المقرب ٥٥٦.

(٣) لغة الشعر ص ١٣٨.

(٤) المحتسب ١/ ٣٤٠.

(٥) المقتضب ٤/ ٢٦١ وشرح المفصل ٢/ ١٦.

(٦) المقتضب ٤/ ٢٦١ وسيبويه ١/ ٣٢٦.

وتابع المبرد في رأيه هذا أبو علي الفارسي وابن جني يقول أبو الفتح "وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه"(١).

ويقول الأعلم: "المثل يحتمل فيه لكثرة استعمالهم له من التغيير ما يحتمل في الشعر" (٢). وهكذا نجد أن النحاة لم يحددوا مدلول "الضرورة" تحديدا واضحا حتى اختلط عليهم أمرها بالشاذ، فقالوا بالضرورة حيث لا وزن ولا قافية يجعلان المتكلم يرتكب ما يسمى بالضرورة الشعرية (٣).

(١) المحتسب ٢/ ٧٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٢ تحصيل عين الذهب بأسفل الكتاب.

(٣) لغة الشعر/ ١٤١.

تعقيب على ما سبق

بعد هذا التطواف مع آراء العلماء في **مفهوم الضرورة** نجد أن ابن يعيش لا يخرج عن مذهب الجمهور إلا في القليل النادر من ذلك:

حمل الضرورة على أنها لغة والجمهور يرون أن الضرورة وإن كان لغة قوم فهي لغتهم أما عند غيرهم فضرورة من ذلك قول الآلوسي: اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام، ومع ذلك لا يخرجها عن الضرورة عندهم وصرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال:

وربمـــا تُصَـــــــادِفُ الضَّرُورَةَ بَعْضَ لُغَاتِ العرب المشهورة (١)

وحملها أيضا أحمد علم الدين الجندي على الضرورة وإن صادفت لغة قبيلة معينة حيث قال معلقا على قول الشاعر:

٣٣- كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي (٢)

الجمهور حملها على الضرورة -كعادتهم، لأنها خالفت الفُصْحى، وبعضهم حملها على لغة ربيعة وأميل إلى القول بالضرورة-إذا كان القائل من غير ربيعة- والعرب ليست تضطر إلى شيء -إلا وتحاول به وجها من لغاتهم، كما يمكن أن تحمل الضرائر- على أصول قديمة حملها العرب حتى أهملت وتجمدت، وَعَلَّقَ على كلام أبو سعيد القرشي قائلا: ولا أوافق (٣) على رأي هذا العالم، لأن الضرورة إذا وافقت لغة عربية -فلا تكون ضرورة بل لهجة- يجب أن نعمل لها حسابا، لأنها تمثل بيئة لغوية (٤).

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي/ ٢٤.

(٢) القائل: بشر بن أبي خازم، والبيت في ديوانه قصيدة ٢٩ ص ١٤٢ وسيأتي تخريجه ص ١٦٨ .

(٣) الكلام لأحمد علم الدين الجندي.

(٤) اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني، النظام، النحو د/ أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتب ٢/ ٤٨٤.

كما أننا نجد أن ابن يعيش لا يرد قراءة من القراءات ما دام قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ومثال ذلك:

أنه قال في مبحث العطف بالحرف وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [١] بجر الأرحام في قراءة حمزة فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا إلى العطف على المضمر المخفوض وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنها قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم والنخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض:

أحدهما: أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها وجاء التنـزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾ [٢] جواب القسم.

والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام ثم

(١) (من الآية ١: سورة النساء) ، سبق تخريج القراءة ص ٤٧ .

(٢) (من الآية ١: سورة النساء) .

حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو قولك بمن تمر أمر [١].

فالملاحظ أن ابن يعيش لا يرد القراءة وإنما يرى لها تخريجا آخر أما في الشعر فيحملها على الضرورة. أما في غير هذين الموضعين نرى أن ابن يعيش موافق لمذهب الجمهور غير مخالف لهم.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨.

المبحث الثاني

الأصول النحوية التي بنيت عليها الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش

أولا: القياس:

للقياس والاستعمال مراتب أتت على النحو التالي في شرح المفصل لابن يعيش وهي:

(١) شاذ في القياس والاستعمال معا.

(٢) مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

١. شاذ في القياس والاستعمال معا. عرض ابن يعيش لذلك في مبحث علامات الاسم فقال: "وإنما كان التعريف مختصا بالاسم؛ لأن الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن تكون نكرة ولا يصح أيضا تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم أما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر [(١)]:

٧م – فَيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِه   ومن جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ [(٢)]

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الألف واللام

---

(١) القائل ذو الخرق الطهوي سبق تعريفه ص ٥١، ١٢٦ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٥١ .

بمعنى الذي في الصفات واستعملها في الفعل على ذلك" [١].

وعرض لذلك أيضا في موضع آخر في قول الشاعر [٢]:

٣٤- مِنَ اجْلِكِ يَا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي [٣]

قال ابن يعيش: "فشاذ قياسا واستعمالا فأما القياس فَلِمَا في نداء ما فيه الألف واللام وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان" [٤].

٢. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

عرض ابن يعيش لذلك في مبحث العدد فقال: فأما قول الراجز أنشده سيبويه[٥]:

٨ م – كأن خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ   ظَرْف عَجُوزٍ فِيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[٦]

فذكر أن الشذوذ في قوله: "ثنتا حنظل" والقياس أن يقول: "حنظلتان" [٧].

وقال أيضا: "وقد عمل إلى القياس المرفوض من قال: ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل" [٨].

وقال أيضا: "فجاء على أصل القياس ضرورة وكان قياس ما عليه الاستعمال

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٥.

(٢) البيت من بحر الوافر ولم تنسبه المصادر إلى قائل. تَيَّمَتْ: أذللت واستعبدت.

(٣) وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨ والكتاب ١/ ٣١٠ والمقتضب ٤/ ٢٤١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٤ ويروى في الإنصاف:

فَدَيْتُكِ يَا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي   / ٢٠٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩.

(٥) شرح المفصل ٤/ ١٤٤ .

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٥٢ ، انظره في شرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨.

(٧) شرح المفصل ٤/ ١٤٤ وفيه شذوذ آخر وهو حذف التاء من (خصييه) في التثنية هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال شرح المفصل ٤/ ١٤٤.

(٨) شرح المفصل ٦/ ١٦.

" حنظلتان " [١].

ومن ذلك أيضا قول ابن يعيش:

" وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا: ثلاث مئين وثلاث مئات لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة قال الشاعر: ثلاث مئين للملوك [٢].

وقال الآخر:

٣٥- ثَلاثُ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلا وَهَا أَنَا هَذَا أَشْتَهِي مر أربع[٣]

هذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال " [٤].

ثانيًا: المحذوف له حكم المنطوق أو (الملفوظ):

عرض ابن يعيش لهذا فقال: فأما قوله[٥]:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً [٦]

" فإن الشاهد حذف التنوين لالتقاء الساكنين والمراد: ولا ذاكرٍ اللهَ فالتنوين وإن كان محذوفا في اللفظ فهو في حكم الثابت ولولا ذلك لخفض " [٧].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١٨.

(٢) البيت للفرزدق وقد سبقت ترجمته والبيت من الطويل وهو في ديوانه وتمامه:(**ثلاث مئين وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم**) وجوه الأهاتم: أعيانهم والأهاتم بني الأهتم سنا من بني الأهتم والهتم كسر الثنايا من أصلها وانظره في المقتضب ٢/ ١٦٧ وابن يعيش ٦/ ٢١، ٢٣ وألفية ابن معطي ٢/ ١١٠٧، الكافية الشافية ١٦٦٧ وابن الناظم ٢٨٤ وشذور الذهب ٤٦٢، الأشموني ٤/ ٦٥ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢.

(٣) البيت في شرح المفصل ٦/ ٢٣ والمقتضب ٢/ ١٦٨ وهو في شرح المفصل غير منسوب.

(٤) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي بحر المتقارب.

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٧٠ .

(٧) شرح المفصل ٩/ ٣٥، ٣٦.

وعرض ابن يعيش لذلك أيضا في مبحث الأعلام الواو والياء عينين فقال:

"فأما قوله – وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ [(١)]- فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ وذلك أنها في الحكم والتقدير متباعدة لأن ثم ياء مقدرة فاصلة بينها وبين الطرف والتقدير عواوير كطواويس لأنه جمع عُوَّار وحرف العلة إذا وقع رابعا في المفرد لم يحذف في الجمع بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو حملاق وحماليق وجرموق وجراميق فإن كان ياء بقي على حاله كقنديل وقناديل وإنما حذف للضرورة فهو كالمنطوق في الحكم فلذلك لم تهمز" [(٢)].

ثالثًا: أحسن الأقبحين:

يقول ابن يعيش في مبحث المستثنى وعلى قول الشاعر [(٣)]:

٣٦- وَمَالِيَ إِلا آلَ أَحْمَدَ شِيــعَةٌ وَمَالِي إِلا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ [(٤)]

إنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان: البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار... والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس ما قبله ما يكون بدلا منه فتعين النّصب الذي هو المرجوح

---

(١) البيت قائله جندل بن المثني الطهوي شاعر وراجز من تميم، كان من معاصري الراعي النميري وكان يهاجيه والطهوي نسبة إلى جدته طهية ت ٩٠هـ الأعلام ٢/ ١٤٠ من بحر الرجز والعواوير جمع عُوَّار وهو الرمد وقيل: بثر يكون في جفن العين الأسفل وجعله كالكحل استعارة انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٩٨ والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩٢ والمحتسب ١/ ١٠٧، ٢٠٩، والخصائص ١/ ١٩٦، ٣/ ١٦٤، ٣٢٦ والمنصف ٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠ والأعلم ٢/ ٣٤٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٨٦ وشرح الشافية الكافية ٤/ ٢٠٨٥ الممتع لابن عصفور ١/ ٣٣٩ وضرائر الشعر/ ١٣١ واللسان (ع و ر).

(٢) شرح المفصل/ ١٠/ ٩٢.

(٣) **الكميت بن زيد الأسدي**: من مضر، ولد بالكوفة سنة ٦٠هـ شاعر الهاشميين كثير المدح لهم أشهر شعره الهاشميات كان خطيب بني أسد وفقيه الشيعة ت١٢٦هـ الأعلام ٥/ ٢٣٣.

(٤) البيت في المقتضب ٤/ ٣٩٨ شرح المفصل ٢/ ٧٩ قطر الندى ش١٠٩ ص٣٣٥، شذور الذهب ٢٨٤ ، خزانة الأدب ٤/ ٣١٤ والإقليد ٢/ ٥٧٠. بحر الطويل والشاهد فيه "إلا آل أحمد" حيث نصب المستثنى لأنه متقدم على المستثنى منه.

للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين [(١)].

رابعًا: مراجعة الأصول المرفوضة:

كان ابن يعيش يرى أن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة [(٢)]، وذلك عندما تدعوهم الحاجة وضيق المقام إلى ذلك، حيث قال في مبحث المصدر: وقد جاء التفعيل فيه في الشعر قال [(٣)]:

فَهِيَ تُنَــزِّي دَلْوَهَا تَنْــزِيًا [(٤)]

والشاهد فيه قوله "تنزيا" والقياس "تنزية" لكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة [(٥)]. وعرض لذلك أيضا في موضع آخر في مبحث العطف. الواو فقال[(٦)]: "فإذا اختلف الاسمان لم تمكن التثنية فاضطروا إلى العطف بالواو والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل فقال[(٧)]:

٣٧- كَأَنَّ بَيْـــنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ [(٨)]

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٩.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٣) البيت رجز لم يعرف قائله وتمامه: **بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا**

(٤) ومعنى البيت أن امرأة شهلة إذا كانت نصفا وصار كالاسم لها بالغلبة ولا يقال ذلك للرجل، يصف امرأة تستقي ماء والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأة الصبي عند ترقيصه وانظر البيت في شرح المفصل ٦/ ٥٨، ٥٩ والمنصف لابن جني ٢/ ١٩٥ والخصائص ٢/ ٣٠٤ ومجموعة الشافية ١/ ٦٤ وشرح التسهيل ٣/ ٤٧٢ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٨.

(٥) شرح المفصل ٦/ ٥٩.

(٦) فقال: ابن يعيش شرح المفصل ٨/ ٩١.

(٧) القائل منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي الأسدي في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٠٠ وينسب إلى أبي نخيلة وإلى رؤبة وهي من ملحقات ديوانه.

(٨) والبيت في شرح المفصل ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١ ضرائر الشعر ٢٥٧ اللسان (ف ك ك) ٥/ ٣٤٥٢ وفي التسهيل يروى فارة المسك وهي رائحته أو وعاؤه والسُّكِّ: الضيق ١/ ٦٨ رجل أفك: مكسور الفم اللسان (ف ك ك) ٥/ ٣٤٥٢.

وعرض لذلك في موضع آخر في مبحث حرف التعليل: فقال معلقا على قول الشاعر:

٣٨- فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا(١)

قد تقدم أَنَّ "كي" تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنى "أن" وتكون حرف جر بمعنى "اللام" وينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" ولا يظهر "أن" بعدها في الكلام لأنه من الأصول المرفوضة وقد جاء في الشعر" (٢).

كثرة الاستعمال:

عرض ابن يعيش لذلك فقال: فأما قولهم: إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا (٣) فمردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة، فلما كثر في استعمالهم اسم الله تعالى، وكانت الألف واللام فيه عوضا من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وإن كانتا فيه (٤).

وعرض لذلك أيضا في قول الشاعر:

---

(١) البيت لجميل في ديوانه ص ٤٩ ، من بحر الطويل وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمرو: شاعر: من عشاق العرب افتتن ببثينة، شعره يذوب رقة أقام بمصر في عهد عبد العزيز بن مروان ومات بها سنة ٨٢هـ الأعلام ٢/ ١٣٨ والبيت في شرح المفصل ٩/ ١٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٤ ٣/ ١٤٨، ٤/ ١٦ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٢، ٢،٢٣٠ وشذور الذهب ٢٨٩ والمغني ١/ ١٨٣ والأشموني ٢/ ٢٠٤ والتصريح ٢/ ٣. وانظر ديوان الشاعر تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٩٨٧ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٦.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩ والبيت لم يعرف قائله في شرح المفصل لابن يعيش وفي شرح الكافية للرضى ١/ ٣٤٩ لذي جدن الحميري والبيت من مجزوء الكامل والمعنى: أن الموت ينزل على الإنسان المطمئن الحال الساكن على حين غرة شرح الكافية ١/ ٣٤٩ وانظره في الخصائص ٣/ ١٥١ وشرح الكافية للرضى ١/ ٣٤٩ واللسان مادة (أ ن س) ١/ ١٤٧ وشرح شواهد الشافية/ ٢٩٦.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٩.

٣٩- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدَ بَعْضَ مَالِي [(١)]

فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذي شك فثبت أن المحذوف في (إني وأني) نون الوقاية وقد اختلفوا في علة حذف هذه النون فقال سيبويه: إنما حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وقالوا: ليتي وقل في كلامهم ليتي وكان من قبيل الضرورة [(٢)].

(١) الشاعر زيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم أسلم سنة ٩هـ وقال له النبي ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك توفي في آخر خلافة عمر شرح المفصل ٣/ ١٢٣، ١٢٤ ومعنى البيت: أن رجلا من بني أسد تمنى لقاء زيد، فلما لقيه طعنه زيد فهرب، وكذلك جابر كان عدوه يتمنى لقاءه، لما لقيه طعنه فهرب فقال: زيد الخيل تمنى "والمنية" بضم الميم التمني مجرورة بالكاف ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تمنى زيد تمنيا كتمني جابر أصادفه: أجده أفقد: لا أجد ويروى بعض مالي ويروى جل مالي ويروى وأغرم، والشاهد فيه "إذ قال ليتي" حيث جاء بدون نون الوقاية للضرورة، انظر الأشموني ١/ ١٢٣ والخزانة ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩ والبيت من بحر الوافر وانظره في سيبويه والشنتمري ١/ ٣٨٦ والمقتضب ١/ ٣٨٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣١، وشرح التسهيل ١/ ١٣٦، والضرائر لابن عصفور/ ١١٣ وابن الناظم/ ٥٧ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤١٣ واللسان (ل ي ت) ٥/ ٤١١١ وشرح ابن عقيل ١/ ١١١ والأشموني ١/ ١٢٣ والضرائر للآلوسي ٤٨.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٢٤.

المبحث الثالث

وجه الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش

المتتبع لضرائر –كتاب شرح المفصل لابن يعيش– يجد أن وجه الضرورة عند ابن يعيش لا يخرج –غالبا– عن أحد أمرين:

(١)تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في الكلام، كتشبيه أداة النداء التي تدخل على الألف واللام بيا الله وذلك كما جاء في قول الشاعر [(١)]:

٤٣م– مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصْلِ عني [(٢)]

"فشاذ قياسا واستعمالا ، ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والتي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوي بهما صفتين ، وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو" [(٣)]. وكتشبيه لم بـ"لا" كقوله: فأما ما أنشده أبو الحسن [(٤)] من قول الشاعر [(٥)]:

---

(١) القائل: لم تنسب المصادر البيت إلى قائل، والبيت من بحر الوافر.

(٢) والبيت سبق تخريجه ص ١٤٣.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩، ١٠.

(٤) **أبو الحسن هو**: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه ولم يأخذ عن الخليل، صنف الأوسط في النحو، معاني القرآن الكريم المقاييس في النحو، الاشتقاق، العروض والقوافي، الأصوات مات سنة ٢١٠ وقيل ٢١٥ وقيل ٢٢١ انباه الرواة ٢/ ٣٦- ٤٣.

(٥) البيت لم يعرف قائله وهو من بحر البسيط وانظره في شرح المفصل ٧/ ٨. وسبق تخريجه ص ٦٩ .

١٠م – لولا فَوَارِسُ من نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ(١)

فشاذ سبيله عندنا على تشبيه "لم" بـ"لا" (٢).

وكحذف ما لا يحذف تشبيها له بما قد حذف. قال ابن يعيش: وأما ما أنشده قوله(٣):

أَوَالِفَا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى (٤) .

قال ابن يعيش: "ويريد بالحمى الحمام وإنما حذف ويحتمل أمرين:

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٦٩ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩.

(٣) القائل العجاج وهو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، راجز مجيد ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك توفي سنة٩٠هـ. الأعلام ٤/ ٨٦.

(٤) البيت من بحر الرجز وهو في ديوان الراجز ص ٢٣٧ وتمامه: وَرَبِّ هذا الأثر المُقَسَّمِ.

اللغة:

أوالف جمع آلفة. وصف حمام مكة لأمنها فيها وفي اللسان أوالف الطير: التي قد ألفت مكة والحرم اللسان مادة (أ ل ف) ١/ ١٠٩ ويروى قواطنا جمع قاطن، الوُرْق: بضم الواو جمع ورقاء وهي التي إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث اللسان مادة (و ر ق) ٦/ ٤٨١٧ وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٤، ٧٥ والكتاب لسيبويه والشنتمري ١/ ١٨، ٥٦ والأصول لابن السراج ٣/ ٤٥٨، والمسائل العسكرية ١٦٧ والخصائص لابن جني ٣/ ١٣٥، ٢/ ٤٧٢ والمحتسب ١/ ٧٨ وما يحتمل الشعر من الضرورة/ ١٠٦ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥ والإنصاف ٢٩٩ شرح التسهيل ٣/ ٤٣١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤١ وضرائر ابن عصفور ١٤٣ والإقليد ٣/ ١٣٣٨ واللسان مادة (ق ط ن) ٥/ ٣٦٨٢ ومادة (أ ل ف) ١/ ١٠٩ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٥/ ٢٢٤٣، ٢٤١٩ وشرح ابن عقيل ٢/ ١١٦ والأشموني ٢/ ٢٩٩.

أحدهما: أن يكون حذف الميم على حد الترخيم في غير النداء ضرورة، ثم أبدل من الألف ياء كما أبدل من الياء ألفا نحو مدار وصحار الأمر.

الثاني: أن يكون حذف الألف تخفيفا لزيادتها فاجتمع الميمان فأبدل الثانية ياء لكراهية التضعيف على حد الإبدال في تظنيت والأصل تظننت فالملاحظ هنا أن ابن يعيش قد حمل حذف الميم على حد الترخيم في غير النداء (ضرورة)[1].

وكصرف ما لا ينصرف تشبيها له بما ينصرف من الأسماء.

قال ابن يعيش في مبحث الأعلام: فأما قوله [2]:

٤٠- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ   وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[3]

الجمد: المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان:

١.**أحدهما** أن يكون ضرورة كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر.

٢.**والوجه الثاني**: أن يكون أراد النكرة [4].

(٢)رد الأشياء إلى أصولها:

قال ابن يعيش: واعلم أنك إذا نونت اسما غير منصرف ضرورة جررته أيضا لأنك

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٧٥.

(٢) قائله: أمية بن الصلت وهو في ديوانه/ ١٦١ دار صادر بيروت تحقيق سجيع جميل الجبيلي ط ١ ، وقيل: لزيد بن ورقة بن نوفل وأمية بن الصلت هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي: شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف كان مطلعا على الكتب القديمة. وهو من حرموا على أنفسهم الخمر، وهو أول من جعل في أول الكتب: باسمك اللهم شعره من الطبقة الأولى مات سنة٥هـ الأعلم ٢/ ٢٣.

(٣) والبيت من بحر البسيط، نعوذ به: نعاوده مرة بعد مرة وانظره في الكتاب ١/ ١٦٤ والمقتضب ٣/ ٢١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧، ١٢٠ ٤/ ٣٦ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٥٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧.

ترده إلى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغي له نحو قوله[١]:

٤١ – إِذَا مَا غَزَوْا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُم عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[٢]

فخفض عصائب لما ردها إلى أصلها [٣].

وربما خرج وجه الضرورة عن هذين الأمرين، كالتقديم والتأخير وفي ضرورة تذكير الفعل مع كون الفاعل ضميرا يعود على مؤنث وكثيرا ما أورد ابن يعيش الضرورة دون إشارة إلى وجهها، كضرورة حذف العاطف بعد "إياك"، وحذف (يا) من اسم الجنس المعين.

---

(١) **القائل**: **النابغة الذبياني** وهو زياد بن معاوية العطفاني المصري، ويكنى أبا أمامة وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. توفي سنة١٨ قبل الهجرة. الأعلام ٣/ ٥٤.

(٢) البيت من بحر الطويل ديوان النابغة ص٦ .

اللغة:

العصائب: جمع عصابة وهي الجماعة جماعة رجال وخيل بفرسانها أو جماعة طير. اللسان ٤/ ٢٩٦٦ وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨ وانظر فيما يحتمل الشعراء في الضرورة للسيرافي/ ٤٦، والحيوان للجاحظ ٦/ ٣٢٢، ٧/ ٢١ وما يجوز للشاعر للضرورة/ ١٢١ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢ اللسان (ع ص ب) ٤/ ٢٩٦٦.

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٨.

المبحث الرابع

أنواع الضرائر في شرح المفصل لابن يعيش

يمكن إجمالها في أربعة أنواع هي:

(١)النقص، وهي أكثر الضرائر في كتاب شرح المفصل؛ وتشمل نقص الحركة، والحرف، والكلمة.

(٢)الزيادة، وتشمل زيادة الحركة، والحرف، والكلمة.

(٣)التقديم والتأخير، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة وتقديم بعض الكلام على بعض.

(٤)الإبدال، وتشمل إبدال الحرف من الحرف، والكلمة من الكلمة والحكم من الحكم.

وسنتناول في القسم الثاني من هذا البحث دراسة الضرائر في كتاب شرح المفصل لابن يعيش مرتبة بحسب هذه الأنواع.

القسم الثاني

(الضرائر الشعرية في كتاب "شرح المفصل" جمعًا وتحقيقًا ودراسة)

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: ضرائر النقص.

الفصل الثاني: ضرائر الزيادة.

الفصل الثالث: ضرائر التقديم والتأخير.

الفصل الرابع: ضرائر الإبدال.

الفصل الأول
ضرائر النقص

إن دراسة الضرورة الشعرية من الأهمية بمكان؛ لأنه قد كثر الكلام حولها بين مؤيد لها- وأنه يسوغ للشاعر ما لا يسوغ للناثر- ومعارض. وفى هذه الدراسة يتبين لنا مذاهب العلماء في الضرورة واختلافهم وكذلك مواضع اتفاقهم مما يثرى اللغة العربية ويزيدها بهاءً وجلالا.

وضرورة الشعر على تسعة أوجه وهى: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث[١] وقد أجملتها في أربعة وهى: النقص، والزيادة، والتقديم والتأخير، والإبدال، متتبعاً في هذا التقسيم تقسيم الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن في كتابه **"سيبويه والضرورة الشعرية"** وسنقوم بدراسة هذه الضرائر فيما يلي:

أولا:

ضرائر النقص وتشمل:

١) **نقص الحركة.**

٢) **نقص الحرف.**

٣) **نقص الكلمة.**

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٣٤ ، ٣٥.

١- نقص الحركة ويشمل:

أ- إسكان عين "فَعَلَ" .

ب-نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص المنصوب.

ج- نقص فتحة الإعراب من آخر الفعل المعتل المنصوب.

****

إسكان عين " فَعَلَ "

اعلم أن الأفعال المجردة إما ثلاثية وإما رباعية لا غير، وذلك لقوة الأسماء واستغنائها عن الأفعال، والأفعال في حاجة إليها، ففضلت الأسماء وجعلت ثلاثية ورباعية وخماسية ، والأفعال ثلاثية ورباعية فقط. فأما الثلاثي فيكون مجردًا من الزيادة وغير مجرد، فالمجرد أبنيته ثلاثة "فَعَل" بفتح العين و"فَعِل" بالكسر و"فَعُل" بالضم وليس في الثلاثي فَعْل ساكن العين، إنما ذلك من أبنية الأسماء نحو "فَلْس" و"كعب" وإذا سكنت العين فضرورة [(١)] على ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

"فأما قول الآخر[(٢)]:

٤٢- وَمَا كَانَ مُبْتَاعٌ ولو سَلْفَ صَعْقُهُ يُرَاجِعُ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ [(٣)]

---

(١) شرح المفصل ٧ / ١٥٢ .

(٢) القائل: الأخطل وهو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقه بن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك: شاعر، مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بني أمية بالشام وأكثر من مدح ملوكهم، وأحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل، نشأ على المسيحية، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره مات سنة ٩٠هـ. الأعلام ١٢٣/٥.

(٣) البيت من بحر الطويل. ديوان الشاعر وشرح المفصل ١٥٢/٧. ويروى البيت في الديوان:

وما كل مَغْبُونٍ ولو سلْف صفقه يراجِعٍ ما قد فاته بِرِدَادِ /١٣٧

شعر الأخطل رواية محمد بن حبيب ، بيروت.

اللغة:

مبتاع: من الابتياع: الاشتراء اللسان مادة (ب ى ع) ٤٠١/١.

سلف: تقدّم اللسان مادة س ل ف ٢٠٦٨/٣.

الصعقة: المرة الواحدة وهي بمعنى الموت والقتل والشديد الصوت اللسان مادة (ص ع ق) ٢٤٥٠/٤.

ويروى البيت في اللسان وما كلّ مبتاعٍ ولو سلْف صفقة براجع ما قد فاته برداد اللسان مادة (س ل ف) ٢٠٦٨/٤، الصفقة: تكون للبائع والمشتري: أي التبايع. اللسان مادة (ص ف ق) ٢٤٦٤/٤. برداد: الرداد: ما زيف فرد على ناقده بعدما أخذ منه وكل ما رد بغير أخذ رَدّ اللسان (ر د د) ١٦٢١/٣.

والشاهد فيه "سلْف" بإسكان اللام عين الفعل ضرورة والقياس فتحها. =

فإنما أراد سَلَفَ بالفتح وإنما أسكن ضرورة فإسكان المفتوح ضرورة"[١].

فابن يعيش يرى أن "سلْف" الأصل فيها الفتح وسكونها هنا ضرورة وللعلماء فيها توجيهات وآراء على ما سنبينه فيما يلي:

رأي ابن جني:

قال ابن جني تعليقا على هذا البيت:

قالوا: أراد سَلَفَ ولكنه اضْطُرّ فخفف المفتوح، وهذا عندهم من الشاذ، فهذا ما قال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجها آخر، وهو أن يكون مخففا من "فَعِل" مكسور العين، ولكنه فِعْل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به، كما أن قوله **"تفرقوا عباديدَ وشماطيطَ"**، كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإن لم يكن مستعملا في اللفظ فكأنهم استغنوا بسلف هذا المفتوح عن ذلك المكسور إلا أن ينطقوا به غير مُسكَّن.

وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد، فأن يستغني بِفَعَل عن فَعِل من لفظه ومعناه –وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة عين ذاك– أجدر [٢].

فابن جني يرى أن "فَعْل" مخفف من "فَعِل" مكسور العين وهو فعل غير مستعمل، ولكنه في تقدير الاستعمال ولم ينطق به فيكون استغناؤه بـ "سَلَف" المفتوح عن المكسور.

= وانظر البيت في الخصائص ٣٤٠/٢ والمحتسب ٥٣/١، ٢٤٩، ٢٧٤ والمنصف ٢١/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٦/١ في شرح التسهيل ١٠٢/١ ويروى مكان مبتاع مغبون ضرائر ابن عصفور/٨٤ واللسان مادة (س ل ف) ٢٠٦٨/٤ ومادة (ر د د) ١٦٢١/٣.

(١) شرح المفصل ١٥٢/٧.

(٢) المنصف ٢١/١.

رأي صاحب اللسان:

قال صاحب اللسان: إنما أراد "سَلَفَ" فأسكن للضرورة؛ وهذا إنما أجازه الكوفيون في المكسور والمضموم كقوله: عَلِم: عَلْم وفي كَرُمَ كَرْم؛ فأما في المفتوح فلا يجوز عندهم[١] قال سيبويه[٢]: ألا ترى أن الذي يقول فيه كَبِدٍ: كَبْدٍ وفي عَضُدٍ: عَضْدٍ، لا يقول في جَمَل: جَمْل؛ وأجاز الكوفيون ذلك، واستظهروا بهذا البيت الذي تقدم إنشاده [٣].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن الإسكان هنا ضرورة أي في مفتوح العين وهو في هذا موافق لرأي جمهور البصريين ويوافقهم ابن جني إلا أنه يرى رأيا آخر وهو أن الساكن العين كما في "سَلْف" أصله مكسور العين ولكنه لما كان غير مستعمل ولم ينطق به فكان المستعمل مفتوح العين ويجيز الكوفيون الإسكان لمفتوح العين والصحيح من هذا هو مذهب البصريين حيث لم يسمع أن مفتوح العين يجوز تسكينه في الشعر ولا في الاختيار والسعة واستشهاد الكوفيين بهذا البيت ليس دليلا على أن ذلك ظاهرة يؤخذ بها وإنما الصحيح أن هذا البيت من قبيل الضرورة.

ومن نقص الحركة أيضا ما ذكره ابن يعيش في مبحث المركبات قائلا:

"اعلم أن ما كان من هذه الأسماء الثلاثية المؤنثة بوزن "فَعْلَه" ك "قصعة" و"جفنة" فإنك تفتح العين منه في الجمع أبدا إذا كان اسما نحو "جَفَنَات وقصعات" كأنهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة فيفتحون عين الاسم ويقولون: تَمَرات ويسكنون الصفة فيقولون: جارية خدْلة وجوار خدْلات وحالة سهْلة وحالات سهْلات وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النَّعْتَ لِخِفَّةِ الاسم وثقل الصفة؛ لأن الصفة جارية مجرى الفعل

---

(١) المقصود: البصريون.

(٢) سيبويه ٢/ ٢٩٧، ٢٩٨ .

(٣) اللسان مادة (س ل ف) ٣/٢٠٦٨.

والفعل أثقل من الاسم؛ لأنه يقتضي فاعلا فصار كالمركب منهما فلذلك كان أثقل من الاسم "ولا يجوز إسكانه إلا في ضرورة الشعر نحو قول ذي الرُّمَّة(١):

٤٣- أَتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الهوَى في المَفَاصِلِ(٢)

وقال الآخر(٣):

٤٤- أَوْ تَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْراتِهَا(٤)

---

(١) **ذو الرُّمَّة هو**: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامريء القيس وختم بذي الرمة. وكان شديد القصر دميما يضرب لونه إلى السواد أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال وامتاز بإجادة التشبيه توفي بأصبهان وقيل بالبادية سنة ١١٧هـ. الأعلام ١٢٤/٥.

(٢) والبيت من بحر الطويل شرح المفصل ٢٨/٥ وديوان الشاعر/٤٩٤ تصحيح كارليل هنري كمبردج. ٩/ ١٩ .

اللغة:

ذِكَرٌ :جمع ذِكْرَة. خفوقا: الخفق: اضطراب الشيء العريض. اللسان مادة (خ ف ق) ١٢١٣/٢. رفض: رفضت الشيء: تركته وفرّقته —رفضات الهوى في المفاصل: ما تفرق في المفاصل. اللسان (ر ف ض) ١٦٨٩/٣.

المعنى: يقول: تفرق هواها في مفاصلي، فلا أستطيع السُّلُوَّ عنها تأبى ذكرها وتفرق هواها في مفاصلي. إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦/٢.

الشاهد فيه قوله: "ورفْضات" ساكنة الثاني جمع "رَفْضَة" وكان وجه الكلام "ورَفَضَات" بتحريك الثاني؛ لأنه اسم مخففة في الشعر ضرورة. والبيت في المحتسب ٥٦/١، ١٧١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦/٢ وضرائر ابن عصفور/٨٥ وشرح شواهد الشافية ١٢٨/٤ ويروى أبت ذكر عودن أحْشاء قلبه. في ضرائر ابن عصفور/٨٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٦/٢.

(٣) القائل: لم ينسب لقائل في المصادر التي رجعت إليها. بحره الرجز المشطور في شرح المفصل ٢٩/٥.

(٤) **اللغة:**

الزفر والزفير: أن يملأ الرجل صدره غما ثم هو يزفر به. اللسان مادة (ز ف ر) ١٨٤١/٣ وانظره في معاني القرآن للفراء ٩/٣، ٢٣٥ والخصائص ٣١٧/١ ضرائر ابن عصفور/٨٦ اللسان مادة (ز ف ر) ١٨٤١/٣ ومادة (ل م م) ٤٠٧٨/٥ ومغني اللبيب/١٥٥ وشرح شواهد الشافية ١٢٨/٤.

والشاهد فيه: (زفراتها) ساكنة الثاني جمع "زَفْرة" وكان وجه الكلام "زَفَراتِها" بتحريك الثاني. ويروى في معاني القرآن فتستريح النفس من زفراتها.

وقيل: إنها لغة " [١].

فابن يعيش يرى أن الإسكان لمفتوح العين في الاسم "ضرورة" ولا يجوز إلا في الشعر ثم قال: وقيل إنها لغة.

وللعلماء فيها توجيهات نوضحها فيما يلي:

رأي ابن جني: قال:

وروينا أن بعض قيس قال: ثلاث ظَبْيات فأسكن موضع العين. وروينا عن أبي زيد أيضا عنهم: شرية وشريات وهو الحنظل، والتسكين عندي في هذا أسوغ عنه في نحو: رفْضات وغرْات من قِبَل أن قَبْلَ الألف ياء محركة مفتوح ما قبلها، وهذا شرط اعتلالها بانقلابها ألفا، وتحتاج أن تعتذر من أن تقول: لو قلبت ألفا لوجب حذفها لسكونها وسكون الألف بعدها، وليس في نحو رفضات ما يوجب الاعتذار من الحركة، وكان رفضات أقرب مأخذا من ثمرات من قبل أن رفضة حدث ومصدر والمصدر قوي الشبه باسم الفاعل الذي هو صفة والصفة لا تحرك في نحو هذا [٢].

فابن جني يرى أن في شريات وظبيات علة لسكونها أما في رفضات ليس هناك علة للإسكان ولذا فهو ليس بسائغ.

رأي ابن عصفور:

قال ابن عصفور تعليقا على البيت: فحكم لـ "رفضات" وهو اسم بحكم الصفة. ألا ترى أن "رفْضَات" جمع "رفضة" اسم. والاسم إذا كان على وزن "فَعْلة" وكان صحيح العين، فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعا لحركة فائِه، نحو: جَفْنَه وجَفَنَات، وقَصْعة وقَصَعات. وإن كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو: ضَخْمة وضخمات، وصَعْبَة وصَعْبات. وإنما فعلوا ذلك- فرقا بين الاسم والصفة- وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته، فاحتمل لذلك ثقل الحركة. وأيضا فإن الصفة تشبه الفعل؛ لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة، كما أن الفعل ثان عن الاسم،

(١) شرح المفصل ٢٩/٥.

(٢) المحتسب لابن جني ٥٦/١، ٥٧.

فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع، نحو: ضربوا، ويضربون، لم يغير، فكذلك لم تغير الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع، وهما الألف والتاء. فكان ينبغي –على هذا– أن يقول: "رَفَضَات" إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة، فسكن العين[(١)]. ثم قال: ومما يبين لك صحة ما ذكرته من أن تسكين العين إنما هو بالحمل على الصفة، أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة. ألا ترى أن كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه: يقال: رجل عَدَل، أي عادل، فوقع "عَدْل" وهو مصدر، موقع "عادل" وهو اسم فاعل، وقال تعالى: ﴿ لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[(٢)] أي كَذِب. فوقع "كاذبة" وهو اسم فاعل موقع "كذب" وهو مصدر.

والمعتل اللام من "فعله" بمنـزلة الصحيح اللام في أن العين لا تسكن في جمع الاسم منه إلا في ضرورة وقد شذوا في شيء من هذا المعتل اللام، فاستعملوا عينه ساكنة في سعة الكلام: حكى أبو الفتح عن بعض قيس: ثلاث ظبْيات، بإسكان الباء، وروى أيضا عن أبي زيد عنهم: شرْية وشرْيات[(٣)].

رأي القيسي:

ويرى القيسي أن الشاهد فيه "رَفْضات" ساكنة الثاني. جمع "رفْضَه" وكان وجه الكلام "ورَفَضَات" بتحريك الثاني؛ لأنه اسم فخففه في الشعر ضرورة. ويحتمل رأيا آخر: وهو أنه لما كان مصدرا، والمصدر يوصف به، راعى ذلك فيه، فسكَّنه[(٤)].

---

(١) ضرائر ابن عصفور/٨٥.

(٢) (٢: الواقعة).

(٣) ضرائر ابن عصفور/٨٧ وشرح شواهد الشافية ١٢٨/٤، ١٢٩.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٧/٢.

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن إسكان المتحرك من الأسماء من قبيل الضرورة وهو متفق في رأيه هذا مع ابن جني وابن عصفور والقيسي وهو الصحيح لما ذكرت من توجيهاتهم أما أنه لغة فلم أر أحدًا قاله فيما وصلت إليه من مصادر إلا ابن يعيش وذلك في البيت الثاني بإسكان عين الجمع في "رفْضات" و"زَفْراتها".

****

نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص المنصوب

تعرض كثير من النحاة لنقص الحركة تشبيهًا للياء والواو بالألف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١) منهم من يقول: إنهم شبهوا هذه الياءات بألف المثنى حيث عروها من الرفع والجر كما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضًا(١).

٢) ومنهم من قال: إن تشبيه الياء بالألف من غلبة الفروع على الأصول(٢).

قال ابن يعيش:

"واعْلم أنَّ من العرب من يشبِّه الياء والواو بالألف لقربهما منها فيُسكنهما في حال النصب ويستوي لفظ المرفوع والمنصوب (٣) وقد جاء ذلك في الأسماء (٤):

قال الشاعر (٥):

٤٥- يا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلا أَثَافِيهَا (٦)

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢/ ٥٥ بولاق .

(٢) الخصائص لابن جني ١/ ٣٠١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠

(٤) المصدر السابق ١٠٢/١٠

(٥) الشاعر الحطيئة وهو جرول بن أوس بن مالك العبسى، أبو مليكه، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجاء عنيفا، هجا أمه وأباه ونفسه له ديوان مطبوع هجا الزبرقان فشكا إلى عمر بن الخطاب فسجنه فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس، الأعلام ١١٨/٢

(٦) صدر بيت عجزه: **بين الطَّوِيِّ فَصَارَات فَوَادِيهَا** ، بحره البسيط ، الوزن مستقيم مع ظهور الفتحة لكن المانع من ظهورها هو التصريع: أي: مساواة (أَثافيها) لـ (ديها) في القطع. نسبه سيبويه لبعض السعديين والصحيح أنه للحطيئة انظر ديوانه صفحة٢٤٠ قصيدة رقم ٩١ من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابى وأبى عمرو الشيباني / المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت لبنان.

اللغة:

الأثافى: جمع مفرده الأثفية والأثفية هو الحجر الذي توضع عليه القدر. اللسان مادة (أ ث ف) ٢٧/١ ومادة (ث ف ا) ٤٩٠/١ والطوى البئر المطوية بالحجارة أي المبنية بها ويريد بها بئر مكة والصارة جبل بين تيماء ووادي القرى أو جبل قرب فيد والصارة رأس الجبل والصارات: (من وضع الجمع مكان المفرد). =

والشاهد فيه: إسكان "أثافيها" و هو منصوب لأنه استثناء من موجب ضرورة.

ويجوز أن يكون " أثافيها" مرفوعا من قبيل الحمل على المعنى كأنه قال: لم يبق إلا أَثَافِيُها [(١)].

و نظيره قوله[(٢)]:

٤٦- لم يَدَعْ   مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ [(٣)]

كأنه قال: بَقِيَ مُجَلَّفُ، يصف دَارًا عَفَتْ ودرست ولم يبق من أثارها إلا الأثافِيُ وهي مواقد النار، الواحد "الأثفية" "[(٤)].

= شرح شواهد الشافية ٤/٤١٠. وانظر البيت في الكتاب لسيبويه والشنتمري ٢/٥٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٢٠،٣١٩ والخصائص لابن جنى ١/٣٠٨، ٢/٢٩٣ والمنصف لابن جنى ٢/٣،٨٢،١٨٥ والمحتسب لابن جنى ١/١٢٦، ٢/ ٣٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة /١٨٨ وابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢ وضرائر ابن عصفور/٩٢، واللسان مادة (ث ف ا) ١/٤٩٠ وشرح شواهد الشافية ٤ /٤١٠

والشاهد فيه: إسكان الياء من الاسم المنقوص في حال النصب للضرورة حملا لها على ألف المقصور.

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٠٢ .

(٢) القائل الفرزدق وهو همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق شاعر عظيم الأثر في اللغة، كان يقال لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب وهو من الإسلاميين، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه، توفى في بادية البصرة سنة ١١٠ هـ ، الأعلام ٨/٩٣ والخزانة ١/٢١٧.

(٣) البيت من بحر الطويل وتمامه: **وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ   من المالِ إلا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ**

اللغة:

المجلف: الذي أخذ من جوانبه وقال أبو الغوث:المسحت:المهلك.المجلف الذي بقيت منه بقية.والمجلف أيضا: الرجل الذي جلفته السنون، أي: أذهبت أمواله. اللسان مادة (ج ل ف) ١/٦٦٠ -٦٦١ وأسحت ماله: أي: استأصله وأفسده، اللسان مادة (س ح ت) ٣/١٩٤٩.

وانظر البيت في الخصائص لابن جنى ١/ ١٠٠ والمحتسب ٢/٣٤٣ والإنصاف /١٢١ وابن يعيش ١٠/١٠٣ وضرائر الشعر لابن عصفور /٩٢ والخزانة ٥/١٤٤.

والشاهد فيه: (إلا مسحتا أو مجلف) برفع مجلف ضرورة.والبيت في ديوان الشاعر ص ٣٨٦ . تحقيق علي القاعود. ويروى أو مجرف.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٣.

رأي ابن يعيش:

كلام ابن يعيش السابق يفهم منه أنه يَحتمِل وجهين:

أحدهما: أن تسكين المنصوب ضرورة.

والثاني: أنه مرفوعٌ حملا على المعنى ونظير ذلك قول الفرزدق "**إلا مسحتا أو مجلفُ**" فقد عطف مجلّفٌ على المنصوب مسحتا والشاهد فيه:

"**إلا مسحتا أو مجلف**" برفع مجلف حملا على المعنى: بقى مجلف [(١)] أو أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مجلف [(٢)].

وقيل: مبتدأ وخبره محذوف تقديره "**أو مجلف كذلك**" وهذا كثير في كلامهم[(٣)] وعلى هذا فلا ضرورة في البيت.

وللعلماء في ذلك توجيهات نوجزها فيما يلي:

رأى سيبويه والأعلم:

يرى سيبويه أن الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف لأنها أختها والألف لا تتحرك [(٤)].

رأى المبرد:

يرى أن تسكين الياءات في حال النصب من الضرائر المستحسَنة [(٥)]، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين، أعنى أن الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر [(٦)] حيث جعلوا

---

(١) المصدر السابق نفسه ١٠٣/١٠.

(٢) الخزانة ١٤٧/٥.

(٣) الإنصاف ١٢١.

(٤) الكتاب لسيبويه والشنتمري ٥٥/٢.

(٥) الأمالي لابن الشجري ٢١/٢.

(٦) المصدر السابق نفسه.

المنصوب كالمجرور والمرفوع في عدم ظهور الحركة مع أن السكون أخف من أخف الحركات [(١)].

رأي ابن جني:

ذهب ابن جنى مذهبا يخرجه من الاعتذار والاعتلال ويتأوله تأولاً آخر فيرويه هكذا:

٤٦م – وَعَضٌّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدِع   من المالِ إلا مُسْحَتٌ أَوْ مُجَلَّفُ [(٢)]

فمعنى (لم يَدِع) بكسر الدال – أي لم يتدع ولم يثبت، والجملة بعد "زمان" في موضع جر لكونها صفة له، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره: لم يدع فيه أو لأجله من المال إلا مُسْحَتٌ أَوْ مُجَلَّفُ فيرتفع "مُسْحَتٌ" بفعله و"مُجَلَّفُ" عطف عليه، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى [(٣)].

ومن ذلك قول الآخر[(٤)]:

٤٧– سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تقطيط الحُقَقْ   تقليل ما قارعن من سُمْرِ الطُّرَقْ [(٥)]

---

(١) سيبويه والضرورة الشعرية إبراهيم حسن /٦٣.

(٢) الخصائص لابن جنى ١/١٠٠ والخزانة ٥/١٤٤.

(٣) الرواية الأخرى: وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يدَع   من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ.

الخصائص لابن جنى ١/١٠٠، الخزانة ٥/١٤٧.

(٤) الراجز رؤبة هو أبو الجحاف بن العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر من بن مالك بن سعد، وهو وأبوه شاعران، وكل منهما له ديوان رجز، وهو أكثر شعرًا من أبيه وأفصح منه، وروى أنه قال لأبيه: أنا أشعر منك؛ لأنى شاعر وابن شاعر، وأنت شاعر فقط . خزانة الأدب ١/٨٩، ٩٠.

(٥) البيت من بحر الرجز التام وهو في ديوان الشاعر ص ١٠٦ . قالها في وصف المفازة ديوان أراجيز رؤبة، مجموعة أشعار العرب.

اللغة:

المساحي: جمع مفرده المسحاء: وهى الأرض الحمراء وقيل الأرض المستوية ذات الحصى الصغار لا نبات فيها، اللسان مادة (م س ح) ٦/٤١٩٧. =

يريد: مَسَاحِيَهُنّ فأسكن [١].

وقيل: إذا احتاج الشاعر إلى إسكانها في النصف قاس هذه الحركة على الحركتين الضمة والكسرة الساقطتين فشبههما بهما فجعلهما كالألف التي في مثنى التي هي على هيئة واحدة في جميع الإعراب والنصب لتقطيط أجود من الرفع لأن بعده:

تَقْلِيلَ مَا قَارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ [٢]

ومن ذلك:

٣٣م – كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي [٣]

= الحقق: جمع مفرده الحُقَّة والبيت وصف حوافر حمر الوحش أي أن الحجارة سوت حوافرها كأنما قططــت، تقطيط الحقق: اللسان مادة (ح ق ق) ٩٤٣/٢ . سمر: منزلة بين البياض والسواد يكون ذلك في ألــوان النــاس والإبل وغير ذلك مما يقابلها، إلا أن الأزمة في الإبل أكثر.مادة (س م ر) اللسان ٢٠٩٠/٣. الطرق: محارة مطارقه بعضها فوق بعض مادة (ط ر ق) اللسان ٢٦٦٦/٤.

وانظر البيت في ديوان الشاعر /١٠٦ والكتاب لسيبويه ٥٥/٢، والمقتضب ٢٢/٤ والكامل للمبرد ٤٠/٢ والمسائل العسكرية للفارسي /١٤٩ والمنصف لابن جنى ١١٥/٢ والفوائد والقواعد للثمانيني /٩٣ وابن يعــيش ١٠٣/١٠ وتروى تفليل ما قارعن من سم الطرق الفوائد والقواعد للثمانيني /٩٣ وابن يعيش ١٠٣/١٠

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١٠.

(٢) الكامل للمبرد ٤٠/٢.

(٣) البيت: قائله بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدى، أبو نوفل:شاعر جاهلى فحل من الشجعان من أهل نجد، من بنى أسد بن خزيمة له قصائد في الفخر والحماسة توفى قتيلا في غزوه أغار بها على بنى صعصعة بنى معاوية له ديوان شعر مطبوع ، الأعلام ٥٤/٢. والبيت في ديوان الشاعر ص ١٤٢ .

وهو من بحر الوافر ويروى أيضا "لحبها ما عشت شاف " ويروى "و ليس لنأيها إذا طال شاف "و البيت في المسائل العسكرية ١٤٩،و المنصف لابن جنى /١١٥،و ابن يعيش ١٠٣/١٠ والخزانة ٤٣٩/٤و شرح شــواهد الشــافية ٧٠/٤ وأمالي ابن الشجري١/ ٣٨، ٢٨٢، ٤٣٢ ، ٢/ ٢١، ٢٤ .

والشاهد فيه: "كافي" والقياس "كافيا" فسكنت الياء ضرورة وقيل لغة.

قيل: الوقوف على المنصوب الياء بالسكون وهى لغة، فان كافيا مفعول مطلق، فهو مصدر مؤكد لقوله: "كفى" وكان القياس أن يقول: "كافيا" بالنصب لكنه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون مع أن المنصوب المنون حقه أن يقلب تنوينه ألفا [١].

وقيل: الوقف على المنصوب الياء بالسكون ضرورة [٢].

وقيل: إن "كافى" اسم فاعل منصوب على الحالية من النأي، وهو فاعل كفى والباء زائدة، وهذه الحال مؤكده لعاملها وهو "كفى" وحذف النصب منه وذلك إما على لغة ربيعة فإنهم يسكنون المنصوب، وإما لضرورة شعرية، وقد حذفت الياء منها لالتقائها ساكنة مع سكون نون التنوين [٣].

وقال ابن هشام: أن الأصل "كافيا" على التمييز [٤].

وكذلك المثل " **أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا**" [٥].

بإسكان الياء في باريها وهو منصوب المفعول الثاني لـ "أعط " **فقد قيل**:إن الرواية عند العرب: "باريها" بسكون الياء لا غير، يضرب في وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه ويتمهر فيه[٦].

وقال الميداني: أي: استعين على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه[٧].

---

(١) المسائل العسكرية ١٤٩ والمنصف لابن جنى ١١٥/٢ وتخليص الشواهد في تلخيص الفوائد ٢٤٢ والخزانة ٤٣٩/٤ وشرح شواهد الشافية ٧٠/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١٠ والإقليد شرح المفصل ١٣١١/٣.

(٣) انظر شرح شواهد الشافية ٧٠/٤.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد /٢٤٣.

(٥) مجمع الأمثال ١٩/٢ وشرح شواهد الشافية٤/ ٤١٢ وهو من بحر البسيط على أنه سكن الياء في "باريها " شذوذا والقياس فتحها لأن"باريها" المفعول الثاني لـ (أعط).

(٦) شرح شواهد الشافية ٤١٢/٤.

(٧) مجمع الأمثال للميدانى١٩/٢.

وقال ابن المستوفى: قرأت هذا البيت على شيخنا أبى الحرم مكي بن زيان في الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد الميداني: أعط القوس باريَهَا –بفتح الياء– وكان الأصل ليس يحسنه وجعله "بريا ليس تحسنها"، وهو كذلك في نسخ كتاب الميداني[(١)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى إسكان الياء كما في – أثافيها– وغيرها ضرورة في حالة النصب وهذا هو ما يطمئن إليه البحث حيث أن – أثافيها – استثناء من موجب وهو موافق لجمهور العلماء ولا نرى خلافا للعلماء في هذه المسألة ويرى المبرد أنها من الضرائر المستحسنة.

****

(١) شرح شواهد الشافية ٤/٤١٢ وأنشد البيت:

يَا بَارِيَ القوسِ بَرْيًا ليس يُحْكِمُهُ لا تُفْسِدِ القَوْسَ أَعْطِ القَوْسَ بَارِيهَا

ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٩ .

نقص فتحة الإعراب من آخر الفعل المعتل المنصوب

قال ابن يعيش:

"اعلم أن من العرب من يشبه الياء والواو بالألف لقربهما منهما فيسكنهما في حال النصب ويستوي لفظ المرفوع والمنصوب فمن ذلك ما أنشده:

وهو قوله: **٤٨- أَبَى اللهُ أَسْمُوَ بِأُمٍّ ولا أَبِ** [١]

وأوله: **وَمَالِي أُمٌّ غَيْرَهَا أَنْ تَرَكْتَهَا**

والشاهد فيه: إسكان الواو في " أسمو" وهو منصوب بـ "أن" فمنهم من يجعل ذلك لغة ومنهم من يجعله ضرورة" [٢].

فإن ابن يعيش يرى في البيت السابق وجهين:

أحدهما: أن يكون لغة. والثاني: أن ذلك ضرورة.

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري وهو من بنى عامر بن صعصعة، وكنيته أبو على ولد ونشأ بنجد، دعاه النبي — صلى الله عليه وسلم – إلى الإسلام فاشترط أن يجعل له نصف ثمار المدينة وأن يجعله ولى الأمر من بعده فعاد حنقا ومات في طريقه قبل أن يبلغ قومه، ت ١١ هـ الأعلام ٢٥٢/٣، وتمام البيت:

وَمَالِي أُمٌّ غَيْرَهَا أَنْ تَرَكْتَهَا أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ ولا أَبِ

وانظره في ديوان الشاعر ص ١٣ دار بيروت.

ويرويه الرضي في شرح كافية ابن الحاجب:

فَمَا سَوَّدَتْنِى عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ ولا أَبِ

١٩/٤ وكذلك ضرائر الشعر لابن عصفور /٩٠ وكذلك اللسان مادة (ك ل ل) ٣٩١٩/٥ والبيت من بحر الطويل.

والشاهد فيه "أن أسمو" حيث سكنت الواو في "أسمو" وهو منصوب بـ (أن) مضمرة ضرورة وفى أصل شرح المفصل أبى الله أسمو ما ذكرت أبى الله أن أسمو ١٠١/١٠،١٠٠ .

اللغة:

أسمو السمو هو العلو والارتفاع اللسان مادة (س م ا) ٢١٠٧/٣ .

و انظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١٠، ١٠١ والخصائص لابن جنى ٣٤٤/٢ والمحتسب لابن جنى ١٢٧/١ والصناعتين /٣٦٩ وشرح الكافية للرضي ١٩/٤ وضرائر الشعر لابن عصفور /٩٠ واللسان ٣٩١٩/٥ ومغني اللبيب ٦٧٧ والأشموني ١٠١/١ وشرح شواهد الشافية ٤٠٤/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١٠، ١٠١.

و للنحاة فيها آراء، والرأي الغالب أنها ضرورة، وسنعرض لهذه الآراء فيما يلي:

- **أولا المبرد:**

يرى المبرد أنها من الضرورات المستحسنة[١].

- **رأى ابن عصفور:**

يرى أن حذف الفتحة من (أسمو) تخفيفا وإجراء للنصب مجرى الرفع [٢].

- **رأى الرضي:**

يرى أنه يقدِّر لأجل الضرورة كثيرًا، نصب الياء والواو[٣].

- **رأى الصبان:**

يرى في حاشيته على الأشموني جواز ذلك في السعة حيث قال:والأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق ﴿ **من أوسط ما تطعمون أهاليكم** ﴾[٤]. بسكون الياء [٥].

و من ذلك قول الأعشى:

٤٩– فَآلَيْتُ لا أُرْثِي لَهَا مِنْ كَلالَةٍ وَلا مِنْ حَفًى حَتَّى تلاقِي مُحَمَّدًا [٦]

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠.

(٢) الضرائر لابن عصفور /٩١ والأشموني ١٠١/١.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٩/٤.

(٤) (من الآية ٨٩: المائدة) ، وانظر المحتسب ١/ ٢١٧ .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ١٠١/١.

(٦) القائل: الأعشى وهو ميمون بن قيس بن جندل،من قبيلة قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وهو أحد أصحاب المعلقات أدرك الإسلام و لم يسلم مات سنة ٧ هـ الأعلام ٣٤١/٧ =

والشاهد فيه إسكان الياء في " تلاقى " وهو منصوب بـ " حتى ".

ويجوز أن يخاطب الناقة وتكون التاء لخطابها لا للغيبة وهو جائز للخروج إلى الخطاب بعد الغيبة نحو قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ (١).بعد قوله ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٢) ويروى حتى تزور ولا شاهد فيه على ذلك المعنى (٣).

ويتضح من قول ابن يعيش رأيان:

- **الأول**: أن إسكان الياء ضرورة حيث إنه منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد "حتى" فحقه الفتح.
- **الثاني**: ويجوز أن يكون التفاتًا من الخطاب إلى الغيبة ويكون أصله تلاقين فحذف النون (٤).

= والبيت من الطويل وهو بهذه الرواية من شواهد ابن يعيش ١٠/١٠٢،١٠٠ وهو في الديوان ص ٤٦ برواية حتى تزور محمدا ولا شاهد فيه حينئذ. الشاهد قوله "حتى تلاقى" حيث سكن الياء في "تلاقى" مع أنه منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة النصب مقدرة وكان حقها أن تظهر لخفة ظهور الفتحة على الياء ولكنه عامل الياء معاملة الألف فقدر عليها الفتحة، كما تقدر على الألف، وذلك للضرورة الشعرية. شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٢.

اللغة والمعنى:

الكلالة: الإعياء والتعب، اللسان مادة (ك ل ل) ٥/٣٩١٧، الحفا: رقة القدم والخف والحافر اللسان مادة (ح ف ا) ٢/٩٣٥ يريد أنه لا يرق لناقته مما لحق بها من الإعياء والكلال والحفى، فيرفق بها حتى تصل إلى محمد ﷺ وكان قد سمع بخبره في الكتب، فأثاره وهو ضرير وأنشده هذه القصيدة وأولها:

(أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتُّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا)

ويروى: وعادك ما عاد السليم المسهدا .

الديوان ٤٥-٤٦ دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٠ م وانظر البيت في ابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢، شرح ألفية ابن معطى ١/٣٥٨، ديوان الأعشى /٤٥.

(١) (٥: الفاتحة).

(٢) (٢: الفاتحة).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٢.

(٤) المصدر السابق ١٠/١٠٢ وابن معطى ١/٢٥٨.

خلاصة القول:

إن إسكان آخر الفعل المعتل بالواو أو الياء المنصوب ضرورة هو ما يطمئن إليه البحث ؛ حيث إنه هو الواضح من الكلام، ولإجماع أغلبية النحاة على أنه إذا وقع الفعل المضارع بعد حتى فيجب نصبه بأن مضمرة وجوبا، أما أن أصله تلاقين وحذف النون ويكون في الكلام التفات من الخطاب إلى الغيبة فجائز، ولكن الأول أظهر لما ذكرت.

****

٢- من ضرائر النقص

نقص الحرف ويشمل:

(١) حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى.

(٢) حذف الواو من "هو" والياء من "هي".

(٣) حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

(٤) حذف "ما" من "إما".

(٥) حذف نون التثنية.

(٦) حذف نون التوكيد من الفعل.

(٧) نقص حرفين من آخر الكلمة.

****

حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى

اعلم أن ألف الجمع في مفاعل وفواعل متي اكتنفها «واوان» كانت الثانية مجاورة للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجز فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة نحو قولهم «أوائل» والأصل «أواول» لأن الواحد "أول" أَفعل مما فاؤه وعينه واوًا وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما فشبهوا اجتماعهما هنا باجتماعهما في أول الكلمة فكما يقلبون في "واصلة" "أواصل" كذلك يقلبون ههنا إلا أن القلب ههنا وقع ثابتا لقربه من الطرف وهم كثيرا ما يعطون الجار حكم مجاوره فلذلك قدروا الواو في أوائل طرفا إذ كانت مجاورة للطرف فهمزوها كما همزوا في كساء ورداء وإن اكتنفها ياءان أو ياء وواو فالخليل وسيبويه يريان همزها ويقلبان ذلك علي الواوين لمشابهة الواو والياء والأصل الواوان [١].

واعلم أنه إذا وقع حرف المد رابعا مع أربعة أحرف أصول نحو سرداح وهي الناقة كثيرة اللحم وقنديل وجرموق وهو ما يلبس فوق الخف فإن تكسيرها علي « فعاليل » نحو « سراديح » و« قناديل » و« جراميق » فلا تحذف حرف المد بل تقلبه إلى الياء إن لم يكنها لسكونِهِ وانكسار ما قبله ولا تحذفه لأنه موضع يثبت فيه حرف المد. [٢] وفي هذا الموضع لا تحذف الياء إلا في الضرورة الشعرية علي ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

فأما قوله: **٥٠- «وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ»**[٣]

---

(١) شرح المفصل ٩١/١٠.

(٢) المصدر السابق ٦٩/٥.

(٣) البيت من مشطور الرجز وانظره في شرح المفصل ٩٢/١٠، ٧٠/٥. وهو غير منسوب لأحد عند المصنف، والبيت لجندل بن المثنى الطهوي وقد سبقت ترجمته ص ١٤٥.

" فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ وذلك من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة ؛ لأن ثم ياء مقدرة فاصلة بينها وبين الطرف والتقدير «عواوير» كـ «طواويس» لأنه جمع «عُوَّار» وحرف العلةِ إذا وقع رابعا في المفرد لم يحذف في الجمع بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو «حملاق وحماليق وجرموق وجراميق» فإن كان ياء بقي علي حاله كـ «قنديل» و« قناديل» وإنما حذف الشاعر للضرورة فهو كالمنطوق به في الحكم فلذلك لم تهمز "[1] .

مما سبق من كلام ابن يعيش يتبين لنا ما يلي:

١- سبب قلب الواو همزة عند ابن يعيش:

أنه إذا كانت الكلمة علي وزن « مفاعل » أو « فواعل » ووقعت الواوان بينهما ألف مفاعل أصبحت الواو الثانية مجاورة للطرف فيجب قلبها همزة وشبهوا اجتماعها هنا باجتماعها في أول الكلمة، قال ابن يعيش:

" اعلم أن ألف الجمع في « مفاعل » أو « فواعل » متي اكتنفها «واوان » كانت الثانية مجاورة للطرف ليس بينه وبين الطرف حاجز فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة نحو قولهم: « أوائل » والأصل « أَوّل » أفعل مما فاؤه وعينه واو وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسها فشبهوا اجتماعهما هنا باجتماعهما في أول الكلمة فكما يقلبون في « واصلة » أواصل كذلك يقلبون ههنا إلا أن القلب ههنا وقع ثابتا لقربه من الطرف وهم كثيرا ما يعطون الجار حكم مجاوره فلذلك قدروا الواو في «أوائل» طرفا إذ

(١) شرح المفصل ٩٢/١٠.

كانت مجاورة للطرف فهمزوها كما همزوا في «كساء» و«رداء» وإن اكتنفها ياءان أو ياء وواو فالخليل وسيبويه يريان همزها ويقلبان ذلك علي الواوين لمشابهة الواو والياء والأصل الواوان".

٢- مانع قلب الواو همزة في عواور:

عرض ابن يعيش لذلك وبين أن كلمة «عواور» علي وزن «فواعل» أو «مفاعل» وأن الواو وقعت قريبة من الطرف ولم تقلب همزة لأن أصل كلمة «عواور» في الجمع «عواوير» لأن مفردها «عُوّار» فحرف العلة وقع رابعا في المفرد فيجب قلبه ياء في الجمع ما لم يكن ياء ولكن حذفت الياء لضرورة الشعر فالعبرة بالأصل لا بالمنطوق .

وهذا نص ما قاله ابن يعيش في هذه المسألة:

قال ابن يعيش: "فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ وذلك من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة"[1].

وعرض لهذه المسألة – كثير من العلماء ولكنهم لم يخرجوا عما قاله ابن يعيش فهناك من العلماء من سبقوه إلى هذا الكلام واتفق هو معهم ومن جاءوا بعده واتفقوا معه وسوف نعرض لهم فيما يلي:

رأي سيبويه:

قال سيبويه: " وأما قول الشاعر: **٥٠م- وكَحِّل العَيْنَيْن بالعَواوِر**

فإنما اضطُرّ فحذف الياء من « عواوير » ولم يكن ترك الواو لازما له في الكلام فيُهْمَز "[2].

---

(١) شرح المفصل ٩٢/١٠.

(٢) سيبويه والشنتمري ٣٧٤/٢.

رأي ابن جني:

قال أبو الفتح: "اعلم أنه قد كان القياس أن يهمز « العواور » في كل قول لأن الألف قد اكتنفها واوان ولكنه لما أراد « العواوير » واضطُر إلى قصر الممدود، ترك الواو لحالها لتكون صحتها دلالة علي إرادة ذلك المعني وأمارة للمد، وصارت نية الياء تمنع القلب، لأنها في تقدير الملفوظ به، كما كانت نية الهمزة كأنها في تقدير الملفوظ به في «روْيا» و« نُوْيٍ » تمنع القلب". [١]

رأي الأعلم:

قال الأعلم الشاهد في البيت: تصحيح واو العواور الثانية، لأنه ينوي الياء المحذوفة من العواوير والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها كما قالوا في جمع أول: أوائل والأصل أواول والعواوير جمع عُوَّار وهو وجع العين وهو أيضا ما يسقط في العين فيؤلمها وجعل ذلك كحلا للعين علي الاستعارة [٢].

رأي الرضي وابن عصفور [٣]:

يري الرضي وابن عصفور أن حذف الياء هنا من باب الاجتزاء بالكسرة عن الياء[٤].

---

(١) المنصف ٢/٤٩.

(٢)حاشية سيبويه والشنتمري ٢/٣٧٤.

(٣) **الرضي هو**: محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل استراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه«الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو» وشرح مقدمة ابن الحاجب وهي المسماة بالشافية.في علم الصرف. توفي سنة٦٨٦هـ. الأعلام ٦/٨٦.

ابن عصفور هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه في الأندلس، أخذ عن الدياج والشلَوْبين، ولازمه مدة، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال بالأندلس و لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو. مات سنة ٦٦٣ هـ وقيل ٦٦٩ هـ . بغية الوعاة ٢/ ٢٠١ .

(٤) شرح الشافية للرضي ١٣١/٣ وضرائر الشعر لابن عصفور /١٣٠، ١٣١.

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن عدم قلب الواو همزة مع أن الـواو قريبـة مـن الطـرف لأن أصل كلمة « عواور » في الأصل في الجمع « عـواوير »، لأن مفردهـا « عُـوّار » فحـرف العلة يجب قلبه في الجمع ياء ولكن هنا حذفت الياء ضرورة شـعرية فـالعبرة بالأصـل لا بالمنطوق وجميع المصادر التي رجعت إليها تتفق مع ابن يعيش في هذه المسألة ولا خـلاف في ذلك وأتفق معه فيه لما ذكرت.

****

حذف الواو من "هو" والياء من "هي"

يرى النحاة أن هُوْ من قولك:رَأَيْتُهُو ، وكلمتهو ليس شيئا؛ لأنها ضمة مشبعة في الوصل، ودليل ذلك استهلاكها في الوقف، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة وقفًا ووصلا . وعلى هذا قوله: "إذه" على لغة من أسكن التاء لا على لغة من حركها، من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال.

و"أن" حذف الواو من "هو" والياء من "هي" ضرورة شعرية يضطر إليها الشاعر ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش أثناء حديثه عن الأسباب المانعة من الصرف:

"وكان أبو بكر بن السراج يقول: لو صحت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد[(١)] من قوله[(٢)]:

٥١- فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المَلاطِ نَجِيبُ [(٣)]

---

(١) انظر الأصول في النحو لابن السراج ٤٦٠/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١

(٢) القائل الشاعر العجير السلولى ويروى في ديوانه: (لمن جمل رخو الملاط ذلول) ويروى لمن جمل رث المتاع نجيب، انظر المسائل العسكرية ١٩٩، والعجير السلولى هو العجير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب ، من بني سلول: من شعراء الدولة الأموية. كان في أيام عبد الملك بن مروان كنيته أبو الفرزدق وأبو الفيل وقيل: هو مولى لبنى هلال واسمه عمير، وعجير لقبه كان جوادا كريما، عده ابن سلام في شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين توفى سنة٩٠ هـ ، الأعلام ٢١٧/٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل في شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١.

اللغويات:

يشرى: يبيع وهو من الأضداد. الملاط: ما ولى العضد من الجنب ويقال للعضدين ابنا ملاط، وإذا كان البعير رخو الملاط كان أشد لتجافى عضديه عن كركرته، وأبعد له من أن يصيبه ناكت أو ماسح أو حاز أو ضَب وهذه كلها أعراض وآفات تلحقها إذا حك بعضده كركرته، انظر إلى إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٦- ٣٩٧ وحاشية الكتاب لسيبويه والأعلم ١٤/١ .

ومعنى البيت:

الشاعر يشبه حاله في هوى محبوبته وشدة وجده بها، وما ورد عليه من السرور بلقياها بعد ما كابد من الحزن والأسى بحال رجل ضل بعيره فيئس منه وجعل يبيع رحله ومتاعه فبينما هو كذلك إذ سمع مناديا يبشر به ويعرفه، حاشية الأمالي لابن الشجري ٥٠٦/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٧/١ =

إنما هو "فبينا هو" فحذف الواو من "هو" وهى متحركة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس الكلمة كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى والذي ذكره ابن السراج لا أراه؛ لأن التنوين حرف دخل لمعنى فإذا حذف أخل بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل "قاضٍ" ومع المقصور في مثل "عصا" واقتضت الحال حذف أحدهما حذف لام الكلمة وبقى التنوين لأن حذف التنوين ربما أوقع لبسًا وليس كذلك حذف الواو من قوله: فبيناه يشرى رحله" [(١)].

مما سبق يتضح لنا أن ابن السراج يرى أنه إذا جاز حذف الواو من "هو" و"هى" أي الواو المتحركة وهى من نفس الكلمة فحذف التنوين أولى وهذا ما أوضحه ابن يعيش بناءً على صرف ما لا ينصرف.

ولكن ابن يعيش له رأي يخالف هذا، وهو كما نوضحه فيما يلي:

رأى ابن يعيش:

يرى ابن يعيش رأيًا آخرًا غير رأي ابن السراج وهو:

١- أن التنوين حرف دخل لمعنى فإذا حذف أخل بذلك المعنى، أما ما هو من نفس الكلمة فليس كذلك والدليل: أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص ومع المقصور واقتضت الحال حذف أحدهما بقى التنوين وحذفت لام الكلمة؛ لأن حذف التنوين ربما أوقع في لبس، أما حذف الواو من قوله "فبيناه" لا يوقع في لبس.

= وانظر البيت في حاشية الكتاب لسيبويه والأعلم ١٤/١ والأصول ٣ / ٤٣٩ والمسائل العسكرية / ١٩٩ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٦/١ والإغفال ٢٧٠/١ والتكملة /٣١ والحجة للفارسي ١٠٠/١ والخصائص لابن جنى ٧٠/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة /٢٩٠ وشرح ألفية ابن معطى ١٣٨٣/٢ والإنصاف ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٩٧ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦ وخزانة الأدب ٢٥٧/٥ والضرائر للآلوسى /٥٢ .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١

والشاهد فيه قوله: "فبيناه" أراد: هُوَ فسكَّن ضرورة ثم حذف الواو للضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في"عصاة" و"قناة" فأدخل ضرورة على ضرورة [١].

وللعلماء في هذه المسألة آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

أولا: مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلا أن الاسم من هو وهى الهاء وحدها واحتجوا بأن قالوا الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء: أن الواو والياء تحذفان في التثنية نحو: هما ولو كانتا أصلين لما حذفتا والذي يدل على أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضا وتبقى الهاء وحدها قال الشاعر وهو العجير السلولى جاهلى:

٥١م– فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ (أراد فبيناهو)

وقول الآخر:

٥٢– دَارٌ لسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا [٢] (أراد إِذْ هِى)

فحذف الياء تدل على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد كما زادوا الواو في قولهم: "ضربتهو، وأكرمتهو" وإن كانت الهاء وحدها من الاسم فكذلك ههنا [٣].

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٦/١ والكتاب لسيبويه والشنتمري (الحاشية) ١٤/١ والخزانة ٢٥٧/٥ .

(٢) البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها، بحر الرجز المشطور.

والمعنى:

وصف دار خلت من سعدى هذه المرأة وبَعُدَ عهده بها وذكر أنها كانت لها دارًا ومستقرًا إذ كانت مقيمة بها، انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٥/١

والبيت في كتاب سيبويه والشنتمري (الحاشية) ١٠/١ والأصول لابن السراج ٤٦١/٣ والمسائل العسكرية ١٩٩/ وإيضاح شواهد الإيضاح ١ /٣٩٤ والخصائص ٩٠/١ والإنصاف ٣٩٧ وشرح المفصل ٩٧/٣ وضرائر الشعر ١٢٦ والخزانة ٢٦٤/٥.

(٣) الإنصاف ٣٩٦ – ٤٠١ بتصرف.

ثانيا: رأى البصريين:

ذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو" والهاء والياء من "هي" هما الاسم بمجموعهما واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو والياء أصل: أنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا وذلك محال فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم [١].

ثم نجد أن ابن الأنباري عرض لرأى الكوفيين والبصريين ثم اختار رأى البصريين مُفَنِّدًا رأى الكوفيين قائلا:

وأما قولهم: "إنهم زادوا الواو والياء تكثيرًا للاسم كما زادوا الواو في "ضربتهو" قلنا: هذا فاسد لأن "هو" ضمير المرفوع المنفصل ، والهاء في "ضربتهو" ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينا أن الضمير المرفوع المنفصل لا يكون على حرف واحد، بخلاف ضمير المنصوب المتصل لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه فلابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأنه لا يقوم بنفسه، ولا يجب فيه ما وجب في ضمير المرفوع المنفصل، والذى يدل على أنها ليست كالواو في "أكرمتهو" إنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها في "أكرمتهو" ولا يجوز تحريك الواو في "أكرمتهو" كما يجوز في "هو قائم" ولو كانا بمنـزلته لوجب أن يسوى بينها في الحكم [٢].

وعلى هذا فحذف الواو من "هو" والياء من "هي" لضرورة الشعر [٣].

رأى الفارسي:

قال الفارسي: إن في "هو" أربع لغات: "هُوَ" و"هُوْ" و" هُـ" و"هُوَّ"

والشاهد في قوله: "فبيناه" أراد "هو" فسكن ضرورة ثم حذف الواو للضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في " عصاه وقناة " فأدخل ضرورة على

---

(١) الإنصاف ٣٩٦-٤٠١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق ص٤٠٠ مسألة ٩٦.

ضرورة. وهذا إنما هو اللغة الفاشية التي هي في "هو" وأما لغة من قال "هو" فيسكن الواو وصلا ووقفا فضرورة واحدة [(١)].

رأى ابن الشَّجَرِى:

يرى ابن الشَّجري أن هذا من أقبح الضرورات، ويقول: إنهم شبهوا الواو والياء المتحركتين الأصليتين بالواو والياء الساكنتين الزائدتين في نحو: لقيتهو، ومررت بهى، وخذوهو، وإليهى.

فالهاء في قوله "فبيناه" مبتدأ، وخبره "يشرى رحله" [(٢)].

رأى ابن عصفور:

قال ابن عصفور: وجه ذلك إجراء الياء والواو مُجْرى الياء والواو المنصوبتين والياء والواو المنصوبتان قد يسكنان في الضرورة، إجراء لهما مجرى الياء والواو المرفوعتين فسكنتا. كذلك صار "إذ هى" بمنزلة "عليهى" و"بيناهو" و"حتاهو" بمنزلة "لهو" فلو صارتا كذلك حذفت واجتزىء بالكسرة عنها، والواو اجتزىء بالضمة عنها إجراء للضمير المنفصل مجرى الضمير المتصل وكذلك حذف الياء منهما أقبح من حذفهما من الضمير المتصل؛ لأنه لم يتوصل إلى حذفهما إلا بعد تسكينهما وهو ضرورة. وأيضا فإن حذفهما يؤدى إلى بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد وذلك قبيح ؛ لأنه عرضة للابتداء، فلا أقل من أن يكون على حرفين: حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه [(٣)].

خلاصة القول:

- إن حذف الواو من "هو" والياء من "هى" ضرورة شعرية بعد تسكين الواو والياء ضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى وهذا رأى الأعلم وجمهور البصريين كما أوضحنا.

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٦/١ والخصائص ٧٠/١ والمسائل العسكرية /١٩٩.

(٢) الأمالي لابن الشجري ٥٠٦/٢.

(٣) ضرائر الشعر عصفور ١٢٦-١٢٧.

▪ أما ابن يعيش فقال: وتقول في الواحدة المؤنثة: هِيَ بفتح الياء كأنهم قووها بالحركة؛ إذ كان الضمير المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ولما كان "هو" و"هى" على حرفين قويا بالحركة وكانت الفتحة أولى لخفتها [١].

ورد مذهب الكوفيين القائلين بأن الاسم الهاء وحدها واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله: **ديار لسعدى إذه من هواكا** قائلا:

وليس في ذلك حجة لأن ذلك من ضرورات الشعر، وفيها ثلاث لغات:

"هِيَ" بتخفيف الياء وفتحها، لما ذكرنا من إرادة تقوية الاسم.

و"هِيَّ" بتشديد الياء مبالغة في التقوية ولتصير على أبنية الظاهر.

و"هِيْ" بالإسكان تخفيفًا [٢] وهى أضعف لغاتها وينبغي أن يكون الحذف في قوله: إذه من هواكا على لغة من أسكن لضعفها إذ المفتوحة قد قويت بالحركة [٣].

وأنا أتفق مع ابن يعيش في رأيه حيث لم يرتكب الراجز سوى ضرورة واحدة هى حذف الياء الساكنة، حتى لا يترتب على ارتكاب هذه الضرورة قبحان:

كونها مركبة، وإبقاء الضمير المنفصل على حرف واحد.

وكذلك الحال في توجيه ضرورة حذف الواو من "هُوَ" كما قيل في حذف الياء من هي.

****

(١) شرح المفصل ٣/٩٧، ٩٨ .

(٢) ذكر الرضي في شرح الكافية إن التشديد للياء والواو في هي وهو لغة همدان، والتسكين لغة قيس انظر شرح الكافية ٣/٢٥.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٩٧، ٩٨.

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

التنوين، في الأصل، مصدر "نونت"، أي: أدخلت نونا. وهو نون ساكنة، تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، ولم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر، صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعًا وجرًا، فلذا كتب في حال النصب ألفًا، لأنه تقلب ألفًا فيه .

ويحذف التنوين من العلم الموصوف بـ: "ابن" مضافًا إلى علم، نحو: "جاءني زيد بن عمرو" وذلك لكثرة استعمال "ابن" بين علمين وصفًا، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًّا بحذف ألف "ابن" ، فإن لم يكن علمين، نحو "جاءني كريم ابن كريم" أو "زيد ابن أخينا" لم يحذف التنوين لفظًا ولا الألف خطًّا، لقلة الاستعمال[1] ، وقد يحذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما نرى فيما يلى:

قال ابن يعيش:

"فأما قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [2] فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين، فمن نون جعله مبتدأ "وابن الله" الخبر حكاية عن مقال اليهود، ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره: هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ وعزير الخبر، وابن الله صفته، وهذا فيه ضعف؛ لأن عزيرًا لم يتقدم له ذكر فيكنى عنه،

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٤٩١، ٤٩٢ بتصرف يسير.

(٢) (من الآية ٣٠: التوبة) بالتنوين عُزَيرٌ ابن الله وبغير التنوين عُزَيْرُ ابن الله. انظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري/ ٣٠٩ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

والأشبه أن يكون أيضا خبرا إلا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ (١) بحذف التنوين من أحد، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ: ﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ (٢) بنصب النهار على إرادة التنوين، ومنه قول الشاعر:

١٢م– فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلا (٣)

أراد ولا ذاكرًا الله إلا قليلا بالتنوين ولذلك نصب، إلا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين" (٤).

فابن يعيش يرى أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين وذلك من قبيل الضرورة ، هذا في الآية الكريمة: "وقالت اليهود عزير ابن الله" (٥) وكذا في قول الشاعر.

---

(١) (١ ، ٢ : الإخلاص). وانظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري/٥٩٣ .

(٢) (من الآية ٤٠ : يس). وانظر إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٤٩٩ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٧٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦ .

(٥) (من الآية ٣٠ : التوبة).

وللعلماء فيها توجيهات وآراء نوردها فيما يلي:

رأي سيبويه:

يرى سيبويه حذف التنوين لالتقاء الساكنين وليس استخفافا حيث قال تعليقا على البيت:

"لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال: رمى القوم وهذا اضطرارٌ "(١).

رأى الأعلم:

يرى الأعلم أن التنوين حذف لالتقاء الساكنين، حيث قال:

موجهًا الضرورة في البيت المذكور: "وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان: أحدهما: أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضرب الرجل، تريد اضربن. والوجه الثاني: أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلي علم كقولك: رأيت زيد بن عمرو، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة مثل قولك: هذا زيد الطويل؛ لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه" (٢).

والشاهد فيه: حذف التنوين من "ذاكر" لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده(٣).

رأي ابن الشَّجَرِي:

يرى ابن الشجري أن الحذف لالتقاء الساكنين ويختاره على حذف التنوين للإضافة حيث قال: (والذي حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين، لالتقاء الساكنين، ونصب اسم الله تعالى واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، وجر اسم الله: أنه لو أضافه لتعرَّف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف المعطوف عليه في

---

(١) الكتاب لسيبويه ٨٦/١ .

(٢) حاشية سيبويه والشنتمري ١/ ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ٨٥/١ ، ٨٦ .

التنكير، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين وأعمل اسم الفاعل، فعطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة "غير" إليها، وانتصاب "غير" على الحال، كانتصاب "ضالين" في قوله تعالى ﴿ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [(١)] فصار في التقدير: غير مستعتبٍ ولا ذاكرٍ "[(٢)] .

رأي البغدادي:

قال البغدادي: إن التنوين يحذف وجوبًا للإضافة نحو: غلامك، ولشبهها نحو لا مال لزيد؛ إذا لم تقدر اللام مقحمة فإن قدرت فهو مضاف، ولدخول "الـ" كـ "الرجل" ولمانع الصرف نحو "فاطمة" ، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو: ضاربك فيمن قال: إنه غير مضاف، وللبناء في النداء وغيره نحو: يا رجل، ولا رجل ولكون الاسم موصوفا بابن وحذفه في غير ذلك فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين، وهو غير جائز إلا في الشعر [(٣)].

٥٣- عمرُو الَّذي هَشَم الثَّريدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُون عِجَافُ [(٤)]

---

(١) (٦٩ : الصافات: وتمامها ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾).

(٢) الأمالي لابن الشجري ١٦٤/٢ .

(٣) خزانة الأدب ١١/ ٣٧٥ .

(٤) البيت من بحر الكامل، قائله ابن الزبعري وهو عبد الله بن الزبعري بن قيس السهمي القرشي، أبو سعد: شاعر قريش في الجاهلية. كان شديدا على المسلمين إلى أن فتحت مكة، فهرب إلى نجران، فقال فيه "حسان" أبياتا فلما بلغته عاد إلى مكة، فأسلم واعتذر، ومدح النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بحلة، توفي سنة ١٥ هـ . الأعلام ٨٧/٤ .

اللغة:

هشم: الهشم: كسرك الشيء الأجوف واليابس،وقيل: هو كسر العظام والرأس من بين سائر الجسد اللسان (هـ ش م) ٤٦٦٨/٦ . الثريد: ما ثرد من الخبز، والثرد: الفت ومنه ما يهشم من الخبز ويبل بماء القدر اللسان(ث ر د) ٤٧٦/١ . عجاف:هزال اللسان مادة (ع ج ف) ٢٨٢٠/٤ . =

أراد عمرو الذي.

وقال ابن قيس [(١)]:

٥٤-كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الفِرَاشِ ولَمّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارةٌ شَعْوَاءُ [(٢)]

٥٥- تُذْهِلُ الشيخَ عَنْ بَنِيهِ وتُبْدِي عن خِدَامِ العَقيلةُ العَذْرَاءُ

أي عن خدام العقيلة فحذف التنوين في هذا كله لالتقاء الساكنين لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة والقياس تحريكه[(٣)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن حذف التنوين هنا لالتقاء الساكنين، ولا أرى خلافًا لذلك بين النحاة فيما توصلت إليه من مصادر، وأتفق معهم في ذلك لما ذكرت في هذه المسألة.

*****

= **والشاهد** أنه حذف التنوين من "عمرو" لالتقاء الساكنين ، وانظر البيت في المقتضب للمبرد ٢/٣١١ ، ٣١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٧٤ وشرح المفصل ٩/٣٦ ، واللسان سنت ٣/٢١١١ ، وهشم ؛ اللسان مادة (هـ ش م) ٦/٤٦٦٨ ويروى عمرو العلا باللسان.

(١) البيت من بحر الخفيف ، قائله هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤي : شاعر قريش في العصر الأموي ، كان مقيما في المدينة . أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات؛ لأنه كان يتغزل بثلاثة نسوة ، اسم كل واحدة منهن رقية، وأخباره كثيرة معجبة ، توفي سنة ٨٥ هـ . الأعلام ٤/١٩٦ .

(٢) **اللغة:**

الخدام: الخلخال، أي ترفع المرأة الكريمة ثيابها للهرب فيبدو خلخالها، والجملة التي هي "تبدي العقيلة" موضعها رفع بالعطف على الجملة التي هي "تذهل الشيخ عن بنيه" وموضع الجملة التي هي" تذهل الشيخ عن بنيه" رفع على النعت لقوله "غارة" والعائد إلى الموصوف من الجملة المعطوفة محذوف تقديره: وتبدي العقيلة العذراء لها عن خدام أي لأجلها. والشعواء: المتفوقة. انظر الأمالي لابن الشجري ٢/ ١٦٣ . والبيت في ديوانه ٩٥، ٩٦ تحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم دار صادر بيروت ، والمنصف ٢/ ٢٣١ والإنصاف ٣٨٧ والأمالي ٢/١٦٣ وشرح المفصل ٩/٣٦ ، ٣٧ ، وضرائر الشعر /١٠٥ والخزانة ١١/٣٧٧ .

(٣) شرح المفصل ٩/٣٧ .

حذف "ما" من "إما"

يرى النحاة أن "أو" بخلاف "إما" فالكلام مع "أو" يكون على اليقين ثم يعترضه الشك ومع "إما" يكون الكلام من أوله مبنيًا على الشك، و"أو" مفردة و"إما" مركبة من "إن" و"ما" فعلى هذا لو سَمَّيْتَ بـ "أو" أُعْرِبَتْ ولو سميت بـ "إما" حُكِيَتْ كما تُحْكَى إذا سَمَّيْتَ بـ "إنما" و"كأنما"، والذي يدل على أن أصل "إما" إن ضمت إليها "ما" ولزمتها للدلالة على المعنى أن الشاعر لما اضطر إلى إلغاء "ما" منها عادت إلى أصلها وهو إن [١] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: وإما مركبة من "إن" و"ما" فعلى هذا لو سميت بـ"أو" أعربت ولو سميت بـ "إما" حكيت كما تحكى إذا سميت بـ "إنما" و"كأنما" والذي يدل على أن أصل "إما" إن ضمت إليها "ما" ولزمتها للدلالة على المعنى أن الشاعر لما اضطر إلى إلغاء "ما" منها عادت إلى أصلها وهو إن نحو قول الشاعر [٢]:

٥٦- لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا   فَإِنْ جَزَعًا وإِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ [٣]

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠١ .

(٢) القائل نسبه السيرافي لدريد بن الصمة وذكر أنه يخاطب امرأته فالخطاب للمؤنث، دريد بن الصمة الجشمي البكرى من هوازن: شجاع من الأبطال الشعراء المعمرين في الجاهلية أدرك الإسلام و لم يسلم، فقتل على دين الجاهلية يوم حنين، قتله ربيعة بن رفيع السلمي، حين خرج مع هوازن تيمنا به وهو أعمى، والصمة لقب أبيه معاوية بن الحارث، الأعلام ٢/٣٣٩.

(٣) البيت من بحر الوافر، ومعناه: يخاطب امرأته إن كنت تظنين أو تحدثك نفسك بأن الدهر يقبل عليك بخيره أبدا، فاكذبنها ويروى فاصدقيها ويروى فاكذبيها ، شرح أبيات سيبويه ١/٢٠٩ لابن السيرافي وقال: ووجه الرواية فاكذبيها أى حدثيها جملة الأمور بما تهواه وصدقيها فيما تتمناه، وإن كان ما تحدثينها به كذبا حتى يصلح أمر دنياك، واعتقدى فيه صحة ما قلت لك، وأنه لابد من الذهاب والفناء، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢١٠ .

وجزعا منصوب على إضمار فعل، كأنما قال فإما تجزعين جزعا وإما تجملين صبرا، ويجوز الرفع على أنه خبر ابتداء محذوف كأنه قال: فإما أمرها جزع وإما أمرها إجمال صبر، شرح أبيات سيبويه ١/٢١٠، ٢١١ . ويرى الأعلم أن الخطاب لمذكر وهو يقوله معزيا لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة وكان قد قتل لقد كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك فاكذبها في كل ما تمنيك به بعد فإما أن تجزع لفقد أخيك وذلك لا يجدي عليك شيئا وإما أن تجمل الصبر فذلك أجدى عليك، هامش الكتاب لسيبويه ١/١٣٥. انظر البيت في الكتاب لسيبويه =

فهذا على معنى (فإما جزعا وإما إجمال صبر)؛ لأن الجزاء لا معنى له ههنا وليس كقولك: إن حقًا وإن كذبًا، ولكن على حد قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (١) .

فالملاحظ من كلام ابن يعيش أن "إما" أصلها "إن" و"ما" وعند الضرورة تلغى "ما" وتعود الكلمة إلى أصلها "إن" وليست "إن" للجزاء.

رأى سيبويه:

قال سيبويه تعليقا على هذا البيت: "فهذا على "إما" وليس على "إن" الجزاء وليس كقولك "إن حقا وإن كذبا" فهذا على إما محمول ألا ترى أنك تدخل الفاء ولو كانت على "إن" الجزاء وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب فليس قوله إن جزعا كقوله: إن حقا وإن كذبا ولكنه على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (٢) ولو قلت: فإن جزع وإن إجمال صبر كان جائزًا، كأنك قلت: فإما أمري جزع وإما إجمال صبر؛ لأنك لو صححتها فقلت: إما جاز ذلك فيها ولا يجوز طرح ما من "إما" إلا في الشعر" (٣).

= ١/١٣٤، ٤٧١، ٢/٦٧ والمقتضب للمبرد ٢٨/٣ والإيضاح لأبي على الفارسي والانتصار لابن ولاد ٩٥/ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٠٨/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٧ والأمالى لابن الشجرى ٥٠٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٨، ١٠٤ وشرح التسهيل ٣٦٧/٣ والخزانة للبغدادى ٩٣/١١، ١٠٩ والآلوسى ٧٠ .

(١) (من الآية ٤: محمد) ، وشرح المفصل ١٠١/٨.

(٢) (٤: محمد).

(٣) سيبويه والشنتمري ١٣٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٨ .

ومعنى ذلك أن سيبويه يرى أَنّ "إِنْ" في هذا البيت محذوف منها "ما"، وأصل "إمّا" عنده "إن ما"، فجعل الحرفان حرفًا واحدًا، وإذا اضطر شاعر حذف "ما" من "إما". واستدل على أنها ليست بـ "إن" التي للشرط بأن الفاء دخلت على "إن" في "فإن جزعا" فلو كانت للشرط لاحتاجت إلى جواب.وذلك أنّ جواب إنْ فيما بعدها، وقد يكون ما قبلها مُغْنِيًا عن الجواب إذا لم يدخل عليه شيء من حروف العطف؛ كقولك: أكرمُك إن جئتني. فإن أدخلت عليها فاء أو ثم بطل أن يكون ما قبلها مغنيا عن الجواب. لا يجوز أكرمُك فإن جئتني، ولا أكرمك ثم إن جئتني، حتى تأتى بالجواب فتقول: أكرمك فإن جئتني زدت في الإكرام. فلذلك بطل أن يكون فإن جزعا على معنى المجازاة وصارت بمعنى "إما" لأنها تحسن في هذا الموضع وحذف "ما" للضرورة (١).

رأى المبرد:

قال المبرد: "ولا يجوز حذف "ما" منها – أي: من "إما"– إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها "(٢).

من هذا الكلام يتبين لنا أن المبرد موافق لرأى سيبويه في هذا البيت ولم يتعرض له بالنقد.

رأى أبي على الفارسي:

قال أبو على: تقديره: إما جزعت جزعا، وإما أجملت صبرا، يدل على ذلك أنه لا يخلو من أن تكون "أن" للجزاء أو غيرها، فلو كانت للجزاء وألحقت الفاء في قولك: فإما جزعت جزعا للزمك أن تذكر الجواب. ألا ترى أنك لو قلت: أنت ظالم إن فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب، ولو ألحقت الفاء فقلت: أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا، ولا يجزئ ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء (٣).

---

(١) هذا الكلام لابن خلف نقلا عنه في الخزانة ٩٤/١١.هارون والسيرافي بحاشية الكتاب ١٣٥/١ بولاق.

(٢) المقتضب ٢٨/٣.

(٣) حاشية المقتضب للمبرد ٢٨/٣ ،٢٩.

رأى ابن الشجري:

قال ابن الشجري بعد أن سرد قول سيبويه قال: وقال غير سيبويه: هو على أَنَّ "إن" التي للشرط، والجواب محذوف، فكأنه قال: إن كان شأنُك جزعًا شَقِيتَ بِهِ، وإن كان إجمالَ صَبْرٍ سَعِدْتَ بِهِ.

ثم قال معقبًا على هذا: "وقول سيبويه هو القول المعول عليه؛ لأنه غيرُ مفتقر إلى هذا الحذف، الذي هو حذف كان ومرفوعها وحَذْفُ جوابين لا دليل عليهما"[(١)]. ثم قال ابن يعيش أن قول الآخر وهو النمر بن تولب [(٢)]:

٥٧- سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِــن صَيِّفٍ وإن من خريفٍ فَلَن يعدَمَا [(٣)]

---

(١) الأمالي لابن الشَّجَري ٣/١٥٠، ١٥١.

(٢) **النمر بن تولب هو**:النمر بن تولب بن زهر بن أقيش العكلى: شاعر مخضرم عاش عمرا طويلا في الجاهلية وكان فيها شاعر الرباب و لم يمدح أحدًا ولا هجا. وكان من ذوى النعمة والوجاهة، جوادًا وهابًا له ،أدرك الإسلام وهو كبير السن توفى سنة ١٤ هـ . الأعلام ٨/٤٨.

(٣) **اللغة**:

الرواعد جمع راعدة وهي صوت السحابة الماطرة وفيها صوت الرعد غالبا اللسان مادة (ر ع د) ٣/١٦٦٩ .
الصيف بتشديد الياء المكسورة المطر الذي يجيء في الصيف اللسان مادة (ص ي ف) ٤/٢٥٣٧ .
الخريف أحد فصول السنة وسُمِّيَ خريفا لأنه تخرف فيه الثمار أى تجتنى والخريف أول ما يبدأ من المطر في إقبال الشتاء وقال أبو حنيفة ليس الخريف في الأصل باسم الفصل وإنما هو اسم مطر القيظ اللسان مادة (خ ر ف) ٢/١١٣٨.

وقال الأعلم وصف وعلا يألف قصبة مخصبة في جبل حصين لا يوصل إليه، والأمطار ملازمة له ولا تعيبه، فلا يحتاج إلى أن يسهل فيصاد، وهو مع ذلك لا ينجو من الحتف الكتاب لسيبويه والشنتمري ١/١٣٥ .

والبيت بحره المتقارب وأنظره في الكتاب ١/١٣٥، ٤٧١ والانتصار لابن ولاد /٩٣ والخصائص ٢/٤٤١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٧ والأمالي لابن الشجري ٣/١٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٢ وارتشاف الضرب ٤ /١٩٩٤ ، ٥/٢٤٢٢ ، ومغني اللبيب /٥٩، ٦١ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد /١٨٩ وخزانة الأدب ١١/٩٣، ١١٢ وضرائر الآلوسي /٦٩.

ثم ذكر لنا أقوال العلماء فيه ذاكرًا رأى سيبويه قائلا:

فقد حمله سيبويه على إرادة "إما" أيضا و"ما" [١] فيه محذوفة من "إما" يريد وإما من خريف ولا يجوز طرح "ما" من "إما" إلا ضرورة [٢].

وهذا معنى ما قاله سيبويه حيث قال في كتابه:" ولا يجوز طرح ما من إما إلا في الشعر ثم ذكر البيت وقال: وإنما يريد وإما من خريف ومن أجاز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجل إن صالح وإن طالح يريد "إما" وإن أراد الجزاء فهو جائز لأنه يضمر فيها الفعل الذي يصل بحرف" [٣].

ثم ذكر ابن يعيش رأى أبي العباس المبرد والأصمعي قائلا:

"وقدر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط فقال: "ما" لا يجوز إلغاؤها إلا في غاية من الضرورة ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة مع أن "إما" يلزمها أن تكون مكررة وههنا جاءت مرة واحدة: قال أبو العباس: لو قلت: ضربت إما زيدا لم يجز؛ لأن المعنى إما هذا وإما هذا وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها "إن" الجزائية والمراد وإن سقته من خريف فلن يعدم الري ولم يحتج إلى ذكر سقته مرة ثانية لقوله سقته الرواعد من صيف كأنه اكتفى بذكره مرة واحدة" [٤].

ثم ذكر ابن يعيش رأيه قائلا:

ولا يبعد ما قاله سيبويه وإن كان الأول أظهر فيكون اكتفى بـ"إما" مرة واحدة وحذف بعضها كأنه حملها على"أو" ضرورة وتكون الفاء عاطفة جملة على جملة وعلى القول الأول جواب شرط [٥].

فابن يعيش يوافق الأصمعي والمبرد ولا يبعد قول سيبويه فهو جائز على اكتفائه بـ "إما" مرة واحدة وحذف بعضها وحملها على "أو" ضرورة والفاء في هذه الحالة

---

(١) في الأصل وأن فيه محذوفة من إما والصحيح ما ذكرت.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨.

(٣) الكتاب لسيبويه ١٣٥/١ بولاق.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨ وانظر الانتصار لابن ولاد ص ٩٤ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٩/٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨.

عاطفة لجملة على جملة "فلن يعدما" على ما قبلها وعلى قول الأصمعي والمبرد. جملة "فلن يعدما" جواب شرط ولكنه يرى أن الأقوى هو رأى الأصمعي والمبرد.

وللعلماء أقوال تخالف قول سيبويه، فمنهم من يؤيد سيبويه وآخر يؤيد الأصمعي، وهذا ما سنوضحه:

رأى ابن ولاد التميمي:

قال أبو العباس أحمد بن ولاد: " هذا الوجه الذي حكاه محمد عن الأصمعي وهو أن تجعل "إن" في البيت بمعنى الجزاء قد أجازه سيبويه بعقب البيت، وذلك قوله في إثره: وإن أراد "إن" الجزاء فهو جائز لأنه يضمر فيها الفعل إلا أنه أَخّره؛ لأنه لم يكن الوجه عنده ولا مراد الشاعر عليه، ألا تراه قال في تفسير البيت: "وإنما يريد وإما من خريف" فحمل معنى البيت على إرادة الشاعر وذلك أن الشاعر ذكر وَعْلا يَرِد هذا الماء متى شاء، وأنه غزير موجود فقال:

٥٨- إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةَ تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّاسَمَا (١)

فقال: مسجورة أي: مملوءة من صيف أو خريف فلن يعدم الوعل ريًا على كل حال، فأعلم أن ذلك ثابت له، وليس للجزاء في هذا البيت معنًى يحسن في الشعر ويليق بمراد الشاعر؛ لأنه إذا حملها على الجزاء فإنما يريد إن سقته لم يعدم الري، وإن لم تسقه عدم الري ولا فائدة في هذا يحسن معها الشعر ولا يشبه قوله: إذا شاء طالع مسجورةً، فقد جعل له ذلك متى شاء وجعلها مملوءة، فلذلك أخّر سيبويه معنى الجزاء ولم يُرد أن الجزاء مراد الشاعر، وإنما أراد أنّ مثل هذا لو وقع في كلامٍ غير هذا البيت لجاز فيه هذا التأويل، لا أنّه مراد الشاعر لأنه قد قال: وإنما يريد وإمّا، يعنى الشاعر وأما قوله: لا يجوز إلقاء "ما" من "إما" إلا في غاية الضرورة، فكذا قال سيبويه: إنه لا يجوز إلا في الشعر للضرورة، وقد وافقه على ذلك، وليس بين القولين فرق غير زيادة "غاية" ومع

(١) البيت من بحر المتقارب ، وقائله النمر بن تولب.

اللغة:

مسجورة: مملوءة . اللسان مادة س ج ر . ٣ / ١٩٤٢ ، الساسم: شجر أسود يتخذ منه السهام . اللسان مادة س س م . ٢ / ٢٠٠٤ . وانظر البيت في الانتصار / ٩٤ . والبغداديات / ٣٣٠ ، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٨٢ ، ٣٨٥ .

ذلك فالعرب تحذف من نفس الكلمة للضرورة مع زوال اللبس، فمالها لا تحذف الزائد للضرورة مع زواله؟ و"ما" ههنا زائدة في "إن ما" وقد دل على صحة ذلك وجوازه في الشعر بالبيت الذي قبله وهو قول الشاعر:

٥٦م- لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وإِنْ إِجْمَالَ صَبْر

فهذه "إمّا" كأنه قال: فإما جزعًا وإما صبرًا جميلا.

و أما قوله: إن التكرير يلزمها فليس الأمر على ذلك؛ لأن الأولى إنما هي زائدة ليبادر إلى المخاطب بأن الكلام مبنى على الشك أو التخيير.

والعمل على الثانية، والأولى زائدة وليست توجب في الكلام معنى غير معنى الثانية وسبيلها في ذلك سبيل "لا" إذا قلت: ما قام لا زيد ولا عمرو، وإن شئت قلت: ما قام زيد ولا عمرو. فإن شئت أكدت النفي وزدت "لا" أولا، وإن شئت حذفتها إلا أن الحذف في "لا" الأولى أكثر في كلامهم منه في "إما" ولا أعلم أحدًا من النحويين المتقدمين يمتنع من إجازة حذفها في قولك: خذ الدرهم وإما الدينار، وجالس زيدا وإما عمرًا ، فقياسها ما ذكرت لك في "لا" والكلام لا يلتبس بطرحها ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها، فما الذي منع مع هذا كله من تجويز طرحها؟ وقد يطرح من الكلام ما هو الأولى بالإثبات منها ومعناه يؤول إلى معنى "أو"، و"أو" لا تأتى مكررة، فإذا قلت: جالس إما زيدًا وإما عمرًا ، فمعناه كمعنى جالس زيدًا أو عمرًا وكذلك إذا كانت شَكًّا" (1).

فالملاحظ من كلام ابن ولاد أنه يرجح ما ذهب إليه سيبويه ولا يرد ما ذهب إليه الأصمعي والمبرد.

(١) الانتصار لابن ولاد التميمي /٩٤، ٩٥، ٩٦.

رأى الأعلم:

رجح الأعلم تقدير سيبويه على غيره، فقال: وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الري في كل وقت من صيف وخريف ولا يصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي وأصحابه؛ لأنهم جعلوا ريه لسقى الخريف له خاصة [(١)].

رأى ابن الشجري:

يرى ابن الشجري أن رأى الأصمعي أقوى من رأى سيبويه وذلك من وجهين وهما:

(١)أن "إما" لا تستعمل إلا مكررة، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير، كقولك إما أن تتحدث بالصدق وإلا فاسكت، وإما أن تزورني أو أزورك، وهذا معلوم في البيت.

(٢)أن مجيء الفاء في قوله: "فلن يعدما " يدل على أنّ "إن" شرطية لأن الشرطية تجاب بالفاء. و"إما" لا تقتضى وقوع الفاء بعدها، ولا يجوز ذلك فيها، تقول: إما تزورني وإما أزورك، ولا يجوز: وإما فأزورك، فبهذين كان قول الأصمعي عندي أصوب القولين [(٢)].

رأى ابن هشام:

عقب ابن هشام على رأى الأصمعي والمبرد قائلا: "وليس بشيء، لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك" [(٣)].

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن تقدير الأصمعي والمبرد أولى وأظهر من تقدير سيبويه ولا يبعد أيضا تقدير سيبويه وأتفق مع ابن يعيش وابن الشجري وأن ما ذكره الأصمعي والمبرد في هذا البيت أولى مما ذكره سيبويه لأن تقدير سيبويه يترتب عليه وقوع ضرورتين:

(١) حذف "إما" الأولى إذ لا تستعمل "إما" عند البصريين إلا مكررة والاكتفاء بواحدة إجراء لها مجرى "أو".

---

(١) حاشية الكتاب لسيبويه ١/١٣٥ بولاق.

(٢) الأمالي لابن الشجري ٣/١٤٩، ١٥٠.

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام /٩٥.

(٢) حذف "ما" من "إما" الثانية وفي ادعاء هذا الحذف ما فيه من التكلف دون حاجة أو دليل ومخالفة للضابط الذي نص عليه سيبويه نَفْسُه في الكتاب " لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد " [١].

وليس هناك ما يدعونا إلى القول بوقوع ضرورتين وأمامنا سبيل أخرى يفي بها اللفظ، ويستقيم بها معنى الكلام، دون ضرورة ما، فما لا يؤدى إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها وهذا ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن في كتابه **"سيبويه والضرورة الشعرية"** [٢].

****

(١) الكتاب ١/٢٩٤ بولاق.

(٢) انظر سيبويه والضرورة الشعرية ٨٦،٨٧.

حذف نون التثنية أو الألف

عرض ابن يعيش للتاء الساكنة التي للتأنيث فقال: اعلم أن هذه التاء تلحق لفظ الفعل الماضي نحو قولك: قامت هذه وقعدت جمل وهي تخالف تاء التأنيث من جهتين: من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ، فأما المعنى فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتأنيث الاسم الداخلة عليه نحو قولك: قائمة وقاعدة وامرأة واللاحقة الأفعال إنما تدخل لتأنيث الفاعل إيذانا منهم بأنه مؤنث فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره والذي يدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو الفاعل لا الفعل لأن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث وذلك من قبل أنه دال على الجنس والجنس مذكر لشياعه وعمومه والشيء كلما شاع وعم فالتذكير أولى به من التأنيث.

وأما اللفظ فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحركة في الوصل نحو قولك: هذه امرأة قائمة يا فتى، ورأيت امرأة قائمة يا فتى، والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة وصلا ووقفا فإن لقيها ساكن حركت [١] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنة وصلا ووقفا وذلك قولك: قامتْ هند، وهند قامت، فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو قولك: رمتِ المرأة ولا يرد الساكن المحذوف إذ الحركة غير لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين "ولذلك تقول المرأتان رمتا فلا ترد الساكن" وإن انفتحت التاء لأنها حركة عارضة إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب ألف التثنية وقد قال بعضهم رمتا فرد الألف الساقطة لتحرك التاء وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازم من نحو قولا وبيعا وخافا وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة ومنه قول الشاعر [٢]:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٩، ٢٨ بتصرف.

(٢) الشاعر امرؤ القيس. انظر البيت في شرح ديوانه ص١٤، مطبعة هندية للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب.

٥٩- لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ (١)

في أحد الوجهين وذلك أن بعضهم يقول: أراد خظاتان فحذف النون للضرورة وهو رأي الفراء.

وبعضهم يقول: أراد خظتا من قولهم: خظا اللحم أي اكتنز وكثر والأصل في خظت خظات وإنما حذفت الألف لالتقاء الساكنين سكونها وسكون التاء بعدها فلما تحركت للحاق ألف الضمير بعدها أعادوا الألف الساقطة ضرورة على ما ذكرناه أو على تلك اللغة" (٢).

يفهم مما سبق أن ابن يعيش يرى في "خظاتا" وجهين:

الأول: وهو رأي الفراء أن النون حذفت للضرورة والأصل فيها "خظاتان".

الثاني: أن الأصل في خظت، خظات وحذفت الألف لالتقاء الساكنين سكون الألف والتاء. فلما تحركت التاء للحاق ألف الضمير بعدها أعادوا الألف الساقطة أيضا ضرورة وكلا الوجهين جائز. وهناك من العلماء من اتفق مع الفراء، وآخرون اتفقوا مع الرأي الثاني.

فأصحاب الرأي الأول –المسند إلى الفراء- يقولون أن الأصل خظاتان وحذفت النون للضرورة وجعلوه بمنزلته في قول الشاعر (٣):

---

(١) البيت من بحر المتقارب وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٩.

اللغة:

متنتان: تثنية "المتن" يذكر ويؤنث، لحمتان معصوبتان بينهما صلب الظهر معلوتان بعقب. اللسان مادة (م ت ن) ٦/ ٤١٣٠، خظاتا: خظا: الخاظي: المكتنز اللحم. اللسان مادة (خ ظ ا) ١٢٠٦/٢، الساعد: ساعد الذراع، وهو ما بين الزندين والمرفق، سمي ساعدا لمساعدته الكف إذا بطشت شيئا أو تناولته وجمع الساعد سواعد. والساعد إحليل خِلف الناقة وهو الذي يخرج منه اللبن اللسان مادة (س ع د) ٢٠١٢/٤، النَّمِرُ: ضرب من السباع أخبث من الأسد، سمي بذلك لِنُمَرٍ فيه، وذلك أنه من ألوان مختلفة. اللسان مادة (ن م ر) ٤٥٤٤/٦، وانظر البيت في المذكر والمؤنث للفراء/٧٠ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٥، ١٨٢ وشرح التسهيل ٦٢/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩، ١٠٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٣/٢ وشرح شواهد الشافية ١٥٦/٤ والضرائر للآلوسي/٧٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٨ .

(٣) الشاعر: أبو دؤاد الإيادي.

٦٠- وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِنَ الهَضْبِ (١)

إلا أنه حذف النون للضرورة وذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل أن سقوطها للإضافة كثير وللضرورة في قوله وأنشد البيت (٢).

قال ابن عصفور ولا يحفظ شيء من ذلك في كلام العرب، إلا ما نسبوه إلى كلام الطير، وهو قول الحجلة للقطاة، "قطا قطا" بيضك ثنتا وبيض مائتا أي ثنتان ومائتان ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام وهو الموصول(٣).

وقال صاحب اللسان (٤):

إن النون حذفت استخفافا ودليله قول الشاعر:

---

(١) **اللغة:**

الزحلوف: موضع أملس تتزلق الصبيان منه، وقال ابن الأعرابي: مكان منحدر أملس؛ لأنهم يتزحلقون عليه. والزحاليف والزحاليق: آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل واحدها زحلوقه اللسان مادة (ز ح ل ف) ١٨١٩/٣ .

الهَضبُ: جمع هَضْبَة، وهى الصخرة الراسية الضخمة ويجمع هضبات، والهضبة أيضا: المطرة الدائمة. اللسان مادة (هـ ض ب) ٤٦٧٠/٦. والمعنى يصف فرسا. ويروى "كزحلوف من الهَضْبِ" انظر البيت في المذكر والمؤنث للفراء/٨١ وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩، ١٠٨ واللسان (خ ظ ا) ١٢٠٦/٢ وشرح شواهد الشافية ١٥٧/٤. بحر الهزج . وهو في اختيارات الأصمعي تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون ط ٤ دار المعارف لعقبة بن سابق ص ٤١ .

والشاهد فيه "خظاتان" أن المحذوف النون للضرورة.

(٢) شرح التسهيل ٦٢/١.

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور/١٠٩.

(٤) **صاحب اللسان هو:** جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكّرم بن عليّ بن أحمد بن أبي القاسم الشابي بن حبقة ابن منظور يتصل نسبه برُوَيفع بن ثابت الأنصاري. من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد بالقاهرة وقيل في طرابلس سنة ٦٣٠هـ وتوفي ٧١١هـ. أجمع المؤرخون على أنه كان محدثا فقيها عمل في ديوان الإنشاء في القاهرة، ثم وَلِيَ القضاء في طرابلس، وعاد إلى القاهرة وتوفي بها. انظر مقدمة اللسان ص ٧ طبعة دار المعارف المجلد الأول.

٦٠م- وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ   كَزُحْلُوفٍ مِنَ الهَضبِ

وهذا البيت – بيت أبي دؤاد- يقوي مذهب الفراء في أن النون هي المحذوفة للضرورة من خظاتان[(١)].

وأما أصحاب الرأي الثاني: فهذا معزو للكسائي.

قال صاحب اللسان: فإن الكسائي قال: أراد خظتا، فلما حرك التاء رد الألف التي هي بدل من لام الفعل، لأنها إنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلما حرك التاء ردها فقال: خظاتا قال: ويلزمه على هذا أن يقول: قضتا وغزتا وغزاتا إلا أن له أن يقول: إن الشاعر لما اضطر أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة في نحو قولا وبيعا وخافا [(٢)].

وقال القيسي مؤيِّدًا ما سبق:

"ويحتمل أن يريد خَظَوَتَانِ؛ لأن الشاعر لما اضطُرَّ إلى إقامة الوزن أعاد الفعل المعتل إلى أصله وكان في الأصل خَظَوَتان؛ لأنه من خظا يخظو، إذا كثر واكتنز فقلبت الواو حينئذ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خظاتان" [(٣)].

ثم قال ابن يعيش ومثله قول الآخر [(٤)]:

٦١- مَهْلاً فِدَاءً لَكَ يا فَضَالَهْ   أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ولا تُهَالَهْ [(٥)]

أراد تهل من هالة الشيء يهوله إذا أفزعه، والأصل تهال فلما سكنت اللام للنهي حذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم دخلت هاء الوقف ساكنة فحركت اللام

---

(١) اللسان ١٢٠٦/٢.

(٢) اللسان مادة (خ ظ ا) ١٢٠٦/٢ وانظره في ضرائر الشعر لابن عصفور/١٠٩.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ٧٤٤/٢.

(٤) لم ينسب لقائل. والبيت من بحر السريع.

(٥) **اللغة:**

أَجِرَّهُ الرُّمْحَ: أي اطعنه في فيه؛ لأن الإجراء: الطعن في الفم حاشية المقتضب ١٦٨/٣، الهول: المخافة من الأمر لا يدري ما يهجم منه. والهيلة: والهول: وهالني الأمر يهولني هولا: أفزعني اللسان (هـ ول) ٤٧٢٢/٦ وانظر البيت في المقتضب للمبرد١٦٨/٣ ويروى فيه "ويها فداء وكذلك في اللسان مادة (هـ ول)، ف د ى – وى هـ" اللسان ٤٧٢٢/٦ مادة هـ ول ٤٩٤٠/٦٢ وى هـ ومادة ف د ى ٣٣٦٦/٥.

لالتقاء الساكنين كما حركوها في قولهم لم أَبْلَهْ، وكان القياس أن يقال: تهله ويؤيد هذا القول في قولهم لحمر في الأحمر ولبيض في الأبيض وعادًا لولي في الأولى وذلك لأنهم اعتدوا بحركة الهمزة المحذوفة لما ألقوها على لام المعرفة فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم[1].

فابن يعيش يرى في هذا البيت تقوية لمذهب الكسائي الذي يرى أن اللام حركت وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وقال البغدادي في شرحه لشواهد الشافية:

ومما يؤيد عندي مذهب الكسائي أنه أراد خظتا فلما حرك التاء وإن كانت الحركة عارضة غير لازمة رد الألف التي هي بدل من الواو التي هي لام الفعل كقولهم "لحمر" في الأحمر...... ثم قال ونحوٍ من ذلك قراءتهم ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[2] وأصلها لكن أنا فلما حذفت الهمزة للتخفيف وألقيت فتحتها على نون لكن صار التقدير لكننا فلما اجتمع حرفان مثلان متحركان كره ذلك كما كره شَدَدَ وجَلَلَ، فأسكنوا النون الأولى وأدغموها في الثانية فصار لكنا، كما أسكنوا الحرف الأول من شَدَدَ وجلل وأدغموه في الثاني فقالوا: شَدَّ وَجَلَّ، أفلا ترى أنهم أجروا المنفصل وهو لكن أنا مجرى المتصل في شد وجل ولم يقرأ أحد لكننا مظهرا؛ فهل ذلك إلا لاعتدادهم بالحركة وإن كانت غير لازمة؟ وعلى هذا قالوا: ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[3] وأصله اسأل فلما خففت الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على السين قبلها اعتد به فحذفت

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩ وانظر شرح شواهد الشافية ١٥٧/٤.

(٢) (٣٨: الكهف: وتمامها ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾) انظر النشر ٣١١/٢ وإملاء ما من به الرحمن /٣٩٩ .

(٣) (٢١١: البقرة: وتمامها ﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾).

همزة الوصل لتحرك الحرف بعدها ونظائر هذا كثير. ثم قال: إلا أن للفراء أن يحتج لقوله ببيت أبي دؤاد: ومتنان خظاتان فهذا يقوي أن خظاتا تقديره خظاتان.

"وقال البغدادي أيضا: بقي في البيت قول ثالث، وهو أن خظاتا مثنى حذفت نونه للإضافة إلى قوله كما أكب وهو قول أبي العباس المبرد، نقله عنه ياقوت الحموي في معجم الأدباء في ترجمة أبي العباس أحمد الشهير بثعلب رحمه الرب"(١).

خلاصة القول:

إن هناك رأيين رأي للفراء يرى أن المحذوف نون المثنى لالتقاء الساكنين ضرورة ويؤيده كثير من النحاة ورأي آخر للكسائي يرى أن المحذوف الألف في خظاتا للتحريك. أي تحريك التاء والألف الأخيرة للإطلاق ضرورة إذ هي أصل في الكلمة ويؤيده أيضًا كثير من النحاة.

وموقف ابن يعيش في هذه المسألة أن كلا الوجهين جائز، وأتفق معه وقد قال الرأيين كثيرون أيضا منهم ابن عصفور وابن منظور وغيرهم.

****

(١) شرح شواهد الشافية ١٥٨/٤، ١٥٩ بتصرف يسير.

حذف نون التوكيد من الفعل

يرى بعض النحاة أن النون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقًا، ويرى آخرون أنه إذا جاء بعد النون الخفيفة ساكن كما في "اضربان" و"واضربنان" تبدلهما همزة نحو "اضرباء الرجل" واضربناء الرجل، وإذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة تقلب ألفًا إذا فتح ما قبلها في نحو "اضربا" ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها، والمكسور ما قبلها "اضربُنْ" و"اضرِبِنْ" وتحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن بعدها، وقد تحذف دون أن يأتي بعدها ساكن (١) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في مبحث نون التوكيد:

اعلم أن أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتنوين في الاسم لأن مجراهما واحد؛ لأن النون تمكن الفعل كتمكين التنوين الاسم ألا ترى أن حكمهما واحد في الوقف... وإذا حذفت عاد الفعل إلى إعرابه فالنون نظيرة التنوين لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين وقد يجوز حذفها في الشعر وفي قلة من الكلام فتقول إذا أردت النون الخفيفة اضرب الرجل ومنه قول الشاعر (٢):

٦٢- لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أن تَرْكَـ ... عَ يَوْمًا والدَّهْرُ قد رفعه (٣)

والمراد لا تهينن فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها وربما حذفت في الشعر وإن لم يكن بعدها ساكن على توهم الساكن نحو قولك:

---

(١) شرح الكافية للرضي ٤ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ .

(٢) الشاعر الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي التميمي شاعر جاهلي قديم. أساء قومه إليه، فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا كالأولين، فقال: بكل واد بنو سعد! يعني قومه. الأعلام ٣٣٤/١.

(٣) البيت من الخفيف. وانظر البيت في الإنصاف ١٣٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤ ومغني اللبيب ٦٤٢ والآلوسي/٦٧، والشاهد فيه: "لا تُهينَ" حيث حذفت النون الخفيفة منه والأصل لا تُهينَنْ والفتحة دليل على المحذوف وهذا جائز إذا لقيها ساكن.

٦٣- اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[(١)]

وهذا أمر هذه النون وإنما حذفت وخالفت التنوين لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء لأن الأسماء هي الأول والأفعال فروع دواخل عليها ولأنك مخير في النون إن شئت أتيت بها وإن شئت لا إلا ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم والأسماء كلها ما ينصرف منها فالتنوين لازم لها [(٢)].

يفهم من كلام ابن يعيش السابق أن النون الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن أما إذا لم يكن بعدها ساكن وتحذف فهذا لا يكون إلا في الشعر أي للضرورة والمفهوم من كلامه أنه قليل حيث قال: وربما وهي للتقليل. وللعلماء في ذلك توجيهات وإن كان رأي الأكثرين يرون أنها ضرورة وهذا ما سنوضحه:

(١) البيت منسوب لطرفة وطرفة هو أبو عمرو طرفه بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ولد في بادية البحرين توفي سنة ٦٠ ق هـ الأعلام ٢٢٥/٣ وقيل: إنه مصنوع له. بحره المنسرح انظره في شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٩. ذكر العيني أن البيت من بحر الوافر /٢٢٦/٣ حاشية الصبان، وفي الارتشاف ٥/ ٢٤١٤ . والصحيح أنه من المنسرح.

اللغة:

الطارق: النجم ، اللسان مادة (ط ر ق) ٢٦٦٣/٤، قونس الفرس: ما بين أذنيه وقيل: عَظْمٌ ناتِيء بين أذنيه، وقيل: مُقَدَّمُ رأسه. اللسان مادة (ق ن س) ٣٧٥١/٥ والشاهد "اضربَ عنك" والأصل اضربَن حيث حذفت النون الخفيفة ضرورة وبقيت الفتحة دليلا عليها.

وانظر البيت في ما يحتمل الشعر من الضرائر للسيرافي/١٣٣، والمحتسب لابن جني ٣٦٧/٢، والخصائص ١٢٧/١ والإنصاف/٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ١٥٧٦/٣ وضرائر ابن عصفور/١١١ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٤١٤/٥ ومغنى اللبيب ٦٤٢، والأشموني ٢٢٦/٣ والخزانة ٤٥٠/١١ والآلوسي/٦٧. انظر البيت في ديوانه تحقيق د/ علي الجندي دار الفكر العربي. من الشعر المنسوب لطرفة ص ١٩٥ .

(٢) شرح المفصل ٤٣/٩، ٤٤.

رأي السيرافي:

قال السيرافي معلقا على البيت: "فإن الخليل يقول في هذا: إنه حذف النون الخفيفة منه، أراد: اضربَنْ عَنْك فحذف النون لأنها زائدة، وحذفها لا يُخِلُّ بمعنى ولا يُدْخِل شيئا في غير بابه وقال الفراء: أراد: اضْربْ عنْك، فكثر السواكن فَحَرَّكَ للضرورة. فهو على قول الخليل من باب الحذف وعلى رأي الفراء من باب الزيادة"(١).

فالسيرافي نقل رأي الخليل والفراء والخليل يرى حذف النون أما الفراء فيرى أن الفعل غير مؤكد أصلا وإنما هو ساكن الآخر وحرك ضرورة وعلى قول الفراء فهو من باب الزيادة لا الحذف.

رأي ابن جني:

قال: قالوا: أراد اضربَنْ عنك فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار، ففي حذف هذه النون نقض للغرض (٢).

وقال ابن جني أيضا: الخليل بن أسد التوشحاني قال: حدثنا أبو العباس العروضي قال: سمعت أبا جعفر المنصور يقرأ: ﴿ **ألم نَشْرَحَ لك صدرك** ﴾ (٣) وقال ابن مجاهد: وهذا غير جائز أصلا (٤).

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي/١٣٣، ١٣٤.

(٢) الخصائص ١/١٢٧.

(٣) (١: الشرح).

(٤) المحتسب ٢/٣٦٦.

رأي ابن عصفور:

قال ابن عصفور معلقا على البيت: قال ابن خروف: إنما جاز ذلك على التقديم والتأخير فتوهم اتصال النون من "اضربن" بالساكن بعده والصحيح أنه حذفها تخفيفا لَمَّا كان حذفها لا يخل بالمعنى وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلة عليها [١]. ولا يجوز مثل هذا في سعة الكلام إلا شاذا نحو قراءة أبي جعفر المنصور "ألم نشرح" بفتح الحاء [٢].

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن النون الخفيفة يجوز حذفها إذا لقيها ساكن كما في البيت الأول وعليه جميع النحاة، أما إذا لم يأتي بعدها ساكن فلا تحذف وإن حذفت فلا يكون في سعة الكلام وإنما يكون في الشعر فقط للضرورة وهذا أرجح الآراء لأنه لو قلنا برأي الفراء بأنها كانت ساكنة ثم حركت فنقول أيضا: وما الداعي لمثل هذه الحركة فإن قلنا لكثرة السواكن، فالسواكن ليست متوالية وإنما يفصل بينها الحركة فهي ليست ثقيلة ولا شيء من هذا فالأصح والأرجح أن النون حذفت للضرورة.

****

(١) ضرائر ابن عصفور/١١١ والآلوسي ٦٧.

(٢) ضرائر ابن عصفور/١١٣. انظر المحتسب ٢/ ٣٦٦ .

نقص حرفين من آخر الكلمة

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت. واصطلاحًا: حذف أواخر الكلم في النداء نحو: "يا سعا" والأصل: يا سعاد، والمنادى إما أن يكون مؤنثًا بالهاء، أو لا .

فإن كان مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا علما كـ "فاطمة" أو غير علم كـ "جارية" زائدة على ثلاثة أحرف كما مثل أو غير زائد كـ "شاة" فتقول: "يا فاطم، يا جاري، يا شا" ومنه قولهم " يا شا ادجني" بحذف التاء.

أما غير المؤنث بالهاء فلا يرخم إلا بشروط وهي:

١) أن يكون رباعيًا فأكثر.

٢) أن يكون علمًا.

٣) أن لا يكون مركبًا تركيبَ إضافةٍ ولا إسناد كـ "عثمان وجعفر" فتقول : يا عُثْمَ ، ويا جَعْفَ .

وخرج منه ما كان على ثلاثة أحرف كـ "زيد وعمرو" أو على أربعة ولكنه غير علم كـ "قائم وقاعد" أو ما ركب تركيب إضافة كـ "عبد شمس" أو تركيب إسناد نحو "شاب قرناها" فلا يرخم شيء منه [١] .

وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء [٢] ، وقد يحذف في الشعر العربي بعض الكلم بكل حال وإن لم تكن صالحة للنداء [٣] . وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: "وأما ما أنشده قوله [٤]:

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢٨٧ – ٢٨٩ .

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٩٤ .

(٣) انظر حاشية شرح ابن عقيل ٣/ ٢٩٥ .

(٤) القائل العجاج وهو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، راجز مجيد ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ت سنة ٩٠ هـ الأعلام ٤/٨٦.

٦٤- أَوَالِفَا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى[(١)]

قال ابن يعيش: ويريد بالحمى الحمام وإنما حذف ويحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون حذف الميم على حد الترخيم في غير النداء ضرورة ثم أبدل من الألف ياء كما أبدل من الياء ألف نحو مدار وصحار الأمر.

الثاني: أن يكون حذف الألف تخفيفا لزيادتها فاجتمع الميمان، فأبدل الثانية ياء لكراهية التضعيف على حد الإبدال في تظنيت والأصل تظننت " [(٢)].

و للعلماء فيما سبق آراء وأقوال سنبينها فيما يلى:

رأى الأعلم:

ذكر الأعلم الأمرين السابقين إلا أنه قد ذكر أمرًا ثالثًا لم ينص عليه ابن يعيش، والأعلم قد جعله أحسنها وأشبهها بالمستعمل فقال: "أن يكون قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها وبناها بناء يدٍ ودمٍ وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية "[(٣)].

---

(١) البيت من بحر الرجز المشطور وهو في ديوان الراجز ٢٣٧ وتمامه في الديوان: **وَرُبَّ هَذَا الأَثَرِ المُقَسَّمِ**

اللغة:

أوالف جمع آلفة. وصف حمام مكة بأنها قد ألفت مكة لأمنها فيها في اللسان أوالف الطير: التي قد ألفت مكة والحرم مادة (أ ل ف) ١٠٩/١ ويروى قواطنا وهو جمع قاطن ، الوُرْق:نقص حرفين من أخر الكلمة "الحمام" على اختلاف بين النحاة في كيفية ذلك وشاهد أخر: وهو صرف "أوالف " وهو ممنوع من الصرف صيغة منها الجمع فنصب مكة بها وسيأتي في ضرائر الزيادة.و أنظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦ ،٧٥ والكتاب لسيبويه والشنتمري ٨/١ ،٥٦ والأصول لابن السراج ٤٥٨/٣ والمسائل العسكرية /١٦٧ والخصائص لابن جنى ١٣٥/٣ ،٤٧٢/٢ والمحتسب ٧٨/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة /١٠٦ وما يجوز للشاعر في الضرورة /١٧٥ الإنصاف /٢٩٩ شرح التسهيل ٤٣١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢ وضرائر ابن عصفور ١٤٣ والإقليد ١٣٣٨/٣ واللسان مادة (ق ط ن) ٣٦٨٢/٥ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٤١٩/٥،٢٢٤٣ وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ والأشموني ٢٩٩/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٥ .

(٣) شواهد الأعلم على كتاب سيبويه ١٠٦/١.

أما الرأيان السابقان اللذان وافق فيهما ابن يعيش الأعلم فَهُمَا:

(١) **الوجه الأول**: فيه مخالفة لما شرط النحاة في ترخيم الضرورة من كون الاسم المحذوف آخره صالحا للنداء؛ لأن الاسم هنا غير صالح للنداء لأن لفظة غير صالح لمباشرة حرف النداء حيث قال ابن مالك:"لا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام، لأنه لا يصلح للنداء، وشرط المرخم للضرورة أن يكون لفظه صالحا لمباشرة حرف النداء فعلى هذا لا يقال في الحمى من قول الراجز: أوالفا مكة من ورق الحمى إنه مرخم للضرورة؛ لأن فيه الألف واللام، وإنما هو الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم وعلى صورةٍ لا تستعمل في الترخيم"[١].

(٢) **الوجه الثاني**: فيه تكلف حذف حرف الألف – مع زيادتها – لتحصنها بالتوسط[٢].

رأي الفارسي:

يرى الفارسي أن الاسم لا يجوز فيه الترخيم وإنما يرى حذف الألف وقلب الميم ياء لاجتماع المثلين حيث قال: فمن ذهب إلى أنه أراد الحمام، فرخم، ثم أبدل من الألف ياء......، فإن ذلك لا يصح، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون قد رخمه، وفيه الألف واللام، أو لم يكونا فيه، فان كان فيه لم يصح ترخيمه. ألا ترى ما فيه الألف واللام في النداء لا يبنى كما يبنى المفرد المعرفة فإذا لم يجز بناء النداء فإنه لا يجوز فيه الترخيم أولى. وإن رخمه بعد نزع لام التعريف منه لم يجز أيضا؛ لأنه اسم جنس وليس واحدًا مخصوصا، والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء الأسماء الشائعة إلا فيما كان واحده تاء التأنيث..وليس هذا الاسم كذلك، وإذا كان على ما وصفت لك لم يجز تقدير الترخيم في هذا؛ لأن التجوز للضرورة إنما هو أن يجوز في غير النداء ما يجوز في النداء. فأما ما لا يجوز في النداء فكيف يتجوز به إلى غيره !

(١) شرح التسهيل ٣/٤٣١.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية /٧٠.

ولكن الأمثل من هذا أن نقدر حذف الألف من الحمَامَ للضرورة كما يقصر الممدود، فإذا حذف الألف اجتمع مثلان فأبدل من الثاني الياء وليس ذلك في الكثرة كأَمْلَيْتُ وَتَقَضَّيْتُ، ونحوه في الفعل.

ولكن حكى أحمد بن يحيى: لا وَرَبْيك [1] ما أفعل، يريد: لا وَرَبِّك فأبدل من المثل الثاني الياء.

قال أحمد: وهي عُمَانِيةٌ فهذا نظير ما في البيت [2].

والفارسي بهذا الرأي يتفق مع ابن يعيش في الوجه الثاني وكذلك مع الأعلم.

رأى ابن مالك:

قال ابن مالك: "ولا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام؛ لأنه لا يصلح للنداء وشرط المرخم للضرورة أن يكون لفظه صالحا لمباشرة حرف النداء، فعلى هذا لا يقال في "الحمى" من قول الراجز: أوالفا مكة من ورق الحمى.

إنه مرخم للضرورة لأن فيه الألف واللام، وإنما هو من الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم، وعلى صورة لا تستعمل في الترخيم " [3].

رأى ابن عصفور:

قال: يريد الحمام، فحذف الألف والميم المتطرفة فصار (الحم) على حرفين، ثم خفضه لإضافة (ورق) إليه على ذلك حمله سيبويه وأكثر النحويين، ونقل ابن عصفور رأى أبى العلاء فرأى فيه مذهبا آخر وهو أن الحمام أصله المحمى فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، حيث قال: (وذهب أبو العلاء إلى أنه أراد من ورق الحمام –

(١) اللسان مادة (ر ب ب) ٣/ ١٥٤٦ ، والمسائل العسكرية ١٦٩.

(٢) المصدر السابق ١٦٧-١٦٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣١.

الحميّ – أي المحمى فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وخفف الياء المشددة فقال من ورق الحمى" .

ففي البيت على مذهبه ضرورتان:

إحداهما: حذف الموصوف لإقامة الصفة مقامه مع أن الصفة غير جازمة تقول: مررت بطويل، تريد برجل طويل؛ لأن الطول صفة غير جازمة بالرجل إذ قد يوصف به غيره.

والأخرى: تخفيف الياء المشددة [(١)].

رأى الصبان:

قال الصبان في حاشيته على الأشمونى: "الحَمىِ – بفتح الحاء وكسر الميم – أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى" [(٢)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى فيه وجهان كما ذكرنا ولكن الوجهين: **الأول**: منهما مخالف لما شرط النحاة كما ذكرنا **والثاني** فيه تكلف والرأي الراجح من آراء العلماء هو رأى الأعلم بأنه قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها ووافقه فيه الفارسي [(٣)] وهو الصحيح لأنه ليس به تكلف ولا مخالفة لما شرط النحاة.

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور /١٤٣ والكتاب لسيبويه ٨/١.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٢٩٩/٢.

(٣) الكتاب لسيبويه والأعلم ١٠٦/١ والمسائل العسكرية لأبى على الفارسي /١٦٧-١٦٩.

وقال ابن يعيش أيضًا:

قال الشاعر:

٦٥- فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ (١)

أراد فلانا عن فلان وإنما حذف تخفيفا وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا في غير النداء ضرورة (٢).

و للعلماء في « فل » آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

رأي سيبويه:

يري سيبويه أن « فل » اسم بني علي حرفين حيث قال: "وأما قول العرب يا فل أقبل فإنهم لم يجعلوه اسما حذف منه شيئا يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم علي حرفين وجعلوه بمنزلة دمٍ والدليل علي ذلك أنه ليس أحد يقول: «يا فلا» فإن عنوا امرأة قالوا: « يا فلة » وهذا اسم اختص به النداء وإنما بني علي حرفين لأن النداء

(١) البيت لأبي النجم العجلي (سبقت ترجمته)...

تمام البيت: **تَقْتُلُ إبلي عَنِ الهَوْجَلِ ... فِي لُجَّة أَمْسكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ**

وقيل تمام البيت: **تُدَافِعُ اَلشَّيْبِ وَلَمْ تَقْتُلْ ... فِي لُجَّةً أَمْسَكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ**

والشاهد فيه (فل) أراد فلان وحذفت الألف والنون ههنا في غير النداء ضرورة **وقال ابن مالك**: فل الخاص بالنداء يستعمل مجرورا للضرورة ٢٣/٣ ابن عقيل وقال ابن هشام «أن هذا فلان» وحذفت الألف والنون للضرورة.

اللغة:

اللجة: اختلاط الأصوات في الحرب « الشنتمري » ٣٣٤/١. اللسان مادة (ل ج ج)

المعنى: الشاعر يصف إبلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار لكثرتها. شبه مزاحمة الإبل ومدافعة بعضها بعضا بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلان عن فل أي احجز بينهما وخص الشيوخ لأن الشباب فيهم التسرع إلي القتال « الكتاب ٣٣٣/١ الخزانة ٤٠١/٤ » وانظر البيت في شرح المفصل ٤٨/١ والكتاب سيبويه هارون ٤٥٢/٣ والمقتضب ٢٣٨/٤ والمسائل المنثورة للفارسي ٢٣٧ والبصريات للفارسي ٦٢٩/١ والصاحبي ٣٨٢ وتأويل مشكل القرآن ٢٠٣ والكافية الشافية لابن مالك ١٣٣١ وشرح التسهيل ٤١٩/٣ وشرح ابن عقيل ٢٣/٣ والهمع ٤٥/٢ وشرح التصريح ١٨٠/٢ والضرائر للآلوسي /٤١ والإقليد ١١٧٦ وسيبويه والضرورة /إبراهيم حسن /٩٠، بحر الرجز.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١.

موضع تخفيف ولم يجر في غير النداء لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادي نحو «يا هناه» ومعناه يا رجل وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب وقد اضطر الشاعر فبناه علي حرفين في هذا المعني وأنشد البيت"[١]. و«فل» عند سيبويه ليس مرخما وإنما هو اسم مبني علي حرفين وجعلوه بمنزلة دم ومؤنثة يا فله. أما فلان فهو كناية عن اسم وحذف النون والألف ضرورة في غير النداء. ووافق سيبويه في هذا الفارسي[٢]واستشهد به سيبويه مرة أخري علي أن فل أصله فلان فإذا صغر رد إلى أصله[٣].

رأي الأعلم:

يري الأعلم أن الشاهد فيه استعمال « فل » مكان « فلان » في غير النداء ضرورة وفي وضعه له هذا الموضع تقديران؛ **أحدهما**: أن يكون أراد عن فلان فحذف النون للترخيم في غير النداء ثم حذفت الألف لزيادتها، **والثاني**: أن يكون نقله محذوفا من قولهم يا فل ضرورة.[٤]

رأي المبرد:

نري أن المبرد يتفق مع سيبويه في أن «فل» غير مرخم فقال: "ومنها قولهم يا فل أقبل: وليس بمرخم فلان، ولو كان كذلك لقلت: يا فلا أقبل ومما يزيدك إيضاحا أنك تقول: يا فلة أقبلي وقد يضطر الشاعر، فيستعمل هذا في غير النداء، لأنها في النداء معارف فينقلها علي ذلك وذلك في قوله وأنشد البيت"[٥].

---

(١) سيبويه والشنتمري ١/٣٣٣، بولاق.

(٢) المسائل المنثورة ٢٣٧.

(٣) الكتاب ٢/١٢٢.

(٤) حاشية الكتاب لسيبويه والشنتمري ١/٣٣٣، ٣٣٤.

(٥) المقتضب ٤/٢٣٨.

رأي ابن السراج:

وبَيّن ابن السراج كون الاسم غير مرخم فقال: "وإنما أخرجناه عن الترخيم لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصا في غير النداء ولأنه ليس باسم علم"(١).

رأي الأصمعي:

يري الأصمعي أن الاسم « فل » مرخم لأنه مبهم وهذا يتضح من قوله حيث قال: " فل مرخم، وهو قبيح، وذلك أنه مبهم ليس فيه هاء التأنيث فلا يجوز أن يرخم اسم مبهم إلا وفيه هاء التأنيث"(٢).

رأي ابن مالك:

يري ابن مالك أن «فلان» و«فلانة» لا يستعملان منقوصين في غير النداء إلا في ضرورة، حيث قال: ولا يستعملان (٣) منقوصَيْن في غير النداء إلا في ضرورة(٤).

رأي ابن هشام:

يري ابن هشام أن أصل فل «فلان» حيث قال:

"والصواب أن هذا فلان وحذف الألف والنون للضرورة والتقدير «أمسك فلانا عن فلان» وليس حذف الألف والنون منه للترخيم"(٥).

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١/٣٥٠.

(٢) المسائل المنثورة ٢٣٧.

(٣) أي: فلان وفلانة.

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٩.

(٥) شرح التصريح علي التوضيح ٢/١٨٠ والأشموني ٣/١٦١ والبيت يروي فيه:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهَوْجَلِ   فِي لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن « فل » كناية عن فلان وحذفت منه اللام تخفيفا واستعماله في غير النداء ضرورة ويتفق في هذا مع سيبويه والمبرد والفارسي وابن السراج وغيرهم وهو الصحيح. ويخالفهم الأصمعي في أن الاسم مرخم وأتفق مع ابن يعيش ومن وافقه لصحة رأيهم وهو أن اللام حذفت تخفيفا واستعماله في غير النداء ضرورة. لأنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصا في غير النداء ولأنه ليس باسم علم.

****

الكلمة

ويشمل:

١) حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ معًا.

٢) حذف "يا" من اسم الجنس المعين.

٣) حذف العاطف بعد إياك.

٤) العطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجر.

٥) العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المستتر.

٦) حذف ضمير الشأن من "إنَّ" وأخواتها.

٧) حكم اجتماع نون الوقاية ونون الرفع.

٨) حذف نون الوقاية من "ليت".

٩) حذف لام الأمر وإبقاء عملها.

١٠) حذف الفاء من جواب الشرط.

١١) حذف الفاء الواقعة في جواب "أما".

****

حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ معا

من المعلوم أن كل جواب شرط لا يصلح جعله شرطا فإن الفاء تجب فيه: وذلك: الجملة الاسمية نحو: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[(١)] والطلبية نحو: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[(٢)] وقد اجتمعتا في قوله: ﴿ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[(٣)] والتي فعلها جامد نحو: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾[(٤)] أو مقرون بقد نحو: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾[(٥)] أو تنفيس نحو: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾[(٦)] أو لن نحو: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ

---

(١) (١٧: الأنعام)

(٢) (٣: آل عمران)

(٣) (١٦٠: آل عمران)

(٤) (٣٩، ٤٠: الكهف)

(٥) (من الآية ٧٧: يوسف)

(٦) (من الآية ٢٨: التوبة)

﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ (١) أو ما نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍ﴾ (٢) وقد تحذف الفاء في الضرورة (٣) وقد تحذف الفاء والمبتدأ معا وهذا ما سنتعرض له فيما يلي:

قال ابن يعيش:

وقوله: **١٩م- "وَمَنُ يَخْرِقْ أَعَقُ وَأَظْلَمُ"** (٤) قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضا والمعنى "فهو أعق وأظلم " وهو من ضرورات الشعر المستقبحة(٥).

يرى ابن يعيش: أن حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ أيضا ضرورة شعرية مستقبحة وللعلماء فيها آراء نوردها فيما يلي:

رأى ابن مالك:

يرى ابن مالك أن حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ معا أمر جائز في سعة الكلام وذلك لوروده في حديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "ومنها قول

---

(١) (من الآية ١١٥: آل عمران)

(٢) (من الآية ٧٢: يونس)

(٣) الأشمونى ٢٠/٤ منار السالك إلى أوضح المسالك تأليف محمد عبد العزيز النجار مطبعة الفجالة الجديدة بدون ج٢ /٢١٨،٢١٩

(٤) هذا عجز بيت صدره: **فأنتِ طلاَقٌ وَالطَّلاَقُ عَزِيمةٌ ثلاثًا وَمَنْ يَخْرِقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ**

البيت بلا نسبة، من بحر الطويل.

اللغة :

أعق: من عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق: شقه اللسان مادة (ع ق ق)٣٠٤٢/٤

والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٣/١، والمعنى: أن عاقبة العقوق والمعصية وخيمة وشؤم على صاحبها وإذا أصرت على المعصية فهى طالق بثلاث طلقات وذلك عاقبة التمرد حاشية شرح الكافية ٣٣٨/٢

وانظر البيت في شرح الكافية للرضى ١٦٨/٢، وارتشاف الضرب ٩٨٦/٢، ومغنى اللبيب ٥٣/١ وشرح أبيات المغنى ١٦٨/١ وحاشية الأمير على المغنى ٥١/١ .

(٥) شرح المفصل ١٣/١ ابن يعيش

رسول الله صلي الله عليه وسلم لسعد رضي الله عنه: "**إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُم عَالَةً**"[(١)] .

قال : قلت : تضمن الحديث حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط فإن الأصل :

إن تركت ولدك أغنياء فهو خير . وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصا بها . بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره .

وقال أيضا فمن وروده في غير الشعر، مع ما تضمنه الحديث المذكور قراءة طاوس: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ﴾[(٢)] أي أصلح لهم فهو خير[(٣)].

(١) أخرجه البخارى في كتاب الفرائض ٨٦ – ٥ باب ميراث البنات الحديث رقم ٦٧٣٣ مجلد ١٨ صـــ ٥٨ وتمامه حدثنا الحميدى: حدثنا سفيان: حدثنا الزهرى قال: أخبرنى عامر بن سعد بن أبى وقاص؛ عن أبيـه قـال: مرضت بمكة مرضا فأشفيت منه على الموت فأتانى النبى صلى الله عليه وسلم يعودنى، فقلت: يارسـول الله؛ إن لى مالا كثيرا وليس يرثنى إلا ابنتى، أفأتصدق بثلثى مالى؟ قال: لا، قال: قلت فالشطر؟ قال: لا، قلت: الثلث؟ قال: الثلث كبير، إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك. فقلت: يا رسول الله: أأخلف عن هجرتى؟ فقال: لن تخلف بعدى فتعمل عملا تريد به وجه الله إلا ازددت به رفعة ودرجة، ولعل أن تخلف بعدى حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون، لكن البائس سعد بن خولة ترثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بنى عامر بن لؤى.

(٢) (٢٢٠: البقرة: وتمامها ﴿ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح /١٣٣. والمحتسب ١/ ١٢٢ .

وقال : وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإن الأمر مضمن معناها. فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية. ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضييق بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير [(١)] .

وقال الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغنى :

"ومن يخرق جعلها ابن يعيش شرطية حذف صدر جوابها أي فهو أعق وقال الشارح موصلة خبرها أعق وتسكن يخرق للتخفيف أي وصلا بنية الوقف" [(٢)].

خلاصة القول :

إن ابن يعيش يري أن حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدأ ضرورة شعرية وهو الأصح لأن مذهب ابن يعيش في الضرورة الشعرية مثل مذهب الجمهور وابن جني وهو أن يضطر الشاعر إلي الضرورة سواء كان عنه مندوحه أم لا . والضرورة عندهم قاعدة لا يجوز تفتيتها حتى ولو كان لها مواضع في السعة .

أما ابن مالك فبني رأيه علي أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لأن الضرورة عنده علي معناها اللغوي بمعني الحاجة كما أن هناك أمرًا آخر وهو أَنَّ ابن مالك في ألفيته قال:

واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ [(٣)]

أي أنه يجب الاقتران ولا يجوز الحذف، فعندما يقول الحذف جائز في السعة فنجد في رأيه تناقض. فمذهب ابن يعيش هو الصحيح.

****

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح /١٣٤.

(٢) حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي ١/٥١ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٠.

حذف "يا" من اسم الجنس المعين

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو: "وازيداه" ولا مع الضمير نحو: "يا إياك قد كفيتك" ولا مع المستغاث، نحو: "يا لزيد".

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازًا ؛ فتقول: في "يا زيد أقبل" : "زيد أقبل"، وفي "يا عبد الله اركب" : "عبد الله اركب".

لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس، حتى إن أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم ، وتبعهم المصنف [(١)] ، ولهذا قال: " ومن يمنعه فانصر عازله" [(٢)]. ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: "أصبح ليل" أي: يا ليل، و"أطرق كرا" أي: يا كرا [(٣)]. ويرى ابن يعيش أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها، ويرى غير ذلك وهو أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها [(٤)]. وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

"فأما قوله: **٢٦م - "جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي"**[(٥)] فإنه يريد: يا جارية، فإنما رخم فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورة "[(٦)].

---

(١) المقصود ابن مالك.

(٢) عجز بيت لألفية ابن مالك وصدره: وذاك في اسم الجنس والمشار له / شرح ابن عقيل ٢٥٦/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٥٦/٣، ٢٥٧ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ .

(٥) القائل العجاج وقد سبقت ترجمته ص ١١٨ . والبيت من بحر الرجز التام، وسبق تخريجه ص ١١٨ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ .

وللعلماء في هذه المسألة أقوال نوردها فيما يلي:

رأي سيبويه:

قال سيبويه: "وقد يجوز حذف "يا" من النكرة في الشعر، وأنشد رجز العجاج يريد: يا جارية"[(١)].

فسيبويه يرى حذف "يا" من النكرة في الشعر ضرورة، وجعل جارية نكرة.

رأي المبرد:

يرى المبرد أن الحذف جائز إن اضطر شاعر لذلك وما كانت فيه هاء التأنيث أحسن، فقال: "فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التأنيث، لما يلزمها من التغيير، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة.

وقال الشاعر وهو العجاج: **جَارِيَ لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي**، وقالوا في مثل من الأمثال- والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها: افتد مخنوق، وأصبح ليل وأطرق كرا، يريدون ترخيم الكروان، فيمن قال: يا حار..... ثم قال: والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها، ولا يجوز أن تقول: رجلا أقبل، ولا رجلا من أهل البصرة أقبل؛ لأنها شائعة، فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء وإلا فالكلام ملتبس"[(٢)].

فالمبرد يرى في استشهاد سيبويه بهذا البيت والأمثال بعده خطأ، حيث قال في نقده لسيبويه للاستشهاد بهذا البيت وبالأمثال بعده، وهي: افتد مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا فقال: قال محمد: قد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشا، وذلك أن قوله: "**جاري لا تستنكري عذيري**". جارية هنا معروفة، والدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها؛ لأن المضاف لا يرخم في النداء؛ لأنه

(١) سيبويه ٣٢٥/١، ٣٢٦ بولاق.

(٢) المقتضب للمبرد ٢٥٩/٤، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

جار على الأصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء، وقد وضع باب الترخيم ما فيه هاء التأنيث كله على أنه نكرة، وهذا خطأ وتخطئته قول أبي عثمان.

ويدل على ذلك أنه حذف "يا" من افتد مخنوق، وأصبح ليل فضمهما ولو كانا نكرتين نصبا ونونا، ورد عليه ابن ولاد بقوله: (قال أحمد: أما تسمية هذا نكرة فصواب، وليس بخطأ على ما ذكر، لأنه إنما يصير معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك، وإلا فهو نكرة قبل النداء، فكأنه قال: ويجوز أن يحذف "يا" من النكرة إذا ناديتها وإنما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء، وليست اسما غالبا مختصا قبل النداء كزيد وعمرو؛ لأن زيدا وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه وفي حال النداء كذلك .... ولا أعرف لقوله: أنه أَخْطَأَ خَطَأً فَاحِشًا مَعْنًى؛ لأَنَّهُ بَيِّنٌ وَاضِحٌ "[(١)].

رأي الأعلم على كتاب سيبويه:

قال الأعلم الشاهد فيه: حذف حرف النداء ضرورة من قوله "جارى" وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء وإنما يطرد الحذف في المعارف ورد المبرد على سيبويه جعله لجارية نكرة وهو يشير إلى جارية بعينها فقد صارت معرفة بالإشارة، ولم يذهب سيبويه إلى ما تأوله المبرد عليه من أنه نكرة بعد النداء إنما أراد أنه اسم شائع في الجنس نقل إلى النداء وهو نكرة وكيف يتأول عليه الغلط في مثل هذا، وهو قد فرق بين ما كان مقصودا بالنداء من أسماء الأجناس وبين ما لم يقصد قصده ولا اختص بالنداء من غيره بأن جعل الأول مبنيا على الضم بناء زيد وغيره من المعارف وجعل الآخر معربا بالنصب، وهذا من التعسف الشديد والاعتراض القبيح[(٢)].

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى سنة ٣٣٢ هـ ، دراسة وتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ط أولى صـ ١٥١، ١٥٢ مسألة ٦٢ ، وحاشية المقتضب لعضيمة ٢٦٠/٤.

(٢) شواهد سيبويه للأعلم ٣٢٦/١ . الحاشية على كتاب سيبويه بولاق.

رأي الزمخشري: يرى الزمخشري أن هذا شاذ [١].

رأي ابن عصفور:

استشهد ابن عصفور بالرجز وقال وهو كثير وقد جاء شيء منه في الكلام، واستشهد بالأمثال الثلاثة قائلا: إلا أن ما جاء منه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

رأي ابن هشام:

قال: "وحذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين لا يجوز إلا عند الكوفيين" [٣].

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن ترخيم الاسم وحذف تاء التأنيث وأداة النداء ضرورة. وهذا الرأي موافق لرأي النحاة، وهو الرأي الصحيح حيث أجمع جمهور النحاة على ذلك. وأتفق معهم لما ذكرت من أقوالهم السابقة.

****

(١) شرح المفصل ٢/ ١٦ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور /١٥٤، ١٥٥ والمقرب ٢٤٤ .

(٣) شرح التصريح ٢/١٨٥ .

حذف العاطف بعد "إياك"

التحذير هو: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

ويكون التحذير بـ "إياك" وأخواتِهِ ويجب إضمار الناصب مع العطف ويكون بغير إياك وأخواته وفيه لا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف أو التكرار [١] وقد يأتي بدون حرف عطف أو حرف الجر ضرورة [٢].

عرض ابن يعيش في مبحث التحذير لمسألة حذف العاطف بعد إياك فقال:

"فإن قيل: هل يجوز حذف الواو من الأسد فتقول: إياك الأسد قيل: لا يجوز ذلك لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلي مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو من الجر نحو: إياك والأسد وإياك من الأسد فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه ثم عديته إلى الثاني بحرف جر فإن قيل فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت: إياك الأسد قيل: ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو في ضرورة الشعر نحو قوله [٣]:

٦٦- فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إلي الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ [٤]

(١) شرح ابن عقيل ٣/٣٠٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥.

(٣) القائل الفضل بن عبد الرحمن القرشي وهو: الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، شيخ بني هاشم في وقته، وشاعرهم وعالمهم. وهو أول من لبس السواد علي زيد بن علي بن الحسين ورثاه بقصيدة طويلة، وشعره حجة، احتج به سيبويه توفي سنة ١٧٣هـ، الأعلام ٥/١٥٠.

(٤) البيت من بحر الطويل.

اللغة:

المراء: المجادلة.دَعّاءُ: مبالغة داع ذكره بها للوزن أو قصدت ولكن تركت في جالب للضرورة والتقدير.

الشاهد في البيت قوله « المراء » حيث نصب بعد « إياك» مع إسقاط حرف العطف ضرورة وشاهد آخر« إياك» حيث كرره للتأكيد اللفظي.

وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٥ وسيبويه والشنتمري ١/١٤١، والمقتضب للمبرد ٣/٢١٣ والخصائص لابن جني ٣/١٠٤ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٢/٥٧٢ ومغني اللبيب ٦٧٩ وشرح التصريح ٢/١٢٨ والأشموني ٣/٨٠، ١٨٩.

والمراد: والمراء بحرف العطف أو من المراء بحذف حرف الجر "[١] .

رأي سيبويه:

وسيبويه يرى أنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر، فقال اتقِ المراءَ [٢].

رأي المبرد:

يرى المبرد أن البيت ضرورة حيث قال: " فأما (إياك الضرب) فلا يجوز في الكلام كما لا يجوز إياك زيدًا ، فإن اضطر شاعر جاز، لأنه يشبهه للضرورة بقوله: (أن تقربا) [٣]، وعلى هذا إياك إياك المراء، فأضمر بعد قوله (إياك فعلا آخر على كلامين؛ لأنه لما قال: إياك أعلمه أنه يزجره فأضمر فعلا يريد: اتق الله يا فتى "[٤].

رأي الأعلم:

قال الأعلم: لا يجوز إياك الأسد كما لا يجوز اتق نفسك الأسد على ما بينه سيبويه، ويجوز أن يكون المراء منصوبًا بإضمار فعل دل عليه إياك كأنه قال: إياك تجنب المراء فلا يكون فيه ضرورة على هذا. ويجوز أن يكون مفعولا له فحذف منه حرف الجر تشبيها بأن وما عملت فيه إذا قلت: إياك أن تفعل كذا، يريد: إياك أعظك أن تماري ثم وضع المراء موضعه[٥].

فالأعلم: أنه لا يجوز إياك الأسد ويرى أن تخريج البيت على وجهين:

(١) نصب المراء بفعل دل عليه إياك.

(٢) نصب المراء على أنه مفعول له.

وعلى هذا فتخريج الأعلم للبيت على غير ضرورة، فأرى أنه غير جائز، لأنه اعتمد على أن ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إلى الضرورة وهذا صحيح،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ .

(٢) سيبويه والشنتمري ١٤١/١ .

(٣) أي من قول جرير إياك أنت وعبد المسيح أن تقربا قبلة المسجد، المقتضب ٢١٣/٣ .

(٤) المقتضب ٢١٣/٣ .

(٥) حاشية الشنتمري على سيبويه ١٤١/١.

ولكن ذلك عند عدم وجود مانع من سماع أو قياس، وهذا يوجد ماجد من اعتبار الضرورة وهو عدم سماع مثل هذا التعبير بلا عاطف أو جار في غير الشعر كما هو ظاهر كلام سيبويه[١]، ويؤكده قول المبرد [٢]، ويتفق معهما فيه ابن يعيش[٣].

رأي الرضي:

قال الرضي تعليقًا على البيت: وأما قول الشاعر فإما لضرورة الشعر، وإما لأن "إياك إياك" من باب "الأسد الأسد" أي المحذَّر منه مكرر، والمراء منصوب بـ "احذر"، وإما لأن المراء مصدر بمعنى: أن تمارى، فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به. ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه [٤].

رأي ابن الناظم:

وأجاز بدر الدين ابن الناظم في شرحه للألفية نحو "إياك الأسد" وتقديره عنده: أحذرك الأسد فلا حذف لعاطف ولا ضرورة[٥].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن البيت ضرورة شعرية ووجه الضرورة فيه (تشبيه ما بعد إياك بالمصدر المؤول من أن والفعل التي يقع بعدها مجردًا من العاطف والجار كقول جرير السابق [٦]. وكقولهم: "إياك أن تقرب الشر" ، وهذا هو الرأي الراجح لأن حذف العاطف أو الجار لا يكون إلا لضرورة.

****

(١) سيبويه والشنتمري ١٤١/١ .

(٢) المقتضب ٢١٣/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٩/٢، ١٠ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ ٦٠٧ .

(٦) إياك أنت وعبد المسيح أن تقربا قبلة المسجد، المقتضب ٢١٣/٣ .

العطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجار

اعلم أن العطف بالحرف ويسمى نسقا فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعنى العطف: الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل كأنه أميل به إلي حيز الأول وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه وكلام نسق إذا كان على نظام واحد ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيطة حرف نحو جاءني زيد وعمرو، فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو وكذلك النصب والجر نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيدٍ وعمرٍو، وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قِبل أن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف إذ كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل إلا بحرف[1].

وقال ابن يعيش أيضًا:

وقال أبو عثمان لما صح مر زيد وأنت صح مررت أنت وزيد ولما صح كلمت زيداً وإياك صح كلمتك وزيداً ولما امتنع مررت بزيد وك امتنع مررت بك وزيد لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر فلما لم يكن للمخصوص ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة إذ كان عاملاً ومعمولاً ولم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر[2] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: " قال الشاعر[3]:

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٣

(٢) المصدر السابق ٧٤/٣

(٣) الشاعر مجهول

١٦م– فَالْيَوْمَ قَرَّبتْ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيامِ مِنْ عَجَب[(١)]

عطف الأيام على المضمر المتصل بالباء وذلك قبيح إنما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام[(٢)].

رأي سيبويه:

قال: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع إذا اضطر الشاعر وأنشد البيت"[(٣)].

رأي السيرافي:

قال السيرافي: "احتج أبو عثمان المازني لذلك بأن قال لما كان المضمر المجرور ولا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك: مررت بزيد وبك كذلك تقول: مررت بك وزيد فتحمل كل واحد منهما على صاحبه وشيعه أبو العباس المبرد في ذلك"[(٤)].

رأي الأعلم:

قال الشاهد فيه: عطف الأيام على الضمير المضمر المجرور وهو من أقبح الضرورات[(٥)].

---

(١) البيت من بحر البسيط وانظره في شرح المفصل ٧٩/٣ .

اللغة:

تهجونا: هجا يهجوه: أي شتمه بالشعر وهو خلاف المدح. قال الليث هو الوقيعة في الأشعار، اللسان ٤٦٢٧/٦ مادة (هـ ج ا) والشتم قبيح الكلام وليس قذفًا والشتم: السب ، اللسان ٢١٩٤/٤ مادة (ش ت م) .

والشاهد عطف الأيام على المضمر المتصل المجرور بالباء ضرورة .

وانظره في سيبويه والشنتمري ٣٩١/١ والإنصاف /٢٧٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣ وضرائر ابن عصفور /١٤٩ وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح /٥٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٥٤٦ وشرح التصريح ١٥٢/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ١١٥/٣.

(٢) شرح المفصل ٧٨/٣

(٣) سيبويه والشنتمري ٣٩١/١

(٤) حاشية سيبويه والشنتمري ٣٩١/١ ولم أقف عليه في المقتضب أو الكامل، وانظره في البيان في شرح اللمع/٣١٦.

(٥) حاشية سيبويه والشنتمري ٣٩٢/١.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك: مررت بك وزيد. واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾[1] بالخفض وقال تعالى: ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾[2] فـ "ما" في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى:﴿ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[3] فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلي المقيمين الصلاة، يعني من أمتك. وقال تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ

(١) (من الآية ١: النساء) وهي قراءة حمزة وحده (والأرحام) بالخفض ، انظر الحجة في علل القراءات السبع للفارسي ٣/ ٧ . سبق التخريج ص ٤٧ .

(٢) (من الآية ١٢٧: النساء) .

(٣) (من الآية ١٦٢: النساء).

وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[١] فعطف "المسجد الحرام" على الهاء من "به" وقال تعالى:

﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٢] فمن في موضع خفض

بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدل على جوازه وقال الشاعر:

١٦م– فَالْيَوْمَ قَرَّبتْ تَهْجُونَا وتَشْتُمِنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيامِ مِنْ عَجَب

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير: بك وبالأيام[٣].

<u>رأي البصريين:</u>

ذهب البصريون إلي أنه لا يجوز، واحتجوا بأن قالوا إنه لا يجوز ذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور– والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

- ومنهم–(من البصريين)– من تمسك بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون: "يا غلام" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك الاسم المظهر.

---

(١) (من الآية ٢١٧: البقرة).

(٢) (٢٠: الحجر).

(٣) الإنصاف ٢٧٣،٢٧٢ والبيت سبق تخريجه ص ٢٣٣ .

• ومنهم – من البصريين- من تمسك بأن قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور: فلا يجوز أن يقال: "مررت بزيد و ك" فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: "مررت بك وزيد" لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا لا يجوز أن يكون معطوفًا عليه والاعتماد من هذه الأدلة على الأول(١).

وقد قام ابن الأنباري بتفنيد كلمات الكوفيين قائلا:

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ (٢) **فلا حجة لهم فيه من وجهين:**

أحدهما: أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾ (٣).

الوجه الثاني: أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره: وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾ (٤) **فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين:**

الأول: أنا لا نسلم أنه موضع جر، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة (الله) والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم، وهو القرآن، وهو أوجه الوجهين.

والثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله: (يستفتونك في النساء لا على الضمير المجرور في (فيهن).

---

(١) الإنصاف ٢٧٤،٢٧٥ ، وانظر الحجة في علل القراءات السبع للفارسي ٣/ ٧ .

(٢) (من الآية ١: النساء).

(٣) (من الآية ١: النساء).

(٤) (من الآية ١٢٧: النساء).

وأمــا قولــه: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ﴾[1] **فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين:**

أحدهما: أنا لا نسلم أنه في موضع جر، وإنما هو في موضع نصب على المدح بـ تقدير فعل وتقديره: أعني المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرير العطف والوصف وقد يستأنف فيرفع قال الله تعالى ﴿ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَـٰمَىٰ وَٱلۡمَسَـٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَـٰهَدُواْۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾[2] فرفع "الموفون" على الاستئناف فكأنه قال: وهم الموفون، ونصب "الصابرين" على المدح، فكأنه قال: أذكر الصابرين.

---

(١) (من الآية ١٦٢: النساء).

(٢) (من الآية ١٧٧: البقرة).

الثاني: أنا نسلم أنه في موضع جر، ولكن بالعطف على "ما" من قوله: (بما أنزل إليك) فكأنه قال: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع فقالت: هذا خطأ من الكاتب، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه، فقال: إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال: ما أكتب؟ فقيل له: أكتب والمقيمين الصلاة، يعني أن المحل أعمل قوله اكتب في "المقيمين" على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على لفظ المحل.

وأما قوله: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾(١) فلا حجة لهم فيه؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف على (به) والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به. ألا تري أنهم يقولون: (صددته عن المسجد) ولا يكادون يقولون: كفرت بالمسجد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾(٢) فلا حجة لكم فيه، لأن "من" في موضع نصب بالعطف على (معايش) أي جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء.

وأما قول الشاعر:

١٦م– فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيامِ مِنْ عَجَب

(١) (من الآية ٢١٧: البقرة).

(٢) (٢٠: الحجر).

فلا حجة فيه أيضاً، لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"[١].

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجر: منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودُ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً"[٢].

قلت[٣]: تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجر، وهو ممنوع عن البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظمًا ونثرًا.

أما ضعف احتجاجهم فبيِّن. **وذلك أن لهم حجتين:**

إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر. وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[٤] .

والحجتان ضعيفتان:

الأولى: فيدل على ضعفها أن شَبَهَ الضمير بالتنوين ضعيف فلا يترتب عليه إيجاب المنع ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه. وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف عليه أسوة بهما.

وأما الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرط في صحة العطف- لم يجز : رب رجل وأخيه، ولا: أيّ فتى هيجاء أنت

(١) الإنصاف ٢٧٧,٢٧٦,٢٧٥ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٩.

(٢) أخرجه البخاري في ٣٧ كتاب الإجازة ٩ باب الإجازة إلي العصر. الحديث رقم ٢٢٦٩ المجلد ٧ الصفحة ٢٢٦ فتح الباري دار الغد تحقيق طه عبد الرءوف سعد.

(٣) الكلام لابن مالك.

(٤) (١١: فصلت).

وجارها. ولا: كم ناقة لك وفصيلها. ولا: الواجب الواهب الأمة وولدها. ولا: زيد وأخوه منطلقان. وأمثال ذلك ، من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخر ما عطفت عليه، كثيرة وكما لا يمتنع فيها العطف لا يمتنع في: مررت بك وزيد، ونحوه. ولا في " إِنَّمَا مَثَلُكُم وَاليَهُودُ وَالنَّصَارَى "(١) .

رأي ابن الناظم:

قال ابن الناظم: "ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة إن العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار غير جائز على القياس، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضمار الجار كما أضمر في موضع آخر نحو: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة"(٢).

رأي الصبان في حاشيته على الأشموني:

قال: وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله: "واتقوا الله" ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء(٣) وإن كان قسم خبر محذوف تقديره: والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل: كان زيادة في التكلف. وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفاً على به وَصَوَّبَهُ في المغنى. وكذا يقال في الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله شاذ إلا في مواضع ليس هذا منها اللهم إلا أن يقال: محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار(٤) .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٥٤,٥٣ وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٠,٢٣٩/٣ وقال ابن مالك في ألفيته:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا، إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتًا

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٥٤٧،٥٤٦ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١١٥/٣ . وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٦ .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ١١٥/٣، وشرح التصريح على التوضيح ص ٢/ ١٥٢ .

خلاصة القول:

إن رأي ابن يعيش موافق لرأي البصريين ومدافعاً عنهم وحمل البيت على الضرورة الشعرية وأن ذلك قبيح أما الآية فقال: لا يجوز ردها لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلي رد نقل الثقة وهذا أصل من أصوله النحوية وإنما حمّلها وجهين آخرين كما ذكر ابن الأنباري في إنصافه وذكرناها هنا وأنا أتفق معه في رأيه هذا حيث إن حجته وحجة البصريين هو رأي الجمهور من النحاة ثم إن شواهد الكوفيين قد خرجها وأولها البصريون تأويلاً جائزاً غير ممتنع.

****

العطف بلا فاصل علي الضمير المرفوع المستتر

قال ابن يعيش:

" وأما المضمر المتصل فلا يصح عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطف إنما هو اشتراك في تأثير العامل ومحال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد، وأما العطف عليه فإنه لا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع، فإن كان مرفوع الموضع لم يجز العطف عليه إلا بعد تأكيده نحو: زيد قام هو وعمرو، وقمت أنا وزيد،قال الله تعالي: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ (١) لما أراد العطف علي الضمير في « اسكن » أكده بالضمير المنفصل ثم أتي بالمعطوف، ومثله قوله تعالي: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ (٢) أكد الضمير المرفوع في « يراكم » ثم عطف عليه ولو قلت: زيد قام وعمرو بعطف عمرو علي الضمير المستكن في الفعل لم يجز ولكان قبيحا إلا أن يطول الكلام ويقع فصل فحينئذ يجوز العطف ويكون طول الكلام والفاصل سادا مسد التأكيد نحو قوله تعالي: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ (٣) بالرفع في قراءة بعضهم فإنه عطف الشركاء علي المضمر المرفوع في «أجمعوا» حين طال الكلام بالمفعول ونحوه قوله تعالي: ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (٤) عطف الآباء علي المضمر المرفوع حين وقع فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو لا " (٥).

---

(١) (٣٥: البقرة).

(٢) (٢٧: الأعراف).

(٣) (٧١: يونس).

(٤) (من الآية ١٤٨: الأنعام).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣.

ومعنى ذلك أنه إن لم يؤكد الضمير المرفوع أو يفصل بينهما، فلا يجوز العطف وإن عطف فيكون من باب الضرورة على خلاف بين النحاة، كما سنوضح من آراء العلماء فيما يلي:

عرض ابن يعيش لهذه المسألة في مبحث العطف بالحرف مبينا أن العطف بلا فاصل علي الضمير المرفوع المستتر ضرورة فقال:

فأما قوله (١):

٦٧- قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَي كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا (٢)

٦٨- قَدْ تَنَقَّبْنَ بالحرير وَأَبْدَيْنَ عُيُونًا حُورَ المَدَامِعِ مُجْلا

---

(١) القائل عمر بن أبي ربيعة المخزومي وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب: أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق و لم يكن في قريش أشعر منه، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب، فسمي باسمه، رفع إلى عمر بن عبد العزيز أنه يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن فنفاه إلى «دهلك» ثم غزا في البحر فاحترقت المنضينة به وبمن معه. فمات فيها غرقا توفي ٩٣هـ. الأعلام ٥/٥٢.

(٢) البيتان من بحر الخفيف . ويروى: **حور المدامع بخلا** في ديوان الشاعر ص ٢٣٤ صححه بشير يموت المطبعة الوطنية في بيروت ط ١ ١٩٣٤.

اللغة:

أقبلت: قدمت، ويعني محبوبته، زهر جمع زهراء البيضاء الناصعة البياض، تهادي تتبختر، الملا وروي الفلا، تعسفن: أخذن غير الطريق.

والمعني: قلت حين إقبال المحبوبة في صحبة زهر جميلات، يشبهن نعاج الفلاة سلكن طريقا رمليا، يجعل المشية فيها تتثاقل وتتبختر وفيها تشبيه مشي النساء بمشي بقر الوحش التي وقعت في رمل متعقد يتعب من مشي فيه، انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٢/٢ وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣.

والكتاب لسيبويه ٣٧٩/٢ هارون وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢ والخصائص لابن جني ٣٨٨/٢ والإنصاف ٢٧٩، ٢٨٠ وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٤/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ والأشموني ١١٤/٣ وشرح التصريح ١٥١/٢، ديوان الشاعر ٢٣٤ — بشير يموت ط الأولى ، المطبعة الوطنية بيروت/٢٣٤ .

والشاهد: (**إذ أقبلت وزهر**) حيث عطف « زهر » علي الضمير المستكن في الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول: إذ أقبلت هي وزهر فيؤكد الضمير المستكن ليقوي ثم يعطف عليه(١).

فابن يعيش بهذا الرأي يتفق مع سابقيه من العلماء سيبويه(٢)، والأعلم(٣)، وابن الأنباري(٤)، وجمهور البصريين (٥) في أن عطف المظهر علي المضمر المستكن في الفعل بدون فاصل أو توكيد ضرورة.

فالمسألة من المسائل الخلافية التي يختلف فيها العلماء بين من يجيز المسألة ومن يمنع وقوع هذه المسألة، وسنعرض فيما يلي آراء العلماء:

أولا: رأي المجيزين (لعطف المظهر علي المضمر المستكن في الفعل بدون فاصل أو توكيد):

ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز العطف علي الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام نحو: قمت وزيد واحتجوا بأن قالوا: الدليل علي أنه يجوز العطف علي الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء في كتاب الله تعالي وكلام العرب، قال تعالي:﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ** ﴾(٦) فعطف هو علي الضمير المستكن في استوي

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣.
(٢) الكتاب ٣٧٩/٢ هارون.
(٣) الكتاب ٣٩٠/١ بولاق.
(٤) الإنصاف ٢٧٩، ٢٨٠.
(٥) المصدر السابق /٢٧٩.
(٦) (٦، ٧: النجم).

والمعني: فاستوي جبريل ومحمد بالأفق الأعلى، وهو مطلع الشمس فدل علي جوازه، واتفق مع هؤلاء المجيزين ابن مالك(١) وولده(٢) والأشموني(٣) وغيرهم.

رأي المانعين:

ذهب البصريون إلي أنه لا يجوز إلا علي قبح في ضرورة الشعر وأجمعوا علي أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح.

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف علي الضمير المتصل وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به فإن كان مقدرًا فيه نحو: قام وزيد فكأنه قد عطف اسما علي فعل وإن كان ملفوظا نحو: قمت وزيد فالتاء بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم علي الفعل وذلك لا يجوز (٤).

رأي ابن الأنباري:

بعد أن فصل ابن الأنباري رأي الكوفيين والبصريين فنجده رد رأي الكوفيين مفندا حججهم قائلا: إن قوله تعالي: ﴿فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٥) الواو فيه واو الحال لا واو العطف والمراد به جبريل وحده، والمعني أن جبريل وحده استوي بالقوة في حالة كونه بالأفق.

---

(١) شواهد التوضيح / ١١٤ حيث قال: (وهو ما لا يجيزه النحويون في النثر إلا علي ضعف ويزعمون أن بابه الشعر والصحيح جوازه نثرا ونظما).

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم حيث قال: ليس بمقصور علي الشعر ومع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس لما فيه من عطف الاسم علي الفعل، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٥٤٣.

(٣) حاشية الصبان علي الأشموني علي ألفية ابن مالك حيث قال: هو علي ضعفه جائز في السعة نص عليه ابن الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم برفع العدم علي الضمير المستتر في سواء؛ لأنه بمشتق أي هو مستو والعدم وليس بينهما فاصل ، حاشية الصبان على الأشموني ١١٤/٣.

(٤) الإنصاف ٢٧٩، ٢٨٠ مسألة ٦٦.

(٥) (٦، ٧ : النجم).

وقيل: فاستوي، علي صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق.

وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل.

وأما ما أنشده من قوله «قلت إذ أقبلت وزهر تهادي» فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه، علي أن نقول: إنما جاء ههنا لضرورة الشعر وهذا جائز(١).

أما ابن مالك:

فيري ترجيح مذهب الكوفيين علي مذهب البصريين واستشهد بالكثير من النثر علي ذلك منها:

قال ابن مالك: "ولا يمتنع العطف دون فصل كقول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدمُ، فعطف العدم دون فصل ولا ضرورة علي ضمير الرفع المستتر في سواء، ومنه قول ابن أبي ربيعة، ثم قال: وأحسن ما استشهد به علي هذا قول عمر رضي الله عنه «وَكُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ» (٢) وقول علي رضي الله عنه: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «كُنْتُ وأَبو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وأَبو بَكْرٍ وَعُمَر، وَانْطَلَقْتُ وأَبو بَكْرٍ وَعُمَر»(٣) أخرجهما البخاري في صحيحه (٤).

وقال أيضا: تضمن الحديثين السابقين: "صحة العطف علي ضمير الرفع المتصل، غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو ما لا يجيزه النحويون في النثر، إلا علي ضعف. ويزعمون أن بابه الشعر والصحيح جوازه نثرا ونظما. فمن النثر ما تقدم من قول علي وعمر رضي الله عنهما.

---

(١) الإنصاف ٢٧٩ ،٢٨٠ مسألة ٦٦.

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري حديث رقم ٢٤٦٨ باب الغرفة والعلية المشرفة كتاب المظالم ٤٧ وشواهد التوضيح / ١١٢ والحديث في فتح الباري مجلد ٧ ص ٥٢٥ ويروى " إني وجار لي من الأنصار".

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري حديث رقم ٣٦٧٧ مجلد ١٠ صـ ٥٧٦ فضائل الصحابة ٦٢ وشواهد التوضيح / ١١٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٤/٣.

ومنه قوله تعالي: ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (١) فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين. ووجود « لا » بعدها لا اعتداد به. لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة، إذ المعني تام بدونها (٢).هذا ما قاله ابن مالك وفيه نظر.

أولا بمراجعة الحديث الثاني وجدت أن الرواة لم تتفق علي لفظه وهو مروي في مناقب عمر بوجه آخر بلفظ « ذهبت أنا وأبو بكر وعمر » (٣) فعطف مع التأكيد مع اتحاد المخرج فدل علي أنه من تصرف الرواة (٤) أو كما جاء في شرح التصريح يحتمل أنه مروي بالمعني (٥).

وكذلك بمراجعة قول عمر أيضا وجدت أن الحديث مروي بلفظ آخر وهو: «إني كنت أنا وجار لي» (٦) وقالوا: الرفع بالعطف علي الضمير المتصل المرفوع وبالنصب بالعطف علي الضمير المتصل في إني (٧) وفي الآية الكريمة أيضا نقض رأيه بنفسه حيث قال في شرح التسهيل بعد أن قال: إن الجيد الكثير أن يؤكد قبل العاطف بضمير منفصل واستشهد بالآية الكريمة حيث قال: ويقوم مقام فصل الضمير من العاطف الفصل بـ «لا» بين العاطف والمعطوف كقوله تعالي: ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (٨).

ومما يرد رأي ابن مالك أيضا أنه قال في ألفيته (٩):

---

(١) (١٤٨: الأنعام).

(٢) شواهد التوضيح ١١٥/١١٤.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري مجلد ١٠/ صـــ ٥٨٨، ٥٨٩ حديث رقم ٣٦٨٥.

(٤) فتح الباري مجلد ١٠/ صــــ ٥٧٦.

(٥) شرح التصريح ٢/ ١٥١ .

(٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري حديث رقم ٥١٩١ مجلد ٥١٣/١٤ وما بعدها،كتاب النكاح.

(٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري مجلد ٥١٥/١٤.

(٨) شرح التسهيل ٣٧٣/٣.

(٩) شرح ابن عقيل ٢٣٦/٣، ٢٣٧.

وَإِنْ عَلَي ضَـــمِيرِ رَفْــعٍ مُتَّصِـــلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِـــلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلا فَاصِـــلٍ يَـــرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِـــدْ (١)

خلاصة القول:

يفهم مما سبق أن ابن يعيش يري العطف للاسم الظاهر علي الضمير المستكن دون فصل أو توكيد «ضرورة» وهذا هو مذهب الجمهور وهو الصحيح لأن الوارد والكثير الجيد الفصل والوارد بغير فصل أو توكيد فهو في الشعر فاشيا، وما جاء في النثر فيحتمل التأويل والتخريج ومما حكاه سيبويه رحمه الله «مررت برجل سواء والعدم» قليل نادر ورأي ابن مالك يناقض بعضه البعض بين مؤيد مرة ومعارض أخري.

****

(١) شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

حذف ضمير الشأن من "إنّ" وأخواتها

الضمائر وسيلة للتعبير عما في النفس حيث إنها ألفاظ مختصرة يستغنى بها – بارزة أو مستترة أو مضمرة – عن ألفاظ تحتاج عند النطق بها زمنا وجهدا أطول وأكثر وضمير الشأن تفرّد بخصائص وأحكام خالفت الأصول العامة للضمير، واستخدام ضمير الشأن في العربية يجعل لها فضل تميز على غيرها من اللغات السامية.

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو: "إن وأخواتها" "وظن وأخواتها" نحو: "ظننته زيد قائم" فالهاء ضمير الشأن والحديث وهي المفعول الأول والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني وهي مفسرة لذلك المضمر ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر(١) على ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

"ويجئ هذا الضمير على العوامل الداخلة مع المبتدأ والخبر نحو "إن وأخواتها، وظنت وأخواتها، وكان وأخواتها" وتعمل فيه هذه العوامل، فإذا كان منصوبا برزت علامته متصلة نحو قولهم: "ظننته زيد قائم وحسبته قام أخوك" فالهاء ضمير الشأن والحديث وهى في موضع المفعول الأول والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني وهى مفسرة لذلك المضمر وتقول : " إنه زيد ذاهب " فالهاء ضمير الأمر وزيد ذاهب مبتدأ وخبر في موضع خبر الأمر، ومثله " إنه أمة الله ذاهبة وإنه من يأتنا نأته " الهاء في ذلك كله ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسير له في موضع الخبر ولا يحتاج فيها إلى عائد في الجملة لأنها هي الضمير في المعنى؛ ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ

(١) مجلة كلية اللغة العربية العدد ٢١ المجلد ٣١٣/١، ٣١٤ نقلا عن البلاغة العربية لعبد الرحمن الميداني جـ ٤١١/١.

ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ﴾ [(١)] ولا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر لا يجوز في حال الاختيار "إن زيد ذاهب" على معنى إنه زيد ذاهب وقد جاء في الشعر قال :

٦٩- إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِـي بِنْـتِ حَسَّـا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِه فِي الخُطُوب[(٢)]

وقال : **٧٠- إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَـا جَـآذِرًا وَظِبَـاءَ[(٣)]**

---

(١) (١٩: الجن).

(٢) القائل الأعشى ميمون بن قيس ، سبقت ترجمته والبيت في ديوانه /٢٧ والبيت من بحر الخفيف، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣ .

اللغة:

اللوم: العذل، وألام الرجل: أتى ما يلام عليه، واستلام الرجل إلى الناس، أى استذمّ واستلام إليهم: أتى إليهم ما يلومونه عليه.

اللسان مادة (ل و م) ٤١٠٠/٥ .

ومعنى البيت: يمدح الأشعث بن قيش: يريد أنه يحبهم .

إنه من لامني في تولى هؤلاء القوم، والتعويل عليهم في الخطوب ألومه وأعصه في كل أمر يصيبني، ويترل بى إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤١ .

وابنة حسان هي كبشة بنت حسان أبي الحارث جدة قيس لأمه. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٨٦/٢،٨٧

والشاهد فيه " إضمار ضمير الشأن والتقدير": (إنه من لام) ثم حذف الضمير وحذفه على هذا الترتيب ضرورة إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٠/١ . ولام فاعله ضمير من الشرطية والجملة في محل جزم لأنه شرط، وألمه مجزوم وهو جزاء الشرط وأعصه معطوف على ألمه والخطوب جمع خطب وهو الأمر والشأن .

والبيت في سيبويه والشنتمري ٤٣٩/١ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٨٦/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٨٠ والأمالي لابن الشجري ١٨/٢ والإنصاف/١١٨ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٦/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٢، ٨٩/١٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور /١٧٨ ومغنى اللبيب /٣٧ ،٦٠٥ والخزانة ٤٢٠/٥ ويروى البيت (من يلمنى على بنى بنت حسان) وعلى هذه الرواية فلا شاهد

(٣) القائل قيل: للأخطل وليس في ديوانه برواية السكري والأخطل هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بنى تغلب، أبو مالك: شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بنى أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم جرير: والفرزدق والأخطل، نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة (بالعراق) واتصل بالأمويين فكان شاعرهم توفى سنة ٩٠هـ. الخزانة ٤٥٩/١. الأعلام ١٢٣/٥ =

فالهاء مرادة والتقدير: "إنه" وذلك لأن من ههنا شرط ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظية فلذلك قلنا: إن الهاء مرادة وكذلك باقي أخواتها [١].

فابن يعيش يرى حذف ضمير الشأن ضرورة شعرية جائزة في الشعر وغير جائزة في سعة الكلام وعلل لذلك أن من شرطية، ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظية لأن الشرط له الصدارة في الكلام وللعلماء في ذلك آراء وأقوال نذكرها فيما يلي :

أولا: رأى سيبويه والأعلم:

قال سيبويه "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي".

وذلك قولك: "إن من يأتينى أتيه، وكان من يأتينى أتيه، وليس من يأتينى آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنك أعملت (كان وإن) ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه ألا ترى أنك لو جئت بأنْ ومتى تريد أنّ "أَنْ" وإنَّ متى،كان محالا، فهذا دليل أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا بمن وما وأيّ، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت، فمن ذلك قولك أنه من يأتنا نأته وقال عز وجل: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ ﴾ [٢] وكنت من يأتني آته وتقول: كان من يأته يعطه وليس من يأته يجبه إذا أضمرت الاسم في كان أو في ليس لأنه حينئذ

= اللغة:

الكنيسة: متعبد النصارى. الجاذر: جمع جؤذر بضم الدال ويجوز فتحها ولد البقرة الوحشية. والظباء: الغزلان يقول: من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر النصارى وأشباه الظباء من بناتهم حاشية الآلوسي/٥١

والبيت من بحر الخفيف في شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣ وانظره في سيبويه والشنتمري ٤٣٩/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٨٠ والأمالي لابن الشجري ١٩/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور /١٧٨ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن الربيع ٩١٣/٤٣٥ وارتشاف الضرب ٩٤٧/٢ والضرائر للآلوسي/٥١

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣،١١٥،١١٦

(٢) (من الآية ٧٤: طه).

بمنزلة لست وكنت فإن لم تضمر فالكلام على ما ذكرنا وقد جاء في الشعر إن من يأتني آته وأنشد قول الأعشى " [١].

وقال الأعلم : الشاهد فيه : جعل "من" للجزاء مع إضمار المنصوب بأن ضرورة ولذلك جزم ألمه والتقدير إنه من يلمنى في تولى هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب ألمه وأعصى أمره في كل خطب يصيبنى[٢].

فسيبويه يرى أن "من" وما" وأيًّا" يجب جعلها موصولة لا شرطية إذا وقعت بعد "كان" وأخواتها و(إن) وأخواتها وذلك لأن هذه النواسخ لا تعلق عن العمل، ولا يجوز إعمالها في أسماء الشرط ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه متقدم عليه سوى الجار وبشرط أن يكون معمولا لفعل الشرط. نحو: كتاب ما تقرأ تستفد، وبمن تثق أثق، وفى أي وقت تأتنا نكرمك.

فإن شغلت النواسخ المذكورة جازيت بالأسماء الثلاثة ، ويجوز أن تقول كان من يأته يعطه، وليس من يأته يجيبه فتجعل اسم كان وليس ضمير للشأن محذوفا وتجازى بمن لأنك شغلت الناسخ عنه، ولا يجوز ذلك في (إن) وأخواتها إلا في الضرورة الشعرية، إذ لا يجوز حذف ضمير الشأن من (إن) وأخواتها إلا في الشعر اعتمادا على الضرورة الشعرية[٣].

رأى ابن الشجرى :

يرى ابن الشجرى في أماليه أنَّ "من" شرطية حيث قال:

"انجزام "أَلُمه" دل على أن "من" شرطية، وإذا كانت شرطية، لم يكن بد من الفصل بينها وبين إنّ؛ لأن أسماء الشرط حكمها حكم أسماء الاستفهام، في أن العامل فيها يقع بعدها كقولك: أيهم تكرم أكرم، كما تقول إذا استفهمت: أيهم أكرمت؟ "[٤].

---

(١) سيبويه والشنتمري ٤٣٩/١

(٢) حاشية الكتاب ٤٣٩/١

(٣) سيبويه والضرورة الشعرية/١٧٢،١٧٣

(٤) الأمالي لابن الشجري ١٨/٢،١٩

رأى ابن مالك:

يرى ابن مالك أن "مَنْ" يجب أن يكون لها حكم (الذي) في صور منها :

أن تقع بعد"إنّ" أو إحدى أخواتها، كقولك: إن من يأتيني آتيه، وليت ما أقول تقول ، فترفع ، لأنك لما أعملت "إنَّ" وليت في "مَنْ " وجب أن تكون موصولة ؛ لأن الشرطية لا يعمل فيها لفظ ما قبلها ، إلا أن يكون حرف جر، نحو: بمن تمرر أمرر، وعلى أيها تركب أركب ، لأنه معدٍّ لفعل الشرط إلى الاسم ، فصار مع الفعل بمنزلة فعل وصل إلى الاسم بغير حرف جر، فلما لم يعمل في الأسماء الشرطية لفظ ما قبلها غير حرف الجر، وجب فيما وقع منها بعد إن أو إحدى أخواتها أن تكون موصولا ، لأن هذه الحروف لا تدخل على إن الشرطية ، لأنها مختصة بالأسماء ، ولا تدخل على ما تضمن معنى إن إلا في الشعر ولا يكون ذلك إلا على حذف الاسم(١) .

وقال أيضا في موضع آخر : ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن قول الشاعر وأنشد البيت(٢) .

ولكنه قال في الكافية الشافية ما يخالف ذلك عند الحديث عن ضمير الشأن قال في الألفية:

ومُضْمَرُ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ فُسِّرَا بِجُمْلَةٍ كـ (إنَّهُ زَيْدٌ سَرَى)(٣)

وقال:

فى باب (إنّ) اسما كثيرًا يُحْذَفُ كـ (إنَّ مَنْ يَجْهَل يَسَلْ مَنْ يَعْرِفُ)(٤)

وقال في شرح هذه الأبيات: (ويجوز حذفه ـ أي ضمير الشأن ـ مع إنّ وأخواتها، ولا يخصُّ ذلك بالضرورة وعليه يحمل قوله ـ عليه السلام.

(إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ)(٥).

---

(١) شرح التسهيل ٤/٨٨،٨٩

(٢) المصدر السابق ٢/١٤

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٣٣

(٤) المصدر السابق ١/٢٣٤

(٥) ونص الحديث: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا الأعمش، عن مسلم قال: كنا مع مسروق في دار يسار بن نمير فرأى في صفته تماثيل فقال: سمعت عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " **إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ** ". أخرجه البخاري الحديث رقم ٥٩٥٠ كتاب اللباس ٧٨ باب عذاب المصورين يوم القيامة ٨٨ ص ٢٤١، ٢٤٢ المجلد ١٦ .

والتقدير: إنه من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون.

فنجد أن ابن مالك في شرح التسهيل قال أنّ (إنّ) وأخواتها لا تدخل على ما تضمن معنى إن إلا في الشعر مع حذف اسمها أي ضمير الشأن وفى الكافية الشافية أن الحذف ليس بضرورة ولا خاصا بالشعر ودليله الحديث.

رأى القيسي :

ذكر القيسي أن الشاهد في البيت إضمار القصة والحديث في " إنّ " ثم حذف ذلك الضمير فكأنه قال : إن من لام في بني بنت حسان ، ثم حذف الضمير على هذا الترتيب للضرورة، وهذا إنما يكون في الشعر[(١)].

وقال : ولولا اعتقاد حذف الضمير ، ما جاز أن تكون "من" شرطا ، والدليل على أنه شرط جزمه " ألمه" ثم عطف عليه "وأعصه في الخطوب" ولو لم يكن في "إن" ضمير ، لما جاز أن يكون شرطا ؛ لأن الشرط له صدر الكلام، فلو عمل فيه عامل، خرج عن أن يكون متقدما، وصار حشوا، وإذ كان ذلك كذلك بطل أن يكون شرطا[(٢)].

فالقيسي يرى أن "من" شرط والدليل الجزم وأنّ (إنّ) إن لم يكن به ضمير شأن محذوف لما جاز أن يكون شرطا وهو بهذا موافق لابن الشجري في رأيه.

رأى ابن عصفور:

يرى ابن عصفور أن المحذوف ضمير الشأن وأن " من " في البيتين شرطية وان الحذف حسن في الشعر قبيح في الكلام فقال : "فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام ؛ لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال ، وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة " أَنّ " وأخواتها لذلك مباشرتها للأفعال ، لأنه مفسر بالجملة التي بعده فأشبهت الجملة لذلك ، وإن كانت في الخبر، الجملة الواقعة صفة في نحو قولك : رأيت رجلا يحبه عمرو وفى أن كل واحدة

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ١٤٠/١

(٢) المصدر السابق نفسه .

من الجملتين مفسرة لما قبلها، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها . فلذلك أيضا يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له وأيضا يستعمل والحذف مناقض لذلك(١).

رأى ابن هشام:

قال ابن هشام وعند الحديث على "إنّ" المكسورة الهمزة :

" وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله ـ عليه الصلاة السلام : (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)(٢) الأصل: إنه أي الشأن كما قال الشاعر:

٧٠م– إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وظِبَاءَ

وإنما لم تجعل "من" اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله .

ثم قال : وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنى أيضا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذابا من الناس" .

خلاصة القول :

إن ابن يعيش يرى أن "من" شرطية ولا يجوز عمل ما قبلها فيها ولذا فهي ليست باسم " إن " وإنما اسم إنَّ ضمير شأن محذوف وحذفه ضرورة شعرية؛ لأنه لا يجوز حذفه مع إن وأخواتها إذا دخلت على "من" الشرطية ووافقه في ذلك ابن الشجري وابن عصفور وغيرهم ومجمل كلام سيبويه إنها موصولة ووافقه ابن مالك مرة

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨،١٧٩ .

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٢٥٣ .

وجعلاها من قبيل الضرورة وقال ابن مالك في موضع آخر أن الحذف هنا ليس على سبيل الضرورة.

والصحيح ما ذهب إليه ابن يعيش ومن وافقه على أن حذف ضمير الشأن ضرورة شعرية وأن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ليس معناه عدم الضرورة وإنما مذهب الجمهور حتى ولو كان ذلك في القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف لأن الضرورة عندهم قاعدة لا يريدون تفتيتها، أما ابن مالك فعنده الضرورة بمعنى عدم القدرة والاستطاعة بالمجئ بغيرها أي بعدم الإمكان.

وأتفق مع مذهب الجمهور في أن ذلك من قبيل الضرورة حيث لا يجوز حذفها إذا دخلت على "من" الشرطية لأن "من" الشرطية لها صدر الكلام .

****

حكم اجتماع نون الوقاية ونون الرفع

كثيرا ما نجد نون الوقاية مجتمعة مع نون الرفع، ولذا يجوز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك نحو : ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ ﴾ (١).

الثاني: الإدغام نحو: "أتعدانِّي" .

والثالث: الحذف نحو ﴿ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡۚ ﴾ (٢).

وفى المحذوف خلاف بين النحاة فأكثرهم على أن النون المحذوفة هي نون الوقاية وعليه الأعلم(٣) والأخفش(٤) والثمانينى(٥) وابن يعيش(٦) وغيرهم كثير وحجتهم أنها هي الزائدة أما سيبويه(٧) وابن مالك(٨) فعلى أن المحذوف نون الرفع والباقية نون الوقاية وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: وهو يتحدث عن حذف نون الوقاية مع الحروف وأن هذا جائز أي: أنهم أجازوا حذف نون الوقاية مع الفعل نفسه فقال :

" وقالوا: إلى ولى من غير نون لأن الحروف لا يكره فيها الكسر كما كره في الأفعال مع أنهم قد حذفوا هذه النون مع الفعل نفسه نحو قوله(٩):

---

(١) (من الآية ١٧: الأحقاف).

(٢) (من الآية ٢٧: النحل).

(٣) سيبويه والشنتمري ٢/١٥٤

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/٢٣٥

(٥) القواعد والفوائد للثمانيني ٤١٣

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩١

(٧) سيبويه والشنتمري ٢/١٤٥

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٢

(٩) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي من كلمة له يخاطب فيها امرأته،ـ وعمرو بن معد كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي: فارس اليمن، وصاحب الغارات المذكورة. وفد على المدينة سنة ٩هـ في عشرة من بني زبيد فأسلم وأسلموا، وعادوا ولما توفى النبي صلى الله عليه وسلم ارتد عمرو في اليمن ثم رجع إلى الإسلام وشهد اليرموك والقادسية كنى أبا ثور، له شعر جيد توفى على مقربة من الري وقيل: قتل عطشا يوم القادسية توفى سنة ٢١هـ. الأعلام ٥/٨٦ .

٧١- تَرَاهُ كالثِّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَاليات إِذَا فَلِينِى[(١)]

وإذا أجازوا حذفها مع الفعل كان مع الحرف أسوغ "[(٢)].

فابن يعيش يرى أن النحاة قد أجازوا حذف النون مع الفعل الواجب اقترانه بنون الوقاية للضرورة فمع الحروف الجائزة الاقتران بنون الوقاية أسوغ .

والشاهد "فلينى" حيث حذفت نون الوقاية وبقيت نون النسوة والأصل "فليننى" هذا على رأى ابن يعيش.

واجتماع نون الوقاية مع نون النسوة مسألة خلاف بين النحاة في أي النونين تحذف فبعضهم يرى أن النون المحذوفة نون النسوة، والبعض يرى أن المحذوف نون الوقاية وهذا من قبيل الضرورة وسنوضح هذه الآراء بالتفصيل فيما يلي :

أصحاب الرأي الأول والذين يرون أن المحذوف نون النسوة:

رأى سيبويه :

سيبويه يرى أن النون المحذوفة من النونين هي نون النسوة، والباقية نون الوقاية، وقد ذكر سيبويه ذلك في الكتاب وهو يتحدث عن اجتماع نون الرفع مع نون التوكيد،

---

(١) **اللغة:**

الثغام: نبت على شكل الحلِيّ، وهو أغلظ منه وأجل عودا اللسان مادة (ث غ م)٤٨٧/١ .

يعل: العل والعلل: الشربة الثانية وقيل: الشرب بعد الشرب تباعا، يقال: علل بعد نهل. اللسان مادة (ع ل ل) ٣٠٧٨/٤: المسك: ضرب من الطيب اللسان مادة (م س ك)٤٢٠٢/٦ ، الفاليات: إذا بحثت عن القمل والخطأ اللسان مادة (ف ل ا) ٣٤٧٠/٥ .

البيت من بحر الوافر ، وانظره في الكتاب ١٥٤/٢ وشرح المفصل ٩١/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١ ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ والفوائد والقواعد للثمانيني ٤١٣ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/١ وشرح الكافية للرضي ٥٧/٣ واللسان ٣٤٧٠/٥ مادة (ف ل ا) والشاهد فيه "فليني" والأصل "فلينني" حيث حذف إحدى النونين نون النسوة أو نون الوقاية على خلاف بين النحاة فإن كانت المحذوفة نون الوقاية فضرورة.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٩١ .

حيث استدل على حذف نون الرفع حال اجتماعها مع نون الوقاية، واعتبر سيبويه هذا الموضع ـ أي حذفها مع نون الوقاية ـ أشد من حذفها مع نون التوكيد فقال :

" وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم أدخلت هذه النون الخفيفة أو الثقيلة، حذفت نون الرفع وذلك قولك:لتفعلن ذاك، ولتذهبن لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلن ذاك، فتحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذ كانت تحذف وهم في هذا الموضع أشد استثقالا للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من هذا "(١). ولكنه لم ينص على ذلك نصًا صريحًا وإنما أتى بهذا البيت بعد الحديث عن نون الرفع(٢).

رأي ابن مالك:

ووافقه في ذلك ابن مالك حيث قال: (ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر(٣) حوفظ على بقائها مطلقا إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف، فهي الباقية عند سيبويه في قول الشاعر:

٧١م– تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا   يَسُوءُ الفَاليات إذَا فَلِينِى

قال: أراد "فلينني" فحذف الأولى، وبقيت الثانية، كما أنها هي الباقية في: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ ﴾(٤).

(١) الكتاب لسيبويه ٥١٩/٣ هارون .
(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٣/ ٥١٩ هارون .
(٣) المقصود مما ذكر من وقاية من التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، والتباس أمر المذكر بأمر المؤنث .
(٤) (٦٤: الزمر: وتمامها ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ ﴾)،وشرح التسهيل ١٤٠/١ .
والبيت سبق تخريجه ص ٢٥٨ .

وقد ذكر ابن مالك أسباب حذف نون الرفع دون الوقاية فقال:

١- تحذف نون الرفع للتخفيف أو لنيابتها عن الضمة ، وبين أن ذلك ثابت في الكلام الفصيح نثرا ونظما فقال في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح " حذف نون الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه، وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبى عمرو بتسكين راء "يشعرْكم" و"يأمرْكم"[1] .

٢- وقال أيضا "إن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها وحذف نون الوقاية:

أ) لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب وحذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف لا يؤمن بحذفه حذف.

ب) وأيضا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء وإذا حذف نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

٣- أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه [2] واختار هذا الرأي أيضا ابن هشام حيث قال في المغنى "قيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح"[3].

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٧١-١٧٣. وانظر إملاء ما من به الرحمن / ٤٩ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٥٢.
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام على حاشية الأمير ٢/٥٢.

أما أصحاب الرأي الثاني والذين يرون أن المحذوف نون الوقاية دون نون الرفع:

رأى الأعلم :

يرى الأعلم أن الشاهد في حذف النون في قوله "فلينـى" كراهـة اجتمـاع النـونين وحذف "نون الضمير" دون نون جماعة الإناث وذلك لأنها لغير معنى[(١)].

ونون الضمير هي نون جماعة الإناث ولعله تصحيف والأعلـم يـرى أن المحـذوف نـون الوقاية دون جماعة الإناث أي دون نون الرفع وهذا ما أوضحه صاحب الخزانـة، حيـث قـال: قال الأعلم : الشاهد: حذف النون في قوله "فليني" كراهة لاجتمـاع النـونين؛ وحـذفت نـون الياء دون جماعة النسوة لأنها زائدة لغير معنى [(٢)].

رأى الأخفش :

ورأي الأخفش أيضا أن النون المحذوفة نون الوقاية لا نون النسوة وهذا ما ذكره في كتابه معاني القرآن معلقا على هذا البيت " فحذف النون الأخيرة، لأنها النون التي تـزاد ليترك ما قبلها على حالـه وليسـت باسـم فأمـا الأولى فـلا يجـوز طرحهـا فإنهـا الاسـم المضمر "[(٣)].

رأى الرضى :

قال الرضي: وقد جاء حذف نون الوقاية، مع نون الضمير للضرورة ، قال :

٧١م– تَرَاهُ كالثّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَاليات إذَا فَلِينِى

ثم قال: و لا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير، إذ الفاعل لا يحذف[(٤)] .

وقد ذكر ابن مالـك أن مـذهب سـيبويه والأخفـش واحـد لا خـلاف بينهمـا وأن المحذوف عندهما نون الرفع لا نون الوقاية فقال: "فأكثر المتـأخرين علـى أن المحذوفـة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفـع ومـذهب سـيبويه والأخفـش عكـس ذلـك وهو الصحيح "[(٥)] .

---

(١) سيبويه والشنتمري ١٥٤/٢ .

(٢) الخزانة ٣٧٢/٥ ت عبد السلام هارون .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١ واللسان مادة (ف ل ا) ٣٤٧٠/٥ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٥٧،٥٦/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٥٢/١ .

والصحيح أن مذهب الأخفش مخالف لمذهب سيبويه كما أوضحت فيما سبق ويرد كلام ابن مالك ما ذكره الأخفش نفسه في كتابه معانى القرآن السابق ذكره.

ويؤيد رأى الأخفش المبرد[(١)] والأعلم[(٢)] والثمانيني[(٣)] والرضي[(٤)] وأبو حيان[(٥)] والسيوطي[(٦)] وغيرهم.

وخلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن المحذوف نون الوقاية والباقية نون الرفع ووافقه كثيرون .

ورأى سيبويه وابن مالك وابن هشام وغيرهم يرى أن المحذوف نون الرفع والباقية نون الوقاية وذلك لما ذكرت من أسباب وأنا أتفق مع سيبويه وابن مالك لما في رأيهم من قوة ووضوح كما ذكرت.

****

(١) همع الهوامع ٢١٨/١ .
(٢) سيبويه والشنتمري ١٥٤/٢ .
(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني ٤١٣ .
(٤) شرح الكافية ٥٦/٣، ٥٧ .
(٥) همع الهوامع ٢١٨/١ .
(٦) المصدر السابق نفسه .

حذف نون الوقاية من "ليت"

من المعلوم أن نون الوقاية تلحق بالأفعال وذلك إذا لحق ضمير المتكلم المنصوب بالفعل.

وللعلماء في سبب إلحاقها بالفعل قولان: أحدهما أنها تقي الفعل من الكسر .

والثاني: أنها ليست للوقاية وإنما هي لعدم التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأيضاً لعدم التباس أمر المذكر بأمر المؤنث وأنها لازمة في الأفعال وخاصة فعل الأمر ثم صحبت أخويه أما الحروف لما أشبهت الأفعال وأجريت في العمل مجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل والحروف على ضربين الأول: تكون بالياء والنون مثل منى وعنى والثاني بالياء وحدها مثل إلى ولي.

أما ليت فلمشابهتها بالفعل وأن آخرها لم يكن نوناً ولا مضارعاً للنون ولا يقرب منها فلزمتها النون وحذفها ضرورة [(١)] وسنوضح ذلك فيما يلي:

قال الشاعر[(٢)] :

٣٩م- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُه وَأَفْقِدَ بَعْضَ مَالِي[(٣)]

(١) شرح الكافية للرضي ٣/ ٥٥ وما بعدها.

(٢) الشاعر سبق تعريفه ص ١٤٨ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص ١٤٨.

قال ابن يعيش: "فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذي شك فثبت أن المحذوف في إني وأني نون الوقاية"[١].

والشاهد في "ليتي" حيث حذف النون منها ضرورة شبهها بأخواتها[٢].

وجه دخول نون الوقاية على الأفعال:

قال ابن يعيش: "وإنما زادوا النون في المنصوب إذا اتصل بالفعل وقاية للفعل من أن تدخله كسرة لازمة"[٣].

وقال ابن مالك: "ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل، وتلحق منه المتعدى ماضياً كان نحو "أكرمتني" أو مضارعاً نحو تكرمني، أو أمراً نحو أكرمني، فإذا كان اتصالها غير لازم لم يستدل بها على الفعلية، لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلا"[٤].

وقال أيضًا: "وينبغي أن تعلم أن فعل الأمر أحق بها من غيره لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث فبهذه النون تُوَقيِّ هذا المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك لا لأنها وقت الفعل من الكسر إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق

---

(١) شرح المفصل ٣/٩٠ .
(٢) المصدر السابق ٣/١٢٤ .
(٣) المصدر السابق ٣/١٢٣ .
(٤) شرح التسهيل ١/١٥ .

الكسر لأجل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم فضله فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها، ثم يوقف على الكسور بالسكون نحو ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾ [١] وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء " [٢].

وجه دخول نون الوقاية على الحروف:

قال ابن يعيش: "وقد أدخلوا هذه النون مع إن وأخواتها فقالوا: إنني وكأنني ولكنني ولعلني وليتني لأنها حروف أشبهت الأفعال وأجريت في العمل مجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل" [٣].

علة حذف نون الوقاية من الحروف ومن ليت:

قال ابن يعيش معللاً لحذف نون الوقاية من الحروف: "وقد جاءت محذوفة وأكثر ذلك في إن وأن ولكن وكأن فقالوا: إني وأني ولكني وكأني وإنما ساغ حذف النون منها لأنه قد كثر استعمالها في كلامهم واجتمعت في آخرها نونات وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن أصلا في لحاق هذه النون لها وإنما ذلك بالحمل على الأفعال فلاجتماع هذه الأسباب سوغوا حذفها، وقد حذفوها من لعل فقالوا لعلى لأنه وإن لم يكن آخره نوناً فإن اللام قريبة من النون ولذلك تدغم فيها في نحو قوله تعالي ﴿ مِن لَّدُنۡهُ ﴾ [٤] فأجريت في جواز الحذف مجراها، وأما ليت فلما لم يكن في آخرها نون ولا ما يشبه النون لم يجز حذفها إلا في ضرورة الشعر فأما قوله:

---

(١) (من الآية ١٥: الفجر).

(٢) شرح التسهيل ١/١٣٥

(٣) شرح المفصل ٣/١٢٣

(٤) (من الآية ٢: الكهف).

٣٩م- كَمُنَيةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

والشاهد في البيت حذف النون من ليتي ضرورة شبهها بأخواتها "(١) .

فهذا الرأي لابن يعيش موافقٌ لرأي سيبويه(٢) .

وذكر ابن يعيش رأي الفراء في حذف النون قائلاً:

"فأما الفراء فإنه احتج لسقوط النون في أن وكأن ولعل بأنها بعدت عن الفعل إذ ليست على لفظه ضعف لزوم النون لها "وليت" على لفظ الفعل فقوى فيها إثبات النون ألا ترى أن أولها مفتوح وثانيها حرف علة ساكن وثالثها مفتوح فهو كقام وباع "(٣).

وعلق على هذا الرأي ابن يعيش قائلاً: "وهو قول حسن إلا أنه يلزم أن يقل حذفها مع "أن" المفتوحة لأنها على وزن الأفعال المضاعفة نحو رد وشد ومد "(٤).

مما سبق يتضح أن ابن يعيش قد ذكر آراء العلماء في علة حذف النون في الحروف وهي على النحو التالي:

١- رأي سيبويه أن الحذف لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وهم يستثقلون التضعيف وقال سيبويه معلقاً على البيت: "وقد قال الشاعر حيث اضطر ليتي كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي والمضمر منصوب "(٥).

(١) شرح المفصل ١٢٣/٣،١٢٤ والبيت سبق تخريجه ص ١٤٨ .

(٢) سيبويه والشنتمري ٣٨٦/١ وشرح المفصل ٩١/٣

(٣) شرح المفصل ٩١/٣

(٤) المصدر السابق ٩١/٣ .

(٥) سيبويه والشنتمري ٣٨٦/١ .

٢-رأي الفراء سقوط النون في أن وأخواتها لبعدها عن الفعل أما ليت فقويت النون فيها لشبهها بالفعل ومعني كلام الفراء أن الحذف جائز بقله والكثير الإثبات.

٣- ثم بين ابن يعيش رأيه في أن حذف النون من ليت ضرورة والصحيح لزوم النون وهناك رأي لابن مالك في حكم حذف نون الوقاية من "ليت" **أما ابن مالك**: فقد صرح في ألفيته[(١)]:

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرًا

وقال ابن عقيل في شرحه للألفية: "والكثير في لسان العرب ثبوتها، وبه ورد القرآن الكريم، قال الله تعالي: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾ "[(٢)].

فرأى ابن مالك هنا أن الحذف نادر قليل وليس بشاذ وهو موافق لمذهب الفراء حيث قال: ويجوز ليتي وليتني وظاهره الجواز في الاختيار[(٣)].

وفي موضع آخر معلقاً على البيت المذكور:ولم يرد ليتي إلا في نظم وأنشد البيت[(٤)].

٤–وعلل قلة إلحاق النون بلعل قائلاً: "ولما نقض شبه لعل بالفعل من أجل أنها تُعَلقِّ في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تجر على لغة، ضعف وجوب إلحاق النون المذكورة بها فكثر لعلى كقوله تعالى: (لعلي أبلغ الأسباب)"[(٥)].

خلاصة القول:

إن الفراء ومن وافقه يرون الجواز وابن يعيش وسيبويه ومن وافقهم يرون أن الحذف لنون الوقاية من "ليت" ضرورة شعرية.

---

(١) شرح ابن عقيل ١١٠/١ .

(٢) (٧٣: النساء) ، وشرح ابن عقيل ١١٢/١ .

(٣) الأشموني ١٢٣/١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٦ .

(٥) (٢٦: غافر). شرح التسهيل ١/ ١٣٧ .

وأنا أتفق مع هذا الرأي وأرجحه لما ذكر ابن يعيش من أسباب للزوم بقاء النـون وعـدم الحذف وهو أن ليت لمـا لم يكـن في آخرهـا نـون ولا مـا يشـبه النـون لم يجـز حـذفها إلا لضرورة شعرية.

****

حذف لام الأمر وإبقاء عملها

اعلم أن الفعل يجزم باللام في الأمر، وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء نحو: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٍ ﴾ (١) وفي الدعاء وهو طلب الفعل على سبيل الخضوع نحو: ﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾ (٢) فلذلك النحويون يسمونها لام الأمر، لأنه الأصل فيها. ولام الأمر مبنية على الكسر لأنه أقرب إلى الجزم، لأنها حركة مقابل مقابلة وهو الجر ومن العرب من يبنيها على الفتح، بنو سليم يفتحون لام الأمر نحو "لَيقم زيد" وإذا وقعت لام الأمر بعد الفاء والواو وثم جاز تسكينها إجراء للمنفصل مجرى المتصل لكثرة الاستعمال، وهو مع الواو والفاء أعرف من التحريك، ولذلك اتفق القراء على التسكين فيما سوى" ﴿ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ ﴾ (٣) وفي: ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ﴾ (٤) فيما ولى واو، وفاء كقوله تعالى: ﴿ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿ فَلۡيَكۡتُبۡ

---

(١) (من الآية ٧: الطلاق).

(٢) (من الآية ٧٧: الزخرف).

(٣) (من الآية ٢٩: الحج).

(٤) (من الآية ٦٦: العنكبوت) .

(٥) (من الآية ١٨٦: البقرة) .

وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ [١]. وقوله تعالى: ﴿ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [٢]. وأما تسكين اللام بعد ثم فقليل.

وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل المخاطب، وهو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم، وحده أو مشاركاً وقوله ﷺ: "قوموا فلأصل لكم" [٣] وقوله تعالى: ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [٤] فاللام في كل هذا واجبة الذكر ولا يجوز حذفها في مثله إلا في الشعر

(١) (من الآية ٢٨٢: البقرة).

(٢) (من الآية ١٠٢: النساء).

(٣) في شواهد التوضيح ١٨٦ وأخرجه البخاري كتاب الصلاة وباب الصلاة على الحصير ٢/٢١٧، ٢١٨، ٢١٩ وفي صحيح مسلم ٥/١٦٢ونص الحديث: حدثنا عبد الله قال: أخبرنا مالك عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ لطَعَام صَنَعَتْهُ له، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثم قال: قوموا فَلأُصَلِّي لَكُمْ. قال: أَنَسٌ: فَقُمْتُ إلى حصيرٍ لَنَا قَد اسْوَدَّ مِنْ طُولِ ما لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ وَصَفَفْتُ أَنَا وَاليَتِيمُ وَرَاءَهُ والعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ الله ﷺ ركعتين ثم انصرف .

(٤) (١٢: العنكبوت: وتمامها ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾).

فإنه محل الاختصار والتغيير فيجوز فيه حذف اللام وجزم الفعل بها مضـمرة لاضـطرار ودونه[١] كما سنوضح فيما يلي:

ذكر ابن يعيش في نواصب الفعل المضارع أنه لا يجوز جزم المضـارع إذا لم يتقـدم ما تحمله عليه، ولا يجوز عطف المضارع المعرب على فعل الأمر المبني على السـكون لأن حرف العطف يشرك في العامل والأول بلا عامل فلم يمكن حمله عليه.

فقال وتقول : "زرني وأزورك بالنصب ولا يجوز الجزم لأنه لم يتقدم ما تحملـه عليـه لأن الذي تقدم فعل أمر مبني على السكون فلا يصح عطف المضارع المعرب عليه لأن حرف العطف يشرك في العامل والأول بلا عامل فلا يمكن حمله عليه ولا يصـح إرادة الأمـر في الثاني لأن المتكلم إذا أمر نفسه كأمر الغائب لا يكون باللام ولو جاز أن يكـون معطوفـاً على الأمر بغير لام لجاز أن تقول مبتدئا: أزرك وتريـد الأمـر وذلـك ممـا لا يجـوز إلا في ضرورة الشعر كقوله [٢] :

٧٢- محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذاَ ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالاً[٣]

---

(١) شرح التسهيل ٤/٥٧-٦٠ بتصرف يسير .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٧ .

(٣) البيت لم يعلم قائله و لم ينسبه سيبويه ولا الأعلم وقال المبرد مجهول ونسبه الرضى لحسان بن ثابـت ولـيس موجود في ديوانه وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب قائله أبو طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم ومـن الناس من ينسبه إلى ابنه أمير المؤمنين على ابن أبي طالب وقال جماعة للأعشى وهو من بحر الوافر.

اللغة:

التبال: سوء العاقبة أو الهلاك وهو بفتح التاء بزنة سحاب وأصل فائه واو فأصله الوبال، فقلبت الواو الواقعة في أول الكلام تاء وهذا القلب قليل في الواو المفتوحة، ولكنه يكثر في المضمومة فمن ذلك "جلست تجاه فلان" فإن أصـل هذه التاء الواو لأنه من المواجهة فأصل تجاه وجاه فأبدلت الواو قصراً للتخفيف. شذور الذهب ٢٣٧.

وانظره في سيبويه والأعلم ٤٠٨/١، والمقتضب ١٣١،١٣٠/٢ والأُصُول في النحو /١٧٥ وكتاب البيان في شرح اللمع /٤٤٢ والإنصاف /٣١٤،٣٠٦ وألفية ابن معطي ٣١١/١ وابن يعيش ٣٥/٧ وشرح التسهيل لابن مالـك ٦٠/٤ وضرائر الشعر لابن عصفور /١٤٩ وشرح شذور الذهب /٢٣٦. =

رأي ابن يعيش في حذف لام الأمر وإبقاء عملها:

مما سبق يتضح لنا رأي ابن يعيش:

١. لا يجوز عطف الفعل المضارع المعرب المجزوم على فعل الأمر المبني على السكون إلا بشروط.

٢. يجوز النصب للفعل المضارع المعرب المعطوف على فعل الأمر المبني على السكون.

٣. لو صح عطف المضارع المعرب على فعل الأمر لجاز الابتداء بالأمر وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر وكما هو في قول الشاعر.

رأي سيبويه:

قال سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها: "واعلم أن هذه اللام[1] قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة وقال الشاعر وأنشد البيت......." وقال: واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار وقد أضمره الشاعر شبههُ بإضمارهم رُبَّ وواو القسم في كلام بعضهم[2].

فسيبويه يرى أن الحذف غير جائز إلا في الشعر فقط تشبيهاً بإضمار رب وواو القسم.

= **والشاهد فيه** إضمار لام الأمر في قوله "تفد" والمعنى لتفد نفسك وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضمر وقد قيل: هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسرة منها وهذا أسهل في الضرورة وأقرب. الأعلم ٤٠٩/١ .

(١) اللام: أي لام الأمر.

(٢) سيبويه والشنتمري ٤٠٨/١،٤٠٩ .

رأي المبرد:

أما أبو العباس المبرد فقد أنكر هذه الضرورة فهو لا يجيز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في شعر ولا نثر حيث قال: "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر".

وينشد البيت وبيت آخر ثم يقول: فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ..... وهذا البيت ليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك[1].

فكلام المبرد وحكمه بإنكار هذا البيت بسبب عدم معرفة قائله مع ذكره أنه في كتاب سيبويه وعدم معرفة القائل لا ترد الشاهد إذا كان راويه ممن يوثق بروايته كسيبويه.

قال البغدادي في الخزانة: "والشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل، وإلا فلا. ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها"[2].

* كما أن القياس يؤيد ما سبق كما ذكر سيبويه[3] في الصفحة السابقة.

بل إن إضمار الجار أشد من إضمار الجازم. إذ الجار والمجرور كالكلمة الواحدة، بدليل وقوعهما موقع المفرد فيقعان خبراً وصفة وحالا، وليس كذلك الجازم والمجزوم، ولذا قال سيبويه: "وقوعهما موقع المفرد فيقعان وليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل في الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد"[4].

---

(١) المقتضب ١٣٠/٢، ١٣١.

(٢) خزانة الأدب ١٦/١ هارون.

(٣) انظر سيبويه والشنتمري ٤٠٩/١ وانظر رأي سيبويه في المسألة نفسها في الصفحة السابقة.

(٤) سيبويه والشنتمري ٢٩٤/١.

كما أن ابن عصفور قد ذكر شواهد عديدة تؤيد ما ذهب إليه سيبويه حيث قال:

ومنه إضمار الجازم وإبقاء عمله، وهذا أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء وأتى بشواهد عديدة منها هذا البيت المذكور ثم قال: فحذف الجازم في جميع ذلك: وهو لام الأمر للضرورة [١].

والظاهر أن المبرد لم يطلع على هذه الأمثلة، لأنه لم يذكرها ولم يذكر لها تخريجاً يتفق مع رأيه.

رأي الأعلم:

يرى أن فيه وجهين:

يرى الأعلم:

أ- أن اللام حذفت وجزم الفعل بهذه اللام المحذوفة ضرورة قبيحة.

ب- أو أن الفعل مرفوع وحذفت لامه ضرورة وهي أسهل وأقرب.

فقال: "الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله "تفد" والمعنى "لتفد نفسك" وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضمر وقد قيل: هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسرة منها وهذا أسهل في الضرورة وأقرب"[٢] .

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور /١٤٩، ١٥٠

(٢) الأعلم على كتاب سيبويه ٤٠٩/١

رأي ابن الأنباري:

تناول ابن الأنباري المسألة بالتفصيل مبينا رأي الكوفيين والبصريين ثم ذكر رأيا موافقا للوجه الثاني الذي ذكره الأعلم فقال: "وإنما الأصل: تفدي نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنما حذفت الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء"[(١)].

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك وتلزم لام الأمر في النثر فعل غير الفاعل المخاطب، وهو فعل الفاعل الغائب أو المتكلم، وحده أو مشاركاً وقوله صلى الله عليه وسلم "فلأصل لكم" وقوله تعالى: "ولنحمل خطاياكم"، فاللام في كل هذا واجبة الذكر ولا يجوز حذفها إلا في الشعر فإنه محل الاختصار والتغيير فيجوز فيه حذف اللام وجزم الفعل بها مضمرة لاضطرار ودونه.

أما قول الشاعر :

٧٢م – مُحَمدُ تَفْدِ نفسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

فليس بثبت لجواز أن يكون أراد: تفدي نفسك على الخبر، ولكن حذف الياء تخفيفاً، كما حذفوها في الأيد يريد الأيدي[(٢)].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٤.

(٢) شرح التسهيل ٤/٥٩،٦٠.

فالمفهوم من كلام ابن مالك أن الحذف للام وجزم الفعل المضارع بعدها في الشعر جائزة ضرورة ولكنه ليس أمرا ثابتاً؛ لأنه يجوز عنده أن يكون مرفوعا وحذفت لامه واجتزئ عنها بالكسرة تخفيفًا.

رأي السيوطي:

يرى السيوطي في الهمع أن هناك آراء لحذف اللام وأصحها جواز حذفها في الشعر فقال:

١. حذف اللام يجوز مطلقا رواه الكسائي مستدلاً بقوله: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (١) أي لتقيموا الصلاة.

٢. لا يجوز مطلقاً، ولا في الشعر، وهو رأي المبرد.

٣. وهو الصحيح يجوز في الشعر فقط كقوله: محمد تفد نفسك، ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه، والجزم في الآية؛ لأنه جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف.

٤. يجوز في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر نحو: قلت لزيد يضرب عمرا أي ليضرب

ولا يجوز في غيره إلا ضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر واستدل فيه بقوله:

٧٣- قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَأْذَن فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا(٢)

قال وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول: ايذن، أو تيذن.

---

(١) (من الآية ٣١: إبراهيم).

(٢) انظر شرح التسهيل ٥٩/٤ وضرائر الشعر لابن عصفور /١٤٩ وهمع الهوامع ٤٤٥/٢ وهو من بحر الرجز والقائل منظور بن مرثد الأسدي.

ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بمعموله ولا بغيره، وقال أبو حيان: وهي أشد اتصالا من حروف الجر لأنه قد روي فيه الفصل، ولم يجز ذلك منها لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر(١).

وقال الأشموني:

تحذف لام الأمر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة أضرب:

١. كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول: نحو ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(٢).

٢. قليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله:

٧٣م– قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُها تِيذَنُ فَإِنِّي حَمْؤُها وَجَارُهَا

٣. وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله محمد تفد نفسك كل نفس(٣).

وتخريج البيت على أنه دعاء بلفظ الخبر كما ذكر الأعلم وابن الأنباري وابن مالك وابن هشام فهو فرار من ضرورة إلى ضرورة، إذ الفعل عليه يكون مرفوعا وحذفت الياء اجتزاء عنها بالكسرة وهو ضرورة عند سيبويه أيضًا، كما أن هذا التخريج لا يطرد في جميع ما سمع مما يندرج تحت الضرورة وهي حذفت لام الأمر وعملها كقول الشاعر:

٧٤– فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِن يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ(٤)

(١) همع الهوامع ٤٤٤/٢،٤٤٥.

(٢) (٣١: إبراهيم: وتمامها ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾).

(٣) الأشموني وحاشية الصبان ٤/٤،٥ .

(٤) مغني اللبيب ٢٢٤/١ والأشموني ٥/٤ ، والبيت من بحر الطويل.

فالشاهد في: يكن، إذ أصله ليكن، فحذفت اللام للضرورة، فالفعل المجزوم في هذا البيت صحيح لا ينطبق عليه التخريج المذكور[١].

وخلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن الفعل مجزوم بلام الأمر المحذوفة وهذا من باب الضرورة لأن لام الأمر لا يجوز حذفها إلا في الشعر وأنا أتفق مع ابن يعيش في هذا حيث إنه رأي الكثير من العلماء كما بينت فيما سبق.

ثم قال ابن يعيش: وأما قوله:

٧٥- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[٢]

فالبيت أنشده صاحب الكتاب وعزاه إلى ربيعة بن جشم وقيل هو للأعشى وقيل للحطيئة والشاهد فيه أنه كالمسألة المتقدمة لما امتنع عطف الثاني إلى الأول لما ذكرناه بإضمار أن والمعنى ليكن منا أن تدعي وأدعوَ ويروي وأدع على الأمر بحذف اللام[٣] .

رأي ابن يعيش:

١. أدعو منصوب بأن مضمرة لوقوعه بعد الواو الواقعة في جواب الطلب المحض على معنى ليكن منا أن تدعي وأدعو.

---

(١) الأشموني ٥/٤ والمقصود بالتخريج المذكور (رفع المضارع وحذفت الياء واجتزاء الكسرة عن الياء) .

(٢) البيت من الوافر قائله ربيعة بن جشم وقيل الأعشى وقيل الحطيئة .

اللغة:

أندى: أفعل تفضيل من قولهم ندى صوته يندى ندي-من باب فرح- إذ بعد أمده وامتد حاشية شرح شذور الذهب/٣٢٨ .

والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٧ والكتاب لسيبويه ٤٢٦/١ والإنصاف ٣٠٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٩ وشرح ابن عقيل ١٥/٤ش٣٢٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٧ .

٢. أن البيت يروي وأدعُ على أنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة على معنى لتدعي ولأدع.

٣. وهو برأيه هذا يتفق مع الأعلم[١] وكـذلك ابـن الأنبـاري في الإنصـاف[٢] وابـن عصفور[٣].

****

(١) الأعلم على كتاب سيبويه ٤٢٦/١ حاشية كتاب سيبويه .

(٢) الإنصاف ٣٠٦

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٠

حذف الفاء من جواب الشرط

الفاء تلزم في مواضع فمنها: الجملة الاسمية مطلقاً: نحو إن قام زيد فهو مكرم. ومنها الطلبية نحو: إن قام زيد فأكرمه وفي التنزيل:﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾ [1] ومنها المستقبل المنفي بلن نحو إن زرتني فلن أكرمك والمنفي بما نحو إن يقم زيد فما يقوم عمرو والمثبت المقترن بالسين وسوف كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [2] ومنها الماضي المحقق وفي التنزيل: ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [3] ومنها الأفعال غير المتصرفة نحو نعم وبئس وليس وفعلاً التعجب وعسى وفي التنزيل: ﴿ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا ﴾ [4] وإنما لزمت الفاء لأنه لما امتنع تأثر أداة الشرط في هذه الأمور،أتى بالفاء للربط توصلا إلى المجازاة بها وكانت الفاء دون الواو لأن معناها التعقيب من غير مهملة والجزاء يجب وقوعه عقب الشرط[5] والفاء تؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء فلذلك خصوها من بين حروف العطف[6] وربما حذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاء، قال الشاعر:

٧٦- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ [7]

---

(١) (من الآية ٦: المائدة) .

(٢) (من الآية ٢٨: التوبة) .

(٣) (من الآية ٧٧: يوسف) .

(٤) (من الآية ١٩: النساء) .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٣٣/١ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩ .

(٧) المصدر السابق ١٥٨/٨ ؛ ٣،٢/٩ .

وسوف نوضح آراء النحاة في هذه المسألة فيما يلي:

قال ابن يعيش:

قال الشاعر:

٧٦م– مَنْ يَفْعَلِ الَحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مْثلان[(١)]

هكذا أنشده سيبويه وقد أنشده غيره من الأصحاب "فمن يفعل الخير فالرحمن يشكره" ولا يكون فيه ضرورة على هذه الرواية[(٢)].

فابن يعيش يرى أن حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية ضرورة، وللعلماء فيها آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

أولاً: رأي سيبويه:

قال سيبويه: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أن أنا كريم يكون كلاما مبتدأً والفاء وإذاً لا يكون إلا معلقين بما

---

(١) البيت من بحر البسيط قائله قيل حسان بن ثابت وهو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد: الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، واشتهرت مدائحه في الغساسنة وملوك الحيرة قبل الإسلام وعمى قبل وفاته، توفي سنة٥٤هـ، وليس في ديوانه. وقيل عبد الرحمن بن حسان بن ثابت وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي: شاعر ابن شاعر، كان مقيما في المدينة وتوفي فيها؛ اشتهر بالشعر في زمن أبيه قال حسان "فمن للقوافي بعد حسان وابنه" له ديوان مطبوع ببغداد، الأعلام ٣٠٣/٣.

الشاهد فيه حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط للضرورة والشاعر أراد: فالله يشكرها إذ الجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء عند وقوعها جوابا للشرط لعدم صحة وقوعها شرطا فاضطر الشاعر إلى حذف الفاء

وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨، ٣،٢/٩ وسيبويه والشنتمري ٤٥٨،٤٣٥/١ والنوادر/٢٠٧ والمقتضب٧٠/٢ والأصول٤٦٢/٣ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي والخصائص لابن جني ٢٨٣/٢ والمحتسب١٩٣/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة/١٣٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة٢٠٤ وشرح ألفية ابن معطي٣٣٤/١ والمساعد١٤٧/٣ وضرائر ابن عصفور/١٦٠ والمقرب لابن عصفور٣٥٢ وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم٧٠٢,٧٠١ ومغني اللبيب ١٥٦،٩٨،٥٦ وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٢، ٢٤١٩/٥ وأوضح المسالك/١٦٤ وحاشية الشمني على شرح الدماميني على متن المغني/١٢١ وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٥٤/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥٨/٨

قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطّراً، يشبهه بما يتكلم به من الفعل قال حسان بن ثابت وأنشد البيت "[١].

يفهم من كلام سيبويه السابق أن مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه في حذف الفاء من جواب الشرط وفي هذا البيت ضرورة اضْطُرَّ إليها الشاعر.

ثانيا: رأي المبرد:

قال المبرد وأما قول عبد الرحمن بن حسان:

٧٦م- مَنْ يَفْعَلِ الَحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مْثلانِ

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء؛ لأن التقديم فيه لا يصلح[٢].

ونقل عن المبرد في هذا الحذف قولان:

أحدهما: يمنع حذفها في شعر أو نثر قال ابن هشام: وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر وزعم أن الرواية * مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالَّرحْمَنُ يَشْكُرُهُ[٣].

وجاء في كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري ما يوافق ذلك حيث قال: وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

قال[٤]: فسألته عن الرواية الأولى[٥] فذكر أن النحويين صنعوها[٦].

---

(١) سيبويه والشنتمري ٤٣٥/١ .

(٢) المقتضب ٧٠/٢ .

(٣) مغني اللبيب /١٦٥ .

(٤) الكلام لأبي الحسن سليمان بن علي تلميذ المبرد .

(٥) الرواية الأولى المقصود بها من يفعل الحسنات يشكرها أو من يعمل الحسنات الله يشكرها .

(٦) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري / ٢٠٨ .

قال البغدادي: وهذا مردود، لأنه طعن في الرواة العدول وأغرب منه ما نقل ابن المستوفي قال: وجدت في بعض نسخ الكتاب في أصله: قال أبو عثمان المازني: خبر الأصمعي عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت(١).

وقال ابن ولاد(٢):

وأما قوله: إن الأصمعي روى البيت: من يفعل الخير فالرحمن يشكره

فهذا أكثر من أن يحصى في الشعر إذ مجيء الروايات في البَيْتِ الواحد، وكل رواية حجة إذا رواها فصيح لأنه يغير البيت إلى ما في لغته، فيجعل ذلك أهل العربية حجة(٣).

وقد صرح بذلك الأعلم فقال" وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه" وأن الرواية: "من يفعل الخير فالرحمن يشكره"(٤) .

ويبدو مما سبق أن الكلام للأصمعي أما المبرد فما جاء في كتابه المقتضب هو الصحيح وهو على أن الفاء حذفت للضرورة.

والرأي الثاني: أنه موافق لرأي سيبويه في أن الحذف ضرورة(٥) .

وهناك رأي ثالث أورده الأشموني في شرحه للألفية قائلاً: وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار(٦) .

(١) الخزانة ٥٠/٩،٥١

(٢) **ابن ولاد** هو أحمد بن محمد ولاد التميمي، أبو العباس: نحوي مصري، أصله من البصرة له كتب فيها المقصور والممدود والانتصار. الأعلام ٢٠٧/١ .

(٣) الانتصار مسألة ٧١ص ١٧٣ .

(٤) هامش الكتاب ٤٣٥/١ والعيني بهامش الأشموني٢٠/٤ وشرح التصريح٢٥٠/٢

(٥) المقتضب ٧٠/٢

(٦) الأشموني ٢١/٤

أما ابن مالك:

فقد صرح في شرح التسهيل بأن حذف الفاء في الشعر ضرورة حيث قال في باب جزم المضارع وبعد أن ذكر أمثلة للجواب مقترناً بالفاء: "فالفاء في أمثال كل هذا واجبة الذكر، لا يجوز أن تقام الواو وغيرها مقامها ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله: وأنشد البيت"[(١)] .

وقال ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح:

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير[(٢)].

وذكر حديث المصطفى ﷺ لأبي بن كعب "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا بِهَا"[(٣)].

تضمن الحديث حذف جواب (إن) الأولى. وحذفت شرط (إن) الثانية، وحذف الفاء من جوابها فإن الأصل: فإن جاء صاحبها أخذها، وإن لا يجيء فاستمتع بها.

---

(١) شرح التسهيل ٤/٧٦

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح /١٣٤

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب اللقطة الحديث رقم ٢٤٢٦/٤٦ باب اللقطة المجلد السابع ص ٤٥٨-٤٦٠ باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه وتمام الحديث حدثنا آدم: حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار: حدثنا غندر: حدثنا شعبة عن سلمة: سمعت سويد بن غفلة قال: لقيت أبي بن كعب رضي الله عنه قال: أصبت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي ﷺ فقال: عرفها حولاً، فعرفتها فلم أجد. ثم أتيته ثلاثا فقال: احفظ وعاءها وعددها ووكاءها، فإن جاء صاحبها، وإلا فاستمتع بها فاستمتعت. فلقيته بعد بمكة، فقال: لا أدري ثلاثة أحوال أو حولاً واحداً .

وقوله ﷺ : لهلال بن أمية "البَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ"(١) .

تضمن الحديث حذف فعل ناصب البينة، وحذف فعل لا الشرط بعد (أن لا) وحذف فاء الجواب والمبتدأ معا فإن الأصل: أحضر البينة، وإن لا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك.

والنحويون لا يعترفون(٢) بمثل هذا الحذف في غير الشعر. أعني حذف الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية.

وقد ثبت ذلك في الحديثين فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى. وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معًا، فحذفها والمبتدأ غير المحذوف أولى بالجواز(٣) .

يتضح مما سبق أن ابن مالك يرى أن الحذف جائز وليس ضرورة شعرية لأنه جائز الحذف في النثر كما جاء في الحديثين إلا أن الحذف في الشعر كثير وفي النثر قليل، وذكر في التسهيل أن الحذف في الشعر ضرورة شعرية.

وقال في ألفيته:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ٦٦ حديث رقم ٤٧٤٧ ص ٣٦٨،٣٦٩ المجلد ١٣ باب قوله عز وجل ويدرأ عنها العذاب وتمام الحديث حدثني محمد بن بشار: حدثنا ابن أبي عدي، عن هشام بن حسان: حدثنا عكرمة عن ابن عباس: أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: البينة أو حد في ظهرك: فقال: يا رسول الله، إذا رأي أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة، فجعل النبي ﷺ يقول البينة وإلا حد في ظهرك، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إنك لصادق فليترل الله ما يبرئ ظهري من الحد. فترل جبريل وأنزل عليه "والذين يرمون أزواجهم" فقرأ حتى بلغ "إن كان من الصادقين" فانصرف النبي ﷺ: فأرسل إليها فجاء هلال فشهد والنبي ﷺ يقول: إن الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما تائب، ثم قامت فشهدت، فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا: إنها موجبة. قال ابن عباس: فتلكأت ونكصت حتى ضننا أنها ترجع ثم قالت لا أفضح قومي سائر اليوم فمضت، فقال ﷺ: أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين،خدلج الساقين، فهو لشريك ابن سحماء، فجاءت به كذلك فقال النبي ﷺ: لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن.

(٢) في الأصل (لا يعرفون) .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٣٣-١٣٦ .

واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ   شَرْطًا لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلِ[١]

وقال ابن الناظم فحذفها ضرورة أو ندور[٢].

رأي ابن هشام:

قال ابن هشام وقول بعضهم أنه جواب على إضمار الفاء مثل قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [٣] مردود بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة كقوله "من يفعل الحسنات الله يشكرها" والوصية في الآية نائب عن فاعل كُتِبَ، وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف أي فليوص[٤].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة وهو متفق مع سيبويه والأعلم ويتفق معهم ابن هشام وابن مالك له رأيان رأي يرى فيه أن ذلك ضرورة ومرة أخرى في شواهد التوضيح كما بينت أن ذلك ليس بضرورة. والمبرد أيضاً يرى عدم الحذف والحذف ضرورة ونرى له وجها آخر موافقا للأصمعي. والرأي الصحيح الذي يطمئن إليه البحث أن الفاء لا يجوز حذفها إلا في الضرورة وذلك لأن الجواب لا يصلح فالحذف ضرورة وكما قال ابن مالك:

واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ   شَرْطًا لإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلِ

****

(١) انظر الأشموني ٤-١٩-٢٤ وشرح التصريح ٢/٢٥٠-٢٥١ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٧٠١،٧٠٢ .

(٣) (١٨٠: البقرة وتمامها ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾) .

(٤) مغني اللبيب /٩٨ وحاشية الصاوي على الجلالين ١/٧٤

حذف الفاء الواقعة في جواب أَمَّا

قال ابن يعيش:

"أما" المفتوحة الهمزة فيها معنى الشرط ويدل على ذلك دخول الفاء في جوابها وذلك أنك إذا قلت: "أما زيد فمنطلق" معناه "مهما يكن من شيء فزيد منطلق" وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: "إن تحسن إلي فالله يجازيك" وإنما أخرت إلى الخبر مع "أما" لضرب من إصلاح اللفظ وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله لكنه جاز هنا من حيث كانت الفاء في نية التقديم على جميع ما قبلها وربما حذفوا الفاء من جواب "أما" كما يحذفوها من جواب الشرط المحض وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر أنشده سيبويه:

٧٧- فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُو وَلَكِن سَيْراً فِي عِرَاض المواكِبِ[(١)]

أراد: فلا قتال فحذف الفاء ضرورة[(٢)].

---

(١) البيت من بحر الطويل .

وهذا البيت ينسب للوليد بن نهيك أحد بني ربيعة بن مالك بن حنضلة من تميم ويكنى أبا حزامة وينسب للكميب بن زيد بن الكميت ابن معروف بن الكميت وينسب للحارث بن خالد المخزومي وهو في شعره،والحارث بن خالد هو: الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، من قريش: شاعر غزل، من أهل مكة نشأة في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة، وكان يهوى عائشة بنت طلحة ويسبب بها. وله معها أخبار كثيرة، وكان ذا خطر وقدر ومنظر في قريش توفى سنة٨٠هـ. الأعلام ٢/١٥٤

اللغة:

العِراض جمع عَرض خلاف الطول، ومن جمعه الكثير عروض والقليل أعراض اللسان (ع ر ض) ٤/٢٨٨٤ والمعنى يعير ابن عبد الله بن خالد من أسيد بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بالفرار من الزحف.

والشاهد فيه "أما القتال لا قتال" حيث حذفت الفاء ضرورة وحذف خبر لكن على تقدير: ولكن لكم سيراً ويجوز النصب في القتال لأنه مصدر ينتصب على المفعول له والرفع على أن القتال مبتدأ وجملة لا قتال لديكم خبره، والرابط العموم الذي في اسم لا، وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢ .

إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٣٢، الخزانة ١/٤٥٢،٤٥٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٢٩،١٣١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢ .

ومثله قول الآخر:

٧٨- فَأَمَّا صُدُورُ لاَ صُدُوَر لِجَعْفَرَ   وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا(١)

أراد: فلا صدور لجعفر(٢) .

رأي المبرد:

قال ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز كما قال وأنشد البيت(٣) .

(١) البيت من بحر الطويل ينسب لتوبة بن الحمير وقيل: لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣/١ . وليس في ديوانه.

وتوبة بن الحمير هو توبة بن الحمير بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيلي العامري، أبو حرب شاعر من عشاق العرب المشهورين. كان يهوي ليلي الأخيلية وخطبها، فرده أبوها وزوجها غيرهُ، فانطلق يقول الشعر مشببا بها، واشتهر أمره،وسار شعره، وكثرت أخباره. قتله بنو عوف ابن عقيل توفي سنة ٨٥هـ، الأعلام ٨٩/٢ .

والشاهد فيه "رفع الصدور بالابتداء و لم يعد عليها من اللفظ شيء لكنه قد عاد من المعنى لكون الصدور الثانية غير الأولى إذ هي أعم منها فيكون الصدور الأولى داخلة تحت الثانية كما كان زيد في قولك: زيد نعم الرجل داخلاً تحت الألف واللام ويحتمل أن تكون الصدور الثانية هي الأولى مستغرقة في الجنس بالألف واللام والثانية منفية نفياً عاماً فأوقع الظاهر موقع الضمر وكان الوجه أن يقول فأما الصدور فليس لجعفر .

اللغة:

عجز الشيء –عجِزُه–عجْزُه–عُجْزُه: آخره يذكر ويؤنث، الضرير حرف الوادي وأصل الضرر المشقة والصدور يعني بها رجالهم والأعجاز كناية عن نسائهم يعني أن شرفهم وفضلهم إنما هو من قبل مناكح نسائهم لا من قبل أحساب رجالهم.

شديد ضرها معناه كثير ما يهونها بعلها ويكلفها ما يشق عليها إذ ليست عنده بكريمة ولا خطيئة إذ ليست أيضا جريمته لحسبها ولا لكرم قومها فهو يسومها الخسف وتقيم عنده على أشد الهوان.

وانظر البيت في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣/١ والإيضاح العضدي ١٢٧/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٢ .

(٣) المقتضب ٦٩/٢

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك في حذف الفاء في جواب أما ومنها، قـول رسـول صـلى الله عليـه وسلم: أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ[(١)] وَقَوْلُهُ صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الوَادِي[(٢)].

وقول عائشة رضي الله عنها: "وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ العُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا"[(٣)]،

(١) الحديث أخرجه البخاري ٣٥ كتاب البيوع ٧٣ باب إذا اشترط في البيع شروطا لا تحل المجلد السابع الصفحة ٩٢ الحديث في فتح الباري بشرح صحيح البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءتني بريرة فقالت: كاتبت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقيـة، فأعينيني فقلت: إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاءك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها، فقالت لهم فـأبوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم. فسمع النبي ﷺ فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال: خذيها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، ما بال رجال يشترطون شـروطاً ليسـت في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق.

(٢) الحديث أخرجه البخاري ٢٦ كتاب الحج ٣٠ باب التلبية إذا انحدر في الوادي حديث رقـم ١٥٥٥ رقـم الصفحة ٢٣٦-٢٣٨ المجلد /٥ .

حدثنا محمد بن المثني قال: حدثني ابن أبي عدي، عن ابن عون، عن مجاهد قال: كنا عند ابن عباس رضي الله عنهما فذكروا الدجال أنه قال: مكتوب بين عينيه كافر، فقال: ابن عباس لم أسمعه ولكنه قال: أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي.

(٣) أخرجه البخاري ٢٦ كتاب الحج ٧٧- باب طواف القارن حديث رقم ١٦٣٨ والحديث (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحد) وعلى هذا فلا شاهد فيه رقم الصفحة ٣٨٤ المجلد الخامس .

حدثنا عبد الله بن يوسف: اخبرنا مالك، عن ابن شهاب عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهللنا بعمرة ثم قال: من كان معه هدي فليهل بالحج والعمرة، ثم لا يحل حتى يحل منها. فقدمت مكة وأنا حائض فلما قضينا حجنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت فقال ﷺ: هـذه مكـان عمرتك. فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من مني. وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً .

وقول البراء بن عازب رضي الله عنه: "أما رسول الله ﷺ "لَمْ يُوَلِّ يَوْمَئِذٍ" (١)

قلت(٢):أما حرف قائم مقام الشرط والفعل الذي يليها. ولذلك يقدرها النحويون بمهما يكن من شيء، وحق المتصل بالمتصل بها، أن تصحبه الفاء نحو، ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ (٣) ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر، أو في قول أغنى عنه مقولة. نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ (٤) أي فيقال: لهم أكفرتم .

ومن حذفها في الشعر قول الشاعر وأنشد البيت.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري ٥٧ كتاب الجهاد – ١٦٧ باب من قال خذها وأنا ابن فلان، وقال سلمةُ: خذها وأنا ابُن الأكوَعِ المجلد ٩ الصفحة ١٦٩ رقم الحديث ٣٠٤٢

حدثنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق قال: سأل رجل البراء رضي الله عنه فقال: يا أبا عمارة أوليتم يوم حنين، قال البراء–وأنا أسمع– : أما رسول الله ﷺ لم يول يومئذ، كان أبو سفيان بن الحارث آخذ بغلته، فلما غشيه المشركون نزل فجعل يقول: أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب قال: فما رؤي من الناس يومئذ أشد منه.

(٢) الكلام لابن مالك

(٣) (٤١: فصلت: وتمامها ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾).

(٤) (١٠٦: آل عمران: وتمامها ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾) .

أراد فلا قتال لديكم فحذفت الفاء لإقامة الوزن، وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق ولمن خصه بالشعر، أو بالصورة المُعَيَّنَةِ من النثر، مقصر في فتواه، عاجز عن نصرة دعواه(١).

يفهم من كلام ابن مالك السابق مع قوله أن حذف الفاء لا تكون إلا في شعر أن الحذف جائز في النثر كما في الحديثين الشريفين.

رأي الدماميني:

بعد أن ذكر قول ابن مالك والأحاديث السابقة والآية الكريمة فقال: قلت الأصل فيقال لهم: أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتتبعه الفاء في الحذف ولم يقصد إلى حذفها بطريق الاستقلال فاغتفر ذلك، ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف فيصح بطريق التبعية ولو صلى أحد غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ونظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالا أي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعا لحذف الفعل في قولك نعم لمن قال: هل قام أحد أي نعم قام زيد هذا الذي قلناه في الآية من أن الأصل فيقال: فحذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور(٢).

وقال الشمني: جاز أن يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفاء للقول والتصدير فأقول: ما بال رجال فالأولى النقض بقوله ﷺ : أما موسى كأني أنظر إليه إن ينحدر في الوادي وبقول عائشة: أما رسول الله ﷺ لم يول ولذلك قال ابن مالك في التسهيل ولابد مع أما من ذكر الفاء إلا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن الصائغ وتمثيله للمحذوف تبعا بمسألة الحاج عن غيره كان الأليق أن يمثل بمسألة النسب إلى فعيلة فإنك تحذف فيه الياء تبعا لحذف التاء وفي فعيل لا تحذف وأقول إنما نظر بمسألة الحاج لظهورها في أن

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٣٦-١٣٨ ، وشرح التسهيل ٣٢٨/١ ، وحاشية العلامة الشمني وبها، شرح الدماميني ١٢١/١ .

(٢) حاشية الشمني على مغنى اللبيب وبها مشها شرح الدماميني ١٢١/١ .

الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف النسب إلى فعيلة لأن تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباره غير حقيقي فلقائل أن يقول عليه لا نسلم أن الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز أن تكون حذفتا معًا من غير أن يتبع أحدهما الآخر[١]. وقال الأمير في حاشيته على المغني متعقبا الشمني قال: "قلنا تاء التأنيث يجب حذفها للنسب من كل لفظ ولم تحذف الياء من فعيلة صحيح اللام إلا معها فكانت تابعة" [٢].

رأي الأمير:

قال: وبعد فالتحقيق كما قاله ابن مالك وجماعة جواز حذف الفاء بدون قول نثرا نعم هو قليل في الحديث، وتقدير القول في نحو ذلك كله تكلف[٣].

وقال ابن هشام:

وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب أما لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية (فذوقوا العذاب) والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء إلي المقول وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في آية الجاثية ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [٤] الآية قال أصله فيقال لهم: ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة[٥].

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن حذف الفاء من جواب أما من قبيل الضرورة وهو الرأي الراجح عند الكثيرين من النحاة مثل المبرد وابن هشام وغيرهم ويرى ابن مالك أيضا

---

(١) حاشية الشمني المسماة بالمنصف من الكلام على مغنى اللبيب ١٢١/١.

(٢) حاشية الأمير على مغني اللبيب ٥٤/١ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) (من الآية ٣١: الجاثية).

(٥) مغنى اللبيب ٥٦.

ذلك الوجه وفي موضع آخر يرى أن الحذف للفاء جائز وليس بضرورة وأتفق مع ابن يعيش ومن وافقه حيث إنهم يجيزون الضرورة في الشعر سواء أكان له مندوحة أم لا ويريدون عدم تفتيت القاعدة حتى لو وجد منها شيء في الأحاديث أو القرآن أما ابن مالك فهو يتمسك بالضرورة بمعناها اللغوي مع التناقض في رأيه أيضًا.

******

الفصل الثاني
ضرائر الزيادة

وتشمل: زيادة الحركة، وزيادة الحرف، وزيادة الكلمة.

أولاً: زيادة الحركة وتشمل:

١- فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام .

٢- ضم عين " فُعْل " .

****

فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام

اعلم أنه إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إن لم يتصدرا،ولم يكن ما هما فيه اسم علي وزن "فُعَلٍ"، أو علي وزن " فُعُلٍ"، أو " فِعَلٍ "، أو " فَعَلٍ "، ولم يتصل أول المثلين بمدغم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضه ولا ماهما فيه ملحقا بغيره. فإن تصدرا فلا إدغام كَدَدَن، وكذا إن وجد واحد مما سبق ذكره ؛ فالأول كـ " صُفَفٍ " و" دُرَرٍ "، والثاني: كـ " ذُلُلٍ " و"جُدُدٍ"، والثالث: كـ "كِلَلٍ" و"لِمَمٍ" والرابع: كـ " طَلَلٍ " و" لَبَبٍ "، والخامس: كـ "جُسَسٍ" – جمع جاس – والسادس: كـ " اخصص ابي "، وأصله " اَخْصُصْ أَبي " فنقلت حركة الهمزة إلي الصاد، وحذفت الهمزة، والسابع: كـ " هَيْلَلَ " – أي أكثر من قول لا إله إلا الله – ونحوه: قَرْدَدٌ، مَهْدَدٌ. فإن لم يكن شيء من ذلك وجب الإدغام، نحو: رَدّ، وضَنّ – أي: بخل – ولَبّ، والأصل: رَدَدَ، وضَنِنَ، ولَبُبَ (١) .

قال ابن يعيش:

وقول الكميت(٢):

٧٩– إِلَيْكُم ذِوِى آلَ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ (٣)

---

(١) وانظر باب الإدغام في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٢) القائل: الكميت بن زيد وهو: الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل: شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، منحازًا لبني هاشم، كثير المدح لهم. أشهر شعره الهاشميات. الأعلام ٥/ ٢٣٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو في شرح المفصل ١٢/٣ ويروى في اللسان:

إِلَيْكُم بَنِي آلَ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ

اللسان مادة (ل ب ب) ٣٩٧٩/٥ .

اللغة:

نوازع: نزع الشئ ينــزعه نزعا فهو منــزوع ونزيع وانتزعه فانتزع أي اقتلعه فاقتلع وقال سيبويه نزع الشــئ : حول الشئ من موضعه، اللسان مادة (ن ز ع) ٦ /٤٣٩٥، ألبب: جمع لب واللب هو العقل ويجمع على ألباب وأَلْبُبُ وقد جمع على أَلُبٍّ، اللسان مادة (ل ب ب) ٣٩٧٩/٥، ظماء:عطاش واستعار ظماء هنا لنوازع، اللسان مادة ظ م أ ٥ /٢٧٦٠ ، ويروى البيت هنا إليكم ذوى آل البيت والشاهد في البيت "ألبب"حيث وجد الإدغام في المثلين و لم يدغم ضرورة ، وانظر البيت في شرح المفصل ٣ /١٢ .

المراد: إليكم يا آل النبي أي: يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي ولو قال: يا آل النبي لم يكن فيه ما في قوله: يا ذوى آل النبي من المدح والتعظيم، وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لما قال يا ذوى آل النبي فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي. ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحا معظما لا محالة، وكان قياس البيت: ألبُّ بالإدغام وإنما فكه لضرورة الشعر(١) علي حد قوله:

٨٠- أَنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُوا (٢)

فابن يعيش يرى أن فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام ضرورة اضطر إليها الشاعر في الكلام والقياس الإدغام وهذا الكلام يتفق مع كلام سيبويه ولم يختلف عليه أحد من النحاة حيث قال سيبويه في الكتاب (٣):

"وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون: رَادِدٌ في رادّ، وضَنِنُوا في: ضَنّوا، ومررتم بجواري قبل قال: قعنب ابن أم صاحب:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣ .

(٢) هذا عجز بيت وصدره : **مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ من خُلُقِي**

قائل البيت : قعنب بن ضمرة ، من بني غطفان: من شعراء العصر الأموي يقال له : " ابن أم صاحب " كان في أيام الوليد ابن عبد الملك ، وله هجاء فيه . وسماه ابن حبيب : " قعنب بن أم صاحب الفزارى " وفزارة من غطفان توفى سنة ٩٥ هـ الأعلام ٥ /٢٠٢ والبيت من بحر البسيط وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/١ ،٣٥ ،٣/ ١٢/ ١٥ .

اللغة:

ضننوا : بخلوا : الضِّنَّةُ والضِّنُّ، والمَضَنَّةُ والمَضِنَّةُ، كل ذلك من الإمساك والبخل اللسان مادة (ض ن ن) ٤ /٢٦١٤، المعني: يا عاذلة قد جربت من خلقي ؛أني أجود علي من يبخل على ،ولا ألتمس منه المكافأة .

والشاهد فيه: "ضَنِنُوا"حيث أظهر التضعيف وقياسه الإدغام ضرورة ، وانظر البيت في الكتاب ١١/١ بولاق والمقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٨٨، ٣٥٤/٣ والمسائل العسكرية/٢٦١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٣١٨/١ والخصائص ١٦١/١ ،٢٥٨ وما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٢٠ وضرائر ابن عصفور٢٠ واللسان مادة (ض ن ن) وشرح شواهد الشافية ٤٩٠/٤ والآلوسى ١٣٨.

(٣) سيبويه والشنتمري ١١/١ .

٨٠م- مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

وقال أيضا [(١)] :

واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم علي إدغامه، أجروه علي الأصل قال الشاعر: وأنشد البيت .

فسيبويه يرى أن الشاعر اضطر إلي فك إدغام كلمة يجب إدغامها في الكلام، فأعادها إلي أصلها قبل الإدغام فضنوا: أصله: فضننوا، فالكلمة في الأصل قد اجتمع فيها مثلان محركان توافر فيهما ما يوجب الإدغام، والإدغام يقتضى تسكين المثل الأول ليتأتى إدغامه في الثاني، فأزيلت الكسرة من النون الأولى، وأدغمت في النون الثانية في ضَنّوا، ولما كان هذا الإدغام واجبا " يجتمع أهل الحجاز وغيرهم علي إدغامه" كما قال سيبويه؛ صار تسكين الأول هو ما يستحقه، ولم يعد له حق في الحركة المزالة للإدغام؛ فلما اضطر الشاعر إلي فك الإدغام بتحريك المثل الأول أعاد إليه حركته الأصلية التي عددناها زائدة، بمعنى أن الحرف المحرك بها لا يستحقها بمقتضى قانون الإدغام وإن كانت حركته الأصلية. ووجه هذه الضرورة الرد إلي الأصل وهذه الضرورة كثيرة الورود في الشعر العربي[(٢)].

أما الأعلم فقال:

أراد ضَنِنُوا فبناه علي الأصل وأظهر التضعيف ضرورة شبهه بما استعمل في الكلام مضافا علي أصله نحو: لححت عينه إذا التصقت، وضبب البلد كثر ضبابه، وألل السقاء إذا تغير ريحه[(٣)].

---

(١) سيبويه والشنتمرى٢/١٦١ .

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية ١٩١ ،١٩٣ .

(٣) حاشية سيبويه والشنتمرى ١/١١ .

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن فك المضعف المدغم الواجب إدغامه في الكلام ضرورة شعرية والقياس الإدغام وهو في رأيه هذا موافق لسيبويه والأعلم والشنتمري وفي البيت الأول وهو قول الكميت:

٧٩م – إِلَيْكُم ذَوِى آلَ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ (١)

هذا البيت لم أعثر عليه إلا في شرح المفصل واللسان ولكن سيبويه يروى مثله في الكتاب وهو قول الشاعر:

٨١– قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَنُو أَلْبُبَه (٢)

فقد ذكره سيبويه في باب ما شذ من المعتل علي الأصل وذلك نحو ضَيْون وحَيْوة وتهلل ويوم وأيوم(٣).

فسيبويه قد عد هذا من باب الشذوذ وليس من باب الضرورة، وقد عده ابن عصفور من باب الضرورة (٤).

وقال سيبويه أيضا: ولو سميت رجلا بألبب تركته علي حاله؛ لأن هذا الاسم جاء علي الأصل وقال: وربما جاءت العرب بالشئ علي الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك(٥) فنرى أن سيبويه قد جعل ألبب من الشاذ الذي جاء علي الأصل ومجرى بابه في الكلام علي غير ذلك وهو في ذلك مخالفا لابن يعيش وابن عصفور وأتفق في هذه المسألة مع ابن يعيش وابن عصفور حيث أن الكلمة وجب فيها الإدغام أولا ثم الأمر الثاني أنه مما يجعل الكلام ثقيلا والكلام أينما وجد فيه ثقل حاول العرب

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٢٩٥ .

(٢) من بحر الرجز المشطور ، سيبويه والشنتمري ٢/ ٦١، ٤٠٣ .

(٣) والبيت في سيبويه والشنتمري ٢/٦١، ٤٠٣ وضرائر ابن عصفور /٢١ .

(٤) ضرائر ابن عصفور / ٢١ .

(٥) سيبويه والشنتمري ٢/ ٦١ .

تخفيفه وإن استعمله العرب في التسمية فهو استعمال نادر أو قليل أو شاذ لا يخرجه عن باب الضرورة لمخالفته القياس.

****

ضم عين "فُعْل"

جمع التكسير هو: ما دل علي أكثر من اثنين أو اثنتين، بتغيير ظاهر كـ "رَجُلٍ " أو مقدَّر كـ "فُلْكٍ" – للمفرد والجمع – والضمة التي في المفرد كضمة قُفْل والضمة التي في الجمع كضمة أُسْد، وهو علي قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة، فجمع القلة يدل حقيقة علي ثلاثة فما فوقها إلي العشرة، وجمع الكثرة يدل علي ما فوق العشرة إلي غير نهاية. وأمثلة جمع القلة: أَفْعِلَةٌ كـ "أسلحة"، وأَفْعُلٌ كـ "أَفْلُسٌ"، وفِعْلَةٌ كـ "فِتْيَةٌ" وأفعال كـ "أَفْراس". وما عدا هذه الأربعة من جموع التكسير فجموع كثرة .

وقد يستغني ببعض أبنية القلة عن أبنية الكثرة: كـ "رجل" و"أرجُل" و"عنق" و"أعناق" و"فؤاد" و"أفئدة". وقد يستغني ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: كـ "رجُل" و"رِجال" و"قلب" و"قلوب" ومن أمثلة جمع الكثرة: "فُعْلٌ" وهو مطرد في كل وصف يكون المذكر منه علي أفعل، والمؤنث منه علي فعلاء، نحو: أحمر وحُمْرٍ وحَمْرَاءَ وحُمْرٍ (١) وقد يحرك الوسط فيجمع علي "فُعُل" ضرورة وهذا ما سنوضحه فيما يلي.

قال ابن يعيش:

و أما بيت الحماسة:

٨٢– إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لانَا (٢)

---

(١) شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك ١١٤/٤-١١٩ بتصرف .

(٢) القائل ابن بري في اللسان مادة (خ ش ن) ١١٦٩/٢

اللغة:

الحفيظة – الغضب لحرمة تنتهك من حرماتك أو جار ذا قرابة يظلم من ذويك أو عهد ينكس، والحفظة والحفيظة: الغضب، اللسان مادة (ح ف ظ)٩٢٩/٢ وشرح المفصل ٨٢/١ اللوثة : الضعف والاسترخاء أي أنه يخشنون إذا لان الضعيف لعجز أو ذلة يصفهم بالمنعة، ذو لوثة: بطيء متمكث ذو ضعف، في اللســـان (ل وث) ٤٠٩٣/٥، شرح المفصل ٨٢/١، وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١ ولسان مادة (خ ش ن) ١١٦٩/٢ ، بحر البسيط .

الشاهد فيه: رفع "ذو لوثة" بفعل مضمر دل عليه "لانا" والتقدير: إن لان ذو لوثة لانا لمكان حرف الجزاء وهي إن واقتضاها الفعل، وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال: إن زيد قائم أكرمتك، والخشن جمع أخشن بمعني الخشن والجمع خُشْنٌ بسكون الشين .

وتحريك الشين في البيت ضرورة. (١)

فابن يعيش: يري تحريك الشين في خُشْن ضرورة لأن الفعل أخشن يخشن خُشْن بتسكين الشين فالتحريك ضرورة .

وقال صاحب اللسان: أن تحريكه جائز في الشعر

ومثل هذا ما قاله ابن يعيش في مبحث المركبات:

وتختص الصفة ببنائين آخرين في التكسير وهما (فُعْل وفعل) فأما فُعْل فهو جمع فعلاء صفة إذا كانت مؤنثه أفعلْ نحو: حمراء وحمر وصفراء وصفر جمعوه علي فُعْل جمع ما لا زائد فيه شبهوه بفعول حيث قالوا: صبور وصُبْر وعجول وعجل لأنه من الثلاثة كما أنه من الثلاثة ويستوي فيه المذكر والمؤنث تقول: حمراء وحمر وأحمر وحمر وصفراء وصفر وأصفر وصفر وإنما اشتركا في الجمع؛ لأنهما لما منعا اشتراك الذي في ضارب وضاربه عوضا الاشتراك في الجمع فقيل حمر.

و صغر لأن المذكر والمؤنث يستويان في تأنيث الجمع هي الرجال وهي النساء ولا يجوز تحريك وسط هذا إلا في الشعر نحو قول طرفة:

٨٣- جَرِّدُوا مِنْها وِرَادًا وَشُقُر (٢)

---

(١) شرح المفصل ١/٨٢ .

(٢) القائل طرفة بن العبد ، سبقت ترجمته، والبيت في ديوانه ص ٥٧ بدون .

وتمام البيت : **أَيُّهَا الفِتْيَان في مَجْلِسِنا   جَرِّدوا مِنْها وِرَادًا وشُقُر**

الكافية الشافية ٤/١٨٣٠

=

وذلك للفرق بين أفعل صفة وبين ما يجمع عليه من الأسماء نحو رُسُل وكُتُب فإن هذا مضموم العين ويجوز إسكانه والأول ساكن لا يجوز ضمه إلا ضرورة يشبهونه بالاسم[١] فابن يعيش يري أن التحريك للساكن بالضم إتباعا لحركة الشين ضرورة وهذا ما يجمع عليه العلماء .

قال ابن مالك:

وقالوا في فُعْل جمع (أَفْعَل) و(فَعلاء): (فُعُل) إذا اضطروا إلي ذلك ولم يكن مضاعفا ولا معتلا[٢].

وقال ابن عصفور:

يريد: شُقرا، فحرك القاف بحركة الشين ووقف علي المنصوب بحذف التنوين[٣].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري تحريك العين للجمع علي وزن (فُعْل) جمع أفعل مثل أخشن، خشن، أشقر، وشقر إذا اضطروا إلي ذلك وهذا بإجماع النحاة ضرورة وذلك حسب ما رجعت إليه من مصادر وأتفق معهم في ذلك.

****

= جَرِّدوا الخيل : ألقوا عنها جلالها وأسرجوها استعدادا للقتال ولركوب الفرسان، الوراد جمع ورد ومؤنثه وردة وهو لون الخيول بين الأشقر والأحمر والأسود . الفرس الأشقر : ما أشرب بياضه حمرة، هامش الكافية الشافية ١٨٣٠/٤ واللسان مادة (ورد) ٤٨١٠/٦ ، والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٥ والخصائص ٣٣٧/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤ وضرائر ابن عصفور/ ١٩ والبيت من بحر الرمل.

(١) شرح المفصل ٥٩/٥ ، ٦٠

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤

(٣) ضرائر ابن عصفور / ١٩

زيادة الحرف

وتشمل:

١. إثبات النون في جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بالضمير.

٢. صرف ما لا ينصر ف.

٣. تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلي علم.

٤. إثبات ألف "أنا" في الوصل إجراء له مجرى الوقف .

٥. رد اللام المحذوفة عند التثنية.

٦. تضعيف الآخر وصلا إجراءً له مجرى الوقف.

٧. إثبات النون في "مائتين" ونصب التمييز بها.

٨. مد المقصور.

٩. قطع همزة الوصل أو إثبات همزة الوصل في الدرج.

١٠. إثبات هاء السكت في حال الوصل.

١١. إجراء المعتل مجرى الصحيح.

****

إثبات النون في جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بالضمير

يرى النحاة أن كاف الضمير في "مكرمك" وشبهه في موضع نصب، لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة، وموجب الجر الإضافة وهي غير محققة، ولا دليل عليها سوى حذف التنوين ونون التثنية والجمع، وحذفها لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا، لأن النصب على المفعولية يقتضيه التقدير لا اللفظ. وحذف التنوين لصون الضمير مستغنى عنه لوجهين:

(١) حذفه للإضافة محصل لذلك فلا حاجة لسبب آخر.

(٢) مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونون التثنية والجمع؛ لأن نسبتهما من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يُزَال بنون التوكيد فكذلك لا يزول التنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب وقد يجوز في الشعر [1] على ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في مبحث الأسماء اللازمة للإضافة :

فأما قوله:

٨٤- هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمًا[2]

فإنه أنشده سيبويه وزعم أنه مصنوع، وموضوع الشاهد الجمع بين النون والضمير في قوله: الفاعلونه وحكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الاتصال والضعف .

---

(١) شرح التسهيل ٨٣/٣، ٨٤.

(٢) البيت لم يعرف قائله .

المُعْظَم : النازلة الشديدة ، معاني القرآن للفراء/٣٨٦/٢

وانظر البيت في الكتاب سيبويه والشنتمري ٩٦/١ ، الكامل للمبرد ٢٩٨/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨ وشرح المفصل لابن يعيش ، ١٢٥/٢ وشرح التسهيل ٨٤/٣ وضرائر الشعر لابن عصفور /٢٧ والخزانة ٢٦٩/٤، **الشاهد فيه** إثبات النون في " الفاعلونه " مع اتصاله بالضمير ، بحر الطويل.

ومثله قول الآخر:

٨٥- وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ [(١)]

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضا الجمع بين النون والمضمر والوجه الفاعلوه ومحتضروه، يصفه بالبذل والعطاء يقول: غشيه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناس للعطاء وجلس لهم جلوس مبتذل غير متودع، فسيبويه يجعل الهاء في الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضرورة الشعر وكان أبو العباس المبرد يذهب إلي أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لأنها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الإضمار نحو غلامه، وكلاهما ضعيف، والأول أمثل لأن فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان[(٢)] .

وسنعرض فيما يلي آراء العلماء في هذه المسألة:

أولا:رأي سيبويه:

قال سيبويه: "واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل؛ لأنه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ،فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد. ولا يكونان إلا في أواخر الحروف .

---

(١) البيت لم يعرف قائله .

اللغة:

يرتفق : يتكئ علي مرفق يده ، المعتفين : طالبي فضل ورزق، الرواهق : التملي بالرفق ، وعدم الارتفاق أي عدم الاشتغال بقضاء حوائج الناس أو لم يرتفق بماله ، وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨ والكامل للمبرد ٢٩٨/١ وشرح التسهيل ٨٤/٣ وضرائر ابن عصفور ٢٧ والخزانة ٢٧١/٤ ، والشاهد :" ثبات النون في " محتضرونه "مع اتصاله بالضمير" ، بحر الطويل.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٢ وبالرجوع إلي الكامل للمبرد نجده ينكر هذه الضرورة ولا يجعل الهاء للسكت كما ذكر ابن يعيش ، انظر الكامل ٢٩٨/١ .

والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل،لأنه اسم ينفصل ويبتدأ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة .

وقد جاء في الشعر، فزعموا أنه مصنوع وأنشد البيتين(١):

فسيبويه يذكر في نصه هذا أن الضمير المتصل يعاقب النون والتنوين ؛ لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال، فيلزم حذفه مع أي منهما، وقد جاء في الشعر فجمع بين النون والضمير المتصل للضرورة، والشاهد علي هذا الجمع البيتان المذكوران، وموضع الشاهد في الأول قوله: "الآمرونه" وموضع الشاهد في الثاني "محتضرونه" وكان الوجه أن يقول: والآمروه، ومحتضروه، بحذف نون الجمع للإضافة، ولكنه جمع بينهما إجراء للمضمر مجري الظاهر أو لاسم الفاعل مجري الفعل المضارع.

ثانيا رأي المبرد:

أنكر المبرد هذه الضرورة وقال: وليس لأحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة؛ لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به الضمير؛ لأن المضمر لا يقوم بنفسه(٢) .

وقال ابن يعيش: إن المبرد يري أن الهاء للسكت أتي بها بيانا لحركة النون، إجراء للوصل مجري الوقف ضرورة، وحركة هاء السكت تشبيها لها في الحركة بهاء الضمير ضرورة أيضا؛ لأنها ثبتت في الوصل .

وقال ابن يعيش: أن رأي سيبويه والمبرد ضعيف ولكن رأي سيبويه أمثل ؛ لأن فيه ضرورة واحدة وكلام المبرد فيه ضرورتان .

وقال ابن عصفور:

جعل الهاء للسكت ضعيف لثلاثة أمور:

---

(١) سيبويه والشنتمري ٩٦/١

(٢) الكامل ٢٩٨/١ والخزانة ٢٧٠/٤

أحدها: ما يلزم من إدخالها علي معرب، وبابها أن لا تدخل إلا علي مبني. والثاني: كونها محركة، وحكمها أن تكون ساكنة، والثالث: إثباتها في الوصل، وبابها أن لا تلحق إلا في الوقف .[١]

وقال البغدادي:

ولا يبعد أن يكون البيت الأول من باب الحذف والإيصال، والأصل: والآمرون به، فحذفت الباء واتصل الضمير به، فإن "أمر" يتعدي إلي المأمور بنفسه، وإلي المأمور به بالباء. يقال: أمرته بكذا. والمأمور هنا محذوف، أي الآمرون الناس بالخير، فيكون الضمير منصوبا لا مجرورا .[٢]

وذكر في البيت الثاني: أن احتضر بمعني شهد، فهو متعد واسم المفعول منه كذلك، فالضمير منصوب علي المفعولية، لا أنه مضاف إليه، ومحتضرون عامل النصب فيه لوجود شرط عمل النصب[٣].

خلاصة القول:

يري ابن يعيش أن كلا الرأيين ضعيف والأول وهو رأي سيبويه أمثل من الثاني الذي نسبه ابن يعيش للمبرد حيث أنه علي رأي سيبويه يحتمل ضرورة واحدة، ورأي المبرد يحتمل ضرورتين وما يحتمل ضرورة واحدة أمثل مما يحتمل ضرورتين وهذا هو الصحيح وأتفق معه فيه لما ذكرت وإن كان ضعيفا، وبالرجوع إلي كلام المبرد في الكامل حول هذين البيتين نجده قال: وليس لأحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة، وعلي هذا فالرأي الثاني القائل بأن الهاء للسكت ليس رأي المبرد.

****

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور /٢٨

(٢) الخزانة ٢٧٠/٤

(٣) المصدر السابق ٢٧١/٤

صرف ما لا ينصرف

اعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفه إلا في ضرورة الشعر فإن ضرورة الشعر تبيح كثيرا مما يخطره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنه رد إلي الأصل ولا خلاف في ذلك إلا ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة ؛ لأنه لا ينتفع بصرفه (١) .

و هذا ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش في مباحث المصدر:

قال أبو كبير الهذلي(٢):

٨٦- مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُــكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْر مُهَبَّلِ(٣)

صرف "عواقد" ضرورة ونصب به " حُبُكَ " و"عَواقِدٌ" جمع عاقدة (٤) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١ .

(٢) الشاعر: **أبو كبير الهذلي هو**: عامر بن الحليس الهذلي، من بني سهل بن هذيل، شاعر فحل من شعراء الحماسة، قيل أدرك الإسلام و لم يسلم، الأعلام ٢٥٠/٣ .

(٣) البيت من بحر الكامل وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦ .

اللغة:

عواقد: جمع عاقدة يريد أن أمه حملت به مكرهة والعرب تزعم أن المرأة إذا وُطِئَتْ مكرهة جاء الولد نجيبا، الحبك: أي الذي تأتزر به المرأة. النطاق: ما تشد به المرأة وسطها، المهبل: العظيم الضخم أو الذي يدعي عليه بالهبل أي الفقد والضمير في "حملن" ليس عائدا إلي مذكور وهو ضمير النساء و لم يحتج إلي تقدم ذكرها لأن المعني معروف. الديوان ٢/ ٩٢ .

والشاهد: صرف "عواقد" ضرورة ونصب به حبك والقياس المنع حيث إنها صيغة منتهي الجموع علي وزن "فواعل أو مفاعل" ، وانظره في الكتاب لسيبويه والشنتمري ٥٦/١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٠/١ والإنصاف ٢٨٧ وضرائر ابن عصفور /٢٢ . وانظر ديوان الهذليين شعر أبي كبير الهذلي ٢/ ٩٢ . دار الكتب.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦ .

ولقد استشهد به كثير من النحاة علي صرف ما لا ينصرف وسنوضح فيما يلي آراء النحاة وتوجيهاتهم .

أولا: رأي سيبويه:

قال سيبويه: "ومما تجريه مجري أسماء الفاعلين فواعل أجراه مجري فاعلة حيث كانوا جمعوه وكَسَّروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات"(١) .

وقال أيضا: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء"(٢).

فسيبويه يري أن الممنوع من الصرف يجوز صرفه في الشعر تشبيها له بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء .

ثانيا: رأي السيرافي:

قال السيرافي: " ومن ذلك صرف ما لا ينصرف، وهو جائز في كل الأسماء مطرد فيها ؛ لأن الأسماء أصلها الصرف، ودخول التنوين عليها وإنما تمتنع من الصرف لعلل تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلي أصلها، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها والدليل علي ذلك أن ما لا أصل له في التنوين لا يجوز للشاعر تنوينه، ألا تري أن الشاعر غير جائز له تنوين الفعل إذ كان أصله غير التنوين وليس يرده تنوينه إلي حالة قد كانت له فمما جاء منونا وهو لا ينصرف قول أبو كبير:

٨٦م- مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُـــكَ النِّطاقِ فَشَبَّ غَيْر مُهَبَّلِ

فصرف عواقد وهي لا تنصرف (٣)

(١) الكتاب لسيبويه والشنتمري ٥٥/١

(٢) المصدر السابق ٨/١ .

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤١،٤٢ والشنتمري علي كتاب سيبويه ٥٦/١ والإنصـــاف /٢٨٧ وســـيبويه والضرورة الشعرية /١٩٥، والبيت سبق تخريجه ص ٣٠٨ .

وقال الأعلم في بيت الهذلي: "ونون عواقدٌ مُضْطَرًا" [١]

ووجه هذه الضرورة عند سيبويه الرد إلي الأصل كفك المضعف، وذلك لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف عند سيبويه وبقية البصريين، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضه تدخلها علي خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردها إلي الأصل ولم يعتد بتلك الأسباب العارضة الداخلة عليها .

ومن الأسماء غير المنصرفة والتي نونت تجر أيضًا لأن هذا رد إلي الأصل وأورده ابن يعيش من خلال حديثه عن الضرورة الشعرية فقال:

"واعلم أنك إذا نونت اسما غير منصرف ضرورة جررته أيضا لأنك ترده إلي أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغي له نحو قوله[٢]:

١٤م– إِذَا مَا غَزَوا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُم عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ [٣]

فخفض عصائب لما ردها إلي الأصل"[٤] .

فابن يعيش يري أن خفض عصائب ضرورة وهو رد إلي الأصل وهو متفق في ذلك مع السيرافي.

وفي صرف الممنوع من الصرف خلاف بين العلماء نوضحه فيما يلي:

أولا: رأي الكسائي والفراء:

يري الكسائي والفراء جواز صرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك وهذا ما أورده السيرافي حيث قال: "قال الكسائى والفراء يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك نحو " أفضل منك " فإنهما لا يجيزان صرفه في الشعر، وزعما أن " من

---

(١) حاشية كتاب سيبويه للشنتمري ١/ ٥٦ .

(٢) النابغة الذبياني، سبقت ترجمته ديوان الشاعر ص ٦ لأبي بكر عاصم بن أيوب، المكتبة الأهلية بيروت.

(٣) البيت من بحر الطويل وسبق تخريجه ص ١٥٢ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٦٨ .

"هي التي منعت من صرفه، وأبى أصحابنا البصريون ذلك فأجازوا صرفه، وذكروا أن العلة المانعة لصرف " أفضل منك " وزن الفعل وأنه صفة، فيصير بمنزلة " أحمر " فكما جاز صرف " أحمر " في الضرورة جاز صرفه وليس لـ " من " في منع صرفها تأثير، لأنهم قد قالوا: زيد خير منك، وشر منك فينون ما لم يكن علي وزن " أفعل " ولم يمنعوهما الصرف بدخول " من " عليهما " [١] .

وقال ابن عصفور مؤيدا السيرافي والبصريين :

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل من أن الشعر يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يضطر إلي ذلك الشاعر. وقال أيضا: فإن قلت: كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن [٢] الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف.

وحكي الزجاجي أيضا في نوادره مثل ذلك. فالجواب أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب. قال أبو الحسن: فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم علي ذلك.

وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شئ منه في الكلام، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر[٣].

ومما جاء مصروفا أيضا وحقه المنع قول الشاعر [٤]:

٦٤م- أوالفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحمِيَ [٥]

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٤٣ .

(٢) ضرائر ابن عصفور / ٢٥ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور /٢٤ ، ٢٥

(٤) الشاعر العجاج وهو عبد الله بن رؤبة ستأتي ترجمته ص ٣١٢ .

(٥) البيت سبق تخريجه ص ٢١٢ .

قال ابن يعيش: "أوالف" جمع آلفة وصرفه ضرورة، ويروي قواطنا وهو جمع قاطنة [١].

والشاهد نصب " مكة " بأوالف وهو مجموع اسم الفاعل وانتصابها علي الحال من قوله القاطنات. والضرورة في "أوالفا" حيث جاء منونا ضرورة.

أما الدماميني :

فيري أن التنوين ليس تنوين صرف وإنما هو في الصورة ضرورة حيث قال: " ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك علي أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة" [٢].

ومنه قول رؤبة:

٦م- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [٣]

علي تقدير: يا ليت لنا أيام الصبا رواجعا فيكون أيام الصبا اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجعا حال وتنوينه ضرورة. فابن يعيش في هذا البيت يري أيضا أن رواجعا بالتنوين ضرورة حيث إنه علي فواعل أي أنه صيغة منتهي الجموع الذي يمنع من الصرف – التنوين – وصرفه ضرورة .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٦ .

(٢) شرح التصريح ٢٢٧/٢ والألوسي /٩١ .

(٣) القائل رؤية وهو :أبو الجحاف بن العجاج عبد الله بن رؤية بن لبيد بن صخر من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، هو وأبواه شاعران،كل منهما له ديوان رجز ، وهو أكثر شعرا من أبيه وأفصح منه . الخزانة ٨٩/١ ، ٩٠ .

والشاهد فيه "رواجعا" حيث نون ضرورة والقياس عدم التنوين وشاهد آخر أيام الصبا اسم ليت والخبر والجار والمجرور المقدر "لنا" وتقديره يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا وقيل : تقديره أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا حال . ابن يعيش ١٠٤/١ والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، ١٠٤ ،٨٤/٨ من بحر الرجز وسيبويه والشنتمري بلا نسبة ٢٨٤/١ .

وانظره في الأصول لابن السراج ٢٤٨/٢ والمسائل المنثورة /٧٩ والمغني ٢٨٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٤٨/١ .

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن صرف ما لا ينصرف جائز في حال الضرورة وهو الصحيح حيث إن ضرورة الشعر تبيح كثيرا مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو أحسن الضرورات لأنه رد إلي الأصل.

****

تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلي علم

يجيز الكوفيون فتح المنادي العلم الموصوف بأي صفة منصوبة مثل "يا زيد ذا المال" وبعض البصريين يجيزون فتح المنادي المفرد المعرفة، علما كان أولا، إذا وقع موصوفا بـ "ابن" الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم.

والعلم المتصف بـ "ابن" و"ابنه" الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا، وكذلك ألف ابن خطا، فإن لم تجتمع الشروط الأربع امتنع حذف التنوين والألف وقد تتوفر الشروط ومع ذلك يأتي العلم منونا وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: "لما كثر إجراء "ابن" صفة علي ما قبله من الأعلام إذا كان مضافا إلي علم، أو ما يجري مجري الأعلام من الكني والألقاب نحو: "زيد بن عمرو" و"أبو بكر بن قاسم" و"سعيد بن بطة " و"عبد الله بن الدمينة" فلما كان "ابن" لا ينفك من أن يكون مضافا إلي "أب" أو "أم" وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من "ابن" لأنه لا يقوي فصله مما قبله إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشئ الواحد، وحذفوا تنوين الموصوف أيضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال، واتبعوا حركة الاسم الأول الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم [1]، فإذا قلت: " هذا زيد بن عمرو وهند بنة عاصم " فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له وكذلك لا يجوز السكوت علي الأول، وكذلك النصب تقول: "رأيت زيد بن عمرو" فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر: "مررت

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢٠٤/٢ تحقيق عبد السلام هارون .

بزيد بن عمرو" فتكسر الدال من زيد اتباعا لكسرة النون من "ابن عمرو"، وقد ذهب بعضهم إلي أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين (١) سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد، لأنه قد جاء عنهم " هذه هند بنت عمرو " فيحذف التنوين وإن لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين إنما كان لكثرة استعمال "ابن" فإن لم تضف "ابن" إلي علم نحو: "هذا زيد ابن أخينا" و"هذه هند ابنة عمنا" لم تحذف التنوين وأثبتت الهمزة خطا لأنه لم يكثر استعماله كثرة إضافته إلي العلم وكذلك إذا لم يصفوا به وجعلوه خبرا لم يحذف التنوين وأثبتت همزة الوصل خطا فتقول: زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر، ومثله: " إن بكرا ابن جعفر " و" ظننت محمدا ابن علي " وكذلك إن ثنيت فقلت ضربت الزيدين ابني جعفر أثبتت الألف والنون لوجهين أحدهما: أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الإفراد والثاني: أنه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالألف واللام نحو: الرجل والغلام .. وقوله :(٢) " وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر " بمعني أنهم قد أجازوا التنوين فيما حذفوا منه التنوين وذلك إذا وقع بين علمين نحو: قول الشاعر: (٣)

٨٧- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابنِ ثَعْلَبَةْ كَأَنَّهَا حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَه (٤)

---

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٣/٢ .

(٢) المصنف : الزمخشري ٥/٢ ، ٦ في شرح المفصل لابن يعيش .

(٣) الشاعر الأغلب العجلي هو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة من بني عجل بن لجيم، من ربيعة : شاعر راجز معمر أدرك الجاهلية والإسلام وتوجه مع سعد بن أبي وقاص غازيا فنزل الكوفة ، واستشهد في واقعة نهاوند، وهو أول من أطال الرجز، والأغلب العجلي آخر من عمر في الجاهلية عمرا طويلا . ت ٢١ هـ، الأعلام ٣٣٥/١ .

(٤) البيت من بحر الرجز التام وانظره في كتاب سيبويه ٥٠٦/٣ ، معاني القرآن للفراء ٤٣٢/١ ، المقتضب للمبرد ٣١٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٢/٢ ، البصريات ٥١٨/١ ، والخصائص لابن جني ٤٩٣/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، ضرائر الشعر لابن عصفور /٢٨ ، والكافية الشافية ١٣٠٢/٣ وما بعدها ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٨٥/١ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٣٨/١ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٦٤٤ ، والهمع ٤٢/٢ . =

وقال الحطيئة:

٨٨– فَإِنْ لا يَكُن مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثنائي زَيْداً ابنَ مُهَلْهَلِ [(١)]

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط "[(٢)] .

التزم العرب حذف التنوين مما اجتمع فيه شروط أربعة:

١- أن يكون علما .

٢- أن يكون موصوفا بـ " ابن " .

٣- أن يكون مضافا إلي علم.

٤- أن يكون " ابن" متصلا بموصوفه ولم يفصل بينهما بفاصل .

وهذا الحذف لكثرة الاستعمال تخفيفا فإن فقد شرطا من الشروط الأربعة لم يحذف التنوين ولا ألف "ابن" خطا [(٣)].

ومع ذلك فإن للشاعر أن يحرك الساكن الأول – وهو نون التنوين – ولا يحذفه إجراءً علي القياس للضرورة الشعرية. وقد استشهد سيبويه في البيت الأول تنوين "قيس" ضرورة وما دام التنوين قد ثبت للضرورة لزم إثبات ألف " ابن" خطا [(٤)].

= **الشاهد فيه**: تنوين "قيس" ضرورة ، جارية : امرأة كان يهاجيها تسمي (كلبة) وقيس بن ثعلبة بن عكابة، قبيلة عظيمة معروفة، وورد البيت الثاني بروايات مختلفة ومنها : تزوجت شيخا غليظ الرقبة . ومنها كريمة أنسابها والعصبة ومنها كريمة

أخوالها والعصبة ومنها : بيضاء ذات سرة مقببة . انظر الكافية الشافية ١٣٠٢/٣ .

(١) البيت قاله الحطيئة ، ديوانه ٨٢ ، والبيت من بحر الطويل ، وانظره في معاني القرآن للفراء ٤٣٢/١ والخصائص ٤٩٣/٢ وابن يعيش ٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، ٦ بتصرف .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٣٨/١ وسيبويه والضرورة الشعرية ٢٢٥ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٥٠٥/٣ ، ٥٠٦ .

رأي المبرد:

يرى المبرد أن ذلك جائز حسن حيث قال: واعلم أن الشاعر إذا اضطر رده إلي حكم النعت والمنعوت فقال: هذا زيد بن عبد الله ؛ لأنه وقف علي زيد، ثم نعته. وهذا الكلام عندنا جائز حسن .

ومن ذلك قوله: جارية من قيس بن ثعلبة (١).

وقد استشهد ابن جني وابن يعيش علي أن البيتين ضرورة شعرية وقد حاولا الخروج بالبيتين عن عهدة الضرورة فرأيا أن "ابنا " في نحو ما تقدم من الشعر ليس وصفا للعلم السابق وإنما هو بدل منه؛ ولذا لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب أن ينوي انفصال "ابن" مما قبله لأنه في التقدير من جملة ثانية إذ البدل علي نية تكرار العامل، ولأنه لو كان وصفا لحذف تنوينه(٢).

رأي ابن عصفور:

ويري ابن عصفور أن هذا الكلام مردود، حيث إن "ابنا" و"ابنة" إنما تأتي العرب بهما علي طريق الوصف لا علي طريق البدل، بدليل أنهم لا يثبتون التنوين في قولك: قام زيد بن عمرو، وقامت هند بنة بكر وأمثالهما إلا في ضرورة شعر. ولو كانا بدلين لكثر تنوين مثل ذلك في الكلام(٣).

وأنا أميل إلي رأي ابن عصفور حيث إن " ابنا " و" ابنة " تأتي العرب بهما علي طريق الوصف لا علي طريق البدل. ووجه الضرورة في البيتين أن الشاعر أجراه علي القياس وهو التنوين.

---

(١) المقتضب للمبرد ٣١٣/٢ .

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٤٩٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢ .

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور ٢٩ ، وسيبويه والضرورة الشعرية ٢٢٧/٢٢٦ .

خلاصة القول :

إن ابن يعيش يري أن تنوين قيس بن ثعلبة ضرورة ويتفق مع سيبويه والزمخشري وغيره في هذا وهو الصحيح وأتفق معهم فيما رأوا .

ويري أمرا آخر للخروج من الضرورة وهو أن "ابن" بدل وليس وصفا ويتفق مع ابن جني في هذا. وهذا الوجه مردود عند الكثيرين من النحاة كما أوضحنا فيما سبق.

****

إثبات ألف "أنا" في الوصل إجراء له مجري الوقف

المضمر المنفصل لا يلي العامل ولا يتصل به، ويكون معرى من عامل لفظي، أو يكون مقدما على عامله كقولك: إياك أخاطب قال الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (١) أو مفصولا بينه وبين عامله بشيء كالاستثناء أو العطف نحو "ما قام إلا أنت" وضمير المرفوع يكون متكلما ومخاطبا وغائبا فالمتكلم "أنا" إذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم عند البصريين والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في أغزه وأرمه وإذا وصلت حذفتها (٢) وإن لم تحذفها فهذا لا يجوز إلا في الشعر وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

فأما ضمير المرفوع فيكون متكلما ومخاطبا وغائبا فالمتكلم "أنا" إذا كان وحده فالألف والنون هو الاسم عند البصريين والألف الأخيرة أتي بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في أغزه وارمه وإذا وصلت حذفتها كما تحذف الهاء في الوصل، وذهب الكوفيون إلي أنها بكمالها هو الاسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر:

٨٩- أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا (٣)

---

(١) (٥: الفاتحة).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣.

(٣) البيت لحميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، أبو المثني : شاعر مخضرم . عاش زمنا في الجاهلية ، وشهد حنينا مع المشركين . وأسلم ووفد علي النبي ﷺ ومات في خلافة عثمان، وعده الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين مات سنة ٣٠ هـ. الأعلام ٢٨٣/٢ .

اللغة:

السنام : سنام كل شئ : أعلاه ، اللسان مادة (س ن م) ٢١١٩/٣ ، والبيت من الوافر ويروي "حميد" بالرفع علي أنه بدل من قوله "سيف العشيرة" أو علي أنه خبر بعد خبر كما يروي "حميدا" بالنصب ، فيكون بدلا من الياء في قوله "فاعرفوني" ويحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل علي المدح . حاشية ما يحتمل الشعر من الضرورة /٨٤ . والبيت في المنصف ١٠/١ ، وشرح المفصل ٩٣/٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٦/١ وضرائر ابن عصفور /٥٠ وشرح شواهد الشافية /٢٢٣ والآلوسي /١٠٧ .

وجه الشاهد أنه أثبت الألف في حال الوصل ومنه قراءة نافع "أنا أحيي"(١) قالوا فإثباتها في الوصل دليل علي ما قلناه ولا حجة في ذلك لقلته ولأن الأعم الأغلب سقوطها ومجاز البيت والقراءة علي إجراء الوصل مجري الوقف وهو بالضرورة أشبه(٢).

فابن يعيش بعد أن ذكر أصل "أنا" عند البصريين والكوفيين واستشهد بالبيت السابق علي أن الألف هنا ليست من أصل الكلمة كما هو مذهب البصريين وأنها أتي بها في الوقف فقط وجاءت هنا في الوصل ضرورة .

وللعلماء في البيت أقوال وتوجيهات نوضحها فيما يلي:

رأي ابن جني:

قال ابن جني: أما الألف في "أنا" في الوقف فزائدة، وليست بأصل، ولم نقض بذلك فيها من قبل الاشتقاق، هذا محال في الأسماء المضمرة، لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف، ألا تري أنك تقول في الوصل: أنا زيد، كما قال الله تعالي: "إني أنا ربك" (٣) يكتب في الوقف بألف بعد النون، وليست الألف في اللفظ، وإنما كتبت علي الوقف، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل، ألا تري أنك تقول: "اِرْمِه" إذا وقفت وأنت تريد "ارم" فإذا وصلت قلت: "ارم يا رجل"، فالألف في "أنا" كالهاء في ارمه زائدة مثلها، وبينت الفتحة بالألف كما بينت الكسرة بالهاء ؛ لأن الهاء مجاورة للألف ومثل ذلك ما حكاه

(١) (من الآية ٢٥٨: البقرة) ، العنوان في القراءات السبع ، عالم الكتب ص ٧٥ . والنشر ٢/ ٢٣١ .
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٣، ٩٤ .
(٣) (١٢: طه: وتمامها ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴾) .

سيبويه أن من العرب من يقول في الوقف " قالا " وهو يريد "قال" فيبين الحركة بالألف، وقد قالوا في الوقف: "أَنَهْ" فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف، وكلتاهما ساقطة في الوصل .

فأما قول الشاعر :

٨٩م- أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي   حَمِيدا قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

فإنه أجراه في الوصل علي حد ما كان عليه في الوقف" [١].

رأي ابن عصفور :

قال ابن عصفور: إثبات ألف "أنا" في الوصل إجراء له مجرى الوقف، فإن قيل: كيف يكون هذا ضرورة، ومن القراء من يقرأ :"وأنا أعلم بما أخفيتم" [٢] وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف؛ فالجواب: أن الذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف كما قرأ بعضهم: "فبهداهم اقتده قل لا أسألكم"[٣]، "وما أدراك ماهيه، نار حامية"[٤] بإثبات هاء الوقف في الوصل علي نية الوقف إلا أن الفصل بين النطقين. لقصر زمانه خفي علي السامع [٥] .

(١) المنصف لابن جني ١/ ٩ ، والضرائر للآلوسي ١٠٧، ١٠٨ .

(٢) (من الآية ١: الممتحنة) .

(٣) (من الآية٩٠: الأنعام) ، إملاء ما من به الرحمن/ ٢٥٨، ٢٥٩ .

(٤) (١٠، ١١ : القارعة) ، إملاء ما من به الرحمن/ ٥٨٩ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن / ١٦٤ لابن خالويه .

(٥) ضرائر ابن عصفور /٥٠ .

والقراء كلهم يقفون عليها – أي علي " وما أدراك ماهيه "[١] – بالهاء إن وقفوا، إتباعا للمصحف فإذا أدرجوا اختلفوا، فكان حمزة يسقطها درجا، والكسائي يسقط بعضا ويثبت بعضا، وسائرهم يثبتهم وصلا ووقفا. فمن أثبت كره خلاف المصحف وبني الوصل علي الوقف، ومن حذفها في الدرج وهو الاختيار عند النحويين قال: إنما هذه الهاء للوقف، فمتي وصلت حذفت[٢].

ومن ذلك أيضا قول الآخر:

٩٠– فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي القَوَافِي [٣]

وإثبات الألف هنا في قوله "أنا" في حال الوصل ضرورة، تشبيها بالوقف .

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن إثبات الألف من " أنا " في الوصل إجراء له مجري الوقف ضرورة، وهو الصحيح حيث إن أصل أنا الهمزة والنون، وجئ بالألف، لبيان الحركة في الوقف فإذا وصلنا حذفت وإذا أثبتناها في الوصل فيكون ضرورة وهو في هذا متفق مع الجمهور لما ذكرنا وأتفق معهم.

****

---

(١) (١٠: القارعة) .

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف ابن خالويه مكتبة المتنبي القاهرة ص ١٦٤ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه * **بعد المشيب كفي ذاك عارا** * والبيت قائلة الأعشى ميمون بن قيس وسبب قول الأعشى هذه القصيدة أن النعمان بن المنذر ، اتهمه بانتحال الشعر فحبسه في بيت يمتحنه فقال هذه القصيدة. الديوان/ ٨٤ ويروى فما أنا أم ما انتحالي.

اللغة:

الانتحال: هو الادعاء ، ويقال: نحلتك الشئ إذا نسبته إليك ، القوافي: القصائد ، انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٦/١ وما بعدها ، والبيت في الكامل للمبرد وما يجوز للشاعر ١٣٥ وشرح المفصل ٤٥/٤ ، ٨٤/٩ وضرائر الشعر ٤٩ واللسان مادة (ن ح ل) والبيت من بحر المتقارب .

رد اللام المحذوفة عند التثنية

اعلم أن الاسم المحذوف لامه على ضربين: ضرب يُرَدّ إليه الحرف الساقط في التثنية، وضرب لا يرد إليه مثال الأول: "أخ وأب" تقول في تثنيتهما هذان "أخوان وأبوان" و"رأيت أخوين وأبوين" ومررت "بأخوين وأبوين" وذلك لأنك تقول في الإضافة "هذا أبوك وأخوك" و"رأيت أباك وأخاك" و"مررت بأبيك وأخيك" فترى أن اللام ردت في الإضافة فكذلك رددتها في التثنية. ومثال الثاني "يد" و"دم" فإنك تقول في التثنية: "يدان" و"دمان" فلا ترد الذاهب لأنك لا ترده في الإضافة (١) وقد يرد ويعد ذلك من قبيل الضرورة على ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش:

فأما قول الشاعر:

٩١- يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتَضْهَدَا (٢)

ويروي "محرق" والشاهد فيه قوله "يديان" برد الساقط ومثله قول الآخر:

٩٢- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ (٣)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥١.

(٢) البيت لم يعرف قائله من بحر الكامل.

اللغة:

(محلم: اسم رجل)، تضام: الضَّيْمُ: الظلم. وضامه حقه ضَيْمًا: نقصه إياه. مادة (ض ى م) اللسان ٤/٢٦٢٩، تضهدا: ضهده –يضهده– ضهدا واضطهده: ظلمه وقهره مادة (ض هـ د) اللسان ٤/٢٦١٢ والشاهد فيه "يديان" برد اللام الساقطة والقياس يدان حيث إن اللام المحذوفة لا ترد في الإضافة فلا ترد في التثنية والبيت في المقتضب ١/٣٦٧، والمنصف ٢/١٤٨ والأمالي الشجرية ٢/٢٣١، وشرح المفصل ٤/١٥٢ والأشموني ٤/١١٩ واللسان مادة (ى د ى) ٦/٤٩٥١ ويروى في اللسان قد يمنعانك بينهم أن تهضما وفي الأمالي أن تُقْهَرا وشرح شواهد الشافية ٤/١١٣ وفي إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧٩٩ (عند محرِّق).

(٣) البيت قائله: علي بن بدال بن سليم وقيل للمثقب العبدي وقيل للفرزدق وقيل للأخطل والصحيح ما قاله ابن دريد أنه لعلي بن بدال، والبيت من (بحر الوافر). =

وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ وجعلوه من قبيل الضرورة والذي أراه أن بعض العرب يقول في اليد يدي في الأحوال كلها يجعله مقصورا كـ "رحى" و"فتى" وتثنيتهما على هذه اللغة يديان مثل رحيان، وكذلك دم يقال منقوصا ومقصورا وعليه قول الشاعر:

٩٣- فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تدمَى كُلُومُنَا ولكن على أَقْدَامِنَا يَقْطِرُ الدَّمَا (١)

فابن يعيش يرى فيما سبق أن ثنية "يد" على يديان و"دم" على "دميان" لغة، فهو ليس من قبيل الضرورة عنده وللعلماء فيها آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

ذكر ابن ولاد هذه المسألة في كتابه الانتصار فقال:

ومن ذلك قوله في باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، قال: "وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ: وِشَوِيّ، لم تُسكَن العينَ كما لم تُسكَن الميم، إذا قلت: دَمَوِيّ" (٢).

قال محمد: هذا خطأ من وجهين: أما واحد الوجهين فلذهابه إلى أن دَمًا فَعْلٌ (٣)، وإنما هي فَعَلٌ، الدليل على ذلك أن الشاعر لما رد ما ذهب قال:

= **اللغة:**

الخبر بالتحريك واحد الأخبار والخبر ما أتاك من نبإ عمن تستخبر أو الخبر: النبأ والجمع أخبار اللسان (خ ب ر) ١٠٩٠/٢. وانظر البيت في المقتضب ٣٦٦/١ والمنصف ١٤٨/٢ والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ وشرح المفصل ١٥١/٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١ والأشموني ١١٩/٤ واللسان مادة (د م ى) قال: فتناه بالياء، أما الدموان فشاذ سماعا والشاهد فيه "دميان" حيث رد اللام الساقطة ضرورة ١٤٢٩/٢

(١) البيت قائله الحصين بن حمام بن ربيعة المري الذبياني، أبو يزيد: شاعر فارسي: جاهلي كان سيد بني سهم بن مرة من (ذبيان) ويلقب "مانع الضيم" في شعره حكمة. وهو ممن نبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية مات قبيل الإسلام، وقيل: أدرك الإسلام. الأعلام ٢٦٢/٢ والبيت في المنصف ١٤٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١ والأمالي لابن الشجري ٢٢٨/٢ وشرح المفصل ١٥٣/٤، ٨٤/٥ وتخليص الشواهد ٨٠ والبيت من بحر الطويل.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٣ هارون.

(٣) الكتاب ٥٩٧/٣ هارون.

٩٢م- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

وتقول: دَمِيتُ، وأنادمٍ، والمصدر من هذا إنما يكون على فَعَلٍ نحو: فَرِقْتُ فَرَقًا، وجزعت جَزَعًا (١).

أما الوجه الثاني: فإنهم يقولون: وهي مثل يَدٍ وإن كان فَعْلاً يدوي؛ لأن الدال قد جرت عندهم حرف الإعراب فكرهوها متحركة، وإن كان أصلها السكون لمجراها في الكلام،...

قال أحمد: أما حكمه على دمٍ أنه فَعَلٌ محرك العين من أجل أن المصدر من دَمٍ يأتي على فَعَلٍ، نحو فرِقتُ فَرَقًا، فدم ليس بمصدر فتحمله على فَعَلٍ، وإنما هو اسمٌ، ليس في ذلك خلاف، وأما دليله الآخر في قول الشاعر:

٩٢م- ...جَرَى الدَّمَيَان...

فقولهم: دَمَيان كقولهم: دَمَوِيّ، وتحريكه في التثنية كتحريكها في النسب؛ لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت: دَمٌ قد وجب لها في الموضعين جميعا، وكذلك لو أردنا في شعر أن نثني يدًا على الأصل لقلنا: يديان كما نقول: يَدَوِيّ بالتحريك، وقد أبان سيبويه عن هذا الفصل وأتى به في آخر باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين، قال: (فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى، إلا أن يستدل على حركته بشيء، وصار الإسكان أولى لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحركوا إلا بثبتٍ، كما أنهم لم يكونوا ليجعلوا الذاهب من (لو) غير الواو إلا بثبت، فجرت هذه الحروف على فُعلٍ وفَعَلٍ وفِعلٍ هذا نص قوله.

والأصل الذي بني عليه (٢) فَدَمٌ على السكون كـ (يَدٍ) إلا بثبت يدل على أنه محرك المبنى في الأصل(٣).

---

(١) ورد مثل هذا الكلام للمبرد في المقتضب ٣٦٦/١. والبيت سبق تخريجه ص ٣٢٣ .

(٢) الكتاب ٣٦٨/٣.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد: لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى سنة ٣٣٢هـ دراسة وتحقيق د/زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة مسألة ٩٤ صـ٢١٠، ٢١١، ٢١٢.

فابن ولاد فيما سبق يرد على المبرد بأن دمًا ليس بمصدر وإنما هو اسم بلا خلاف، وأيضا تحريك دم في التثنية كالتحريك في النسب قد رده: بأن سيبويه قد نبه على ذلك في باب الإضافة ويرى ابن ولاَّد أن كلام سيبويه هو الصحيح وأن أصل دم (دَمْي) بإسكان العين كـ "يَدٍ".

أما ابن الشجري فقد فصل وقال:

١) دَمٌ عند بعض التصريفيين: "دَمْيٌ" ساكن العين: لأن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن. وليس ظهور الحركة في قولنا دميان دليلا على أن العين متحركة في الأصل؛ لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات إعراب على عينه، ثم أعيدت اللام في بعض تصاريف الكلمة، ألزموا العين الحركة، لإلْفِهِم الحركة فيها، إذا قالوا: دَمٌ، ودمًا، وبدمٍ.

٢) دَمٌ عند من يخالف القول السابق: أصلها دَمَيٌ، فَعَلٌ مفتوح العين؛ لأن بعض العرب قلبوا لامه ألفا فألحقوه بباب رَحًا: هذا دَمًا وَبِدَمًا وعلى هذه اللغة أنشدوا:

٩٣م- وَلكِن عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا (١)

٣) قال بعض العرب في تثنية "دم" "دمان" فلم يردوا اللام، كما قالوا في تثنية يد: يدان ورأى ابن الشجري أن العمل يكون على الأكثر فقال: والوجه أن يكون العمل على الأكثر، ولذلك حكى قوم دموان والأعرف فيه الياء وعليه أنشدوا:

٩٢م- فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينَ (٢)

٤) قال ابن الشجري: قال بعض أهل اللغة: من العرب من يقول: الدّم

(١) البيت سبق تخريجه ص ٣٢٤ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٣٢٣ .

بالتشديد، كما تلفظ به العامة، وهي لغة رديئة [(١)].

فابن الشجري يفهم من كلامه أن الوجه على الأكثر أي الكثير والغالب أن تأتي برد اللام في التثنية فتقول: دميان.

أما في يد فقال ابن الشجري أيضا:

وَ "يَدْ" أصلها: يَدْىٌ لظهور الياء في تثنيتها، ولقولهم: يديت إليه يدًا، أي أسديت إليه نعمة. وقال: ويدلك على سكون عينها جمعها على أيدٍ، لأن قياس فَعْل في جمع القلة: أفعل. كقولهم: أَكْلُبْ، وأَكْعُب وأبْحُر، وأَنْسُر في جمع نَسْرٍ وفتح الدال في التثنية كقوله:

١٩م- يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّم [(٢)]

لا يدل على فتحها في الواحد، لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أعيدت لاماتها، وذلك لاستمرار حركات الإعراب عليها في حال نقصها، وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف، وفتحت الدال وأبدلت من الياء واوا كما أبدلت من ياء قاضٍ، فقلت: يدوي، هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب.

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول: يَدْيِيٌّ، وفي غد: غَدْويّ وفي حِر: حِرحِيّ والخليل وسيبويه يقولان: غَدَوِي وحِرَحِيّ.

ثم قال: وقولهم في تثنيتها: يدان، أكثر من قولهم: يديان، فهذا مضاد لقولهم دمان ودميان فابن الشجري بعد أن أوضح أصل "يد" رأى أنه كما يقولون في تثنية "يد" الكثير يدان بعدم رد المحذوف والقليل يديان وهو عكس دمان ودميان [(٣)].

---

(١) انظر الأمالي لابن الشجري ٢/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٣٢٣ .

(٣) الأمالي لابن الشجري ٢/ ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ بتصرف.

خلاصة القول:

إن ابن يعيش قد ذكر رأي الجمهور وهو أن رد المحذوف هنا في التثنية من قبيل الضرورة لأنه قليل شاذ ورأى ابن يعيش أن بعض العرب يقول: يدي في اليد ويجعله مقصورا كـ "رحى" و"فتى" وتثنيتهما على هذه اللغة تكون يديان، ودميان والجواب عن ذلك وإن كان كلام ابن يعيش جائز عند العرب إلا أننا مع الغالب الذي يقول: إنه وإن كان لغة قوم فهو عند الآخرين ضرورة وجاز للشاعر ما لا يجوز للناثر وهذا ما أميل إليه وهو مذهب الجمهور.

****

تضعيف الآخر وصلا، إجراء له مجرى الوقف

اعلم أن الحرف المضعف كان متحركا في الأصل؛ لأن المضعف في الوصل لا يكون إلا متحركا؛ إذ لا يجمع بين ساكنين، وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركا في الأصل، وأن يكون صحيحا وأن لا يكون همزة، والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقا، وأما المنصوب فإن كان منونا فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ونحو القَصَبَّا شاذ ضرورة (١) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في باب الوقف:

و أما "التضعيف" فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام نحو هذا خالدُّ، وهذا فرجُّ، وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة وربما استعملوا ذلك في القوافي قال:

٩٤- مثلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا (٢)

فأثبتوها في الوصل هنا ضرورة كأنهم أجروا الوصل مجري الوقف ولا يكون هذا التضعيف في الوصل.

---

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب ٣١٤/٢.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج سبقت ترجمته في ملحقات ديوانه ١٦٩ من بحر الرجز وقيل لربيعة بن صبح انظر التكملة لأبي علي الفارسي صـ١٩ ، بحر الرجز المشطور وتمامه:

(مثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا والتِّبْنَ وَالحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا)

والبيت في التكملة /١٩ والمحتسب ٧٥/١ وشرح المفصل ٩٤/٣ ، ١٣٩ ، ٣١/٨ ، ٦٨/٩ ، ٦٩ ، ٨٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣٢٠/٢ وضرائر ابن عصفور /٥٠ وشرح التصريح ٣٤٦/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٥٤/٤ ويروي صادق القصبّا . ويروى كالحريق .

وقال أيضا: وأما التضعيف فيكون أيضا في المرفوع نحو هذا خالدُّ وقالوا في المجرور: مررت بخالدٍّ ومنه:

٩٥- بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ ، والمراد: عيهل (١)

والنصب نحو قوله:

٩٦- لَقَدْ خَشِيت أَنْ أَرَي جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا (٢)

وهذه الوجوه إنما تجوز في المنصوب إذا لم يكن منونا نحو ما مثلنا (٣).

فالشاهد في البيت الأول كما يرى ابن يعيش:

"القصبا" حيث ضعف الباء في حال الوصل والقياس عدم التضعيف، ولكن الشاعر لما اضطر إلى ذلك أجراه مجرى الوقف فضعف ضرورة.

وكذا في البيت الثاني "عيهلِّ" والقياس "عيهلْ" بالتخفيف ولكن ضعف لما اضطر إجراء له مجرى الوقف ضرورة.

---

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي والبيت من بحر الرجز المشطور .

اللغة :

البازل : المسنة . والوجناء : ذات الوجنة الضخمة ، وهي أيضا : الغليظة الشديدة ، والعيهل ، والعيهلة والعيهول والعيهال: الناقة السريعة . وقيل : العيهلة، والعيهل: النجيبة الشديدة . إيضاح شواهد الإيضاح ٣٧١/١ .

والشاهد فيه: تشديد عِهلِّ في الوصل ضرورة ، والبيت في الكتاب ٢٨٢/٢ والخصائص ٣٦١/٢ والمحتسب ١٠٢/١ والأعلم ٢٨٢/٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٧ والمفصل ٦٨/٩ ، وشرح الشافية ٣١٨/٢ وضرائر ابن عصفور /٥١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٧٠/٤ اللسان مادة (ع هـ ل) ، وتمام البيت: كأن مهواها علي الكلكلِّ ، وقيل الشاهد فيه: عيهل وشدد ضرورة لتمام البناء ؛ لأنه قال : "أو عيهل" بالتخفيف ، لكان من كامل السريع ، وقبله ما يدل علي أنه من أشطار السريع ، فلهذه الضرورة ، أجري الوصل ، مُجري الوقف فشدد . إيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٨/١ .

(٢) البيت من الرجز المشطور لرؤبة في ديوانه ص ١٦٩ ، سيبويه والشنتمري ٢٨٢/٢ ، شرح المفصل ٦٩/٩ ، شرح الشافية للرضي ٣١٩/٢ .

(٣) شرح المفصل ٦٨/٩ ، ٦٩ .

وكذا البيت الثالث "جِدبَّا" و"أخصبَّا" والقياس "جِدبْ" و"أَخْصَبْ" ولكنه ضعف لما اضطر إلى ذلك إجراء له مجرى الوقف ضرورة.

وللعلماء في ذلك آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

رأي سيبويه:

قال سيبويه في التضعيف "وأما التضعيف فقولك" هذا خالِدْ وهو يجعلْ وهذا فرجْ [(١)] حدثنا بذلك الخليل عن العرب ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي سَبْسَبَّا يريد السبْسَبَ وعَيْهَلٌّ يريد العيهلُ؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام وأجروا الألف مجراهما؛ لأنها شريكتهما في القوافي ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون في الكلام وجعلت سَبْسَبَ كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت قال رجل من بني أسد:

٩٢م- بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ عَيْهَلِّ [(٢)]

وقال رؤبة:

٩٦م- لَقَدْ خَشِيت أَنْ أَرَى جَدَبَّا   فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا [(٣)]

أراد جَدْبًا وقال رؤبة:

٩٧- بَدْءٌ يحب الخُلُق الأَضْخَمَّا [(٤)]

فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا [(٥)].

فسيبويه قد أوضح فيما سبق أن التضعيف وارد في الشعر عن العرب في القوافي

---

(١) جعل سيبويه للتضعيف حرف الشين حيث قال: "وللتضعيف الشين" سيبويه والشنتمري ٢٨٢/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٣٠ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣٠ .

(٤) البيت لرؤبة من الرجز المشطور، وانظره في سيبويه والشنتمري ٢٨٣/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٦/١ وضرائر ابن عصفور/٥١. وديوان الشاعر ص ١٨٢ ، ويروى (ضخمًا يحب الخلق الأضخما).

(٥) الكتاب لسيبويه والشنتمري ٢٨٢/٢، ٢٨٣.

وهو بمثابة الواو التي تشبع حينما تكون القافية مضمومة، والياء حينما تكون القافية مكسورة وكذلك تشبع الألف حينما تكون القافية مفتوحة ولم ينص سيبويه على أن ذلك من الضرورة.

رأي الزمخشري:

قال الزمخشري "وقد يجري الوصل مجرى الوقف منه قوله:

٩٤م – مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا

ولا يختص بحال الضرورة يقولون: ثلاثة أربعة. وفي التنـزيل ﴿ لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [1] فالزمخشري نص هنا في كلامه أن هذا الباب لا يختص بحال الضرورة.

رأي الرضي:

قال في البيت الأول "القصبَّا" أصله السكون فحرك لأجل حرف الإطلاق في البيت الثاني "عيهلّ" جاز لهم أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق ما حقه في غير الشعر السكون [2].

وقال: وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة، بلى إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم في الوقف...كما أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل؛ فقلة مثل "القصبَّا وعيْهَلِّ" مثل قلة نحو: جاءني جعفرّ ويجعلّ، وكان الواجب ألا يلحق التضعيف المنصوب المنون في نحو قوله:

---

(١) (٣٨: الكهف: وتمامها ﴿ لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾) ، انظر شرح المفصل ٨١/٩، ٨٢.

(٢) شرح الشافية ٣١٧/٢، ٣١٨.

٩٨- تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا [(١)]

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في الوقف ويقلب تنوينه ألفا لا غير، ومع تحرك حرف الإعراب في الوقف، لا لأجل الإتيان بحرف الإطلاق؛ لا يضعف، لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما في لغة ربيعة. واعلم أن النحاة قالوا: إن الشاعر في نحو قوله: عيهلّ والقصبَّا أجرى الوصل مجرى الوقف، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفا عليه، بل في درج الكلام، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف [(٢)].

والرضي في رأيه هذا تابع للزمخشري وقد رد عليه الأندلسي في شرحه قال: "جمع في هذا الفصل بين ما لا يجوز إلا في الضرورة وبين ما يجوز في غيرها؛ فقوله: "ولا يختص هذا بحال الضرورة" ينبغي أن يكون في آخر الفصل حتى يرجع إلى ثَلَثَهَرْبعه، و ﴿ لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ أو يعني به أن التشديد في الوقف لا يختص بالضرورة، فأما أن يعني به أن تحريك المشدد لأجل الوقف يجوز في غير الضرورة فمما لا يعرف، فإنه من المشهور أن من جملة المعدود في الضرورات تشديد المخفف، وأصله الوقف، ثم للشاعر أن يجري الوصل مجرى الوقف، بل غير سيبويه لا يجيز التشديد في المنصوب إلا في الشعر فكيف لا يختص هذا بالضرورة" [(٣)].

رأي ابن عصفور:

أما ابن عصفور ففصل وقال في كتاب الضرائر: ومنها تضعيف الآخر في الوصل إجراء له مجرى الوقف واستشهد بالأبيات ثم قال: فشدد آخر سَبْسَبًّا والقَصَبَّا والتهبَّا في

---

(١) البيت من الرجز المشطور وهو لرؤبة أيضا وتمامه: **كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا**

وانظره في الضرائر لابن عصفور/٥٠ وشرح الشافية ٣٢٠/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٥٦/٤ والدبا: جمع دباة وهو الجراد قبل أن يطير، والسبسب: القفر. انظر حاشية إيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٦/١. وفي ديوانه ص ١٦٩ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٣٢٠/٢.

(٣) شرح شواهد الشافية للبغدادي ٢٥٥/٤.

الوصل ضرورة وكأنه شدد وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ثم وصل القافية بالألف فاجتمع له ساكنان فحرك الباء وأبقى التضعيف؛ لأنه لم يعتد بالحركة لكونها عارضة، بل أجرى الوصل مجرى الوقف [١].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش قد بالغ في شرحه فعمم، وقال: قد يجري الوصل مجرى الوقف وبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار، من ذلك قولهم السَبْسَبَّا والكلكل، وربما جاء ذلك في غير الشعر تشبيها بالشعر، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: ثَلثهَرْبَعَه. ومنه ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ في قراءة ابن عامر بإثبات الألف [٢].

وأرى أن هذا الكلام غير جيد والأولى التفصيل وذلك كما ذكر ابن عصفور في كتابه الضرائر، أنه شدد وهو ينوي الوقف على الباء نفسها ثم وصل القافية بالألف فاجتمع له ساكنان فحرك الباء وأبقى التضعيف؛ لأنه لم يقيد بالحركة لكونها عارضة، بل أجرى الوصل مجرى الوقف وهذا ما أميل إليه.

****

(١) ضرائر ابن عصفور ٥٠، ٥١.

(٢) شرح المفصل ٨٢/٩، ٨٣. وانظر المحتسب ٢٩/٢ .

إثبات النون في مائتين ونصب التمييز بها

العدد: هو ما ساوي نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين علي السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلي واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلي حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة علي المعدود[١].

وذكر ابن مالك أن "مائة" "وألف" من الأعداد المضافة ،وأنهما لايضافان إلا إلي مفرد نحو: "عندي مائة رجل وألف درهم" وورد إضافة "مائة" إلي جمع قليلا،ومنه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ ﴾ [٢]. بإضافة مائة إلي سنين [٣]. وقد يجوز إثبات النون في مثنى مائتين ونصب ما بعدها علي التمييز ضرورة تشبيها لها بعشرين وثلاثين وهذا ما سنبينه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

فأما قوله:

٩٩- إذا عاش الفتي مائتين عاما [٤]

---

(١) الأشموني ٦١/٤.

(٢) (٢٥ : الكهف: وتمامها ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾).

انظر إملاء ما من به الرحمن ص ٣٩٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ٤ / ٦٨ ،٦٩ .

(٤) القائل الربيع بن ضبع الفزارى ونسبة سيبويه ليزيد بن ضبه انظر سيبويه والشنتمري ٢٩٣/١

والبيت من بحر الوافر وتمامه: **إِذَا عَاشَ الفَتَى مائَتَيْنَ عَامًا فَقَدْ أَوْدَى المَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ**

اللغة:

المسرة : الآلة التي يُسَرُّ بها، اللسان مادة (س ر ر) ٣/ ١٩٩٢ .

وانظر البيت في سيبويه والشنتمري ١ /١٠٦ ،٢٩٣ ،والمقتضب للمبرد ٢/ ١٦٦، معاني القرآن للفراء ٢ /١٨٣ والأصول لابن السراج ٣١٢/١ المقصور والممدود ٨٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣/ ٣٧٤ .

ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٦ وشرح التسهيل ٣٩٤/٢ وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣ والتصريح ٢٧٣/٢ والأشمونى ٦٧/٤ .

فالشاهد فيه إثبات النون في "مائتين" ضرورة ونصب ما بعدها علي التمييز وهو عام شبهه بعشرين وثلاثين وكان الوجه حذفها وخفض ما بعدها.

ومثله قوله:

١٠٠- أَنْعَتُ عيْرًا من حَمِيرٍ خَنْـــزَرةْ في كل عَيْرٍ مائتان كمَرَهْ (١)

لما أثبت النون نصب كمرة علي التمييز وأما قوله تعالي: "ثلاثة مائة سنين"(٢) فإن سنين نصب علي البدل من ثلثمائة وليس بتمييز، وكذلك قوله: ﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾(٣) نصب أسباطا علي البدل هذا رأي أبى أسحق الزجاج قال ولا يجوز أن يكون تمييزا ؛لأنه لو كان تمييزا لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد وكل واحد سنون وهو جمع والجمع ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفراء أن يكون سنين تمييزا علي حد قوله :

(١) القائل العور بن براء الكلبي، والبيت من بحر الكامل ، والبيت في شرح المفصل ٦/ ٢٤ .

(٢) (من الآية ٢٥ : الكهف).

(٣) (من الآية ١٦٠ : الأعراف).

١٠١- فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ [١]

وذلك أنه جاء في التمييز سودا وهو جمع لأن الصفة والموصوف شئ واحد والمذهب الأول لأن الثاني يجوز فيه ما لا يجوز في الأوائل ألا ترى أنك تقول :يا زيد الطويل ولو قلت :يا الطويل لم يجز [٢].

فبملاحظة ما سبق من كلام ابن يعيش نرى أنه يرى إثبات النون في مائتين ونصب ما بعدها علي التمييز ضرورة ونرى أيضا أنه يرى أن " سنين " في قوله تعالي ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [٣] بدل وليس تمييز وكذلك "أسباطا " في قوله ﴿ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمًا ﴾ ينسبه للزجاج وهذا ما نناقشه مع العلماء فيما يلي:

رأى سيبويه :

ذكر سيبويه في الكتاب أن "مائة" تضاف إلي معدودها وأنك إذا أردت التعريف أدخلت "الـ" على معدودها المضاف إليه ،وقال:وذلك قولك :"مائة درهم ،ومائة الدرهم" وذلك إن ضاعفته قلت :مائتا درهم ،ومائتا الدرهم وكذلك العقد الذي بعده،

---

(١) **البيت قائله عنترة بن شداد العبسي**: وهو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسى :أشهر فرسان العرب في الجاهلية ،ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد أمه حبشية اسمها زبيبة سرى إليه السواد منها ،وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسا في شعره رقة وعذوبة عاش طويلا وقتله الأسد الرهيحى مات سنة ٢٢ ق.هـ / ٦٠٠ م الأعلام ٩١/٥، من بحر الكامل اثنتان مبتدأ وفيها خبر وحلوبة تمييز والشاهد في سودا نعت لحلوبة وروعى فيها اللفظ، والخافية:واحدة الخوافي:وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح – الأسحم :الأسود شواهد العيني على الأشمونى ٧٠/٤.

وانظر البيت في ديوان الشاعر ص ١٩١ مهرجان القراءة للجميع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٣/ ٣٧٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٣، ٢٤، ٢٥.

(٣) (٢٥ : الكهف: وتمامها ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴾).

واحد كان أو مثني ،وذلك قولك :ألف درهم، وألفا درهم وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا وأنشد البيتين[١] فسيبويه يرى أن إثبات النون والتنوين ضرورة أي ونصب ما بعده ضرورة .

أما المبرد:

فقال: فإن اضطر شاعر فنون ،ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة؛ لأنه تمييز، كما أنه إذا أضطر قال: ثلاثة أثواب فمن ذلك قول الشاعر:

٩٩م– إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ أَوْدَى المَسَـــرَّةُ وَالفَتَاءُ [٢]

وقال: فإنما حسن هذا في المائتين وإن كان تثنية (المائة) ؛لأنه مما يلزمها النون .فقد رجع في اللفظ إلي حال العشرين وما أشبهها ولكن المعني يوجب الإضافة[٣].

فنرى المبرد يجعل ذلك من الضرورة أيضا ووجه الضرورة مشابهته للعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده .

وقال الشيخ خالد الأزهري رحمه الله:

"إن المائة والألف إنما كان حقهما أن يضافا إلى المفرد نحو قوله تعالي ﴿ فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾[٤] وقوله عز وجل "فلبث فيهم ألف سنة"[٥] لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليها،

(١) سيبويه والشنتمري ١/١٠٦ ، ٢٩٣ وسيبويه والضرورة الشعرية إبراهيم حسن /٢١٥ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٣٣٥ .

(٣) المقتضب ٢/١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤) (من الآية ٢: النور).

(٥) (من الآية ١٤: العنكبوت: وتمامها ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴾) .

فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد، والألف عوض من عشرة في مائة وهي تمييز بمفرد مخفوض فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه ثم قال :

وقد تميز المائة بمفرد منصوب وأنشد البيت ثم قال :والحق أن البيت ضرورة [١].

فأيضا الشيخ خالد الأزهري يرى أن هذا البيت ضرورة وذلك بعد أن بين علة إضافة العدد "مائة" إلي المفرد.

أما قوله تعالي "ثلاث مائة سنين" فيرى ابن يعيش أنها بدل لا تمييز قائلا:

فإن سنين نصب علي البدل من " ثلثمائة" وليس بتمييز وعلل ذلك بقوله :ولا يجوز أن يكون تمييزا؛ لأنه لو كان تمييزا لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة؛ لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد وكل واحد سنون وهو جمع والجمع أقل ما يكون ثلاثة فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة .

ثم قال ذاكرا رأى الفراء: إنه أجاز أن يكون "سنين" تمييزا وبمراجعة معاني القرآن للفراء وجدناه يقول:

إن قوله ثَلَثمائةِ سنين بالإضافة [٢]، وقد قرأ كثير من القراء ثَلَثَمِائةٍ سنين يريدون "ولبثوا في كهفهم سنين ثلثمائة" فينصبونها بالفعل. ومن العرب من يضع السنين موضع سنة فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف ومن نون علي هذا المعني يريد الإضافة نصب السنين بالتفسير كقول عنترة :

١٠١م- فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبةً سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

فجعل سودًا وهي جمع مفسِّرةً كما يفسِّر الواحد[٣].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣ .

(٢) قراءة حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الحسن والأعمش، انظر معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ والأشموني ٦٦/٤، وانظر إملاء ما من به الرحمن / ٣٩٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ والبيت سبق تخريجه ص ٣٣٧ .

أما ابن مالك: فيري أن سنين مضاف إليه ثلثمائة حيث قال في ألفيته[(١)]:

وَمِائَةً والأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... ومِائَةٌ بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِف

وقال الأشموني:

شذ تمييز المائة بمفرد منصوب وأنشد البيت وقال: لا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة درهما والألف دينارًا [(٢)].

وقال الصبان في حاشيته علي الأشموني:

في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بإضافة مائة إلي السنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة إذ هي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من موضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة علي جعل سنين بدلا أو عطف بيان لا تمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين: جمع تمييز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح: لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة. وسبقه إلي هذا أبو إسحق الزجاج قال ابن الحاجب: ووجهه أن مميز المائة واحد من المائة فإذا كان كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا علي قراءة حمزة والكسائي إذ سنين عندهما تمييز لا غير وإن كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنما يلزم إذا كان التمييز مفردا أما إذا كان جمعا كما هو الأصل لما مر فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما كان للمفرد لكونه للمقيس فيه كان الجمع الحال في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتيقن تحققه في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور[(٣)].

---

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ٦٨

(٢) حاشية الصبان علي الأشموني ٤/ ٦٦، ٦٧

(٣) المصدر السابق نفسه .

أما قوله تعالي: "اثنتي عشرة أسباطا أمما" [١] فأسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لأن السبط مذكر وزعم الناظم أنه تمييز وأن ذكر أمما رجح حكم التأنيث [٢].

وقال الصبان: وقد يخرج القرآن علي غير الغالب كما في قراءة التنوين في ثلثمائة سنين [٣].

وقال الأشموني: يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون درهما ناصريا، ومراعاة المعني فتقول: ظاهرية وناصرية ومنه قوله:

١٠١م- فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبةً   سُودًا كَخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ [٤]

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن إثبات النون في مائتين والنصب لما بعده وهو "عاما "مفردا منصوبا ضرورة وأتفق معه في ذلك حيث إن القياس يرى حذف النون وجر ما بعده بالإضافة وأما قوله تعالي "ثلاث مائة سنين" فالراجح أن سنين مضاف إلي مائة وهو شاذ إذ القياس يرى أن تمييز المائة والألف يكون مفردا وكذلك في قوله تعالى "اثنتي عشرة أسباطا أمما" التمييز محذوف حيث إن تمييز العدد المركب يكون مفردا منصوبا وأسباطا هنا جمعا وأسباطا جمع سبط مذكر واثنتي عشرة مؤنث والمعلوم أن العدد اثنتي عشرة يوافق المعدود فتمييزه يكون مؤنثا .

هذا ما أراه ولا أستبعد آراء النحاة في جواز ذلك كما ذكرنا إلا أن هذا هو الراجح عندي.

****

(١) (من الآية١٦٠: الأعراف).

(٢) الأشموني ٤/٦٩، ٧٠ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٦٩ .

(٤) الأشموني ٤/ ٧٠ . والبيت سبق تخريجه ص ٣٣٧ .

مد المقصـــــور

الممدود علي ما اتفق عليه أهل النحو: كل اسم معرب كانت في آخره همزة بعد ألف زائدة كقولك: قراء، وقَنَاءُ، ورِداءُ، وعِلبَاءُ، وحَمْرَاءُ .

والمقصور ما اتفق عليه أهل النحو: كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة كقولك: ملهىً ومرمىً (١).

وكلاهما قياسي وسماعي فالممدود القياسي ما استحق من الصحيح قبل آخره ألف والمد في نظيره من المعتل واجب، وذلك كالمصدر الذي قد بدئ بهمزة وصل ارعوي، ونظيره من الصحيح: انطلق – انطلاق، ومصدر أفعل: أعطي – إعطاء ومن الصحيح أكرم – إكرام ومصدر فعل دالا علي صوت أو مرض ونظيره من الصحيح البغام والدوار ومفرد أفعلة ككساء، ونظيره من الصحيح حرار وأحره.

ويجوز قصر الممدود عند الجميع بدون خلاف إلا عند الفراء فبشروط، أما مد المقصور ففيه خلاف وهذا ما سنوضحه فيما يلي (٢):

قال ابن يعيش في معرض حديثه في مباحث المقصور والممدود :

"كذلك الواو والياء إذا وقعتا بعد مدة الألف انقلبتا همزة فصارت الكلمة ممدودة ومثل ذلك: لهاة ولهاء واللهاء: الهنة المطبقة في أقصي الفم يقال: لهاة ولهاء كـ"أضاة" و"أضاء" ولهاء كـ "رقبة" و"رقاب" وقيل: اللهاء بالمد جمع لهاء كـ "أضاء"

---

(١) كتاب المقصور والممدود لابن ولاد صـــ٣ ، ٤

(٢) الأشموني ٤/١٠٧ ، ١١١

و "أضاء" قال الشاعر(١):

١٠٢- يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءَ يَنْشُبُ فِي المَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ (٢)

وقيل القياس: لهى مقصورا والمد ضرورة ذكره الجوهري" (٣).

يتضح لنا من كلام ابن يعيش السابق ما يلي:

١- أن كل كلمة تصبح ممدودة إذا وقعت الواو والياء بعد ألف المد وقلبت همزة مثل: جمع لهاة – لهاء .

٢- أن قياس كلمة لهاة في الجمع لهى مقصورا والمد ضرورة .

وللنحـــــاة في مد المقصـــور آراء نوضحها فيما يلي:

أولا: رأي جمهور البصريين:

ذهب البصريون إلي أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، وحجتهم أن المقصور هو الأصل والذي يدل علي أن المقصور هو الأصل:

١- أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة .

---

(١) الشاعر قيل: رجل أعرابي من البادية، العيني علي الأشمونى ٤/١١٠ وقيل: أبو المقدام

(٢) البيت من بحر الرجز، وانظره في شرح المفصل ٦/٤٢

اللغة:

شيشاء :هو الشيص، وهو التمر الذي يشتد نواه ؛ لأنه لم يلقح وقال ابن فارس : هو أردأ التمر وقال الجوهرى: الشيش والشيشاء لغة في الشيص والشيصاء "ينشب" يعلق المسعل موضع السعال من الحلق واللهاء،لحمة مطبقة في أقصي سقف الفم، **الشاهد فيه** قوله : "اللهاء " حيث مده للضرورة وأصله اللها بالقصر انظر حاشية الصبان ٤/١١١ .

المقصور والممدود لا بن ولاد /٦٢ ، وانظره فيما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ والإنصاف ٤٤٥ وشرح ابن عقيل ٤/١٠٣ وحاشية الصبان علي الأشموني ٤/١١٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ٣٩ ،٢٢٤ .

(٣) شرح المفصل ٦/٤٢

٢- أنه لو لم يعلم الأصل هل هو مقصور ؛ أو ممدود ؛ لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود فدل علي أنه الأصل وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مد المقصور لأدي ذلك إلي أن نرده إلي غير أصل وذلك لا يجوز [١].

رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلي أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وحجتهم في ذلك:

١- أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم من جهة السماع .

٢- ومن جهة القياس؛ لأنا أجمعنا أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف فإذا كان هذا جائزا في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود[٢] .

ووافق الكوفيون علي جواز ذلك ابن ولاد وزعم أن سيبويه استدل علي جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا: مساجيد ومنابير[٣]. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشعر[٤].

رأي الفراء:

اشترط الفراء وهو من الكوفيين في مد المقصور وقصر الممدود شروطا لم يشترطها أحد غيره: فذهب إلي أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجئ في بابه ممدود نحو (فعلي

---

(١) الإنصاف ٤٤٤ وما بعدها .

(٢) االمصدر السابق نفسه .

(٣) سيبويه والشنتمري ١٠/١ .

(٤) المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١ ، ١٣٢ وحاشية الصبان علي الأشموني ١١١/٤

تأنيث فعلان) نحو سكري وعطشى فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان وفعلى تأنيث فعلان لا تجئ إلا مقصورة وكذلك لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجئ في بابه مقصور نحو تأنيث أفعل نحو بيضاء وسوداء فهذا لا يجوز أن يقصر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود، وفعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودا[١].

رأي ابن الأنبارى:

رد ابن الأنباري ما ذهب إليه الفراء من اشتراطه قصر الممدود أن يجئ في بابه مقصور فباطل لأنه قد جاء القصر في ما لم يجئ في بابه مقصور قال الشاعر:

١٠٣ – فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ [٢]

فقصر "الأطبا" وهو جمع طبيب ولا يجئ في بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مده ؛ لأن الأصل في طبيب أن يجمع علي طبباء علي مثال فعلاء كشريف وشرفاء ولا يجوز في القياس أن يقع شئ من هذا الجمع إلا ممدودًا .[٣]

وقال ابن عصفور: وقد قيل إن المد لغة.

بل جاء ما هو أشذ من هذا، وهو مد المقصور في حال السعة: قرأ طلحة ابن مصرف: "يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار"[٤] فمد السنا الذي يراد به الضوء، وهو مقصور .

وقال ابن عصفور: إنه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في الخوى، السعلى،

---

(١) الإنصاف ٤٤٨ ، ٤٤٩ .

(٢) البيت من بحر الوافر. انظره في معاني القرآن للفراء ١/ ٩١ ، الإنصاف/ ٢٣٥، ٤٤٨ ، ضرائر ابن عصفور/ ١١٩ ، شرح ابن يعيش ٧/ ٥ ، ٩/ ٨٠ .

(٣) الإنصاف ٤٤٨، ٤٤٩ .

(٤) (٤٣: النور) والمحتسب ١١٤/٢ طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد ويقال :أبو محمد الهمذاني اليامى تابعي كوفي وله قراءة وكانوا يسمونه سيد القراء، وهو من رجال الحديث الثقات ومن أهل الورع والنسك، شهد وقعة الجماجم. وهو من همذان مات ١١٢ هـــ. الأعلام /٣/ ٢٣٠ .

اللهى، فيجتمع ألفان إذ ذاك فتنقلب الثانية همزة وبين زيادتها قبل الآخر في منتزح، وورق، وكلكل، وعقرب، فكما زيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهها فلذلك لا ينكر زيادتها في آخر المقصور[1].

وخلاصة القول :

١- رأى جمهور البصريين أن مد المقصور ممتنع عندهم في الشعر مطلقا .

٢- رأى جمهور الكوفيين أن مد المقصور جائز مطلقا ضرورة .

٣- رأى ابن عصفور الجواز بل إنه روى أشذ من ذلك بأن المد لغة وجائز أيضا في الشعر .

٤- رأى ابن يعيش الجواز لوروده في السماع وأتفق معه في أن هذا جائز ضرورة لوروده في السماع وأنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر.

****

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٠ ، ٤١ .

قطع همزة الوصل

صرح النحاة بامتناع إثبات همزة الوصل في الدرج إلا لضرورة ، فتثبت الهمزة في "اثنين" للضرورة، وسبب تسمية هذه الهمزة بـ "همزة الوصل" مع أنها تسقط في الوصل فقيل: اتساعًا أي: تجوزًا لعلاقة الضدية، وقيل: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين. وقيل: لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين، وكان الخليل يسميها سلم اللسان [١] وكما قلنا إن إثبات همزة الوصل في الدرج ضرورة، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

في باب همزة الوصل وبعد أن أوضح سبب مجيء همزة الوصل وأنها تسقط في درج الكلام: "فأما قوله:

١٠٤- إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ   بِنَشْرٍ وَإِفْشَاءِ الحَدِيثِ قَمِينُ [٢]

ومثله قول الآخر:

(١) الضرائر للآلوسي / ٩٢ .

(٢) **البيت قائله قيس بن الخطيم** وهو قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي: أبو يزيد: شاعر الأوس، وأحد صناديدها في الجاهلية. أول ما اشتهر به تتبعه قاتلي أبيه وجده حتى قتلهما، وقال في ذلك شعرا، وله في واقعة "بعاث" بين الأوس والخزرج قبل الهجرة شعرا، أدرك الإسلام وتريث في قبوله، فقتل قبل أن يدخل فيه، شعره جيد، وفي الأدباء من يفضله على شعر حسان. مات سنة ٢هـ. الأعلام ٥/٢٠٥.

والبيت من بحر الطويل ونسب في الكامل إلى جميل بن عبد الله العذري ٢/٢٥.

اللغة:

قمين: قال ابن كيسان: بمعنى: حريٌّ وابن سيدة: أي حَرٍ وخليقٌ وجديرٌ. اللسان (ق م ن) ٥/٣٧٤٥ وانظر البيت في ما يحتمل الشعر من الضرورة/٧٩ وشرح المفصل ٩/١٣٧ شرح الشافية للرضي/٢/ ٢٦٥ وضرائر ابن عصفور/٥٤ وشرح شواهد الشافية٤/١٨٥، ١٨٦ والضرائر للآلوسي/٩٢ . وانظر ديوان الشاعر ص ١٠٥ تحقيق ناصر الدين الأسد دار العروبة.

والشاهد في البيت: قطع الهمزة في "الإثنين" في حال الدرج ضرورة، وهمزة اثنين أجمعوا على أنها همزة وصل، ولا يجوز قطعها في درج الكلام ما لم يضطر إلى ذلك الشاعر. ويروى في الشافية بنث وتكثير الوشاة قمين ٢/ ٢٦٥ .

١٠٥- لاَ نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إتَّسَع الخَرْقُ على الرَّاقِعِ (١)

فأثبت همزة "اتسع" في حال الوصل ضرورة وهو ههنا أسهل لأنه في أول النصف الثاني فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات وتبتديء بالنصف الثاني فكأن الهمزة وقعت أولا " (٢).

فابن يعيش يرى أن إثبات الهمزة في حال الوصل ضرورة إذا كانت في حشو الكلام، أما إثبات الهمزة في حال الوصل في أول النصف الثاني من البيت فضرورة أيضا؛ إلا أنها هنا أسهل؛ لأن العرب قد تسكت على النصف الأول وتبتديء بالنصف الثاني فكأن الهمزة وقعت في أول الكلام وللعلماء فيها آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

رأي ابن السيرافي:

قال ابن السيرافي في باب الزيادة: "ومن ذلك قطع ألف الوصل وأكثر ما يكون في أول النصف الثاني من البيت قال حسان بن ثابت:

١٠٦- لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكًا في دِيَارِكُمُ ألله أكبر يا ثارات عثمانا (٣)

فقطع أَلِفَ الوَصْلِ في قوله "الله".

---

(١) البيت لأنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس والبيت من بحر السريع وفيه شاهد آخر غير موضوعنا وهو نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء "لا" الثانية. ما يحتمل الشعر من الضرائر/٧٩ والبيت في الكتاب لسيبويه والشنتمري ٣٤٩/١ والكامل للمبرد ٢٥/٢ وما يحتمل الشعر من الضرورة/٧٨ وشرح المفصل ١٠١/٢، ١٣٨/٩ وضرائر ابن عصفور/٥٤ وشذور الذهب/١٢١ وشرح التصريح ٢٤١/١ والشاهد فيه هنا قطع همزة الوصل في "اتسع" لمجيئها في أول العجز وهو مكان استئناف كثير انظر الكتاب لسيبويه والشنتمري ٣٤٩/١.

(٢) شرح المفصل ١٣٧/٩، ١٣٨.

(٣) البيت قائله حسان بن ثابت سبقت ترجمته ص ٢٨١ والبيت من بحر البسيط ورواية الديوان / ٣٣٩ في ديارهم .

والشاهد فيه قطع همزة الوصل في أول المصراع. ديوان الشاعر شرح محمد العناني، مطبعة السعادة.

اللغة:

يا ثارات عثمان: يا قتلة عثمان، الوشيك: السريع مادة (و ش ك) ٤٨٤٤/٦. والبيت في المنصف ٦٨/١ ما يحتمل الشعر من الضرورة لابن السيرافي/٧٦ وضرائر الشعر لابن عصفور/٥٣ واللسان/ (ث أ ر) ٤٦٦/١، ومادة (و ش ك) ٤٤/٦ ، ٤٨ .

وقال آخر:

١٠٧- وَلاَ يُبَادِرُ فِي الشِّتَاءِ وَلِيدُنَا أَلقِدْرُ تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَال(١)

وكان بعض النحويين يزعم أن الألف واللام للتعريف هما جميعا بمنزلة "قد" وأن الألف قد كان حكمها ألا تحذف في الكلام، غير أنهم حذفوها استخفافا لما كثرت لا على أنها ألف وصل، وقائل هذا ابن كيسان واحتج بقطعهم إياها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات، ولا حجة له في ذلك، لأنهم قد يقطعون غير هذه الألف، فمن ذلك قول الشاعر:

١٠٥م- لاَ نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً إتَّسَع الخَرْقُ على الرَّاقِــــعِ (٢)

فقطع ألف "اتسع" وليست هي مع اللام، وإنما يكثر هذا في النصف الأخير لأنهم يسكتون على النصف الأول، فيصير كأنه مبتدأ.

وقال قيس بن الخطيم:

١٠٤م- إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَإِفْشَاءِ الحَدِيثِ قَمِينُ (٣)

فقطع ألف "اثنين" في حشو البيت قبل النصف الأخير.

فإن قال قائل: إذا جاز في الشعر قطع ألف الوصل وهو زيادة فلم لا يجوز مد المقصور عندكم، وقد قلتم: إن الذي أبطل مد المقصور أنه زيادة، وليس للشاعر أن يزيد

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو منسوب للبيد وليس في ديوانه.

اللغة:

الجِعَال: الخرقة التي تنزل بها القدر، انظر اللسان مادة (ج ع ل) ٦٣٧/١، انظر حاشية الكتاب ٢٧٤/٢، وفسره الشنتمري بقوله: يقول:

إِذَا اشْتَدَّ الزَّمَانُ فَوَلِيدُنَا لاَ يُبَادِرُ القِدْرَ حُسْنُ أَدَبٍ

والجعال: خرقة تنزل بها القدر انظر الكتاب لسيبويه والشنتمري ٢٧٤/٢، وانظر البيت في الكتاب لسيبويه والشنتمري ٢٧٤/٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة/٧٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة/١٦٧، وضرائر الشعر لابن عصفور/٥٣، واللسان مادة (ج ع ل) ٦٣٧/١.

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٣٤٨ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٣٤٧ .

في الكلام، فإن الجواب في ذلك: أن ألف الوصل قد تكون لها حال تَثْبُتُ فيها، وهي أن يُبْتَدأ بها، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى حالةٍ قد كانت لها، كما يصرف ما لا ينصرف، فيرده إلى أصله في الصرف وليس كذلك مد المقصور لأنه لا أصل له في المد (١).

رأي ابن عصفور:

قال ابن عصفور: (ومنها (٢) قطع ألف الوصل في الدرج، إجراء لها مجراها في حال الابتداء بها، وأكثر ما يكون ذلك في أول النصف الثاني من البيت لتقدير الوقف على الأنصاف التي هي الصدور.

واستشهد بأبيات منها "واتسع الخرق على الراقع" ثم قال: ألا ترى أنه قطع ألف اتسع وهي ألف وصل ثم قال: ويقطع في حشو البيت وذلك قليل ومنه قول قيس بن الخطيم:

١٠٤م – إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ

ألا ترى أن الألف من "اثنين" مقطوعة في جميع ذلك وهي ألف الوصل (٣).

خلاصة القول:

إن ابن يعيش وابن عصفور ومعهما ابن السيرافي يرون أن قطع همزة الوصل ضرورة، إلا أنه إذا كان في بداية النصف الثاني من البيت فهو كثير، ولكثرته فهو أصبح مما يقع في حشو الكلام، ويرى ابن كيسان مخالفًا لهم أن الحذف استخفافًا لا على أنها ألف وصل، واحتج بالأبيات التي تقطع في أول الأنصاف الأخيرة، ورأيه مردود؛ لأن القطع قد يقع في الحشو كما ذكرنا وإن كان قليلا، فالرأي الراجح هو رأي ابن يعيش ومن وافقه، وهو ما أميل إليه.

****

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩.

(٢) أي من زيادة الحرف.

(٣) ضرائر ابن عصفور/٥٣، ٥٤، ٥٥. البيت سبق تخريجه ص ٣٤٧ .

إثبات هاء السكت في حال الوصل

يختص الوقف بزيادة هاء السكت، فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر في الجزم أو الوقف فإن كان الفعل محذوف الفاء أو العين ووقف عليها وجب إلحاق الهاء لأنه بقي على حرف واحد، ووجب أيضا رد الياء.، وقد يؤتى بهذه الهاء لبيان حروف المد واللين كما يؤتى بها لبيان الحركة نحو: وازيداه ، واعمراه، ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة؛ لأنها موضوعة للوقف والوقف يكون على الساكن وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب؛ لأنه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل فتحرك بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام (١)، وقد تحرك في الشعر ضرورة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في مبحث هاء السكت:

فأما قول الشاعر:

١٠٨- " يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءَ " (٢)

وقول الآخر:

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩ وهمع الهوامع للسيوطي ٣٩٨/٣، ٣٩٩.

(٢) البيت قائله عروة بن حزام ؛ وهو عروة بن حزام بن مهاجر الضني، من بني عذرة ؛ شاعر من متيمي العرب، كان يحب ابنة عم له اسمها "عفراء" نشأ معها في بيت واحد؛ لأن أباه خلفه صغيرا ، فكفله عمه، ولما كبر خطبها عروة، فطلبت أمها مهرا لا قدرة له عليه، فرحل إلى عم له باليمن وعاد، فإذا هي قد زوجت بأموي من أهل البلقاء بالشام ، فلحق بها فأكرمه زوجها، فأقام أياما وودعها، وانصرف فضنى حبا، فمات قبل حيه ودفن في وادي النيل قرب المدينة سنة ٣٠ هـ ، الأعلام ٢٢٦/٤ ، ويروى هكذا:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءَ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِمَا شَاءَ ، بحر السريع المشطور.

وانظره في الخصائص ٢/ ٣٦٠ ، والمفصل /٣٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٩ ، وضرائر ابن عصفور /٥١، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٥٧/١١ ، والشاهد فيه تحريك هاء (مرحباه) ضرورة والقياس الإسكان. وعفراء محبوبة عروة.

١٠٩- " يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَة " [(١)]

فضرورة وهو رديء في الكلام لا يجوز بضم الهاء وكسرها، فالكسر لالتقاء الساكنين والضم على التشبيه بهاء الضمير في نحو عصاه ورحاه[(٢)].

فابن يعيش يرى أن تحريك المحرك ضرورة وأنه رديء في الكلام ولا يجوز الإسكان لئلا يجتمع ساكنان، ويروى بضم الهاء وكسرها.

وللعلماء في ذلك أقوال وآراء نوضحها فيما يلي:

رأي ابن جني:

ذهب ابن جني في شرح ديوان المتنبي إلى أن تحريكها شاذ ضعيف عند البصريين، لا يثبتونه في الرواية، ولا يحفظونه في القياس، من جهة أنه لا يخلو من أن تجري الكلمة على حد الوقف أو على حد الوصل. فإن أجراها على حد الوصل فسبيله أن يحذف الهاء وصلا لاستغنائه عنها. وإن كانت على حد الوقف فقد خالف ذلك بإثباته إياها متحركة، وهي في الوقف بلا خلاف ساكنة، ولا يعلم هنا منزلة بين الوصل والوقف يرجع إليها، وتجري هذه الكلمة عليها. فلهذا كان إثبات الهاء متحركة خطأ عندنا [(٣)].

وقد رجع ابن جني عن هذا الرأي في الخصائص فقال:

بعد أن أنشد البيت: "فثبات الهاء في "مرحباه" ليس على حد الوقف، ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذِن بأنها ساكنة: يا مرحباهْ. وأما الوصل فيؤذن بحذفها

(١) البيت لم أعثر على قائله، وتمامه : إذا أتى قربته للسانية ، وناجية اسم محبوبته، والسانية الدلو العظيمة وأدلتها. والبيت في معاني القرآن ٢/٤٢٢ والخصائص ٢/٣٦٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة /٩٦ ، المفصل/٣٣٣ ، شرح المفصل ٩/٤٧، ضرائر ابن عصفور / ٥١ ، اللسان (س ن ا) ٣/٢١٢٩ ، ويروى : يا مرحباه بحمار ناهية، والارتشاف ٥/٢٣٩٠ ، خزانة الأدب ١١/٤٦٠ والشاهد فيه أنه حرك هاء السكت وهو ضرورة وحقها التسكين. بحر الرجز.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٤٧ .

(٣) خزانة الأدب للبغدادي ١١/ ٤٥٨ .

أصلا: يا مرحبا بحمار ناجية. فثباتها إذا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين "[١].

فابن جني كما ذكرنا في كتابه شرح ديوان المتنبي يرى أن التحريك خطأ وهنا في الخصائص يرجع عن رأيه، ويرى أن ثبات الهاء متحركة في منزلة بين المنزلتين.

وثبوتها في الوصل مكسورةً أو مضمومةً ضرورة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين[٢].

أما الزمخشري فيرى أن تحريكها لحن فقال: "وحقها أن تكون ساكنة وتحريكها لحن "[٣].

ومن العلماء من يرى أن تحريكها في الوصل لغة [٤].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن تحريك الهاء في قول الشاعر ضرورة وهو متفق مع البصريين في ذلك، وجائز عند الكوفيين، ووافقهم كثير، كالزمخشري، واضطرب رأي ابن جني في هذه المسألة، والصحيح أنها ضرورة لمخالفتها القياس.

****

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ٣٦١ .

(٢) خزانة الأدب ١١/ ٤٥٨ .

(٣) المفصل / ٣٣٢ ، وشرح المفصل ٩/ ٤٦ .

(٤) خزانة الأدب ١١/ ٤٥٧ .

إجراء المعتل مجري الصحيح

الاسم المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: المتقي فكلمة الاسم يخرج بها الفعل نحو "يقضي، يرمي" والمعرب يخرج به المبني نحو الذي وقبلها كسرة عن التي قبلها سكون نحو ظَبْيٌ –فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة (١) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

وقوم من العرب يجرون هذه الياء (٢) مجري الصحيح ويحركونها بحركات الإعراب فتقول: هذا قاضِيٌ ورأيت قاضيًا، ومررت بقاضيٍ، ومن ذلك قول الشاعر:

١١٠– مَوَالِيٌ كَكِبَاشِ العُوسِ سُحَّاحُ (٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ٨١/١، ٨٢.

(٢) المقصود ياء المنقوص

(٣) هذا عجز بيت لجرير صدره: **" قَدْ كَانَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وبَهْجَتِها "**

والبيت من بحر البسيط لجرير بن عبد الله البجلي، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١٠، ١١١ .

اللغة:

موالي: جمع مولي ، وله معان: المولى السيد، ابن العم ، والمولى العصبة ، والمولى الناصر، والمولى الحليف ، وهو الذي يقال له:مولى الموالاة ، والمولى المعتقُ؛ وهو مولى النعمة ، المولى العتيق : وهم موالى بنى هاشم : أي عتقاؤهم ، وكأنه يريد المعني الأول، اللسان مادة (و ل ى)٤٩٢٠/٦ ، كباش : جمع كبش وهو الفحل من الضأن اللسان مادة (ك ب ش) ٣٨١٢/٥، والعوس: مكان أو قبيلة ، يقال : كبش عوس: إذا كان قويا يحمل عليه ضرب من الإبل اللسان مادة (ع وس) ٣١٧٠/٤ وقيل: بل هو منسوب إلي موضع يقال له العوس بناحية الجزيرة ، وقيل: بل هو السمين والذي يوافق البيت المعني الأول، سحاح: جمع ساحّ ، يقال سحت الشاة تسح سحوحا وسحوحة : أي سمنت ، وغنم سحاح : أي سمان ، وهو بالرفع نعت لموالي شبههم بهذه الكباش لطول رعيهم في مراتع اللذات . اللسان مادة (س ح ح) ١٩٥١/٣ انظر شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤

والشاهد فيه: تحريك الياء في موالي بالرفع علي أنه فاعل يذهب ضرورة انظر شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤ ، وانظر البيت في الأصول لابن سراج، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي /١٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠ ، ١٠٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٤ وشرح شواهد الشافية ٤٠٢/٤ . والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي /١٢١.

الشاهد فيه رفع "موالي" ضرورة .

وقال: ومن ذلك قول الآخر :

١١١- مَا إِنْ رَأَيْتُ ولا أَرَي فِي مُدَّتِي كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ (١)

فبعضهم يجعل ذلك ضرورة، وعلي هذا يكون قد جمع بين ضرورتين إحداهما أنه قد كسر الياء في حال الجر، والثانية أنه صرف، وقد ينشد هذا البيت بالهمزة، ولا يقع في المجرور إلا الياء ؛ لأن الجر إنما يكون في الأسماء المتمكنة، وليس في الأسماء المتمكنة مما آخره واو قبلها حركة، لأن الحركة إن كانت فتحة صيرتها ألفًا كعصًا ورحيً، وإن كانت كسرة قلبتها ياء كالداعي والغازي، وليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة (٢) وإنما ذلك في الأفعال نحو: يغزو ويدعو .

وقال أيضا: وقد روي لجرير:

---

(١) البيت من بحر الكامل و لم أعثر علي قائله .

والشاهد فيه: إجراء الياء مجري الصحيح في إظهار الكسرة عليها . وهو الأصل الأول للضرورة وفيه ضرورة أخري وهو أنه إذا أجراها مجري الحرف الصحيح فكان ينبغي أن يكون : " كجواري " بجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة بدون تنوين . المسائل العسكرية ٢٦١ ، وابن يعيش ١٠٤/١ والبيت في شرح المفصل ١٠١/١ ، ١٠٤ وضرائر الشعر لابن عصفور /٤٤ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١٩/٤ وشرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤ والضرائر للآلوسي ١٢١ .

(٢) إن كان الاسم مبنيا وجد ذلك فيه نحو هو و لم يوجد ذلك في الاسم المعرب إلا في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو : جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيين في موضعين آخرين هما : سمي به من الفعل نحو : يدعو ، يغزو والثاني ما كان أعجميا نحو : سمندو ، وقمندو ، شرح ابن عقيل ٨٣/١

١١٢- فَيَوْمًا يُجَازِينَ الهَوَي غَيْرَ مَاضِيِ وَيَوْمًا تَرَي مِنْهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ (١)

وذلك علي لغة من يقول: هذا قاضيٌ، ورأيت قاضيًا، ومررت بقاضيٍ وهو يمضي ويغزو فاعرفه(٢).

فابن يعيش يري في البيت الأول أن تحريك الحرف الساكن المعتل بالرفع وإظهار الحركة عليه ضرورة حيث إن القياس عدم ظهور الحركة عليه .

ويري أن الشاهد في البيت الثاني: ضرورة في تحريكه، وضرورة أخري في تحريكه بالكسرة حيث إنه اسم ممنوع من الصرف لأنه صيغة منتهي الجموع فحقه الجر بالفتحة وهنا حرك بالكسرة فجمع بين ضرورتين .

وفي هذا البيت أيضا يري إثبات الياء في ماضي وتحريكها علي لغة قوم مثل هذا قاضيٌ ورأيت قاضيَا ومررت بقاضٍ ويعوض عنها بالتنوين وتعل إعلال قاض .

وللعلماء في هذه المسألة آراء وأقوال نوضحها فيما يلي:

رأي ابن السراج:

أنشد أبو بكر السراج البيت الأول:

---

(١) هذا البيت من البحر الطويل لجرير من أبيات يهجو فيها الأخطل، في شرح ديوانه/ ٤٥٥ ط أولى بدون، تأليف محمد الصاوي.

اللغة :

تغول : أصله تتغول : أي تتلون والمعني : يصف النساء بأهن لا عهد لهن فيوما يجارين العشاق بوصل ، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران ، والغول : دابة يزعمون أهما تملك الإنسان ، اللسان مادة (غ و ل) ٥/ ٣٣١٨ . والبيت في سيبويه والشنتمري ٥٩/٢ والنوادر في اللغة ٥٢٤ والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والمسائل العسكرية ٢٦١ والخصائص لابن جني ١٦١/٣ والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/١ وضرائر الشعر لابن عصفور /٤٢ ويروي البيت : فيوما يجارينا في النوادر ٥٤٢ وفي سيبويه فيوما يوافيني ٥٩/٢ وفي ضرائر ابن عصفور فيوما يجازين الهوي /٤٢ وفي المنصف فيوما يجارين الهوي ١١٤/٢ وفي موضع آخر فيوما يوافين الهوي غير ماضيا ٨٠/٢ المنصف وعلي هذا فلا ضرورة فيه ، ويروي في شرح التسهيل :

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَي غَيْرَ مَاضٍ وَطَوْرًا تَرَي مِنْهُنَّ غُولُ تَغَوَّلاً ٥٦/١

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٠١- ١٠٤ .

١١٠م- قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا ولَذَّتِهَا مَوَالِئٌ كَكِباشِ العُوسِ شُحَّاحَ [١]

وقال: أبدل الهمزة في "موالئ" من الياء في الشعر ضرورة ؛ لأنهم يبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل مثله في الكلام لمعني يحاولونه: من تحريك ساكن أو تسكين متحرك ؛ ليصح وزن الشعر أو رد شئ إلي أصله أو تشبيه بنظير ؛ لأنه لو فعل بها ما فعل بالياء في المنقوص لانكسر البيت أي لو قال: موالي بتسكين الياء لانكسر، ولو حركت بالضمة لاستثقلت [٢] وقال السيرافي في الضرائر: همز الياء من موالئ لاستقامة البيت [٣].

وقال ابن عصفور :

وإنما أبدلت الياء من موالٍ همزة للاضطرار إلي التحريك واستثقال الضمة والكسرة في الياء، وكان المبدل همزة إجراء لها في ذلك مجري الألف لمشابهتها لها في الاعتلال واللين [٤].

وفي البيت الثاني يري أنه جمع أيضا بين ضرورتين إثبات الياء وتحريكها، وكان حقه أن يحذفها، والثانية أنه صرف ما لا ينصرف وكان الوجه لما أثبت الياء، إجراء لها مجري الحرف الصحيح، أن يمنع من الصرف فيقول: كَجَوارِيَ [٥].

أما البيت الثالث فللعلماء فيه أقوال:

رأي سيبويه:

قال تعليقا علي البيت الأخير: ألا تراهم كيف جروا حين اضطروا [٦].

(١) البيت سبق تخريجه ص ٣٥٤ .
(٢) الأصول لابن السراج .
(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة /١٥٦
(٤) ضرائر ابن عصفور / ٢٢٤
(٥) المصدر السابق ٤٤
(٦) سيبويه والشنتمري ٥٩/٢

وقال الأعلم الشاهد فيه: تحريك الياء من ماضي ضرورة[١].

وجاء في شرح ابن عقيل: من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب فيظهر الضمة والكسرة علي الياء كما يظهر الفتحة عليها واستشهد بالبيت[٢].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش ومن وافقه يري أن تحريك الاسم المنقوص (المعتل) وإظهار حركة الرفع عليه ضرورة، ويري أيضا أن هناك من النحاة من يبدلها همزة محركة أيضا وفيه ضرورة، وهذا هو الرأي الصحيح بإجماع النحاة سواء أبدلت الياء همزة، أو ظهرت عليها الضمة، في حالة الرفع، أو الكسرة في حالة الجر فالأبيات السابقة المذكورة قد أجريت مجري الصحيح في إظهار الحركة علي آخره ضرورة وهذا مما لا يختلف عليه أحد، إلا أنه هناك من العرب من يجريها مجري الصحيح لغة عندهم وضرورة عند غيرهم كما أوضحنا.

****

(١) حاشية الكتاب لسيبويه والشنتمري ٥٩/٢ والأمالي لابن الشجري ١٢٨/١ وضرائر ابن عصفور /٤٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/١

(٢) حاشية شرح ابن عقيل ٨٢/١

زيادة الكلمة

ويشمل:

١) الجمع بين العوض والمعوض منه.

٢) إضافة العدد – اثنان – إلى المعدود.

٣) الجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز

****

الجمع بين العوض والمعوض منه

يرى النحاة أنه يجوز الجمع بين "يا" ولفظ الجلالة فنقول: "يا الله" وإذا حذفت أداة النداء وعوض عنها بميم الجمع فلا يجوز الجمع بين "يا والميم" حيث إن الميم عوض عن يا ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه إلا في الشعر ضرورة [١] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: "فأما قولهم «اللهم» فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في «يا زيُد» والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع «يا» مع الميم إلا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله[٢]:

١١٣- إِنيِّ إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَااللهما يااللهما[٣]

فجمع لضرورة بين «يا» و«الميم» " [٤].

رأى ابن يعيش :

يرى ابن يعيش أن الميم عوض عن «يا» التي كان يجب أن تحذف ولا يجمع بينهما وقد جمع بينهما هنا ضرورة. وهذا الرأي موافق لرأى البصريين.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢.

(٢) ذكر ابن يعيش أنه لا يعرف قائله وذكرت المصادر الأخرى أن قائله أبو خراش الهذلى ونسبه السيرافي لأمية ابن الصلت.

(٣) البيت من بحر الرجز وقيل البيتان من مشطور الرجز وانظره في النوادر / ٤٥٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٢، ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ١٤٩ .شرح اللمع لابن جني ٣٨٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٨ ، والإنصاف ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ /١٦ وشرح التسهيل ١ / ٢٦٣ وشرح ابن عقيل ٢ /٢٦٥ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ٣٠٠/١ وشرح الكافية للرضى ٣٥١/١ واللسان ١ / ٢١٦ مادة (ا ل هـ) وارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٠٠ والأشموني ٣ / ١٤٦ والتصريح ٢ / ١٧٢ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ١٦ .

رأي البصريين:

ذهب البصريون إلى القول بأن الميم عوض عن «يا» التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء.

واحتج البصريون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك: لأنا أجمعنا أن الأصل «ياالله» إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا «يا» ووجدنا الميم حرفين و«يا» حرفين ويستفاد من قولك «اللهم» ما يستفاد من قولك «يا الله» دلنا ذلك على أن الميم عوض من «يا» لأن العوض ما قام مقام المعوض، وههنا الميم قد أفادت ما أفادت «يا» فدل على أنها عوض منها ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر[1].

رأي الكوفيين:

قال ابن يعيش: "ذهب الفراء مع الكوفيين إلى أن أصله «يا الله أمنا بخير» إلا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر في ألسنتهم فحذفوا بعض الكلام تخفيفًا كما قالوا «هلم» والأصل «ها ألمم» فحذفوا الهمزة تخفيفًا وأدغموا الميم في الميم كما قالوا: «ويلمة» والأصل «ويل لامه» وإنما حذفوا وخففوا) واحتج الكوفيون بأن قالوا: والذي يدل على أن الميم ليست عوضا من «يا» أنهم يجمعون بينهما فجمع بين الميم و«يا» ولو كانت الميم عوضا من «يا» لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان"[2].

رأي ابن يعيش في رأي الكوفيين:

رد ابن يعيش كلام الكوفيين بأن قولهم: قول واه جدا لوجوه منها:

١- أنه لو كان الأمر كما ذكروا لما حسن أن يقال :«اللهم أمنا بخير» لأنه يكون تكرارًا فلما حسن من غير قبح دل على فساد ما ذهبوا إليه .

---

(١) الإنصاف / ٢١٢ .

(٢) المصدر السابق ٢١١ ، ٢١٢ ، شرح المفصل ٢/ ١٦ .

٢- أنه لو كان الأمر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو « اللهم أهلكهم ولا تهلكنا » لأنه يكون تناقضا قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١) مع أنه لو كانت الميم أصلا من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب في الآية ولسدت مسد الجواب فلما افتقرت إلى جواب وأجيبت بالفاء دلت على أنها زائدة وليست من الفعل(٢) .

رأى الأنباري:

زاد ابن الأنباري في الإنصاف وجها آخر بأن قال: إنه لو كان الأصل «يا الله أمنا بخير» لكان ينبغي أن يقال: «اللهم ارحمنا» فلما لم يجز أن يقال: إلا «اللهم ارحمنا» ولم يجز «وارحمنا» دل على فساد ما ادعوه (٣) ومثله في الجمع بين العوض والمعوض قول الشاعر:

١١٤- إِنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا (٤)

قال ابن يعيش:

فأصل الناس أناس حذفوا الهمزة وصارت الألف واللام في الناس عوضا منها

---

(١) (من الآية ٣٢: الأنفال) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٦ ، ١٧ والإنصاف ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) الإنصاف ٢١٣ .

(٤) البيت قائله ذى جدن الحميرى ، وقد سبق تخريجه ص ٣٨ .

ولذلك لا يجتمعان فأما قوله:

١١٤م– إِنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمنينَا [١]

فمردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض من ضرورة [٢].

قال سيبويه: والأصل في الناس الأناس مخففا فجعلوا الألف واللام عوضا من الهمزة وقد قالوا: الأناس.

وروى المنذري [٣] عن ابن الهيثم أنه سأله عن الناس ما أصله ؟ فقال الأناس لأن أصله أناسٌ، فالألف فيه أصيلة، ثم زيدت عليه اللام التى تزاد مع الألف للتعريف وأصل تلك اللام إبدال من أحرف قليلة مثل الاسم والابن وما أشبهها من الألفات الوصلية فلما زادوهما على أناس صار الاسم الأناس ثم كثرت في الكلام فكانت الهمزة واسطة فاستثقلوها فتركوها وصار الباقي ألناس بتحريك اللام بالضمة فلما تحركت اللام والنون أدغموا اللام في النون فقالوا: الناس، فلما طرحوا الألف واللام ابتدءوا الاسم فقالوا: قال: ناس من الناس، قال الأزهري وهذا الذي قاله أبو الهيثم تعليل النحويين [٤].

وقال الرضي:

وأما الناس فإن اللام فيه عوض من الفاء وأصله أناس ولا يجتمعان إلا في الشعر [٥].

خلاصة القول :

إن ابن يعيش يرى الجمع بين «يا» «وميم» الجمع ضرورة وهو الصحيح لأن الميم تأتي بدلا من «يا» ولم يجمع بينهما إلا في شعر ضرورة وهو ما يتفق معه الغالب من النحاة وعليه جمهور البصرة. وكذلك في « الأناس» حيث جمع بين «ال» والهمزة « أ» .

****

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٢ .

(٢) شرح المفصل ٢ /٩ .

(٣) المنذري : هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد، زكي الدين المنذري: عالم بالحديث والعربية . من الحفاظ المؤرخين ، له الترغيب والترهيب وغيره، أصله من الشام. ت ٦٥٦ هـ . الأعلام ٤/ ٣٠ .

(٤) اللسان ١ / ١٤٧ .

(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٩ .

إضافة العدد – اثنان – إلى المعدود

العدد مصدر عددت الشيء أعده عدا إذا أحصيته [(١)]، وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، وواحد واثنان، وواحدة واثنتان جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم، وتخالفهما أيضا في أنها لا تضاف إلى المعدود فلا يقال: واحد رجل ولا اثنا رجلين لأن قولك يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان [(٢)] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

وكان قياس الواحد والاثنين أن يضاف كل واحد منها إلى ما بعده من الأنواع المعدودة فيقال: واحد رجال، واثنا رجال، لكن لما أمكن أن يذكر النوع باسمه فيجتمع فيه الأمران وكانت التثنية كالواحد إذ كانت لضرب واحد أمكن ذلك فيها أيضًا فقيل: فيها رجلان، وغلامان ولم يجز ذلك في الجمع لأنه غير محصور ولا موقوف على عدة معينة فلو أراد مريد التثنية ما يريد في الجمع لجاز في الشعر لأنه كان الأصل من حيث هو ضم شيء إلى مثله:

---

(١) شرح المفصل ٦ / ١٦ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ٦١ .

قال الشاعر[1]:

٨م- كَأَنَّ خُصْيَيْه مِنَ التَّــــدَلْــــدُلِ ظَرْفَ عَجُــــوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[2]

فجاء به على أصل القياس ضرورة وكان قياس ما عليه الاستعمال حنظلتان[3].

رأى ابن يعيش:

يفهم مما سبق أن ابن يعيش يرى قياس الواحد والاثنين الإضافة إلى ما بعدها ولما أمكن ذكر النوع باسم ويجتمع فيه الأمران فأصبح قياس ما عليه الاستعمال ترك أصل القياس أي عدم الإضافة وإن جاء الكلام على الأصل فمن قبيل الضرورة.

---

(١) الشاعر اضطرب فيه فقيل خطام المجاشعي وقيل جندل بن المثنى أو سلمى الهذلية أو شماء الهذلية وعند سيبويه لبعض السعدين .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٥٢ .

(٣) شرح المفصل ٦ / ١٨ .

رأى الأعلم:

قال الأعلم الشاهد فيه: إضافة اثنتين إلى الحنظل وهو اسم يقع على جميع الجنس وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل وإنما جاز على تقدير ثنتان من الحنظل كما قال ثلاثة فلوس أى ثلاثة من هذا الجنس. وكان الوجه أن يقول: حنظلتان فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة [١] فالأعلم يرى أن الأصل الإضافة على تقدير من والوجه هنا أن يقول: حنظلتان بدون ذكر العدد.

رأى الرضى:

قال: إنما لم يميز « واحد واثنان» لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نُصُوصِيَّة العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا: «رجال» لم يعلم عددهم، ولو قالوا: «ثلاثة» واقتصروا لم يعلم ما هى ؟ فلما كان نحو «رجل» و«رجلان» يفيد المعنيين معا، استغنى عن ذكر لفظ العدد فلم يقولوا «واحد رجل» ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لأن لفظة "رجل" وحدها تفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: «اثنا رجل» ولا «اثنا رجال» لأن لفظ رجلين تفيد الأثنينيّة [٢].

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن العدد اثنان لا يضاف إلى المعدود وإنما يثني المعدود ويدل على العدد والمعدود وإذا ذكر العدد والمعدود فهو رجوع للأصل وهو القياس غير المستعمل ضرورة ويتفق مع ابن يعيش جميع النحاة والمصادر التي رجعت إليها والتي ذكرناها وأنا أتفق معهم في هذا.

****

(١) سيبويه والشنتمرى ٢/ ١٧٧ .

(٢) شرح الكافية ٣ / ٣٧٨ .

الجمع بين الفاعل الظاهر ومميزه

فاعل نعم بئس لا يكون إلا ظاهرا معرفا بألـ أو مضافا إليه أو نكره مضافة أو مفرده أو موصولا أو مضافا إليه، أو ضميرا مفسرا بتمييز موجود أو مقدر، ولا يكون غير ذلك إلا ما ندر نحو: مررت بقوم نعموا رجالا، ومن قال: نعم بهم فمراده نعموا ولكن زاد باء في الفاعل، كما زيدت في «كفى بالله» ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز أبو العباس، وحامل سيبويه على المنع كون التميز في الأصل مسوقا لرفع الإبهام، الإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك: له من الدراهم عشرون درهما ومثل هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ (١) فكما حكم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام فكذلك يفعل في نحو نعم الرجل رجلا ولا يمنع(٢) وهذا ما سنناقشه فيما يلي.

قال ابن يعيش:

قد اختلف الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال: نعم الرجل رجلا زيد، وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السراج وأجاز ذلك المبرد وأبو على الفارسي واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتى إلا كذلك، وحجة المبرد في البيان والتأكيد والأول أظهر وهو الذي أراه لما ذكرناه.

فأما بيت جرير وهو:

---

(١) (من الآية ٣٦: التوبة) .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ١٥ .

١٨م– تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبِيكَ زادًا [(١)]

فإنه أنشده شاهدا على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع «الزاد» المعرف بالألف واللام بأنه فاعل نعم و"زاد أبيك" هو المخصوص بالمدح و"زادا" «تمييز وتفسير والقول عليه أنا لا نسلم أن زادا منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لـ «تزود» والتقدير «تزود زادًا مثل زاد أبيك فينا» فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا محذوف الزوائد والمراد «تزود تزودًا» وهو قول الفراء. ويجوز أن يكون الزاد تمييزا لقوله مثل «زاد أبيك فينا » كما يقال: «لى مثله رجلا» وعلى تقدير أن يكون العامل فيه « نعم » فإن ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا [(٢)].

ومثله قول الأسود بن شعوب [(٣)]:

١١٥– ذَرَانِى أَصْطَبِح يَا بَكْرُ إِنِّي   رَأَيْتُ الموتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَـــامِ

١١٦– تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِـــوَاهُ   وَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُـــلٌ تِهَامِ [(٤)]

فقوله: من رجل تهام كقوله رجلا لأن من تدخل على التمييز وذلك كله من ضرورة الشعر فاعرفه [(٥)].

عرض ابن يعيش فيما سبق لمسالة الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وبين أن

(١) البيت من بحر الوافر قاله جرير في ديوانه صـــ١٣٥ والبيت سبق تخريجه ص ١٠٨ .

اللغة:

الزود: تأسيس الزاد وهو طعام السفر والحضر جميعا والجمع أزواد اللسان مادة (زود) ٣ / ١٨٨٦ والشاهد فيه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل وأجازه أبو العباس .

(٢) شرح المفصل ٧ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) القائل الأسود بن شعوب ، بحر الوافر.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٣٣ ، بحر الوافر.

(٥) المصدر السابق نفسه .

المسألة مسألة خلافية فمن النحاة من منع ذلك ومنهم من أجاز وسنبين فيما يلي آراء الفريقين مبينا رأى ابن يعيش من ذلك:

أولا: رأى المانعين وحجتهم:

رأى سيبويه [١] والسيرافي في الجمع بين الفاعل الظاهر والمميز وحجتهم في ذلك:

١- أن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر.

٢- أن الجمع بينهما قد يوهم أن الفعل الواحد له فاعلان لأنك إذا رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ونصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتى إلا كذلك.

رأى ابن السراج:

ذكر ابن يعيش أن ابن السراج من المانعين للجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وذكر أيضا أن ابن السراج يجيز أن يكون الزاد تمييز لقوله مثل زاد أبيك فينا والعامل فيه نعم وأن هذا من ضرورة الشعر[٢] هذا ما ذكره ابن يعيش وبمراجعة الأصول في النحو لابن السراج نجد انه يجيز ذلك على سبيل التوكيد وهو في هذا الرأي متفق مع المبرد والفارسي وغيرهم فقال:

"وإذا قلت: نعم الرجل زيد فقولك: رجلا: توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما" [٣].

---

(١) سيبويه والشنتمري ١ / ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٢) شرح المفصل ٧ /١٣٣ .

(٣) الأصول في النحو ١ / ١١٧ والأشموني ١ /٦ .

رأى أبي الفتح ابن جني:

قال أبو الفتح ابن جني:

الرجل في قولك: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في نعم من نحو قولك نعم رجلا زيد لأن المضمر على شريطة التفسير، لا يظهر ولا يستعمل ملفوظا به ولذلك قال نحو: نعم رجلا زيد فإنه لا يظهر أبدا وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في بيت جرير وذلك أن فاعل «نعم» مظهر فلا حاجة به إلى التفسير، فهذا يسقط اعتراض محمد ابن يزيد[1] عن صاحب الكتاب[2] في هذا الموضع[3] واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع [4] وفى موضع آخر قال تعليقا على البيت «فزاد الزاد في آخر البيت توكيدا لا غير»[5] وفى موضع آخر قال تعليقا على البيت: والتقدير: فنعم الزاد زادًا زادُ أبيك كما تقول: نعم الرجل رجلا زيد قيل له: عن ذلك أجوبة:

١- أن قوله: «زادا» تأكيد وليس بتفسير.

٢- أن تجعله عطف بيان أو بدلا من مثل فيكون التقدير: تزود زادًا كزاد أبيك [6]. وفي إيضاح شواهد الإيضاح: أن ابن جنى قال: إن البيت يحتمل وجهين:

(١) أن يكون مفعولا به بقوله «تزود» وتنصب مثل على الحال لأنها صفة نكرة مقدمة عليها.

(٢) أن ينتصب على التمييز من مثل على حد قولك «ما رأيت

---

(١) المبرد .

(٢) سيبويه .

(٣) الخصائص لابن جنى ١ / ٣٩٧ .

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) المصدر السابق ١ / ٨٤ .

(٦) البيان في شرح اللمع ٤٧٥ / ٤٧٦ والفوائد والقواعد / ٥٧١ .

مثله رجلا» فإن قلت: كيف يصح أن يكون زاد مفعولا «بتزود» أو تمييز المثل وهو حيز المعطوف ومثل حيز المعطوف عليه فالجواب أن هذه الجمل قد اتصلت، فهي مثل «ضربت وضربنى زيدا» وهو متفق عليه مجمع على جوازه ولم يعتقده أحد فصلا بالأجنبي وهو في الفاء أحسن الشدة الاتصال [١].

رأى المجيزين:

رأي المبرد :

أجاز المبرد الجمع بينهما حيث قال: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلا، فقولك، رجلا توكيد: لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا. وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما. إنما ذكرت الدراهم توكيدا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه وعلى هذا قول الشاعر وأنشد بيت جرير ومثله ذكر ابن السراج في الأصول [٢] .

رأى الفارسي :

قال الفارسي: وتقول: نعم الرجل رجلا زيد فإن لم تذكر رجلا جاز وإن ذكرته فتأكيد وأنشد البيت[٣].

رأى ابن مالك:

يرى ابن مالك أن وقوع التمييز بعد فاعل نعم الظاهر جائز واستدل على ذلك بقول النبي ﷺ: «**نِعْمَ المَنِيحَةُ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً**»[٤] .

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٤٨ والأصول في النحو لابن السراج ١ / ١١٧ .

(٣) الإيضاح العضدي ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٤) شواهد التوضيح / ١٠٧ . والحديث أخرجه البخاري في باب فضل المنيحة الحديث رقم ٢٦٢٩ المجلد ٨/ ١٦٤، ١٦٥ ونص الحديث: " حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: نعم المنيحة للقحه الصفي منحة، والشاة الصفي تغدو بإناء وتروح بإناء" كتاب الهبة فتح الباري، دار الغد.

وقول امرأة عبد الله بن عمرو، تعنيه: «نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لنا فِرَاشًا وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا، مُذ أَتَيْنَاهُ»(١).

وقال: ومن منع وقوع التمييز بعد الفاعل الظاهر يقول: إن التمييز، فائدة المجئ به رفع الإبهام ولا إبهام بعد الإضمار فتعين تركه مع الإظهار. وهذا الكلام تلفيق، عار من التحقيق.

فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر، وإن لم يرفع إبهاما، فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالا، كما ساغ استعمال الحال مؤكد نحو: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ (٢) ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (٣) مع أن الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة. فكذا التمييز أصله أن يرفع به

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٠٧ . الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب في كم يقرأ القرآن، وانظره في فتح الباري ط دار الغد المجلد ١٤ الحديث رقم ٥٠٥٢ ص ٢٩١ ، ونص الحديث: "حدثنا موسى: حدثنا أبو عوانة، عن مغيرة، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو قال: أنكحني أبي امرأة ذا حسب، فكان يتعاهد كنته فيسألها عن بعلها، فتقول: نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا، ولم يفتش لنا كنفا مذ أتيناه: فلما طال ذلك عليه ذكر للنبي ﷺ فقال: القني به، فلقيته بعد فقال: كيف تصوم؟ قلت أصوم كل يوم، قال: وكيف تختم؟ قلت كل ليلة قال: صم في كل شهر ثلاثة، واقرأ القرآن في كل شهر.

قال: قلت: أطيق من ذلك، قال صم ثلاثة أيام في الجمعة. قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال: أفطر يومين وصم يوما. قال: قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال: صم أفضل الصوم. صوم داود؛ صيام يوم وإفطار يوم. واقرأ في كل سبع ليال مرة. فليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ وذاك أني كبرت وضعفت. فكان يقرأ على بعض أهله السبع من القرآن بالنهار والذي يقرؤه يعرضه من النهار ليكون أخف عليه بالليل، وإذا أراد أن يتقوى أفطر أياما وأحصى وصام مثلهن كراهية أن يترك شيئا فارق النبي ﷺ. قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: في ثلاثٍ أو خمسٍ أو في سبع وأكثرهم على سبعٍ".

(٢) (١٠: النمل: وتمامها ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَـٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾) .

(٣) (١٩: مريم: وتمامها ﴿ وَٱلسَّلَـٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾) .

إبهام نحو: له عشرون درهما. ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصدا للتوكيد نحو: عنده من الدراهم عشرون درهما ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ (١) فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل نعم وبئس، لساغ استعماله قياسا على التوكيد به مع غيرهما. فكيف وقد صح نقله، وقرر فرعه أصله. من شواهد الموافقة للحدثين السابقين قول جرير (٢).

خلاصة القول :

يرى ابن يعيش أن المنع من وقوع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز أظهر وأقوى ممن يجيز، ثم ذكر آراء العلماء في ذلك ورأى أيضا أن «زادا» منصوب على أنه مفعول به لـ «تزود» والتقدير «تزود زاد مثل زاد أبيك فينا» فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال. وأنا أتفق مع ابن يعيش وجمهور البصريين في منع وقوع الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وأن البيت ضرورة شعرية.

أما قول الشاعر: « **ونعم المرء من رجل تهام** »

ففيه شذوذان: أحدهما: إدخال من على التمييز.

والآخر: الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، وهو المرء وكأن الذي سهل دخول من على التمييز ظهور الفاعل لأن التمييز إذ ذاك لا يشبه المنقول.

والشاهد فيه قوله: «رجل» وهو فاعل في المعنى، ولكن لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه الجر (٣).

****

---

(١) (٣٦: التوبة) .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٠٧ / ١٠٩ . وشرح التسهيل ٣ / ١٥ .

(٣) حاشية المقرب لابن عصفور / ١٠٤ .

الفصل الثالث
ضرائر التقديم والتأخير

وتشتمل على:

١) تقديم الاسم على الفعل .

٢) تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة.

٣) تقديم الكلام بعضه على بعض:

أ- تقديم "من" على أفعل التفضيل.

ب- الفصل بين العدد ومميزه المنتصب بالجار والمجرور.

ج- الفصل بين المتضايقين بالظرف والجار والمجرور.

****

تقديم الاسم على الفعل

اعلم أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز لم زيد يأتك على معنى لم يأتك زيد وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه. فأما "إن" خاصة فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم وهذا ما سنبينه فيما يلي(١):

قال ابن يعيش:

قال الشاعر(٢):

١١٧- فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ... هُ وَيَعْطِفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي(٣)

وقال الآخر:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥ .

(٢) البيت لعدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادى التميمي شاعر من الجاهليين ، يحسن العربية والفارسية أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى تزوج هند بنت النعمان بن المنذر ، ووشى به أعداء له إلى النعمان بما أوغر صدره فسجنه وقتله في سجنه بالحيرة الأعلام ٤ / ٢٢٠ .

(٣) البيت من بحر الخفيف.

اللغة:

واغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير شرابهم من غير أن يدعوه إليه أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا اللسان (و غ ل) ٦/ ٤٨٧٩ . وانظر البيت في الكتاب ٣ /١٣ والأصول ٢ / ٢٣٢ المقتضب ٢ / ٧٤ وما يجوز في الضرورة / ١٩٦ الإنصاف / ٣٦٠ شرح التسهيل ٢/ ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٤ / ٧٥ شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩٩/٣ وشرح الكافية للرضى ١/ ٤٢٠ ابن عصفور ٢٠٧ .واللسان (و غ ل) ٦ / ٤٨٧٩ وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٢ .

١١٨- صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِرٍ   أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِلْ (١)

فظهور الجزم في الفعل المضارع بعد الاسم يدل أن الفعل الماضي إذا وقع بعدها الاسم فموقعه مجزوم وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ (٢) ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (٣) مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من هلك واستجارك كما يكون في قولك زيد استجارك (٤) .

---

(١) البيت لكعب بن جعيل ومنسوب لحسام بن ضرار في الأصول وضرائر الشعر لابن عصفور وكعب بن جعيل هو كعب ابن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي شاعر تغلب في عصره ،مخضرم عرف في الجاهلية والإسلام ،كان لا يترل بقوم إلا أكرموه فضربوا له قبه، أدركه الأخطل في صباه، وهجاه ، وشهد موقعه صفين مات سنه ٥٥هـ . الأعلام ٥/٢٢٦

البيت من بحر الرمل.

اللغة:

صعدة : بفتح الصاد سكون العين هى القناة التى تنبت مستوية ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف اللسان ٤/٢٤٤٦ (ص ع د) حائر :هو المكان الذي يكون وسطه مطمئنا أو مكان المطمئن يجتمع فيه الماء فيتحير لا يخرج منه اللسان ٢/١٠٦٦(ح ى ر) منخفضا وحروفه مرتفعه عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وَأَسَدّ لنبتها.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها وتميلها وهى تميل مع الريح.

والشاهد في البيت (أينما الريح تميلها تمل) حيث فصل بين فعل الشرط واسم الشرط بالفاعل وهذا للضرورة .

البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠ والكتاب ١/٤٥٨ والأصول٢/٢٣٣ والمقتضب ٢/٧٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة /١٩٦ والإنصاف ٣٥٩ شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٥ وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٩ وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٧ وشرح الكافين للرضي ١/٤٢٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧ واللسان (ص ع د) ٤/٢٤٤٦ ومادة(ح ي ر) ٢/١٠٦٦ وارتشاف الضرب ٥/٢٤٣١ الأشمونى ٤/١٠ الهمع ٢/٤٥٦ .

(٢) (من الآية ١٧٦ : النساء) .

(٣) (٦: التوبة : وتمامها ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾) .

(٤) شرح المفصل ٩/١٠ . معاني القرآن ١/ ٢٩٦ .

أولا: رأي سيبويه:

ذكر سيبويه في كتابه هـذين البيـتين مبنيـا أن أدوات الشـرط مـا عـدا "إن" لا يتقـدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الضرورة الشعرية فقال:

"ومما جاء في الشعر مجزوما في غير "إن" قول الشاعر: وأنشد البيتين ثـم قـال : ولـو كان فعل كان أقوى إذ كان ذلك جائزا في "إن" في الكلام[(١)].

وقال سيبويه: إن حكم الاسم المتقدم على الفعل هنا يرتفع على فعل محذوف يفسـره المذكور وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال فقـال: "واعلم أن قولهم في الشعر "إن زيدا يأتك يكن كذا" إنما ارتفع على فعل هـذا تفسـيره كما كان ذلك في قولك: "إن زيدا رأيته يكن" ذلـك لأنـه لا يبتـدأ بعـدها الأسمـاء ثـم يبنى عليها"[(٢)].

رأي المبرد:

وافق المبرد سيبويه في ذلك فقال: "فإن اضطر شاعر جاز فـيهن الفصـل، جـزمن أولم يجزمن وجاز ذلك في حـروف الجـزاء دون سـائر عوامـل الأفعـال : لأنـه يقـع بعـدهن المستقبل والماضي ولا يكون ذلـك في غيرهـن مـن العوامـل. فلمـا تمكـن هـذا الـتمكن احتملن الإضمار والفصل"[(٣)].

رأى ابن يعيش:

يرى ابن يعيش أن تقديم الاسم على الفعـل قبـيح في حـال الجـزم إلا إذا كانـت أداة الشرط "إن" فجائز في حال السعة والاختيار .

---

(١) سيبويه والشنتمرى١/٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) المقتضب٢/٧٣

حيث قال: ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز لم زيد يأتك على معنى لم يأتك زيد وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء كما لا يفصل بين الجار والمجرور في الشعر كذلك الجازم.

فأما "إن" خاصة فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه فالفصل حسن وجاز في الكلام وحال السعة والاختيار وشبهت بما ليس بعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام وإن كان بعدها فعل مضارع مجزوم قبح تقدم الاسم إلا في الشعر لأنها قد جرت بعد الإعمال وظهور مجرى "لم" "ولما" ونحوهما من الجوازم..... فعلى هذا إذا وليها الفعل الماضي إن زيد ركب ركبت ومن كلامهم "إن الله أمكنني من فلان فعلت" وقال سبحانه وتعالي :﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[2].

وقال الشاعر:

عاود هراوة وإن معمورها خربا "[3].

واختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد "إن" الشرطيه في نحو الآية الكريمة:

رأى الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه مرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل وحجتهم في ذلك أن "إن" الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها وقولهم إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرغوبا به[4].

---

(١) (من الآية ١٧٦: النساء) .

(٢) (من الآية ٦: التوبة) .

(٣) انظر ابن يعيش ٩/ ٩ ، ١٠ .

(٤) الإنصاف/٣٥٩ وابن يعيش ٩ /١٠٠،

رأي البصريين وسيبويه وابن يعيش:.

ذهب البصريون وسيبويه وابن يعيش إلى رفعه بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر تقديره (إن استجارك أحد من المشركين) وحجة البصريين في ذلك أنهم قالوا: إنما قلنا أنه يرفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك لا يجوز فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر [1].

رأى الأخفش:

ذهب الأخفش إلى جواز رفعه على الابتداء[2].

رأى ابن مالك:

يرى ابن مالك أن الرافع للاسم هو فعل مضمر يفسره الظاهر حيث قال: "فيقال : وَاغِلٌ " .

إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع، لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب وليس الثاني تابعا للأول فتعين ارتفاعه بالمتأخر .

والجواب أن المحذوف في مثل هذا لما التزم حذفه وجعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجود جزمين من قبل الجواب ؛ على أنه لو جمع

---

(١) الإنصاف ٣٥٩ وابن يعيش ١٠/٩

(٢) الإنصاف ٣٥٩ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور فألا يكون محذور في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به لا محكوم بجواز النطق به أحق وأولي[(١)].

رأى السيوطي:

ذكر السيوطي في الهمع أن الكسائي يجيز تقديم الاسم على الفعل بعده مع غير إن اختيارا حيث قال: وجوزه الكسائي اختيارا مع مَن وإخوته فأجاز نحو: من زيدا يضرب أضربه. وجوزه قوم من الكوفيين في غير المرفوع أي المنصوب والمجرور، لأنهما فضلة، ومنعوه في المرفوع وجوزه قوم منهم في المرفوع أيضا إن لم يكن عود ضمير على الشرط كما في متي وأينما فإن أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول: من هو يضرب زيدا أضربه. لأن المضمر هو مَنْ[(٢)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن تقديم الاسم على الفعل مع أداة الشرط غير «إن» ضرورة وقبيح ولم يرد إلا في الشعر وهذا ما عليه جمهور النحاة وهو الصحيح ورافع الاسم مقدر يفسره الظاهر بعده .

****

(١) شرح التسهيل لابن مالك٢/١٠٩

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٢/٤٥٦

عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيا فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل .... وإذا كان الفاعل كالجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلام على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولا رتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال: (ضَرَبَ غُلاَمَهُ زيدُ) فالغلام مفعول وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر إضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولا كانت النية به التأخير لأنه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير إلى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز؛ ولو قلت (ضَرَبَ غُلاَمُهُ زيدًا) برفع الغلام مع أنه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعا لأن الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لأن الفاعل وقع أولا وهى مرتبته والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوى بها غيرها [1].

وهناك من أجاز ذلك على ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش : قال الشاعر :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥ ، ٧٦ .

٣١م- جزى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكَلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ (١)

عرض ابن يعيش لهذا البيت في مبحث الفاعل وفي مسألة اشتمال الفاعل المقدم على ضمير المفعول المتأخر وذكر آراء العلماء في ذلك فبين أن هناك مانعين لهذه المسألة وهناك مجيزين لها وبعضهم حملها على الضرورة فذكر أولا رأي المجيزين لذلك فقال:

"وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياسا قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل وحمل عليه قول الشاعر وأنشد البيت" (٢) .

---

(١) البيت من بحر الطويل ، وقد سبق تخريجه ص ١٢٢ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٦ .

وقد نص ابن جنى على ذلك في الخصائص حيث قال : وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم عائدة على عدى خلافا على الجماعة [١] وقال: وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا [٢] نحو قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ ﴾ [٣].

وأجازها أبو عبد الله بن الطوال من الكوفيون، وأبو الفتح بن جنى، وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله وأنشد البيت [٤] وابن جنى تابع للأخفش في ذلك وتابعهما المحقق الرضي حيث قال : يجوز ما ذهب إليه الجمهور أي التأويل رب بالتأويل رب الجزاء والأولى تجويز ما ذهبا إليه ولكن على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا [٥] .

وحجة المجوزين في ذلك انه قد كثر في لسان العرب تقديم المفعول على الفاعل وحدة تارة نحو ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٦] وعلى الفاعل والفعل جميعا تارة أخرى نحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ [٧] فلما كثر ظن أن للمفعولين مرتبتين:

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٥ . وقد سبقه إلى ذلك الأخفش وابن الطوال وقال الجماعة: لعله لم يطلع على رأيهما كما سنبين.

(٢) الخصائص ١/ ٢٩٦ .

(٣) (من الآية ٢٨: فاطر)

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٤ وتخليص الشواهد ٣٧١ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ وحاشية شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ والرضى يشير إلى رأي البصريين في باب التنازع من تجويزهم إعمال الثاني في لفظ المفعول وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره إذا فيه عود الضمير على متأخر .

(٦) (من الآية ١٢٤: البقرة) .

(٧) (من الآية ٨٧: البقرة) .

إحداهما: التأخير. والثانية: التقدم فإذا عاد عليه وهو متأخر لفظا ضمير متصل بالفاعل المتقدم فكأنه متأخر لفظا متقدم رتبة [١].

قال ابن هشام: وأجاز ابن الناظم [٢] .

رأي المانعين :

ثم عرض ابن يعيش لرأي المانعين حيث قال: "وذلك [٣]خلاف ما عليه الجمهور[٤] " .

فالجمهور يرون منع عود الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وما ورد منه تأولوه، ويرون أن الشاهد في البيت (جزى ربه عني عديّ) أن الهاء في ربه عائده إلى المصدر والتقدير: جزى رب الجزاء وصار ذكر الفاعل كتقديم المصدر إذ كان دالا عليه ومثله قولهم: من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له [٥] وهذا الرأي هو رأي ابن يعيش أيضا ويتفق مع الجمهور فيه .

وحجة المانعين لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وللاتفاق على المنع في قولك: (صاحبها في الدار)[٦] .

---

(١) حاشية شذور الذهب ١٦٨ .

(٢) تخليص الشواهد ٣٧٢ والصحيح أن ابن الناظم قصره على الضرورة قال في شرحه لألفية ابن مالك صـ٢٩٩ والحق أن ذلك جائز في الضرورة لا غير وأجاز ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب شرح التسهيل ١/ ١٦١ .

(٣) إشارة إلى ما قاله ابن جني .

(٤) شرح المفصل ١/ ٧٦ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٧٦ والقواعد والفوائد ١٩٣ وشرح ألفية ابن معطى ١ / ٤٩١ .

(٦) تخليص الشواهد / ٣٧١ .

رأي آخر يحمله على الضرورة:

وقال ابن يعيش عارضا رأيا آخر يحمل تقدم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول المتأخر على الضرورة الشعرية فقال : "وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام "(١) .

وهذا الرأي الذي نص عليه ابن عصفور في ضرائر الشعر حيث قال بعد أن عرض عدة أبيات فيها الفاعل المتقدم المشتمل على ضمير يعود على المفعول المتأخر " ولا يجوز شيء من ذلك في حال السعة "(٢).

وقال ابن هشام في شذور الذهب :

" الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر ضرورة على الأصح كقوله وأنشد البيت فأعيد الضمير من (ربه) إلى (عدى) وهو متأخر لفظا ورتبة "(٣) .

وممن حمله على الضرورة أيضا الأشموني حيث قال : "قال الناظم (٤) : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد أبياتا منها البيت السابق وذكر لجوازه وجها من القياس" (٥) وممن أجاز ذلك قبله أبو الفتح والأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون البيت بما هو خلاف ظاهرها. وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر(٦).

---

(١) شرح المفصل ١ / ٧٦ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢١٠ .

(٣) شذور الذهب لابن هشام ١٦٨ .

(٤) الناظم المقصود به ابن مالك .

(٥) أي أنه قاسه على المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها إفادة في التصريح .

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٥٩ .

خلاصة القول :

ذكر ابن يعـيش في هـذه المسـألة آراء النحـاة المـانعين والمجيـزين والحـاملين للبيـت علـى الضرورة وكان رأيه موافقا لرأي جمهور النحاة بأن الهاء في قولـه (جـزى ربـه عنـى عـدى) عائدة إلى المصدر والتقدير (جزى رب الجزاء) وهذا الـرأي وهـو مـا أرجحـه وأميـل إليـه وأتفق معهم فيه حيث إنه رأى الجمهور، ويخرج المسألة من عود الضمير المقدم على الظـاهر المؤخر لفظا ورتبة .

****

تقديم « من » على أفعل التفضيل

اعلم أن أفعل التفضيل له أحوال ثلاثة :

١) مجردًا من الـ والإضافة.

٢) مضافًا.

٣) مقترنًا بالألف واللام.

فإن كان مجردًا فلابد أن يتصل به "من" لفظًا أو تقديرًا جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو، مررت برجل أفضل من عمرو، وقد تحذف "من"ومجرورها للدلالة عليها كقوله تعالى: ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [١] أي أعز منك نفرًا . ولا يجوز تقديم من ومجرورها كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف وقد يتقدم شذوذا [٢] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن الحال:

أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا من «أل» والإضافة جئ بعده «بمن» جارة للمفضل عليه ، ومن مجرورها معه بمنزلة المضاف إليه فقال « ألا ترى أنك لا تجيز «أنت ممن أفضل» و لا «ممن أنت أفضل» فتقدم الجار والمجرور لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقا بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو: هذا مار بزيد، وهذا معطٍ لزيد أمس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأن المفعول به أولى .

" فأما قول الفرزدق:

---

(١) (٣٤: الكهف) .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٨٣ وما بعدها.

١١٩– فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وسهلاً، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بل مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ(١)

فضرورة " (٢).

فابن يعيش يرى أن تقدم الجار والمجرور على أفعل التفضيل «أطيب» الذي هو خبر المبتدأ «ما» ضرورة وللعلماء في هذا أقوال نوضحها فيما يلي :

رأي ابن مالك :

قال ابن مالك في شرح التسهيل : ويجب تقديم « من » والمفضول إن كان اسم استفهام ، أو مضافا إليه نحو : ممن أنت أحلم ؛ ومن أي رجل أنت أكرم ؟ » وممن قدك أعدل ؟ "ومن وجه وجهك أجمل » - ذكر هذه المسألة أبو على في التذكرة ومن المسائل المغفول عنها . فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في نادر من الكلام وأنشد البيت – ثم قال : ولا بد من كون المفضول مشاركا للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل فيقال : الخبز أغذى من السويق ، والعسل أحلى من التمر ولا يقال الخبز أغذى من الماء ، ولا الماء أروى من الخبز فإن ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة قدرت المشاركة بوجه ما كقولهم في البغيض : هذا أحب إلي من هذا ، وفي الشَّرَّيْنِ هذا خير من هذا، وفي الصعبين، هذا أهون من هذا، وفي القبيحين: هذا أحسن من هذا ، بمعنى

---

(١) قائل البيت الفرزدق وبحره الطويل ، وليس في ديوانه .

اللغة:

أهلا وسهلا: كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم، وجنى النحل: ما يجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها . هامش شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٤ .

والشاهد فيه «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضاف إلى اسم استفهام وذلك ضرورة على رأى ابن يعيش والجمهور ، وقال غيرهم أن ذلك نادر قليل ، وقال جماعة من النحاة «منه» متعلقا بقوله «زودت» أي : بل الذي زودت منه، أى: من شبية جنى النحل، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح انظر هامش شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٥ . والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٣ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٨٤ ، والهمع للسيوطي ٣ / ٧٩ وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٥٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٠ .

أقل بغضا: وأقل شرا، وأقل صعوبة، وأقل قبحا. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : «**لأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُم عَلَى جَمْرَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ**»(٢) .

فابن مالك يرى أن القياس يوجب تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل إذا كان استفهام ويشترط أن المفضول يجب أن يكون مشاركا للمفضل فإن كان المفضول غير مشارك للمفضول فلا يجوز ذلك ، وإن كان الجار والمجرور غير استفهام فلا يجب تقديمه وإنما يجب تأخيره وإن تقدم كما في البيت فهذا نادر قليل .

وقال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك :

وإن تكن بتلو «من» الجارة مستفهما فلهما أي لمن ومجرورها المستفهم به كن أبدا مقدما على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف(٣) إذ يلزم على تمثيلة الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به (كمثل ممن أنت خير) ومن أيهم أنت أفضل ومن كم دراهمك أكثر ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له الصدر ولدى إخبار أي عند الاستفهام التقديم نذرًا وجدًا ، وقال الصبان : والاستشهاد مبنى على أن « منه » متعلق بأطيب (٤) .

---

(١) (من الآية ٣٣: يوسف) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٤ ، ٥٥ . ونص الحديث عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ("لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر") رياض الصالحين ص ٤٦٠ حديث رقم ١/ ١٧٧٤ باب تحريم الجلوس على قبر، وصحيح مسلم بشرح النووي ، الدار الثقافية العربية بيروت ٧/ ٣٧، ٣٨ .

(٣) المقصود بالمصنف ابن مالك .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٥٢ .

وقال الصبان أيضا : (لا على جملة الكلام) وإنما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال لا يقال: إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا نقول صدارته الواجبة إنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل . وقال أيضا (الفصل بيت العامل ومعمولة بأجنبي) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال : المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا فليكن ما فعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي أفعل تفضيل [١] .

من خلال ما سبق يفهم أن الأشموني موافق لما قاله ابن مالك من أن التقديم للجار والمجرور إذا كان استفهام؛ لأن له الصدارة ومثله بأمثلة قدم فيها على الجملة كلها واعترض الأشموني بأن التقديم يكون على أفعل التفضيل فقط لئلا يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وإن قيل : المختار جواز تقدم معمول الخبر على المبتدأ والخبر فيرده بأن هذا جائز إن لم يكن الخبر أفعل التفضيل وفسر ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني ويرى أيضا أن تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل قليل وكذلك العيني في شواهده على الأشموني:

قال الشاهد في «منه أطيب» حيث قدم المجرور بـ «من» على أفعل التفضيل والحال أنه غير استفهام قليل[٢].

خلاصة القول:

إن القياس المطرد أن تؤخر « مِنْ » عن أفعل التفضيل ، وقد تقدم عليه إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام لضرورة الشعر كما في البيت وهو مذهب الجمهور ويرى ابن مالك أن ذلك قليل لا ضرورة، وهو في البيت مقدم على الخبر «أطيب» وأتفق مع

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٥٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

مذهب الجمهور أن ذلك من باب الضرورة الشعرية ولا يجوز في سعة الكلام حيث إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر أما ابن مالك فيبني رأيه على معنى الضرورة وهذا ما قاله ابن يعيش وأتفق معه ومع الجمهور لما ذكرت .

****

الفصل بين العدد ومميزه المنتصب بالجار والمجرور

التمييز هو اسم نكرة مضمن معنى « من » لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة ، أو إجمال في نسبة العامل إلي فاعله أو مفعوله .

والتمييز على نوعين أحدهما: ما يبين إبهام ما قبله من اسم مجمل الحقيقة ، وهو ما دل على مقدار أو شِبْهُه فالدال على مقدار : ما دل على مساحة نحو : ماله شبر أرضًا ، أو وزن نحو له منوان عسلا أو كيل "له قفيزان بر" أو عدد نحو قوله تعالى : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [(١)] . والدال على شبه المقدار نحو قوله تعالى : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [(٢)] والنوع الثاني : ما يبن إجمالا في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله له نحو : طاب زيد نفسا . وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [(٣)] وكم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز لا يحذف إلا بدليل ، وتكون استفهامية وخبرية ، فالخبرية يقصد بها التكثير كقوله تعالى : ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [(٤)] والاستفهامية مثل قولك كم فرسخا سرت .

---

(١) (من الآية ٤: يوسف).

(٢) (من الآية ٧: الزلزلة) .

(٣) (من الآية ١٢: القمر) . وانظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ٣٤٦ وما بعدها .

(٤) (من الآية ٢٤٩: البقرة).

ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد ، فقيل كم درهما لك ؟ كما قيل : لك خمسة عشر درهما، ويجوز حذف مميز « كم » كما يجوز حذف مميز العدد فحذف مميز كم كقوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ [1] وحذف مميز العدد كقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [2] ويجوز الفصل بين الاستفهامية ومميزها في السعة ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا في ضرورة [3].

قال ابن يعيش :

اعلم أن «كم» يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازا حسنا من غير قبح نحو : كم لك غلاما ، وكم عندك جارية ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو : عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد المنونة والفصل بينهما أن «كم» مستحقة للتمكن في الأصل بحكم الاسمية ثم منعته بما أوجب البناء لها فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم فإن قيل: فهلا كان الفصل بين خمسة عشر ومميزها إلى تسعة عشر حسنا أيضا لأنها منعت التمكن بعد استحقاقه قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحد وصفى العلة ولم يوجد في خمسة عشر وبابه فإن قيل: فلم يقبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن قبضت خمسة

(١) (من الآية ١٩: الكهف) .

(٢) (٣٠: المدثر) .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٨ ، ٤١٩ .

عشر لك درهما ورأيت عشرين في المسجد رجلا قيل : إنما كـان كـذلك لضـعف عمـل العشرين ونحوها فيما بعدها لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته مـع أنـه قد جاء في الشعر [1] .

قال الشاعر :

١٢٠ – عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً [2]

وأنشد سيبويه لعبد بني الحسحاس:

١٢١ – فَأَشْهَدُ عِنْدَ اللهِ أَنْ قَدْ رَأَيْتُهَا وَعِشْرُونَ مِنْهَا إِصْبَعًا مِنْ وَرَائِيَا [3]

---

(١) شرح المفصل ٤ / ١٣٠ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وقائله العباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٧. مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ١٩٩٢ .
والشاهد في «ثلاثون للهجر حولا» حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه المنتصب وهو حولا بالجار والمجرور للضرورة .
اللغة:

الهجر: المصارمة والقطع، يقال: هجر صاحبه هجرا وهجرانا ، ومنه هجرة المهاجرين ، لأنهم هجروا قبائلهم وعشائرهم. اللسان (هـ ج ر) ٦/ ٤٦١٦ .

الحول: السنة ، يقال: حال الحول حولا ، وحؤولا . والحول ، والحول أيضا: الحيلة . والحول: ما دار بالشيء ، ويقال هم حولك وحواليك . اللسان مادة (ح و ل) ٢/ ١٠٥٤ .

والكميل والكمل والكامل : واحد ويجتمع كميلا على كمال بكسر الكاف ، وقد يكون « كمالا » جمع كامل وهما لغتان أعني كميلا وكمالا ، وأما كمال بفتح الكاف فهو مصدر انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٦١ واللسان مادة (ك م ل) ٣٩٣٠/٥ .

والبيت في سيبويه والشنتمرى ١ / ٢٩٢ والمقتضب للمبرد ٣/ ٥٥ . وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٦٠ والإنصاف ١٩٣ وشرح ألفية ابن معطى ٢ / ١١٢٣ وشرح الكافية الشافية / ١٧٠٦ وشرح التسهيل ٢ / ٤١٩ واللسان مادة (ك م ل) ٣٩٣٠/٥ . وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ ومغني اللبيب ٢ / ٥٧ والأشموني ٤ / ٧١ .

(٣) القائل عبد بنى الحسحاس وهو سحيم: شاعر، رقيق الشعر. كان عبدا نوبيا أعجمي الأصل، اشتراه بنو الحسحاس (وهم بطن من بني أسد) فنشأ فيهم. مولده في أوائل عصر النبوة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعجبه شعره . وعاش إلي أواخر أيام عثمان وقتله بنو الحسحاس وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم . مات سنة ٤٠ هـ . الأعلام ٣ / ٧٩. بحر الطويل.

قال ابن يعيش وأنشد سيبويه لعبد بني الحسحاس و لم أجده في كتاب سيبويه في النسخة التي بين يدي . وهو في ديوان الشاعر تحقيق الميمني دار الكتب المصرية ص ٢١ .

والشاهد فيه (وعشرون منها إصبعًا) حيث فصل بين عشرون ومميزه المنتصب إصبعًا بالجار والمجرور.

مما سبق يفهم من كلام ابن يعيش أنه لا يجوز الفصل بين العدد (عشرين وثلاثين) من الأعداد المتصرفة بالتقديم والتأخير وبين مميزها بالجار والمجرور إلا في الضرورة الشعرية وهي بخلاف « كم » فكم يجوز الفصل بينها وبين مميزها لشيئين اثنين :

١- لأنه كالعوض مما منعته من التمكن .

٢- كثرة الاستعمال في كلامهم .

وهو في رأيه هذا موافق لرأي سيبويه(١) والمبرد(٢) والفارسي(٣) والأعلم(٤) وابن الأنباري(٥) وابن معطي(٦) وابن مالك(٧) وابن عصفور(٨) .

وأجمعوا على أن هذا ضرورة شعرية ، لأنها أعداد متصرفة في الكلام بالتقديم والتأخير ، ولأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير فعملت في المميز متصلا بها .

أما كم فمنعت من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بها لذلك .

أما خمسة عشر وبابه فمع أنها منعت من التمكن بعد استحقاقه إلا أنها ليست كثيرة الاستعمال ، فلا يجوز الفصل بينها وبين المميز إلا في الضرورة الشعرية ، وزاد على ذلك ابن معطي أن بناء خمسة عشر عارض للتركيب ، وأن كم يجوز حذف مميزها . عند قيام القرينة الدالة عليه نحو كم مالك؟ وكم ضربت ؟ أكثر من جواز حذف مميز العدد

(١) سيبويه والشنتمري ١ / ٢٩١ .
(٢) المقتضب ٣ /٥٥ .
(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٤) انظر حاشية كتاب سيبويه ١ / ٢٩١ بولاق .
(٥) الإنصاف ١٩٣ .
(٦) شرح ألفية ابن معطى ٢ / ١١٢٣ .
(٧) شرح التسهيل ٢ / ٤١٩ .
(٨) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

نحو أعشرون عندك أم ثلاثون؟ وإذا ترجح جواز الحذف كان جواز الفصل أرجح لكونه أسهل وأما البيت فشاذ ولا يقاس عليه [١] .

وعلل ابن مالك أيضا لذلك قائلا : إنما كان الأمر كذلك لأن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبا وبالزيادتين في آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها فموضع التمييز منه بعيد دون فصل فلو فصل بشيء لازداد بعدا فمنع الانفصال إلا في ضرورة وكم بخلاف ذلك فلم يلزم اتصال مميزها [٢] .

واستشهد ابن عصفور في ضرائره للفصل بين العدد خمسة عشر ومميزه المنتصب بالجار والمجرور بقول الشاعر :

١٢٢- فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لاَ أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادًا [٣]

فالفصل هنا بين العدد خمس عشرة ومميزه المنتصب ليلة بالجار والمجرور من جمادى ضرورة .

وخلاصة القول :

إن ابن يعيش يرى الفصل بين العدد ومميزه ضرورة ولا أرى أحدا فيما وصلت إليه من مراجع يخالفه وأتفق معهم في ذلك .

****

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٤١٩ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ والبيت لجرير في ديوانه ١٢٢. والمقتضب ٣ / ٥٦ . ويروى البيت في الديوان:

لِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً مَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادِي ، بحر الكامل.

الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور

اعلم أن الاسم إذا أضفته إلى اسم بعده، فإن المضاف إليه يكون مخفوضا وأما المضاف فيكون بحسب العامل الداخل عليه، فيرتفع إن كان العامل رافعا ، وينتصب إن كان العامل ناصبا وينخفض إن كان العامل خافضا، ويسقط من الأول التنوين إن كان مفردا أو جمعا مكسرا أو جمع مؤنث سالم، فتقول: غلام زيد، وغلمان عمرو، وهندات محمد، وإنما لم يجمع بين الإضافة والتنوين، لأن التنوين منتهي الاسم، وفاصل له عما بعده، والمضاف والمضاف إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد؛ لأنه يعرفه ويفصله من غيره ويخصصه من بين سائر جنسه ، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام ، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يفصل بينهما، فلذلك لم يقع التنوين بينهما، ولا تفصل العرب بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر [1] وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش في مبحث ما يضاف إلى الفعل :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة فمما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة:

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٨٩ . لابن الربيع.

١٢٣- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ   للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَــنْ لامَــهَا (١)

فمن في موضع خفض بإضافة در إليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز إضافة در إلى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به ، لأنك لو خفضت اليوم بالإضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه (٢).

وقال في موضع آخر في مبحث المفعول فيه :

ويفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالظرف على حد قوله: **للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لاَمَهَا** .

وهذا الفصل إنما يحسن في الشعر وهو قبيح في الكلام (٣) .

وقال أيضا في موضع آخر في مبحث المنصوب: لا التي لنفي الجنس :

ألا ترى أنك إذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت : كم بها رجلا مصابا عدل إلي لغة من ينصب وإن كان لغة من يخفض بها مع غير الفصل أكثر لقبح

---

(١) القائل عمرو بن قميئة وهو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكرى الوائلي التزاري : شاعر جاهلي مقدم . نشأ يتيما ، وأقام في الحيرة مدة ، وصحب حجرا (أبا امرئ القيس الشاعر) وكان واسع الخيال في شعره توفى ٨٥ ق هـ سنة ٥٤٠ م . والأعلام ٥ / ٨٣ .

اللغة:

الشاعر يتحدث عن ابنته التي صحبته لما خرج مع امرئ القيس إلى ملك الروم . يقول أنها بكت حين رأت جبل ساتيد ما وهو بعيد عن ديارها – شوقا إلى الديار وإحساسا بوحشة الغربة . حاشية سيبويه الضرورة الشعرية / ٢٥١ .

والبيت من بحر السريع، وهو في ديوان الشاعر ص ١٨٢ تحقيق حسن كامل الصيرفي، والبيت في الكتاب ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٧ . والمقتضب ٤ / ٣٧٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي وما يجوز للشاعر في الضرورة الإنصاف ٢٥٠ . وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٦ ، ٣/ ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٨٩ . والشاهد في البيت « اليوم » ظرف ، وقد فصل به بين الدار ومن لامها ضرورة .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٩ ، ٢٠ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٤٦ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله: لله در من لامها وقوله :

١٢٤- كأنَّ أَصْوَاتَ مِــنْ إِيغَالِهِــنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرارِيجِ[(١)]

وقال أيضا في مبحث المركبات :

وربما جروا بها[(٢)] مع الفصل على حد قوله:

١٢٤م- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِــنْ إِيغَالِهِــنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرارِيجِ

وذلك في الشعر نحو قول الشاعر:

٢٤م- كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وَكَــرِيم بُخْلُهُ قَــــد وَضَــعَهْ[(٣)]

ويروى مقرف بالجر ويجوز فيه النصب والرفع فالجر بإضافة « كم » مع الفصل والنصب على التمييز والرفع على الابتداء «وكم» الخبر وحسن الابتداء به وهو نكرة لوصفه بقوله : نال العلى أو يكون كم مبتدأ ومقرف الخبر وأما قول الفرزدق:

---

(١) القائل ذو الرمة من بحر البسيط . سبقت ترجمته. والبيت في ديوانه ص ٧٦ .

اللغة:

الميس : شجر يعمل منه الرحال . والإيغال : شدة السير والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الإبل بنا واضطراب رحالها عليها . أصوات الفراريج انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ /٩٢ .

والشاهد : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (من وما اتصل بها) وانظر البيت في الكتــاب ١ / ٩٢، ٢٩٥ ، ٣٤٧ . والمقتضب ٤ / ٣٧٦ . والإنصاف / ٢٥١ وشرح المفصل ٢ /١٠٨ .

(٢) أي بـــ « كم » .

(٣) القائل هو أنس بن زنيم وهو شاعر مخضرم من كنانة هجا النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر دمه ثم أسلم يــوم الفتح واعتذر فعفا عنه سنة ٦٠ هـــ .

والشاهد: الفصل بين «كم» وبين مقرف بـــ جود والمعنى كم مقرف نال العلا بحر الرمل .

اللغة:

المقرف: اللئيم النسب والنفس ويقال للإنسان إذا كان لئيم الأدب غير صحيح النسب مقرف ، وإذا كان النقص ناحية الأم فهو هجين . الكريم كريم الطرفين في نسبه من ناحية الأم والأب انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠/٢ والبيت سبق تخريجه ص ١١٤.

١٢٥- كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بن بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمُ الدَّسِيَعةِ وَاجَدٍ نَفَّاعِ [(١)]

فالشاهد فيه خفض سيد بـ «كم» مع الفصل ضرورة [(٢)].

فمما سبق يتبين لنا ما يلي :

أن ابن يعيش يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قبيح لأنهما كالشيء الواحد وجاء في الشعر ضرورة ، والشاهد في البيت الأول في قوله : « لله در اليوم من لامها » حيث أضاف الدر إلي «من» مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . والشاهد في البيت الثاني. كأن أصوات من إيغالهن بنا أوخِرِ المَيْسِ.

وقد ذكر سيبويه جواز الرفع والنصب والجر في مقرف وكريم فالرفع على الابتداء بتقدير كم مرة مقرف نال العلا والنصب على التمييز بقبح الفصل بينه وبين كم في الجر. وأما الجر فعلى جواز الفصل بين كم ومجرورها.

قلت: ومع هذا الجواز فإن حالة الجر – مع الفصل ضرورة – تظل أجودها للمعنى لما في ذلك الدلالة على التكثير ، وهو مراد الشاعر [(٣)].

حيث أضاف الأصوات إلى أواخر الميس مع الفصل بالجار والمجرور .

والشاهد في البيت الثالث في قوله «كم بجور مقرف» في رواية جر مقرف حيث أضاف «كم» إلى مقرف مع الفصل بينهما بالجار والمجرور .

وكذلك الشاهد في البيت الرابع في قوله «كم في بني سعد بن بكر سيد» حيث أضاف «كم» إلى «سيد» مع الفصل بالجار والمجرور .

---

(١) لم يعرف قائله وقيل للفرزدق وليس في ديوانه (كم في بني سعد) ، بحر الكامل .
الدسيعة: العطية . الكتاب ١ / ٢٩٦. والمقتضب ٣ /٦٢ والإنصاف١٩١ وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢ والأشموني ٤ / ٨٢.

(٢) المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٢ .

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٠ .

وللعلماء فيما سبق من الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين خلاف وهـذا ما نبينه فيما يلي:

مذهب سيبويه وجمهور البصريين:

يرى سيبويه وجمهور البصريين أنه لا يجوز الفصل بين المضـاف والمضـاف إليـه بغـير الظرف وحرف الجر في الشعر.

وذهب الكوفيون إلى جـواز الفصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه بغـير الظـرف وحرف الخفض لضرورة الشعر واحتجوا لذلك بـأن قـالوا : إنمـا ذلـك لأن العـرب قـد استعملته كثيرًا في أشعارها قال الشاعر:

١٢٦- فَـــزَجَـجْتُـهَا بِمَـزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مزاده[(١)]

والتقدير : زج أبى مزاده القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـالقلوص ، وهـو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض .

أمـا البصـريون فـاحتجوا بـأن قـالوا: إنمـا قلنـا إنـه لا يجـوز ذلـك لأن المضـاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصـل بينهمـا، وإنمـا جـاز الفصـل بينهمـا بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة:

١٢٣م- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليَـــوْمَ مَـنْ لاَمَـهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والتقدير : لله در من لامها اليوم [(٢)]

وعلة منع الفصل بين المتضايفين عند الخليل وسيبويه أن المضـاف يعمـل الجـر في المضاف إليه ، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخـل في الجـار ، فصـار كأنهما كلمة واحدة .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وزججتها : طعنتها بالزج ، والمزجة رمح كالمزارق القلوص: الشابة من النوق أبـو مزاده رجل حاشية شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ والبيت في الإنصاف ٢٤٩ شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ والأشمـوني ٢ / ٢٠٨ .

بحر الكامل والشاهد فيه « القلوص » حيث فصل به بين المصدر وفاعله والمراد زج أبى مزاده القلوص .

(٢) الإنصاف ٢٤٩ ، ٢٥٠ . بحر السريع . والبيت سبق تخريجه ص ٣٩٨ .

وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين فأجاز الفصل بهما بين المتضايفين لكون الكلام لا يستغنى بهما فيكون الفصل بهما كلا فصل، ولكثرة ما يتسع في الظرف وشبهها فأجاز: نحو لا يدى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده، ومنع ذلك سيبويه والخليل، لأنه لم يجز حذف النون والمنفي ولا من صفته، وأما امتناع الحذف من المنفى فلأنك وصفته وأنت تنوى إضافته إلى ما بعد اللام والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم إلا بعد تمامه[(١)].

وقال ابن جني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشعر[(٢)].

وقال ابن عصفور: والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة[(٣)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش والخليل وسيبويه وجمهور البصريين يرون أن الفصل بين المتضايفين ضرورة ورأى الكوفيين مردود حيث إنهم استشهدوا ببيت لا يعرف قائله كما أن مذهب الجمهور أجازوا للشاعر ما لا يجوز للناثر عند الاضطرار حتى لو ورد في القراءات القرآنية والأحاديث النبوية .

****

(١) الكتاب لسيبويه ١ / ٣٤٧ وشرح المفصل ٢ / ١٠٨ وسيبويه والضرورة الشعرية / ٢٥٠

(٢) الخصائص ٢ / ٤٠٦ .

(٣) ضرائر الشعر / ١٩٤ .

الفصل الرابع
ضرائر الإبدال

وتشتمل على:

١) إبدال الحرف من الحرف.

٢) إبدال الكلمة من الكلمة.

٣) إبدال الحكم من الحكم.

****

إبدال الحرف من الحرف

ويشمل:

١. إبدال الألف من الهمزة .

٢. إبدال الياء من الحرف الصحيح.

****

إبدال الألف من الهمزة

اعلم أنه إذا كانت الهمزة متحركة متحركًا ما قبلها وأريد تخفيفها فحكمها أن تجعل بين بين، ولا تخلو الهمزة من ثلاثة أحوال؛ إما أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فإن كانت مفتوحة وقبلها مفتوح جعلت متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، وذلك في قولك سأل: سال[1] . وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: "وقوم من العرب يبدلون من هذه الكلمات التى تكون بين بين حروف لين فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا فيقولون في"سأل" "سال"وفى "قرأ" "قرا" وفى"منسأة" "منساة" ومن المضمومة المضموم ما قبلها واوا ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء وذلك شاذ ليس بمطرد.

قال سيبويه[2]: "وليس بقياس مُتْلَئِبٍّ وإنما هو بمنزلة أتلجت في أولجت ولا يقاس عليه فيقال في أوغلت أتغلت وإنما باب ذلك الشعر ضرورة، وأنشد للفرزدق:

١٢٧– رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَى فزارةُ لا هَنَاكِ المرتَعُ [3]

---

(١) شرح المفصل ٩/ ١١١ ، ١١٢ بتصرف.

(٢) سيبويه والشنتمري ٢/ ١٧٠ .

(٣) القائل الفرزدق سبقت ترجمته والبيت من بحر الكامل. والبيت في شرح ديوانه ص ٣٥٣ ، ويروى (ومضت لمسلمة الركاب مودعا).

اللغة:

مسلمة : مسلمة بن عبد الملك قالها الفرزدق حين عزل مسلمة عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الغزارى فهـــاجم الفرزدق – هنأ : الهنيُّ والمهنأ ما أتاك بلا مشقة اللسان مادة (ه ن أ) ٦/ ٤٧٠٦ المرتع : المكان والموضع اللسان (ر ت ع) ٣/ ١٥٧٧

والمعنى أنه يدعو على فزارة وكان على خراسان مسلمة فعزل عنها ووليها بعده رجل من فزارة فقال الفرزدق ذلك – حاشية شرح المفصل ٩ / ١١٣

والشاهد فيه: قلب الهمزة ألفا في (لا هناك) والأصل (لا هَنَأَكِ) والقياس أن تجعل بين بين ضرورة لإقامة الوزن. وانظر البيت في الكتاب لسيبويه والشنتمرى ١٧٠/٢ والمقتضب١/ ٣٠٣ والخصائص ١٥٤/٣ والمحتسب ٢/ ١٧٣ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٢

وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٢٠ والمفصل / ٣٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١١، ١١٣ وضرائر ابن عصفور / ٢٢٩والممتع لابن عصفور١/ ٤٠٥

والمقرب لابن عصفور /٥٤٠ وشرح الشافية للرضى ٤٧/٣ والإقليد ٤/ ١٩٦٠، ١٩٦١ ولسان العرب (هـــ ن أ) ٦/ ٤٧٠٦ وشرح شواهد الشافية ٣٣٥/٤

الشاهد فيه قلب هذه الهمزة ألفا والقياس: أن تجعل بين بين لكنه لما لم يتزن له البيت بحرف متحرك أبدل منها الألف ضرورة وهذا أحد ما يدل على أن همزة بين بين متحركة وليست ساكنة كما زعم الكوفيون"[١].

فابن يعيش يرى أن هذا كله من باب الضرورة وقد نقله عن سيبويه ويتفق معه فيه وسنوضح ما قاله سيبويه وغيره في هذه المسألة:

أولا : رأى سيبويه :

قال سيبويه: واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل الحجاز بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا والياء إذا كان ما قبلها مكسورا والواو إذا كان ما قبلها مضموما وليس ذا بقياس متلئب [٢] نحو ما ذكرنا وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذى تبدل التاء من واو نحو أ تلجت فلا يجعل قياسا في كل شيء من هذا الباب و إنما هي بدل من واو أولجت فمن ذلك قولهم منساة وإنما أصلها منسأة وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا إذا اضطر الشاعر و أنشد البيت [٣].

فسيبويه يرى أن إبدال الألف من الهمزة إذا كان ما قبلها مفتوحا يحفظ وَلَيْس بقياس ثم قال في النهاية وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا إذا اضطر الشاعر أي أنه أجازه حتى يصبح قياسا في حالة اضطرار الشاعر إلى ذلك.

أما القزاز القيروانى[٤] فقال:

ومما لا يجوز له إبدال الهمزة في الموضع الذي لا يقوم فيه الشعر بتحقيقها ولا بتخفيفها، وذاك إذا كان قبله متحرك، وأصلها أنها إذا كانت متحركة بالفتح وقبلها

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٩، ١١٣.

(٢) **متلئب**: مستقيم .

(٣) الكتاب لسيبويه والشنتمرى ٢/ ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) القزاز القيرواني هو: محمد بن جعفر التميمي، أبو عبد الله، القزاز: أديب، عالم باللغة. من أهل القيروان، مولدا ووفاة، خدم العزيز بالله الفاطمي، وصنف له كتبا وعاد إلى القيروان فتصدر لتدريس اللغة العربية ، من كتبه "الجامع في اللغة" و"ضرائر الشعر والحروف"، والقزاز نسبة إلى القز، ت ٤١٢ هـــ / ١٠٢١ م ، الأعلام ٦/ ٧١، ٧٢ .

فتحة، جعلت بين بين، لم ينقص من وزن المحققة شيئا فإذا كان الشاعر لا يقوم له الوزن بذلك، أبدل منها، وذلك مثل قوله .... وأنشد البيت [(١)].

وقال ابن عصفور:

الشاهد فيه "لا هناكِ" فأبدلت الهمزة ألفا لما احتاج إلى التسكين والهمزة لا تسكن في مثل هذا الموضع وسهل ذلك كون الهمزة والألف من مخرج واحد[(٢)].

وقال الرضي في شرح الشافية:

قال: وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياسا قال : وأنشد البيت.

وأنشد **سيبويه** فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعا:

١٢٨- وَكُنْتُ أَذَلّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِى[(٣)]

قال المصنف وهو الحق إن هذا القياس ليس من ذلك، لأن واجي آخر البيت وهو موقوف عليه فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة وقياسه التخفيف يجعلها ياء في الشعر وفى غيره.

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢٢٩ ، ٢٣٠ والألف والهمزة من مخرج واحد على رأى من جعل مخارج الحروف ستة عشر مخرجا ولم يجعل الجوف مخرجا انظر باب الإدغام لسيبويه ٢ / ٤٠٤ وما بعدها.

(٣) قائل البيت عبد الرحمن بن ثابت، والبيت من الوافر.

اللغة:

القاع: المستوى من الأرض ، يشجج : يدل على المبالغة من الشج ، والفهر : الحجر إذا كان ملْ اليد ، الواجى : اسم فاعل من وجأت عنقه أجؤها ،إذا ضربتها ، ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد فيقال هو أذل من وتد بقاع.

والشاهد فيه قوله (واجى) وأصله الواجئ فلما وقع في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها.

انظر حاشية شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣ / ٤٩ ، والبيت في الكتاب لسيبويه والشنتمرى ٢ / ١٧٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣ / ٤٩.

وقال: وقد أطلق سيبويه وقال: تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها، وياء إذا انكسر ما قبلها، وواوا إذا انضم ما قبلها.

والحق أن يقيد ـ كما قال ابن يعيش ـ فيقال : الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا ، ولم يقيد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون والأولى أن يقول : ياء ساكنة وواوا ساكنة فعلى هذا لا يقلب نحو لَؤُمَ ، وسَئِمَ ألفا لا في الضرورة ولا في غيرها (١) .

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش وسيبويه ومن وافقهم أن إبدال الهمزة ألفا ضرورة لما احتاج إلى التسكين والهمزة لا تسكن في هذا الموضع ولهذا أبدلت الهمزة ألفا ضرورة والقياس أن تكون بين بين **وهذا ما أطمئن إليه**.

****

(١) شرح الشافية للرضى / ٤٧ ــ ٥٠ بتصرف يسير.

إبدال الياء من الحرف الصحيح

(العين ـ الباء ـ السين ـ التاء)

تبدل الياء من الحروف الصحيحة على سبيل الشذوذ ولا يقاس عليه فقالوا: "لا وربْيك لا أفعل" يريدون لا وربك؛ فأبدلوا من الباء الثانية ياء لثقل التضعيف، وقالوا: تسريت من تسررت تفعلت من السر وهو النكاح وقال أبو الحسن: هو فعلية من السرور، وذلك أن صاحبها يسر بها، وربما جاء هذا البدل في غير التضعيف (١) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش : " أنشد سيبويه لرجل من يشكر وقيل هو مصنوع لخلف الأحمر:

١٢٩- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَاذِقُ وَلِضَّفَادِى جَمِّه نَقَانِقُ(٢)

فأبدل من العين الياء ضرورة. وأنشد أيضا:

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٢٤ – ٢٨ بتصرف.

(٢) القائل نسبه سيبويه لرجل من يشكر في سيبويه والشنتمرى ١ / ٣٤٤ بحر الرجز.

اللغة:

المنهل : الموضع الذى فيه المشرب ، والمنهل : الشرب ، والمنهل : المورد وهو عين ماء ترده الإبـل في المراعـى ، اللسان مادة (ن هـ ل) ٦ / ٤٥٦٢ الحواذق: الجماعات واحدها حذيقة فجمعها جمع فاعله كأن واحدها حاذقة لأن الجمع قد يبنى على غير واحدة اللسان مادة (ح ز ق) ٢/٨٥٨ ، والجم : جمع جمة : وهى معظم الماء ومجتمعة اللسان مادة (ج م م) ١/ ٦٨٦ نقانق : النقيق والنقنقة من أصوات الضفادع يفصل بينـهما المـد والترجيـع ، والدجاجة تنقنق للبيض اللسان مادة (ن ق ق) ٦/ ٤٥٢٨. والمعنى : إن هذا المنهل ليس عليه من يمنع الشرب منه وماؤه كثير يكفى كل وارد كنى عنه هذا المعنى بكثرة ضفادعه فإن الضفادع قلما يقمن إلا فى الماء الكثير. انظـر المفصل / ٣٦٥. والشاهد في البيت : "والضفادى" حيث أبدل الياء من العين ضرورة. وانظر البيت في سـيبويه والشنتمرى ١/ ٣٤٤ والمقتضب ١/ ٣٨٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٢٦ والمفصل للزمخشرى /٣٦٤ و شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٤ ، ٢٨ شرح الشافية للرضى ٣/ ٢١٢ وضرائر ابن عصفور / ٢٢٦ والمقـرب لابن عصفور / ٥٣٤ / ٥٣٢ والممتع ١/ ٣٧٦ والإقليد ٤/ ٢٠٣١ وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٤١.

١٣٠- لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِرُهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا[١]

فأراد الثعالب وأرانبها فاضطر إلى الإسكان فلم يمكنه ذلك فأبدل من الباء ياء ساكنة في موضع الجر.

وأما قوله:

١٣١- إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِى [٢]

(١) القائل نسبه سيبويه لرجل من يشكر أيضا في سيبويه والشنتمرى ١/٣٤٤ وفى ضرائر ابن عصفور لأبى كاهل النمر بن تولب اليشكرى /٢٢٦ واللسان مادة (ش ر ر) ٤/ ٢٢٣٢ وفى شرح المفصل لابن يعيش من غير عزو ٢٤/١ ، ٢٨ وبحره البسيط.

اللغة:

الأشارير: قطع قديد والإشرارة : القديد المشرور والإشرارة : الخصفة التى يشر عليها الإقط ، وقيل الإشرارة صفيحة يجفف عليها القديد ، وجمعها الأشارير وقيل هى: اللحم المجفف اللسان مادةى (ش ر ر) ٢٢٣٢/٤ تُتَمِرُهُ: التتمير: التقديد ، وقيل : التيبيس والتتمير: أن يقطع اللحم صغارا ويجفف اللسان مادة (ت م ر) ٤٤٥/١ الوخز : الشئْ القليل من الخضرة في العزق والشيب في الأس . وقيل : كل قليل وخز. اللسان مادة (و خ ز) ٤٧٨٩/٦ أرانبها : الأرنب معروف للذكر والأنثى ، وقيل الأرنب للأنثى ، والخُزَزُ الذكر والجمع أرانب اللسان مادة (ر ن ب) ٣/ ١٧٤٢ والشاهد فيه(الثعالى ــ أرانيها) حيث أبدل الياء من الباء في الثعالب والأرانب ضرورة. وانظر البيت في سيبويه والشنتمرى ٣٤٤/١ ، والمقتضب ٣٨٢/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٦ والمفصل / ٣٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ وضرائر ابن عصفور ٢٢٦ والمقرب لابن عصفور /٥٣٢ والممتع٣٦٩/١ و شرح الشافية للرضى ٢١٢/٣ والإقليد ٤/ ٢٣٢ واللسان مادة (ت م ر) ٤٤٥/١ ومادة (ر ن ب) ١٧٤٢/٣ ومادة (ش ر ر) ٤/ ٢٢٣٢ ومادة (و خ ز) ٦/ ٤٧٨٩ وشرح شواهد الشافية ٤٤٣/٤.

(٢) القائل : نسب للنابغة الجعدى في الإقليد ٤/ ٢٠٣٣ ولامرئ القيس في ضرائر ابن عصفور /٢٢٦ ومن غير عزو في شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٤ ، ٢٨ والبيت من بحر الوافر.

اللغة:

فسال : الْفَسْلُ : الرذل النذل الذى لا مروءة له ولا جلد والجمع فِسَالٌ واللسان مادة (ف س ل) ٥/ ٣٤١٤.
والشاهد فيه : (سادى) حيث أبدل السين ياء ضرورة. وانظر البيت في المفصل /٣٦٥ وشرح المفصل لابن يعيش١٠ /٢٤،٢٨و شرح الشافية للرضى ٢١٣/٣و ضرائر ابن عصفور ٢٢٦ والممتع ٣٦٨/١ والإقليد ٤/ ٢٠٣٣ واللسان مادة (ف س ل) ٥/ ٣٤١٤ وشرح شواهد الشافية ٤ / ٤٤٦ .

ومثله قول الراجز:

١٣٢- يَفْدِيكَ يَا زَرْعُ أَبِى وَخَالِى قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهذَا الثَّالِى
وَأَنْتَ بِالهِجْرَانِ لاَ تُبَالِى (١)

فإنه أبدل من الثاء الثانية ياء كأنه كره باب سلس وقلق"(٢).

فابن يعيش يرى إبدال الياء من العين، والياء من الباء، والياء من السين، والياء من الثاء ضرورة اضطر إليها الشاعر لإقامة الوزن .

وللعلماء في هذا توجيهات نوضحها فيما يلي :

أولا : رأى سيبويه :

ذكر سيبويه هذا في باب "**ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا** " فقال في البيت الأول:

وإنما أراد الضفادع فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف في هذا الموضع فأبدل مكانه حرفا يوقف في الرفع والجر وليس هذا لأنه حذف شيئا فجعل الياء عوضا منه.

وقال في البيت الثاني فزعم أن الشاعر لَمَّا اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يبدلها مكان الهمزة(٣).

---

(١) القائل بلا نسبه في ابن يعيش ١٠/ ٢٤، ٢٨ وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٣ والبيت من بحر الرجز المشطور. والشاهد فيه قوله : (الثالي) فإنه أبدل من الثاء الثانية ياء. والبت فيما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٩٠، والمفصل ٣٦٦ والبيت في شرح المفصل ٢٤/١٠، ٢٨ وزُرْعُ مرخم زرعه شرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٣ والممتع لابن عصفور ٣٧٨/١ وضرائر الشعر ٢٢٧ والإقليد ٢٣٣/٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٤، ٢٩.

(٣) سيبويه والشنتمري ٣٤٤/١ .

أما الأعلم:

فقال الشاهد في البيت الأول إبدال الياء من الباء في الثعالب والأرانب ضرورة ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن وهما لا يسكنان في الوصل أبدل مكانهما الياء لأنها تسكن في حال الرفع والخفض وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يتوهم من باب الترخيم وأن الياء زيدت كالعوض لأن المطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء لأن التمام منوي فيه، ولأن الترخيم تخفيف فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيل ومثل هذا قال المبرد [(١)] ، والشاهد في البيت الأول قال فيه : إبدال الياء من العين في الضفادع ضرورة ، وعلته كعلة الذي قبله [(٢)].

فالملاحظ أن سيبويه والأعلم وابن يعيش يتفقون على أن هذين البيتين ضرورة لا غير.

أما رأى ابن عصفور :

يرى ابن عصفور أن الإبدال هنا أيضا في الأبيات الأربعة ضرورة، وقال في البيت الثاني وهو:

١٣٠م- لَهَا أَشَارَيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

ثم قال أيضا "وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل إلا أنه قلب [(٣)].

أي: تقدمت اللام وتطرفت الهمزة المنقلبة عن الألف لوقوعها بعد ألف الجمع الذي على مثال مفاعل وقد كانت في المفرد مدة زائدة فلما أخرت الهمزة عن محلها

---

(١) المقتضب ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

(٢) حاشية سيبويه والشنتمرى ١/ ٣٤٤ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦/١. والبيت سبق تخريجه ص ٤٠٩ .

أبدلت ياء تخفيفا [١]. وقال ابن جماعة في حاشيته على الجاربردي: وأما الضفادي في الضفادع والثعالي في الثعالب والسادي في السادس والثالي في الثالث فضعيف الإبدال في كل منها لأنه غير مسموع من العرب الموثوق بهم وإن ورد في شعر [٢].

وما ذهب إليه سيبويه أولى مما جوزه ابن عصفور في الثعالي ليكون كما رأيتها، ولأن ثعالة علم جنس وجمع أعلام الأجناس ضعيف لأن الجمع للأفراد، وموضوع علم الجنس للماهية باعتبار حضورها ذهقا وقطع النظر عن الأفراد [٣].

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش وسيبويه والأعلم وغيرهم أن إبدال الياء من العين والباء والسين والثاء ضرورة لإقامة الوزن **ولا أرى أحدا يخالفهم في ذلك** فيما وصلت إليه من مصادر وذلك لما ذكرنا إلا فيما ذكره البغدادي في شرح شواهد الشافية حيث قال: (وصريح كلام ابن عصفور أن هذا كله ضرورة، ويرد عليه ما نقله ابن السكيت عن الفراء عن الكسائى أنه قال: العرب تقول جاء ساتا، وجاء سايثا، تريد سادسا [٤] ويرد على البغدادي بأنه إن ثبتت هذه اللغة عن العرب فتكون لغة لهؤلاء القوم، وضرورة عند غيرهم .

****

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٨٤ .

(٢) انظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢/ ٢٢٤.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٨٤ .

(٤) انظر مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ٢/ ٢٢٤.

إبدال الكلمة من الكلمة

ويشمل:

١) وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل.

٢) وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل.

****

وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل

الضمير المنفصل هو : الضمير المستقل بنفسه أي أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله، يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر ، سواء انفصل عن عامله ، نحو :﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ﴾ [(١)] « وما ضربت إلا إياك » أو اتصل به ، نحو « ما أنت قائما » عند الحجازية وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عاملة ، نحو « ما اليوم أنت قائما » فليس كالجزء مما قبله وإلا لم يجز انفصاله عما قبله .

والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ، ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه[(٢)]، وكل موضع أمكن أن يؤتي فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل فلا تقول: أكرمت إياك » لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول : أكرمتك [(٣)] .

---

(١) (من الآية ٤٠: يوسف) .

(٢) شرح الكافية للرضى ٣ / ١٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ /٩٩ .

وقال ابن يعيش ما كان متصلا كان أقل حروفا من المنفصل فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في قمت طلبا للإيجاز والاختصار فأما المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر لأنه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة وإذا ثبت أن المتصل أقل حروفا من المنفصل وأوجز كان النطق بالمتصل أخف فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا في الضرورة (١) وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش : "وأما قول حميد الأرقط :

١٧م– إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ (٢)

فإنه وضع إياك موضع الكاف ضرورة والقياس بلغتك وكان أبو اسحق الزجاج يقول تقديره حتى بلغتك إياك وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البدل لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة والمراد سارت الناقة حتى بلغتك ومثله «قول بعض اللصوص»(٣):

١٣٣– كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِ نَّمَـــا نَقْتُلُ إِيَّـــانَـــا

الشاهد فيه وضع « إيانا » موضع الضمير المتصل إلا أنه أسهل مما قبله وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول : نقتلنا لأنه لا يتعدى فعله إلى ضميره المتصل فكان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك: « ما أكرمت إلا إياك » فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه وكان النفس والمتصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر " (٤).

---

(١) شرح المفصل ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ بتصرف يسير .

(٢) البيت من بحر الرجز قائله حميد الأرقط سبقت ترجمته ص ٨٧ . وهذا عجز بيت صدره أتتك عـــنس تقطـــع الأراكا. والعناس: الناقة الشديدة ، تقطع الأراضي التي هى منبت الأراك اللسان ٤ / ٣١٢٨ مادة (ع ن س) . الأراك : شجر معروف وهو شجر السواك بفروعه اللسان ١ / ٦٤ مادة (أ ر ك) والبيت سبق تخريجه ص ٨٧ .

(٣) القائل: ذو الإصبع العدواني والبيت من الهزج . الكتاب ١ / ٢٧١ ، ٣٨٣ هارون والإنصاف٤٠٩ وابن يعيش ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ . ديوان الشاعر ص ٧٨ تحقيق عبد الوهاب العدواني مطبعة الجمهور ، الموصل.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

رأى ابن يعيش وعلة ذلك: يرى ابن يعيش أن وضع الضمير المنفصل « إياك » موضع الضمير المتصل «الكاف» مع جوازه ضرورة حيث قال: "وإذا ثبت أن المتصل أقل حروفا من المنفصل وأوجز كان النطق بالمتصل أخف فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا للضرورة" [١] وهنا يستطيع أن يقول «بلغتك» وهو القياس .

رأي الزجاج وموقف ابن يعيش منه :

يرى الزجاج أن تقدير الكلام «بلغتك إياك» حيث قال: "وكان أبو اسحق الزجاج يقول تقديره حتى بلغتك إياك" [٢].

ورد ابن يعيش رأى الزجاج فقال : "وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البدل لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة" [٣].

أي أن الضمير المنفصل «إياك» تأكيدا لضمير متصل محذوف، أو أنه بدل من المبدل منه فابن يعيش يرى حذف المؤكد أو المبدل منه وبقاء المؤكد أو البدل ضرورة ومثل ذلك قال الأعلم[٤] وأيدهما ابن هشام[٥] ومثل ذلك قول الشاعر:

١٣٣م- كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِ ... نَّمَـا نَقْتُـلُ إِيَّـانَـا

ورأى ابن يعيش في هذا البيت :

الشاهد فيه وضع « إيانا» الضمير موضع « نا » الضمير المتصل .

ورأي أيضا أن هذا البيت أسهل مما قبله لما يلي :

---

(١) شرح المفصل ٣ / ١٠٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) سيبويه والشنتمري ١ / ٣٨٣ .

(٥) تخليص الشواهد لابن هشام / ٩٤ . والبيت سبق تخريجه ص ٤١٤ .

١ – لأنه لا يمكن أن يأتي بالمتصل فيقول : نقتلنا لأنه لا يتعدى فعله إلى ضميره المتصل .

٢- كان حقه أن يقول : «نقتل أنفسنا» لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى ولما كان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر .

رأي ابن مالك وموقفه من الزمخشري:

قال ابن مالك في شرح التسهيل: يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما ثم قال ومن ذلك قول الشاعر:

١٣٣م- كَأَنَّا يَوْمُ قُرَّى إِ   نَّمَـا نَقْتـُـلُ إِيَّـانَـا [1]

وقد وهم الزمخشري في قوله: **إنما نقتل إيانا** .

فظن أنه من وقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى وذلك مما تختص به الأفعال القلبية. وغر الزمخشري ذكر هذا البيت في باب: ما يجوز في الشعر من «إيا» ولا يجوز في الكلام ثم قال: فمن ذلك قول حميد الأرقط [2] :

١٧م- إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر ، لأنه لولا انكسار الوزن لقال : حتى بلغتك ثم ذكر البيت الذى أوله: كأنا ، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا في الشعر بل لأن إيانا وقع فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أن «إيا» في الموضعين واقع موقع غيره به أولى لكن في الثاني من معنى الحصر بإنما ما جعله مساويا للمقرون بإلا فحسن وقوع إيا فيه كما يحسن بعد إلا وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقدوهم [3] .

فابن مالك يرى أن هذا البيت ليس من قبيل الضرورة وإن الذي من قبيل الضرورة البيت الأول (إليك حتى بلغت إياك) لانكسار الوزن وهو مخصوص بالشعر .

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٤١٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٧ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

أما البيت الثاني فهو من معنى الحصر بإنما وهو مطرد وليس شاذ ورد كلام الزمخشري وجعله من قبيل الوهم ، وغر الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب ما يجوز في الشعر من إيا أنه من باب المناسبة في الموضعين من قبل أن إيا في الموضعين واقع موقعا غيره به أولى والصحيح عند ابن مالك أنه مطرد وليس بشاذ. وعند ابن يعيش أنه من قبيل الضرورة ولكن أسهل من سابقه لما ذكرنا سابقا .

وخلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن البيت الأول من قبيل الضرورة وكذلك ابن مالك أما البيت الثاني فيرى ابن يعيش أنه من قبيل الضرورة أما ابن مالك فيرى أنه مطرد وليس بشاذ واتفق مع ابن مالك في هذه المسألة لأن المحصور مساويا للمقرون بإلا فحسن وقوع «إيا» فيه كما يحسن بعد إلا وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقدوهم.

****

وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل

الضمير المنفصل يتعين انفصاله إن حصر بإنما، أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو صفة جرت على غير صاحبها أو أضمر العامل، أو لآخر أو كان حرف نفي أو فضله متبوع، أو ولي واو المصاحبة، أو إلا، أو إما، أو اللام الفارقة. ولا يجوز وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل إلا شذوذًا ولا يقاس عليه [١] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال الشاعر[٢] :

١٣٤- فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاَّ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ [٣]

قال ابن يعيش : "وربما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل نحو وأنشد البيت وقال: فأتى بالكاف موضع إياك وهو ههنا أسهل من قوله «إليك حتى بلغت إياكا»[٤] لأن فيه عدولا إلى الأخف الأوجز «وإلا» في معنى العامل إذا كانت مقوية له كيف وقد ذهب

---

(١) شرح التسهيل ١ / ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

(٣) البيت من بحر البسيط شرح المفصل ٣ /١٠٣ وانظره في الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ١٩٧/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة / ٢٧٤ والإنصاف ٤٠٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٢ ، ٢/ ٢٧٦ وشرح ابن عقيل ٩٠/١ وشرح الكافية ٣ / ٣٤ والتصريح ١/ ٩٨ ، ١٩٢ وتخليص الشواهد ٨٤ ، ١٠٠ وارتشاف الضرب ٢ / ٩٣٣ ، ٥ / ٢٤٤٦ والأشموني ١ /١٠٩ .

اللغويات :

المبالاة بالشيء : الاكتراث به ويروى « عنلا يجاورنا » بإبدال الهمزة عينا والجملة في محل نصب مفعول نبالي وأن مصدرية والتقدير : وما نبالي عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا ما كنت أنت جارتنا وكلمة « ما » زائدة والمعنى حين كنت . ويجوز أن تكون مصدرية والتقدير «حين كونك جارتنا» « وإلا » بمعنى غير وهو استثناء مقدم والمعنى « ألا يجاورنا ديار إلا أنت. يقال: ما بالدار ديّار أي أحد وكذلك ما بها دويرى وهو فيعال من درت وأصله ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

والشاهد قوله « إلاك » فإنه أتى بالضمير المتصل بعد « إلا » والقياس المنفصل أي: « إلا إياك » وهو شاذ للضرورة وأنكر المبرد وقوع هذا وأنشد « سواك ديار » انظر الأشموني ١ / ١٠٩ .

(٤) قائل البيت حميد الأرقط وهذا عجز بيت وصدره « أتتك عنس تقطع الأراك . وانظره في سيبويه والشنتمرى ١ / ٣٨٣ والخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٧ وابن الشجرى والخزانة ٥ / ٢٨٠ .

بعضهم إلى أنها هي العاملة وإنما أتى بالضمير المنصوب بعد « إلا » هنا لأنه استثناء مقدم والمراد : أن لا يجاورنا ديار إلا أنت المطلوبة فإذا خلصت فلا التفات إلى غيرك "[١].

فابن يعيش يرى:

أولا: أن هذا البيت ضرورة يلجأ إليها الشاعر حينما يضطر إلى ذلك.

ثانيا: أن هذا البيت أسهل من وضع المنفصل موضع المتصل كما في البيت السابق[٢].

وذلك لأمور :

أ- أن فيه عدول من الأثقل إلى الأخف الأوجز حيث إن المنفصل مبني على حرفين أو أكثر أما المتصل فهو على حرف واحد أحيانا .

ب – ويرى إلا في معنى العامل مقوية له .

ويرى أن البعض ذهب لأكثر من ذلك فقال «إلا» هي العاملة وأتى بالضمير المنصوب بعدها؛ لأنه استثناء مقدم والتقدير ألا يجاورنا ديار إلا أنت .

أما ابن مالك : فقال في ألفيته :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَارُ أَبَدًا [٣]

فقال ابن عقيل في شرحه لهذا البيت : فالمتصل هو ما لا يبتدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا يقع بعد إلا في الاختيار فلا يقال : ما أكرمت إلاك وقد جاء شذوذا في الشعر وأنشد البيت:

١٣٤م- وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَّ يُجَـــاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

فههنا نرى أن ابن مالك يرى مجئ الضمير المتصل بعد «إلا» شاذ ولا يجوز [٤] وأما ما جاء في شرح التسهيل لابن مالك أيضا قال: "والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة لأن حق الضمير الواقع بعد «إلا» الانفصال ، اعتبارا بأن «إلا» غير

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٣ ، ١٠٤ .

(٢) البيت المقصود « إليك حتى بلغت إياكا » .

(٣) شرح ابن عقيل ١ /٨٨ .

(٤) المصدر السابق ١ /٨٩ ، ٩٠ .

عاملة ومن حكم على «إلا» بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا أياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء "(١) .

" وأما ما أجازه ابن الأنباري من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له إلا إن جعلت حتى جارة للضمير وذلك أيضا مفتقر إلى نقل عن العرب، لأن العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلا " (٢) .

ثم قال في موضع آخر تعليقا على هذا البيت أيضا:

١٣٤م- وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلاَّ يَكُونَ لَنَا خِلٌّ وَلاَ جَارُ (٣)

وأيضا فإن المعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار كقول الشاعر:

١٣٥- بِالوَارِثِ البَاعِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ(٤)

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف، فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا لم يسغ لقائلي البيتين (٥) أن يفعلا ما فعلا، كما لا يسوغ في المعطوف لعدا وخلا وحاشا بالحرفية إذا جرت، وبالفعلية إذا نصبت.

فالجواب: لا نسلم أن اللائق بعمل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل، وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكان النصب أولى بالأربعة لأنه أحق من الجر، لكن منعت منه عدا وأختاها، لأنهن يكن أفعالا فيستوجبن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٥٢ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٤١٨ .

(٤) انظر البيت في شرح ابن عقيل ١/ ١٠١ ، شرح التسهيل ٢/ ٢٧٦ ، حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١١٦ بحره البسيط . وقائله الفرزدق وانظره في ديوانه ص ١٩٠ تحقيق علي قاعود .

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٦ .

النصب حينئذ فلو عملته وهن أحرف لجهلت الحرفية فتعين الجهر بهن إذا كن أحرفا، ولم يمنع النصب بـ «إلا» مانع فعملت، وأيضا فإن إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار فأوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين [١].

مما سبق يتضح لنا: أن ابن يعيش والجمهور على أن اتصال الضمير بعد إلا ضرورة.

وأما ابن مالك فله رأيان متناقضان:

الأول: يرى أنه شاذ ولا يجوز في غير الشعر.

والثاني: أنه لا ضرورة فيه حيث يمكن أن يأتي الشاعر بكلام لا يجعله من باب الضرورة كما ذكرت، أو أن إلا عاملة وما بعدها منصوب كما أوضحنا.

خلاصة القول:

أتفق مع ابن يعيش والجمهور في رأيهم حيث هو رأي الكثيرين من النحاة وأن رأي ابن مالك هذا في أنه لا ضرورة فيه مبني على مذهبه الذي يرى أنه لا ضرورة إذا كان بإمكان الشاعر أن يأتي بما ليس بضرورة. كما أننا نجده يناقض نفسه، فيقول: أنه ضرورة في موضع، ويرى أنه لا ضرورة فيه في موضع آخر.

****

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

إبدال الحكم من الحكم

ويشمل:

١) مجيء "سبحان" مفردا منونا.

٢) دخول حرف النداء على الألف واللام.

٣) استعمال "سواء" اسما كـ "غير".

٤) عدم تكرار "لا" مع كونها ملغاة.

٥) دخول الألف واللام على الفعل المضارع

٦) الجزم بإذا.

٧) تحريك نون الجمع بالكسر بدل الفتح على أصل التحريك لالتقاء الساكنين.

٨) جمع ما كان على وزن أفعل فعلاء جمعا سالما.

٩) تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.

١٠) استعمال "تفعيل" بدلا من "تفعلة".

١١) جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

١٢) إهمال عمل "لم".

١٣) إدخال الكاف على الضمير المتصل.

١٤) رفع جواب الشرط الواجب جزمه.

****

مجيء "سبحان" مفردا منونا

اعلم أنهم قد علقوا الأعلام علي المعاني أيضا كما علقوها علي الأعيان إلا أن تعليقها علي المعاني أقل وذلك لأن الغرض منها التعريف والأعيان أعقد في التعريف من المعاني وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بينٌ فمن ذلك قولهم " سبحان " هو علم عندنا واقع علي معني التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علما علي هذا المعني فهو معرفة لذلك ولا ينصرف لزيادة الألف والنون [١] ولم ينون فإن نُوِّنَ فيكون فيه وجهان: ١- ضرورة. أو ٢- أراد النكرة.

و هذا ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش في مبحث الأعلام :

" فأما قوله:

٤٠م- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ [٢]

الجمد المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان:

---

(١) شرح المفصل ١/ ٣٧، ٣٨ .

(٢) قائله: أمية بن الصلت وهو في ديوانه /١٦١ يل لزيد بن ورقة بن نوفل وأمية بن الصلت سبقت ترجمته ص ١٥١ .

اللغة:

الجودي: موضع ، وقيل : جبل ، وقال الزجاج : هو جبل بآمد وقيل : جبل بالجزيرة أستوت عليه سفينة نوح عليه وعلي نبينا محمد الصلاة والسلام اللسان مادة (ج ود) ٧٢٢/١ ، الجمد : المكان المرتفع الغليظ وقيل : جبل معروف اللسان مادة (ج م د) ٦٧٤/١ ، و الشاهد فيه "سبحانا" حيث جاء منونا ضرورة والبيت من بحر البسيط وانظره في الكتاب ١٦٤/١ بولاق ٢١٧/٣ وابن يعيش ٣٧/١، ١٢٠ ، ٣٦/٤ وشرح ألفية ابن معطي ٥٣٤ واللسان مادة (ج ود) ٧٢٢/١

١- أحدهما أن يكون ضرورة كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر.

٢- والوجه الثاني أن يكون أراد النكرة " [١].

رأي ابن يعيش :

يري ابن يعيش أن في " سبحانا " في البيت وجهان :

١- أن يكون "سبحانا" علما ممنوعا من الصرف وصرف للضرورة كما يصرف الممنوع لها . هذا وجه .

٢- أن يكون "سبحانا" في الأصل علما ممنوعا من الصرف ثم أراد تنكيره فصرفه لفقدان العلمية فلا ضرورة فيه .

رأي سيبويه :

ظاهر كلام سيبويه أن قول الشاعر في البيت المذكور "سبحانا" ضرورة شعرية حيث أنه كان في الأصل مضافا ثم أفرد عن الإضافة ونون للضرورة فقال:

"وقد جاء "سبحان" منونا مفردا في الشعر وشبهه بقولهم: حجَرًا وسلاما"[٢] .

رأي أبي علي الفارسي :

قال أبو علي:"سبحان الله: إنما هو براء الله من السوء وتطهيره منه ثم صار علما لهذا المعني فلم يصرف في قوله: سبحان من علقمة الفاجر" [٣].

---

(١) شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨

(٢) سيبويه والشنتمري ١٦٤/١

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ١٢١/٢ وانظر الكتاب لسيبويه والشنتمري ١٦٣/١ وشرح المفصل ٣٧/١ وشرح التسهيل ١٨٥/٢ وهو عجز بيت صدره : (أقول لما جاءني فخره) قائله الأعشى بحر السريع.

رأي ابن جني :

ذكر ابن جني ما قاله أبو علي فقال: " سبحان " اسم علم لمعني البراءة والتنزيه، بمنزلة عثمان وحمران وقال أيضا: سألت أبا علي عن ترك صرف (زوبر) فقال : علقه علما علي القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، كما اجتمع في سبحان والتعريف والألف والنون (١).

رأي الأعلم :

قال الشاهد فيه: قوله: "سبحانا" وتنكيره وتنوينه ضرورة والمعروف فيه أن يضاف إلي ما بعده أو يجعل مفردا معرفه ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبه ببراءة لأنه في معناها(٢).

رأي ابن مالك :

رد ابن مالك كلام أبي علي الفارسي وابن جني قائلا: من الملتزم الإضافة (سبحان) وهو اسم بمعني التسبيح، وليس بعلم لأنه لو كان علما لم يضف إلا إلي اسم واحد كسائر الأعلام المضافة. وأخلي من الإضافة لفظا – للضرورة منونا وغير منون فالمنون كقول الشاعر:

٤٠م– سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُوذُ لَهُ   وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ وَالجُمُدُ

وزعم أبو علي أن الشاعر ترك تنوين "سبحان" لأنه علم علي التسبيح فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وليس الأمر كما زعم بل ترك التنوين لأنه مضاف إلي محذوف مقدر الثبوت(٣).

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري فيه وجهان أحدهما أنه ضرورة لصرف الممنوع من الصرف وهذا الرأي يتفق فيه مع سيبويه والأعلم وهذا هو الصحيح وأتفق معهم في ذلك والرأي الثاني أنه علم ونكر فصرف ولا ضرورة فيه وهذا مردود لأنه ليس بعلم على الأصح.

****

---

(١) الخصائص لابن جني ١٩٩/٢، ٢٠٠

(٢) حاشية الكتاب لسيبويه والشنتمري ١٦٤/١

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٦٠/٢ والبيت سبق تخريجه ص ١٥١ ، ٤٢٣ .

دخول حرف النداء على الألف واللام

النداء فيه ثلاثة لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده.

وهو في اللغة: الدعاء بأي لفظ كان. واصطلاحًا: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر(١).

واعلم أن الأصل في المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كل منادي أن يكون منصوبا، والذي يدل على أن الأصل في كل منادي النصب قول العرب "يا إياك" لما كان المنادي منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب (٢) والمبهم في المنادي شيئان أحدهما: أي والثاني اسم الإشارة وتوصف أي في النداء بشيئين أحدهما الألف واللام والثاني اسم الإشارة وقد يستغنون باسم الإشارة عن أي فيوقعونها موقعها فيقولون: يا ذا الرجل ويا هذا الرجل (٣) ولا يجوز الجمع بين يا و الـ في الاختيار لأن النداء معرف و الـ معرفه ولا يجمع بين أداتي تعريف إلا مع لفظ الجلالة ومع محكى الجمل وفي الضرورة الشعرية (٤) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: وأما بيت الكتاب:

٤٣م- مِنْ اجْلِكِ يا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبي وَأَنْتِ بخيلةٌ بِالوَصْلِ عَنِّي(٥)

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٣٣/٣.

(٢) شرح المفصل ١٢٧/١.

(٣) المصدر السابق ٧/٢.

(٤) الأشموني ١٤٥/٣، ١٤٦.

(٥) البيت من بحر الوافر وهو من الأبيات التي لم تنسبه المصادر التي وقفت عليها إلى قائل والشاهد فيه "يا الـتي" حيث دخل حرف النداء على الألف واللام ضرورة تشبيها بـ "يا الله" وانظر البيت في شرح المفصل ٨/٢ وقد سبق تخريجه ص ١٤٣.

فشاذ قياسا واستعمالا، فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام. أي أن أحرف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام وإذا أريد ذلك توصل إليه بـ "أي" و "هذا". وأما استعمالا فلندوره أي لم يأت منه إلا ما ذكر(١).

وعلل ابن يعيش ذلك بأمرين:

أحدهما: أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصا وإذا قصد واحدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لأن أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الألف واللام في المنادي فاستغنى به عنهما وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وشبهه(٢).

الثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين(٣).

يتضح مما سبق أن مذهب ابن يعيش موافق لمذهب سيبويه وجمهور البصريين في منع نداء ما فيه "ال" لئلا يجمع بين تعريفين أو بين العوض والمعوض منه حيث إن حرف النداء عوضا عن الألف واللام.

وأجاز ابن يعيش وسيبويه وجمهور البصريين نداء ما فيه الألف واللام من الأسماء الموصولة للضرورة الشعرية (٤).

ووجه ذلك تشبيهها بقوله "يا ألله".

---

(١) شرح المفصل ٩/٢.

(٢) المصدر السابق ٨/٢ والكتاب ٣١٠/١، ٣١١.

(٣) شرح المفصل ٨/٢، ٩.

(٤) المصدر السابق نفسه، والكتاب لسيبويه ٣١٠/١ والإنصاف /٢١٠.

قال ابن يعيش:

"ووجه تشبيهه بـ "يا الله" من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والتي صفتان يمكن أن ينادي موصوفهما وينوي بهما صفتين كقولك: يا زيد الذي في الدار، ويا هند التي أكرمتني ويقع صفة لأيها نحو قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (١) ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾ " (٢).

وقال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تنادى اسما فيه الألف واللام ألبتة، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا من قبل أن الألف واللام لا تفارقانه، وهما فيه خلف عن همزة إله وليس بمنزلة الذي، قال: لأن الذي -وإن كانت لا تفارقه الألف واللام- ليس اسما غالبا كـ "زيد وعمرو"، لأنك تقول: يأيها الذي. قال: كما تقول: يأيها الرجل، فامتنع يا الذي، كما امتنع يا الرجل ولا يجوز: يا الصعق، وإن كانت الألف واللام لا تفارقانه، لأنهما غير عوض عن شيء هو من نفس الاسم بخلاف الذين هما في الله فإنهما خلف عن همزة إله" (٣).

رأي ابن الأنباري:

زاد ابن الأنباري قائلا والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء: "يا ألله" بهمزة القطع ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام

---

(١) (من الآية ٦: التحريم) .

(٢) (من الآية ٦: الحجر : تمامهـا ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ ﴾).
وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٠٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠/٣.

التعريف لوجب أن تكون موصولة فلما جاز ههنا القطع دل على أنها نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة [١].

أما أبو سعيد السيرافي:

فقال: كان أبو العباس لا يجيز "يا التي" ويطعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه ومن أصحابنا من يقول: إن قوله: يا التي تيمت قلبي على الحذف كأنه قال: يا أيها التي تيمت قلبي فحذف وأقام النعت مقام المنعوت [٢] والحق أن المبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء على "التي" في البيت المذكور ضرورة شعرية فقد قال: (وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها، وشبه ذلك بقولك: يا ألله اغفر لي فقال:

٣٤م– مِنْ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيَلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي " [٣].

أما الكوفيون فقد أجازوا نداء ما فيه الألف واللام نحو "يا الرجل" و "يا الغلام" واحتجوا بأن قالوا: إنه قد جاء ذلك في كلامهم وأيضا أنه يجوز أن يقول: يا الله اغفر لنا والألف واللام فيه زائدان[٤].

مما سبق يتبين لنا أن رأي ابن يعيش وجمهور البصريين أن الألف واللام في لفظ الجلالة ليستا زائدتان وإنما هما عوض عن همزة "إله" فنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة وأن نداء ما فيه الـ ضرورة شعرية والرأي الراجح عندي مذهب ابن يعيش وسيبويه والجمهور.

ثم قال ابن يعيش: وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء:

---

(١) الإنصاف ٢١٠.

(٢) هامش الكتاب لسيبويه والشنتمري ٣١٠/١.

(٣) المقتضب ٢٤١/٤. والبيت سبق تخريجه ص ١٤٣ .

(٤) الإنصاف ٢٠٨، ٢٠٩.

١٣٦- فَيَا الغُلامَانِ الَّلذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا[1]

وكان الذي حسنه قليلا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد فصار حرف النداء كأنه باشر اللذان[2].

رأي المبرد:

يرى المبرد أن هذه الرواية غير صحيحة فقال:

"وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين:

١٣٦م- فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا

فإن إنشاده على هذا غير جائز وإنما صوابه: فيا غلامان اللذان فرا كما تقول: يا رجل العاقل أقبل" [3].

رأي السيرافي:

ويرى السيرافي أن أصل البيت فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامها حيث قال: "ومن الحذف إقامتهم الصفة مقام الموصوف في الشعر في الموضع

---

(١) البيت مشهور في كتب النحو و لم يعرف قائله من بحر الرجز وهذا هو الكثير الغالب في كتب النحو ولكن العيني على الأشموني يراه من السريع وفيه الخبن والكسف والصحيح أنه من بحر الرجز وتفعيلاته مستفعلن مستفعلن مستفعلن/ مستفعلن مستفعلن مستفعل حيث العروض صحيحة والضرب مقطوع ولكن هنا في البيت العروض دخله الخبن والقطع والضرب مقطوع متفعلن مستفعلن متفعل مستفعلن مستفعلن مستفعل أي حذف الثاني الساكن وهو الخبن والقطع أي حذف ساكن الوتد المجموع وسكن ما قبله والبيت الشاهد فيه "فيا الغلامان" حيث جمع بين حرف النداء وبين الألف واللام للضرورة. وإياكما تحذير وأن تكسبانا أي من أن تكسبانا وأن مصدرية أي من كسبكما إيانا وشرا مفعول ثان ويروى إياكما أن تكتماني سرا الأشموني ١٤٥/٣ ويروى إياكما أن تعقبانا شرا. وانظر البيت في شرح المفصل ٩/٢ والمقتضب ٢٤٣/٤ والأصول ٣٧٣/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٧، ١٤٨ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٤ والإنصاف/٢١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ والأشموني ١٤٥/٣ والتصريح ١٧٣/٢.

(٢) شرح المفصل ٩/٢.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤.

الذي يقبح في الكلام مثله قال الشاعر وأنشد البيت أراد فيا أيها الغلامان فأقام الغلامين مقام "أي" وقبح هذا لأن حرف النداء لا يليه ما فيه الألف واللام لأنه يعرف المنادى إذا قصدوا الألف واللام يُعَرِّفَانِهِ ولا يجتمع تعريفان في اسم واحد" [١].

وقال القيرواني:

وأجاز قوم دخول "يا" على ما لا تثبت فيه الألف واللام وأنشدوا البيت[٢].

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك في شرح التسهيل:

"وأجاز الكوفيون دخول "يا" على الألف واللام مطلقا. وهذا عند غيرهم من الضرورات. وأنا لا أراه ضرورة لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرا لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول وبذي الألف واللام غير الموصول كقول بعض العرب: يا فاسق الخبيث، حكاه يونس.

والذي أراه في فيا الغلامان، أن قائله غير مضطر، لكنه استعمل شذوذا ما حقه ألا يجوز ومثله قوله في الشذوذ قول الآخر:

٣٤م- مِنْ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي

والكلام الصحيح أن يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفة لأي متلوه بهاء التنبيه نحو "يأيها الرجل" [٣].

وسيبويه وجمهور البصريين يرون أن ذلك ضرورة شعرية والكوفيون يرون ذلك جائز مطلقا.

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٧، ١٤٨.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة/١٩٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨، ٣٩٩.

وابن مالك يرى أن ذلك شاذ استعمالا وهو ليس من الضرورات لأن الشاعر غير مضطر وهذا لأن ابن مالك يرى الضرورة بمعناها اللغوي.

وابن يعيش يرى أن ذلك شاذ قياسا واستعمالا.

والراجح عندي مذهب سيبويه وجمهور البصريين: وهو أن ذلك ضرورة شعرية حيث إن مذهبهم "الضرورة على الصحيح ما وقع في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر مطلقا، أي سواء أكان الشاعر عنه مندوحة أم لا".

****

استعمال "سواء" اسما كـ "غير"

من الأدوات التي تستعمل في الاستثناء "سوى" وفيها ثلاث لغات فتح السين وكسرها وضمها، فإذا فتحت مددت، وإذا ضممت قصرت وإذا كسرت جاز فيها الأمران[(١)]، والمشهور فيها كسر السين والقصر وللعلماء فيها آراء فمذهب سيبويه والفراء وغيرهما:

أنها لا تكون إلا ظرفا، فإذا قلت: قام القوم سِوَى زيدٍ.

فـ "سِوَى" عندهم منصوبة على الظرفية إلا في ضرورة الشعر [(٢)].

أما ابن مالك فيرى أنها كـ "غير" فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجر وإلى هذا أشار بقوله:

ولِسِوًى سُوًى اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلاَ [(٣)]

وسوف أوضح فيما يلي آراء العلماء في هذه المسألة:

قال ابن يعيش:

قال الشاعر:

١٣٧- تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا[(٤)]

---

(١) شرح المفصل ٨٣/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢.

(٣) المصدر السابق ٢٢٦/٢.

(٤) البيت للأعشى من بحر الطويل والأعشى ميمون بن قيس سبقت ترجمته ص ١٧٢.

اللغة:

الجنف: الميل والجور تجانف: تميل وتعدل اللسان (ج ن ف) ٧٠٠/١، جو اليمامة: معظم أهل اليمامة والضمير في أهلها يعود إلى اليمامة، وروي: وما عدلت عن أهلها لسوائكا اللسان ٧٠١/١ ويروى تجانف عن جل اليمامة. شرح أبيات سيبويه ١٣٧/١. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢، ٨٤ وسيبويه والشنتمري ١٣/١، ٢٠٣، والمقتضب ٣٤٩/٤ المقصور والممدود لابن ولاد/٥٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٧/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة٢٧٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٥- وشرح ألفية ابن معطي ٥٥١- ٦٠٨ والإنصاف لابن الأنباري ١٨٥ مسألة ٣٩ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢ وشرح الكافية للرضى ١٦٥/٢ وارتشاف الضرب ٢٤٥١/٥ والهمع ١٢٠/٢. ديوان الشاعر/ ١٣١ ويروى فيه تجانف عن جل اليمامة.

والشاهد في "سوى" آراء نبينها فيما يلي:

أولا: رأي سيبويه وجمهور البصريين:

يرى سيبويه وجمهور البصريين أن "سوى" لا تخرج عن الظرفية وإن استعملت اسما كغير حيث إنها في معناها على سبيل الضرورة. قال سيبويه في باب ما يحتمل من الشعر "وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة "غير" من الأسماء، وذلك قول الأعشى:

١٣٧م- وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا

ففعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير" [١].

وقال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: ومن ذلك أيضا:

"هذا سواءك، وهذا رجل سواءك فهذا بمنزلة: مكانك إذا جعلته في معنى: بدلك ولا يكون اسما إلا في الشعر. قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير وأنشد البيت" [٢].

وجمهور البصريين: يرون أيضا أن سوى لا تكون إلا ظرفا وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: إنما قلنا ذلك: لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفا نحو قولهم "مررت بالذي سواك" فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير ونحو قولهم "مررت برجل سواك" أي مررت برجل مكانك أي يغني غناءك ويسد مسدك وقال لبيد [٣]:

١٣٨- وأَبْذُلْ سَوَامَ المَالِ إِ ... نَّ سَوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا[٤]

(١) الكتاب سيبويه والشنتمري ١٣/١.

(٢) المصدر السابق ٢٠٣/١.

(٣) لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجـــد. أدرك الإسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم، ويعد من الصحابة ومن المؤلفة قلوبهم وترك الشعر مات سنة ٤١هـــ. الأعلام ٢٤٠/٥.

(٤) والبيت من بحر مجزوء الكامل. =

فنصب سواءها على الظرف... ولو كانت تستعمل اسما لكثر ذلك في استعمالهم ويجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر [١].

وقالوا أيضا: إن "سوى" لازم للظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الأصل، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته:

في الأصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد [٢].

وقال ابن معطي تعليقا على بيت لبيد "دهما وجونا" اسم "إن" و "سواءها" منصوبا على الظرفية وهو خبر مقدم، ولو لم يكن ظرفا لامتنع تقديمه وإنما لزم النصب لأنه لما ثبت له النصب قبل الاستثناء وجب أن يكون بعده كذلك استصحابا للحال[٣].

ويتفق مع سيبويه والبصريين في ذلك المبرد[٤] والأعلم[٥] وابن يعيش[٦] وابن عصفور[٧].

= **اللغة**:

سوم: السَّوْمُ: عرض السلعة على البيع اللسان مادة (س و م) ٢١٥٨/٣، دهما: الدَّهْمَة: السَّوَادُ اللسان مادة (د هـ م) ١٤٤٣/٢. جونا: الجون: الأسود المشرب حمرة اللسان مادة (ج و ن) ٧٣٢/١ والبيت في شرح المفصل ٤٤/٢ والإنصاف/١٨٦. وانظر ديوان الشاعر ص ٢١٥ ويروى في الديوان سنام القدر وسوام القدر.

(١) الإنصاف مسألة ٣٩ ص ١٨٥-١٨٦.

(٢) شرح الكافية للرضى ١٦٤/٢، ١٦٥ وشرح المفصل ٤٤/٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٦٠٧/١ وشرح المفصل ٨٣/٢ والإنصاف ١٨٦.

(٤) المقتضب ٣٤٩/٤.

(٥) سيبويه والشنتمري ١٣/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢.

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢.

ثانيا: رأي الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أن "سوى" تكون اسما وظرفا واحتجوا بأن قالوا: الدليل على:

أ- أنها تكون اسما بمنزلة "غير" ولا تلزم الظرفية وأنهم يدخلون عليها حرف الخفض قال الشاعر وأنشد البيت ثم قال: فأدخل عليها لام الخفض فدل على أنها لا تلزم الظرفية وقالوا: والذي يدل على ذلك أيضا:

ب- أنه روى عن بعض العرب أنه قال: أتاني سواؤك فرفع، فدل على صحة ما ذهبنا إليه [١].

وقال الرماني والعكبري: تستعمل ظرفا غالبا، وكغير قليلا [٢].

ورد هذه الرواية ابن الأنباري قائلا:

وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سواؤك" فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة [٣]. فمما سبق يعلم أن سيبويه وجمهور البصريين يرون أن "سوى" لا تستعمل إلا ظرفا فقط وإذا خرجت عن الظرفية إلى الاسمية فعلى سبيل الضرورة.

أما الكوفيون فيرون أنها تستعمل اسما وظرفا الغالب الظرفية أما الاسمية فقليل وهناك من العلماء من يرى أنها لا تستعمل إلا كـ "غير" ولا تستعمل ظرف وهو رأي ابن مالك حيث قال في ألفيته:

وِلسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ [٤]

(١) الإنصاف مسألة ٣٩ ص١٨٥-١٨٧.

(٢) نقلا عن ابن هشام في أوضح المسالك ٨١ وإليه يذهب ابن هشام.

(٣) الإنصاف مسألة ٣٩ ص ١٨٧.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦.

وقال أيضا: "وقولي "وتساويها مطلقا" "سوى" أردت بذلك أن سوى يستثنى به كما يستثنى بغير استثناء متصلا نحو قاموا سوى زيد":

واستثناء منقطعا كقوله:

١٣٩- لَمْ أُلْفِ فِي الدَّارِ ذَا نُطْقٍ سوى طَلَلٍ قَدْ كَانَ يَعْفُو وَمَا بِالعَهْدِ مِنْ قِدَم (١)

وتساويها أيضا في الوصف بها كقول الشاعر:

١٤٠- أَصَابَهُم بَلاَءٌ كَانَ فِيهم سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِي النُّضِيرِ (٢)

وتساويها أيضا في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة وخافضة في نثر ونظم كقول النبي صلى الله عليه وسلم (٣): "دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم" وقوله (٤): "ما أنتم في سواكم في جلد الثور الأبيض" وكقول بعض العرب: أتاني سواكَ رواه الفراء. ومن أمثلته أتيت سواك أي غيرك وكقول أبي دؤاد:

١٤١- وَكُلٌّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ (٥)

ثم قال معلقا على قول سيبويه: "فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير".

قلت: قد صرح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا. وإن سُلِّم كونه ظرفا لم يسلَّم لزوم

---

(١) شرح التسهيل ٣١٤/٢. بحره البسيط.

(٢) البيت من الوافر لحسان في شرح ديوانه ص ١٣٣ ضبط عبد الرحمن البرقوقي. دار الأندلس ط دار إحياء التراث. وشرح التسهيل ٢/ ٣١٤ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ص ١٣، ١٤ المجلد ١٨ .

(٤) الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ٩٦، ٩٧ ورياض الصالحين باب الرجاء ص ١٠٤ .

(٥) البيت من البسيط لأبي دؤاد وفي شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢ والأشموني ١٢٢/٢ وهذا البيت جعله ابن يعيش ضرورة حيث قال: (ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة). والشاهد فيه (بسواءِ) وأنه إذا استثنى بها خرجت عن الظرفية وصارت اسما بدليل دخول حرف الجر (الباء) عليها.

الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثرا ونظما فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذي سواك، فوصلوا الموصول بسواك وحده كما وصلوه بعندي ونحوه من الظروف فالجواب: أن يقال: لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفا؛ فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفا، وإن سمي ظرفا فمجاز، وإن أطلق على "سوى" ظرف إطلاقا مجازيا لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق.

فإن قيل: فلم استُجيز الوصل بسوى ولم يستجز "بغير" وهما بمعنى واحد فعن ذلك **جوابان**: **أحدهما**: أن هذا من النوادر كنصب "غدوة" بعد "لدن" وكإضافة "ذي" إلى تسلم في قولهم: اذهب بذي تسلم.

والثاني: أن سوى لازمة الإضافة لفظا ومعنى فَشُبّه بعند ولدى في ذلك مع كثرة الاستعمال، فعومل بالوصل به معاملتها، ولم تعامل "غير" هذه المعاملة؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظا.

فإن قيل فما موضع سوى من الإعراب بعد الموصول؟ قلت يحتمل أن يكون موضعه رفعا على أنه خبر مبتدأ، ويحتمل أن يكون موضعه نصبا على الحال، وقبله ثبت مضمرا، ويقوي هذا الوجه قول من قال: رأيت الذي سواكَ بالنصب، ونظيره أيضا قولهم كل شيء مهةٌ ما النساءَ وذكرهنّ [1] ولنا أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف على أن يكون مبنيا للإبهام وإضافته إلى مبني كما فعل بغير [2] في قوله:

١٤٢- لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرُهُ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرُهُ [3]

خلاصة القول:

يفهم مما سبق أن هناك ثلاثة آراء في "سوى":

الأول: رأي سيبويه والجمهور (للبصريين) ويتفق معهم المبرد والأعلم وابن يعيش وابن عصفور وغيرهم لا يجوز فيها إلا النصب على الظرفية وإذا دخل عليها حرف الجر فيكون بالحمل على الضرورة ومعناها المكان.

---

(١) مثل الميداني ١٣٢/٢ رقم ٢٩٩٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣١٦/٢، ٣١٧.

(٣) البيت من الرمل في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩٨/٣ والمغني ١٥٩ رقم ٢٦١ وشرح التسهيل ٣١٣/٢.

الثاني: رأي الكوفيين أن "سوى" يجوز فيها الظرفية غالبا والاسمية قليلا أي ليس مقصورا على الضرورة الشعرية.

الثالث: رأي ابن مالك أن "سوى" تكون بمعنى غير دائما ولا تكون ظرفا حقيقة كما أوضحنا أما رأي ابن يعيش فيتفق مع رأي سيبويه وجمهور البصريين وهو أن "سوى" لا يجوز فيها إلا النصب على الظرفية ودليله على ذلك:

أ- أنها تقع صلة للموصول فتقول: جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك.

أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله إن سواءها. دهما وجونا ونصب سواءها على الظرف ونصب دهما بإن وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف والرأي الصحيح والراجح رأي سيبويه وجمهور البصريين وابن يعيش لأنها ملازمة للظرفية وقد تخرج عن الظرفية إلى الاسمية فتعامل معاملته ضرورة.

****

عدم تكرار " لا " مع كونها ملغاة

اعلم أن "لا" من الحروف الداخلة علي الأسماء والأفعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلة عارضة وهي مضارعتها " أن " كما أعملت " ما " في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والأصل أن لا تعمل ، وحكم النكرة بعد " لا " البناء علي الفتح نحو: لا رجل عندك ، ولا غلام لك وهي حركة بناء نائبة عن حركة الإعراب ، فإن كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الإعراب ، فالنكرة المضافة قولك: " لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود" من قبل أن الإضافة تبطل البناء والنكرة المشابهة للمضاف قولك : " لا خيرًا من زيد ، ولا ضاربا زيدًا ، ولا حافظًا للقرآن ولا عشرين درهما " (١).

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة أو منفصلا عنها أهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين (٢) وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش :

وأما قول الآخر :

١٤٣- قَضَتْ وَطَرًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آَذَنَتْ رِكائِبُها "أن لا إلينا رُجُوعُها" (٣)

فالشاهد فيه الرفع بـ " لا " من غير تكرار ضرورة وسوغه شبه " لا " بـ " ليس " من حيث النفي ، وهو عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة ؛ لأنه لم يكرر لا

(١) شرح المفصل ١٠٠/٢

(٢) شرح التصريح ٢٣٧/١

(٣) القائل: لم يعرف قائله، والبيت من بحر الطويل ويروي في سيبويه: بكت جزعا ٣٥٥/١ .

اللغة:

آذنت : أشعرت وأعلمت ، والمراد تهيأت الإبل للركوب عليها ، وانظر البيت في الكتاب سيبويه والشنتمري ٣٥٥/١ والمقتضب ٣٦١/٤، والمسائل المنثورة للفارسي /٩٤، والأمالي لابن الشجري ٥٣١/٢ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٣٧/١ والخزانة ٣٤/٤

علي ما تقدم من لزوم تكرارها إذا رفع ما بعدها وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يري بأسا أن تقول : " لا رجلٌ في الدار " في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله : " هل رجلٌ في الدار" وكذلك يجيز " لا زيدُ في الدار " علي تقدير : هل زيدُ في الدار وإن كان الأول أكثر [١] .

خلاصة القول :

إنه من شروط إعمال " لا " النافية للجنس عمل " إنَّ " أن يكون اسمها نكرة وذلك لأن قصد نفي الجنس بها علي سبيل التنصيص يستلزم تقدير " مِنْ " الجنسية ولا يليق دخولها – ولو تقديرا – إلا علي النكرات . ولذا قال سيبويه : " واعلم أن كل شئ حسن لك أن تعمل فيه (رُبَّ) حسن لك أن تعمل فيه لا " [٢] ، وقال أيضا : "واعلم أن المعارف تجري مجري النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا "[٣]. فإذا وقع بعدها معرفة أهملت وجوبا ، ووجب – عند غير المبرد وابن كيسان – تكرارها مع العاطف [٤].

ذكر العلماء في علة تكرارها أسباب ثلاثة :

١- قال صاحب التصريح : وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف: ليكون تكرارها عوضا عن مصاحبة ذي العموم [٥]. فإن في التكرار زيادة كما في ذي العموم زيادة [٦].

---

(١) شرح المفصل ١١١/٢ ، ١١٢

(٢) الكتاب ٣٥٠/١

(٣) المصدر السابق ٣٥٥/١

(٤) شرح التصريح ٢٣٧/١

(٥) المصدر السابق نفسه، والكافية للرضي ١٩١/٢

(٦) شرح التصريح علي التوضيح ٢٣٧/١ ، سيبويه والضرورة الشعرية /٣١٥

٢-أن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب نحو: (لا زيد في الدار ولا عمرو) نحو (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) [١]. أي في جواب من قال: أزيد عندك أم عمرو؟ فكما أن السؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك ما هو جواب لهما [٢].

٣-أن العرب في الغالب – كما يقول أبو حيان – تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ " ما " أو " ليس " ؛ نحو ما زيد عندك ، وليس عمرو في الدار ، وليس في الدار عمرو فإذا وقعت " لا " في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ولم تخل منه إلا اضطرارا [٣].

و للعلماء في ذلك آراء وتوجيهات نوضحها فيما يلي :

رأى سيبويه :

قال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تثني "لا" [٤] .

وقال أيضا: "واعلم أنه قبيح أن تقول :مررت برجل لا فارس، حتي تقول: لا فارس ولا شجاع، ومثل ذلك: هذا زيد لا فارسا، لا يحسن حتى تقول: لا فارسا ولا شجاعا، وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله قال: أبرجل شجاع مررت أم بفارس؟ ولقوله: أفارس زيد أم شجاع؟ وقد يجوز علي ضعفه في الشعر قال رجل من بني سلول:

١٤٤- وَأَنْتَ امْرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا   حَيَاتُكَ لاَ نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ [٥]

---

(١) شرح التصريح ٢٣٧/١ ، (٤٧: الصافات) .

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية /٣١٥

(٣) التذييل والتكميل ٢٨٢/٥ ، ٢٨٣/٤

(٤) الكتاب ٣٥٥/١

(٥) البيت نسبه ابن السيرافي للرقاشي ، وهو الضحاك بن هنام الرقاشي . من بحر الطويل.
المعني: هو منافي النسب ، إلا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا لعدم مشاركته لنا ، وموته يفجعنا لأنه أحدنا والبيت في الكتاب ٣٥٨/١ والمقتضب ٣٦٠/٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢١/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢ ، و الخزانة ٣٦/٤ .

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبرًا للأسماء، نحو زيدٌ لا فارس ولا شجاع [(١)].

قال ابن السيرافي :

ذكر سيبويه أن النعت والحال والخبر _ في هذا الباب – لا يأتي إلا علي التكرير لأنه عندهم جواب كلام فيه تكرير ، وإن تكلموا به ولم يتقدمه كلام يكون هذا الكلام جوابا له ، فهو على تقدير جواب متكلم تكلم به وإن لم يكن ثم متكلم . وهو معني قول سيبويه: وذلك أنه جواب لمن قال وهو المتكلم – أو لمن تجعله ممن قال – أي تقدره، كأنه يتكلم بكلام فيه تكرير ، فجلت هذا جوابه

ثم قال سيبويه :

"وقد يجوز علي ضعفه" يريد أنه يجوز أن يأتي بغير تكرير [(٢)] .

رأي الأعلم :

يري الأعلم أن الشاهد في البيت الأول " لا إلينا رجوعها " علي ابتداء المعرفة بعد " لا " مفردة وإنما يبتدأ بعدها المعارف مكررة، كقولهم: لا زيد في الدار ولا عمرو، ووجه جوازه تشبيه "لا" بـ "ليس" ضرورة في إفراد الاسم بعدها، وإن لم تعمل فيه عملها، فكأنه قال: ليس إلينا رجوعها [(٣)].

وقال الأعلم في بيت السلولي: الشاهد فيه : رفع ما بعد "لا" من غير تكرير، وقد تقدم قبحه، ونظير البيت قوله: زيد لا قائم، ولا يحسن حتى يقول: لا قائم ولا قاعد، وسوغ الإفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعني، لأنه إذا قال: وموتك فاجع دل علي أن حياته لا تضر، فكأنه قال: حياتك لا تضر ولا تنفع[(٤)].

---

(١) الكتاب ٣٥٨/١

(٢) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٢٠/١

(٣) حاشية الكتاب للشنتمري ٣٥٥/١

(٤) المصدر السابق ٣٥٨/١

ويري الرضي أنه يجب في الاختيار تكرير "لا" مع العاطف إذا ألغيت مع كون مدخولها منكرا متصلا بها، تنبيها بالتكرير علي كونها لنفي الجنس، لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة (١).

و يري سيبويه أيضا وجوب تكرير "لا" أيضا إذا فصل بينها وبين اسمها فقال:

"وأعلم أنك إذا فصلت بين "لا" والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ؛ لأنه جعل جواب: أذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس ، وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت ؛ لا تفصل لأنها ليست بفعل ، فمما فصل بينه وبين "لا" بحشو قوله عز وجل "لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون" (٢).

ولم يشر سيبويه إلى جواز عدم تكرير في هذا الموضع للضرورة.

واستشهد الرضي بالبيت الأول علي عدم التكرير مع الفصل في قوله" أن لا إلينا رجوعها " (٣) .

وقال البغدادي بعد أن ذكر استشهاد الرضي به علي جواز عدم تكرير لا مع المفصول عند المبرد وابن كيسان بلا ضرورة أو شذوذ ، وعند غيرها شذوذا : " وقد أنشده سيبويه ومن تبعه علي تكرير لا مع المعرفة وهو الوجه " (٤).

أما الفارسي فيري أن الاسم الواقع بعد لا مرفوعا مبتدأ حيث قال :

إذا كان بعد (لا) معرفة ارتفعت المعرفة بالابتداء ، وهو قولك : (لا أبوك)، فيرتفع بالابتداء ، ويكون خبره مضمرا ، وتكون (لا) جوابا ، كأنه قال : (هل أبي ؟)، فقال: (لا أبوك) فنفي أن يكون أبوه وفي قول الشاعر قال : فرفع "رجوعها" بالابتداء،

(١) شرح الكافية للرضي ١٩١/٢ وحاشية الصبان ٤/٢

(٢) (٤٧: الصافات) ، وانظر الكتاب ٣٥٥/١

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٩١/٢

(٤) خزانة الأدب ٣٤/٤

وأضمر الخبر كأنه : موجود وواقع ، وجعل إلينا تبيينا مثل قوله سبحانه " إني لكما لمن الناصحين " [١] .

رأي المبرد وابن كيسان :

أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرير " لا " في الاختيار – كما تقدم – إذا كان مدخولها معرفة ، أو مفصولا منها بحشو ، أو منكرا غير مفصول مع إهمالها ، اعتمادا في المعرفة علي قول العرب " لا نولك أن تفعل " وفي المفصول بنحو قوله : "أن لا إلينا رجوعها ، وفي المنكر غير المفصول مع إهمال " لا " بما حكاه سيبويه من قول العرب "لا سواء" وبقوله "حياتك لا نفع وموتك فاجع" " [٢] .

خلاصة القول :

إن ابن يعيش يري أن الرفع بعد"لا" وعدم تكرار "لا" ضرورة .

وأتفق معه في ذلك ولا حجة للمبرد وابن كيسان فيما ذكر؛ لأن قول العرب: لا نولك أن تفعل أوقعوه موقع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا ، فاستغنوا فيه عن تكرار "لا" كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل، ولأن "لا" في قولهم: لا سواء عوض من المبتدأ المحذوف وجوبا لكثرة الاستعمال: "وإنما دخلت "لا" هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء. ألا تري أنك لا تقول هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز لا ها الله ذا حين عاقبت ولم يجز ذكر الواو"[٣].

وابن يعيش يري في بيت ابن سلول الشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه والذي سوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعني لأن قوله حياتك لا نفع

---

(١) (٢١: الأعراف) ، وانظر المسألة في المسائل المنثورة ٩٤ والخزانة ٣٤/٤

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٩١/٢ وسيبويه والضرورة الشعرية ٣١٨

(٣) الكتاب ٣٩٢/١ والرضي ١٩١/٢ والتذييل والتكميل ٧٣/٢ وسيبويه والضرورة الشعرية ٣١٨ ، ٣١٩

وموتك فاجع بمعني لا نفع ولا ضرر . وهذا ما سبق إليه الأعلم في شرح شواهده علي الكتاب .

فالقول الفصل: أن هذا من باب الضرورة وما قاله المبرد وابن كيسان لا حجة لهما فيما ذكرا.

****

دخول الألف واللام على الفعل المضارع

اعلم أن "الـ" لا تكون موصولة إلا إذا دخلت على وصف صريح كاسم الفاعل واسم المفعول مثل قولك هذا الضارب زيدًا ، أي الذي ضرب وهذا المضروب أي الذي ضرب أو يضرب. وهم بذلك يرون أن الألف واللام اسم في صورة الحرف واسم الفاعل فعل في صورة الاسم ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: هذا ضارب زيدًا أمس.
ويؤيد ما ذكرناه أن الشاعر قد يضطر فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل[١] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في مبحث الموصولات:

"إن الشاعر قد يضطر فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل وما أقله قال الشاعر[٢]:

٧م- فَيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ[٣]

ويقول الآخر[٤]:

٣٢م- يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمَ نَاطِقًا ... إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[٥]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٤٣ .

(٢) القائل: ذو الخِرَق الطُّهَوِي سبقت ترجمته ص ٥١، ١٢٦ .

(٣) البيت من بحر الطويل. البيت سبق تخريجه ص ٥١.

(٤) القائل أيضا ذو الخِرَق الطهوي سبقت ترجمته ص ٥١ ، ١٢٦.

(٥) البيت من بحر الطويل سرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣.

اللغة:

الخنا: الفحش من الكلام وقال البغدادي: الخنى ألفه منقلبة عن ياء، ولهذا كتبت بالياء فيقال: كلام خنٍ وكلمة خنِيَّة وهو منصوب بالقول لتضمنه معنى الجملة كقلت قصيدة.

أبغض: اسم تفضيل على غير قياس لأنه بمعنى اسم المفعول من أبغضته إبغاضا فهو مبغض أي مَقَتُّه وكرهته ولأنه من غير الثلاثي، أو هو من بُغْضُّ الشيء بالضم بغاضة بمعنى صار بغيضا فلا شذوذ، العجم: جمع أعجم وعجماء وهو الحيوان الذي لا ينطق، والأعجم الإنسان الذي في لسانه عجمة وإن كان بدويا لشبهه بالحيوان، ناطقا: فاعل من النطق، أراد تشبيه صوته إذ يقول الخنا في بشاعته بصوت الحمار إذ تقطع أذناه، وزعم جماعة أن ناطقا حال ثم اختلفوا فقال بعضهم: حال من العجم ويرد عليه أنه مفرد وصاحب الحال جمع، ومن صححه بإنابة المفرد مناب الجمع، وناطقا بمعنى ذا نطق فقد تكلف، وقال بعضهم: حال من أبغض ويرد عليه أن الأصح أن المبتدأ لا يتقيد بالحال، وجوز هذا القائل: أن يكون حالا من ضمير يقول، مع اعترافه بأنه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي. =

والمراد الذي يتقصع والذي يجدع" [١].

فابن يعيش يرى أن الشاعر اضطر لدخول "الـ" على الفعل المضارع أي ضرورة دون أن ينقل الفعل إلى اسم فاعل وهذا قليل واستشهد بالبيتين على ذلك.

وللعلماء في ذلك توجيهات وآراء تخالف ذلك وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: رأي ابن السراج في الأصول: قال:

لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلا، وهو من أقبح ضرورات الشعر. وقيل لا ضرورة فيه فإنه يمكن أن يقول: يجدع بدون "الـ" لاستقامة الوزن وأن يقول: "المتقصع" [٢]. فابن السراج يرى أنها ضرورة ويذكر الرأي الآخر الذي يخرجها عن الضرورة.

ثانيا: رأي الفارسي:

أما الفارسي فيرى أن دخول (ال) على الفعل المضارع وعلى يجدع نادر حيث قال:

وقد حُكِيَ "اليجدع" في أحرف أُخَر، فدخل الألف واللام على الفعل وذلك نادر [٣].

= وذهب بعضهم إلى أنه حال من ضمير أبغض وهذا سهو إذ ليس فيه ضمير ولو كان خبرا لتحمله، الجدع: قطع الأنف والأذن واليد والشفة وجدعته أي سجنته وحبسته. انظر الخزانة ١/٣٦، ٣٧. الشاهد فيه "اليجدع" حيث دخلت "ال" على الفعل المضارع ضرورة وانظر البيت في النوادر لأبي زيد ٢٧٥ والأصول لابن السراج ١/٥٧ والمسائل العسكرية ٩١، ١٥٤ والإنصاف ٩٧، ١٩٧، ٣٠٠ وضرائر ابن عصفور ٢٨٩ ومغني اللبيب ٤٩ وتخليص الشواهد/١٣٨.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤٤ .

(٢) الأصول النحوية لابن السراج ١/٥٧.

(٣) المسائل العسكرية ٩١.

وقال في موضع آخر:

ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم "اليجدع" وإدخالهم لام التعريف فيه على الفعل فهذا شاذ عن القياس، لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذ في الاستعمال أيضا، ولم يوجد ذلك في شعر أنشده أبو زيد وأنشد البيت وقال في الشعر "اليتقصع" وأظن حرفا أو حرفين آخرين[١].

فالفارسي أيضا يرى أن ذلك مخالف للقياس والاستعمال وأنه من باب الشذوذ والندور.

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك: واستدل ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل. واستدلاله قوي، لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في "اليجدع" أسماء بمعنى الذي لا حرف تعريف وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل البيت من أن يقول إلى ربنا صوت الحمار يجدع.

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [٢].

فابن مالك يرى أن ذلك ليس من باب الضرورة لاستطاعته في أن يقول: يجدع ورد هذا الكلام الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغنى قائلا:

رأى ابن مالك مبنى على تفسيره للضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة والحق قول الجمهور ما لم يسمع في غير الشعر إذ ما قاله يسد باب الضرورة فإن الشعراء أمراء

(١) المسائل العسكرية ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٢٠١/١ وما بعدها.

الكلام قل أن يعجزهم شيء على أنه لا يلزم الشاعر وقت الشعر استحضار تراكيب مختلفة [(١)].

ويرد كلام ابن مالك أيضا الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك قائلا:

وأما (الـ) فمختصة بالأسماء على جميع وجوهها: من كونها لتعريف العهد أو الجنس، أو زائدة، أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها [(٢)].

رأي ابن عصفور:

قال: يريد: الذي يجدع، والذي يتقصع.

ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه الألف واللام الداخلة على الفعل ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بل هي مبقاة من الذي. وذلك باطل بدليل أنها لو كانت مبقاة منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي كما يقع في صلة الذي، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه لاسم الفاعل، وهو المضارع، دل على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام [(٣)].

ثم ذكر ابن يعيش في اللام رأيين قائلا:

١) ذهب قوم إلى أنها حرف وليست اسما وإن نوى بها مذهب الاسمية ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب الذي بغير صلة ولو كانت اسما لكان الإعراب لها وحكم على موضعها بالإعراب الذي يستحقه.

٢) وذهب قوم إلى أنها اسم واحتجوا لذلك بعود الضمير من الصفة بعدها إليها كما يعود إلى الذي من صلتها.

---

(١) حاشية الشيخ محمد الأمير على المغنى ٤٨/١ وخزانة الأدب للبغدادي ٣١/١.

(٢) الخزانة ٣٣/١.

(٣) ضرائر ابن عصفور ٢٨٩.

ثم ذكر ابن يعيش رأيه قائلا:

والصواب الأول أي أنها حرف تعريف إذ لو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب ألا ترى أنها لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت جاءني الضارب يكون موضعها رفعا بأنها فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف –الألف واللام واسم الفاعل- وإذا قلت: ضربت الكاتب يكون للفعل الواحد مفعولان وذلك لا يجوز لأن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد وإذا قلت: مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجروران وذلك محال أما قولهم: إنه يعود إليها الضمير من الصفة فلا تقول: إن الضمير يعود إلى نفس الألف واللام بل تقول: إنه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنك إذا قلت: مررت بالضارب فتقديره مررت بالرجل الضارب فالضارب يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف لأنه في حكم المنطوق به وتارة تقول: إنه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو الذي [(١)].

فابن يعيش يرى أن اللام حرف وليست اسما لما ذكرنا.

خلاصة القول:

يرى ابن يعيش أن دخول الألف واللام على الفعل المضارع دون نقله إلى اسم الفاعل موضع اضطرار وأن اللام حرف تعريف وليست اسما، وهذا الرأي مخالفا لرأي ابن مالك حيث يرى أنه ليس موضع ضرورة ما دام في الإمكان أن يأتي بغيره دون أن يسبب ضرورة والرأي الصحيح هو رأي ابن يعيش ومن وافقه وأتفق معه فيما قاله لما ذكرت من أن "الـ" لا تدخل على الفعل وهذا ما يتفق عليه العلماء.

****

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣ وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٥٦/١.

الجزم بإذا

يضمر الماضي بعد "إذا" الزمانية، كقولك: إذا زيد حضر أعطيته، ومثله في التنزيل: ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾ (١) و ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾ (٢) وهو كثير، ويرفع الاسم بعد إذا عند سيبويه بالفعل المقدر، وأبو الحسن الأخفش يرفع الاسم بعد "إذا" هذه بالابتداء، وهو قول ضعيف، لاقتضاء هذا الظرف جوابا، كما يقتضيه حرف الشرط، ولأنه ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إذا جاء زيد غدا أكرمته، كما تقول: إن جاء زيد غدا، وقد جزموا به في الشعر (٣) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

إنما كان في إذا معنى المجازاة لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط ومثله قولك الذي يأتيني فله درهم فيه معنى المجازاة لأنه بالإتيان يستحق الدرهم ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها وتعيين زمانها فلذلك كان بعدها من الفعل مرفوعا نحو قوله:

١٤٥– تُصْغي إذا شَدَّهَا للرَّحْلِ جَانِحَةً   حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبُ (٤)

---

(١) (١: التكوير).

(٢) (١: الانفطار).

(٣) أمالي الشجري ٢/٨٢.

(٤) البيت من بحر البسيط قائله ذو الرمة سبقت ترجمته . والبيت في ديوانه ص ٩ .

والشاهد فيه رفع ما بعد "إذا" على ما يجب لها لأنها تخص وقتا بعينه وحرف الشرط يقتضي الإبهام في الأوقات وغيرها، وذلك من قبل أن الفعل في إذا بمترلته في إذ. والبيت: وصف ناقة مؤدبة تسكن إذا رحلت فإذا استوى عليها الراكب سارت بسرعة والجانحة: المائلة في شق، الغرز: للرحل كالركب للسرح حاشية شرح المفصل ٤/٩٧ وانظر البيت في الكتاب ١/٤٣٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧، ٧/٤٧.

ولا يجزم بها إلا في الشعر نحو قوله:

١٤٦- إذا قصُرَتْ أسْيَافُنا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلى أَعْدَائِنَا فنُضَاربِ[١]

فَجَزْمُ ما عطف على الجواب دليل على جزم الجواب[٢].

فابن يعيش يرى أن "إذا" موضوعة لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم. ولذا لم يجزم بـ "إذا" لأن الشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما كان مبهما محتملا للوقوع وعدمه كإن وسائر أدوات الشرط الجازمة. وأجازوا الجزم بها في الشعر اضطرارا.

وهو متفق في الكلام مع سيبويه حيث قال في الكتاب:

"وسألته عن "إذا" ما منعهم أن يجازوا بها، فقال: الفعل في إذا بمنزلته في "إذ" إذا قلت: أتذكرُ إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا إذا تجيء وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البُسْرُ كان حسنًا. ولو قلت: آتيك إن احمرّ البسر كان قبيحا، فإن أبدا مبهمة، وكذلك حروف الجزاء" [٣] ثم قال: وقد جازوا بها في الشعر مضطرين: شبهوها بـ "إن" حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من الجواب.

فسيبويه يتفق معه ابن يعيش في أن الجزم بإذا ضرورة شعرية وكذلك قال الأعلم:

---

(١) البيت قائله قيس بن الخطيم سبقت ترجمته ص ٣٤٧ بحر الطويل. وهو في ديوانه ص ٤١ .

والشاهد في البيت أن "إذا" جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر بدليل جزم "نضارب" بالعطف على موضع جملة "كان وصلها خطانا إلى أعدائنا" الواقعة جوابا لإذا ولولا أن جملة الجواب في موضع الجزم لما عطف عليه و "نضارب" مجزوما وأما كسرة الباء فهي للروي. وروى البيت خطانا إلى أعدائنا للتقارب – وروى فنضارب بالرفع على أن فيه إقواء وهو اختلاف حركة الروي ولا شاهد على هاتين الروايتين حاشية شرح المفصل ٩٨/٤ والبيت في الكتاب ٤٣٤/١ والمقتضب ٥٥/٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٨ وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢ وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧ ويروى وإن قصرت وضرائر ابن عصفور ٢٩٨.

(٢) شرح المفصل ٩٧/٤، ٩٨.

(٣) الكتاب ٤٣٣/١ بولاق.

الشاهد فيه: جزم "فنضارب" عطفا على موضع كان؛ لأنها في موضع جزم على جواب "إذا" لأنه قدرها عاملة عمل "إن" ضرورة[١].

أما ابن مالك:

لابن مالك في الجزم بإذا رأيان قال: الرأي الأول ذكره في منظومته الكافية الشافية حيث قال:

وَشَذَّ جَزْمٌ بـــ (إِذَا) في الشِّعْرِ وَلَيْسَ ذَاكَ جَائِزًا فِي النَّثْرِ[٢]

قال في شرحه: وقد جُزِمَ بـ (إذا) في الشعر كثيرا، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده.

ثم قال: إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ (إذا) من أن يجعل مكانها (متى) الشرطية لكان قولا لاَ رَادَّ له إلا بأن يقال: لو كان جائزا في غير الشعر ما عدم وروده نثرا [٣].

أما في شرح التسهيل فقال: (قد يجزم "بإذا" الاستقبالية حملا على "متى").

ثم قال في الشرح: إذا في الكلام على ضربين: ظرف مستقبل، وحرف مفاجأة، فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية، ولا عمل لها.

والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية وتأتي على وجهين: **أحدهما**: أن تكون خالية من معنى الشرط نحو: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[٤]. **والثاني**: أن تكون متضمنة معنى الشرط، وهو الغالب فيها، نحو: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

---

(١) حاشية الكتاب ١/ ٤٣٣ .

(٢) الكافية الشافية ١٥٧٩/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣، ١٣٨٤.

(٤) (١، ٢: الليل).

قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ (١) وهي كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق عمل الجزم، لأن إذا الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكما، كقولك: آتيك إذا احمر البُسْر، وإذا قدم الحاج. ولو قلت: آتيك إن احمر البسر، كان قبيحا، فلما خالفت "إذا" "إن" وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها، فلم يجزم بها في السعة، بل تضاف إلى الجملة، وإذا وليها المضارع كان مرفوعا، كقوله تعالى: "وهو على جمعهم إذا يشاء قدير" (٢) وأما الشعر فشاع الجزم بها حملا على متى (٣).

فابن مالك قد صرح في الكافية الشافية أن الجزم بـ "إذا" في الشعر ضرورة وذلك لا يكون في النثر لأنه لم يرد. أما في التسهيل فقال: لم يجزم بها في السعة وشاع الجزم بها في الشعر حملا على متى أي أن الجزم شائع ولم ينص على أنه ضرورة أو شاذ.

أما في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح فقال في بحث إثبات ألف "يراك" بعد متى الشرطية: أن يكون متى شبهت بـ "إذا" فأهملت، كما شبهت "إذا" بـ "متى" فأعملت كقول النبي ﷺ لعلي وفاطمة، رضي الله عنهما، "إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا، تُكَبِّرَانِ أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، وَتُسَبِّحَانَ ثَلاثًا وَثلاَثِينَ، وَتَحْمَدَانِ ثَلاثًا وَثَلاَثِينَ" (٤).

---

(١) (١٤: البقرة). وتمامها: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ .

(٢) (٢٩: الشورى).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨١، ٨٢.

(٤) أخرجه البخاري في باب مناقب علي بن أبي طالب وتمامه: حدثني محمد بن بشار: حدثنا غندر: حدثنا شعبة، عن الحكم: سمعت ابن ليلى قال: حدثنا علي: أن فاطمة عليها السلام شكت ما تلقى من أثر الرحا، فأتي النبي صلى الله عليه وسلم بسبي فانطلقت فلم تجده فوجدت عائشة فأخبرتها فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عائشة بمجيء فاطمة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم إلينا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبت لأقوم، فقال: على مكانكما، فقعد بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري، وقال: ألا أعلمكما خيرا مما سألتماني؟ إذا أخذتما مضاجعكما تكبران أربعا وثلاثين وتسبحان ثلاثا وثلاثين، وتحمدان ثلاثة وثلاثين، فهو خير لكما من خادم. فتح الباري بشرح صحيح البخاري مجلد ١١ الحديث رقم ٣٧٠٥ باب علي بن أبي طالب ص٢٥.

وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير [(١)].

فابن مالك له رأيان: الأول: أن ذلك شاذ وضرورة لعدم وروده في النثر والثاني: أنه يرد في الشعر كثيرا وفي النثر قليل أي ليس بضرورة وذلك لوروده في الحديث النبوي الشريف.

خلاصة القول:

إن ابن يعيش والجمهور وابن مالك في أحد رأييه يجيز الجزم "بإذا" في الشعر ضرورة ولا يجيز ذلك في النثر، وأجاز ابن مالك في رأيه الآخر الجزم بها في النثر ولكن بقلة، والرأي الراجح هو رأي الجمهور وابن يعيش حيث أجازوا للشاعر ما لا يجوز في الكلام لأنه في موضع اضطرار حتى إن ورد في النثر أما ابن مالك فبنى رأيه الأول على عدم وروده في النثر مع إمكان وضع "متى" موضع إذا ثم رجع عن رأيه لوروده في الحديث الشريف. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور وابن يعيش لما ذكرنا.

****

(١) شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح/١٨.

تحريك نون الجمع بالكسر بدل الفتح على أصل التحريك لالتقاء الساكنين

من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين فتلزمه الياء ويعرب بالحركات، وبعض هؤلاء لا ينون فيقول مرت عليه سنينُ فيترك التنوين لزومًا لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح (١) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش: فأما قول سحيم بن وثيل (٢):

١٤٧- وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ (٣)

ذكر ابن يعيش قول الشاعر في باب ما جمع بالواو والنون والمعلوم أن حق نون الجمع بالواو والنون أن تكون مفتوحة للتخفيف، وقد جاءت هنا مكسورة على خلاف القياس فذكر أن هناك رأيين:

الرأي الأول:

يرى أصحاب الرأي الأول أن النون في الأربعين حرف إعراب والكسرة فيه علامة جر فقال: "فذهب قوم إلى أن النون في الأربعين حرف الإعراب والكسرة فيه

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٨٥ .

(٢) القائل سحيم بن وثيل ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لجرير مع بيتين آخرين وهما في ديوانه ص ٥٧٧ تحقيق نعمان طه دار المعارف –طبعة الصاوي وسحيم بن وثيل هو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحيّ اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام وناهز عمره المائة كان شريفا في قومه نابه الذكر، له أخبار مع زياد بن أبيه. مات سنة ٦٠هـ. الأعلام ٧٩/٣.

(٣) والبيت من بحر الوافر.

اللغة:

"يدَّرِي" يختل يقال: تدرَّاه وادراه بمعنى ختله ويقال دريت الصيد وادرئيه وتدرته بمعنى ختلته وخدعته أي وقد كبرت وتحنكت اللسان (د ر ى) ١٣٧٠/٢ وما بعدها ويروى البيت في اللسان وقد جاوزت رأس الأربعين وانظر تخليص الشواهد/٧٨. وانظر البيت في المقتضب للمبرد ٣٣٢/٣، شرح المفصل ١١/٥، ١٣ وشرح ابن عقيل ٦٨/١ ش ٩ وشرح شواهد الإيضاح ٨٧٢/٢ وشرح التسهيل ٧٢/١، ٨٦ وضرائر ابن عصفور/٢٢٠ وتخليص الشواهد ٧٧ وشرح التصريح ٧٧/١ وشرح الأشموني ٨٩/١ والهمع ١٦١/١.

علامة الجر ويكون من قبيل ما جمع بالواو والنون عوضا من المحذوف كـ "سنون" و "قلون" وذلك أن ثلاثين ونحوه من قولك أربعين ليس بجمع ثلاث وأربع على الحقيقة إذ لو كان ثلاثون جمع ثلاث لوجب أن يستعمل في تسعة لأن الواحد من تثليثها ثلاثة ... وإذا ثبت أن ثلاثين ليس بجمع ثلاث وأربعين ليس بجمع أربع علم أنه اعتقد فيه أن له واحدا مقدرا وإن لم يجر به استعمال فكان أربعين جمع أربع وأربع جماعه فكأنه قد كان ينبغي أن يكون فيه الهاء فعوض بالواو والنون وصار الأمر فيه كحال أرض وأرضين) (١).

فمن المؤيدين لهذا الرأي:

المبرد :حيث قال: "ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جمع أن تجريه مجرى الواحد فيصير إعرابه في آخره فتقول هذه عشرينٌ فاعلم وليس بالوجه على هذا قال:

١٤٧م- وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي..."

وجاز ذلك لاختلاف الجمع وأن إعرابه كإعراب الواحد (٢).

الرضى: حيث قال: "وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الإعراب تنبيها على مخالفته للقياس، فكأنه مكسر، فجرى فيه إعراب المكسر، فيدخله التنوين، ولا يسقط بالإضافة وأنشد البيت مع أبيات أخرى ثم قال ولزمها الياء إذن، كما يلزم إذا سمي بجمع مذكر سالم" (٣).

وهناك رأي آخر يرى أن ذلك لغة، فمن القائلين بهذا الرأي:

١) قال الصبان في حاشيته على الأشموني تعليقا على البيت:

---

(١) شرح المفصل ١٣/٥.

(٢) المقتضب ٣٧/٤. والبيت سبق تخريجه ص ٤٥٧ .

(٣) شرح الكافية للرضى ٤٤٩/٣، ٤٥٠، ٤٥١.

استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة ببعض من يعربهما بالحروف وسابقا على أن إعرابه بالحركة على النون لغة نظرا إلى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي فيه الاحتمال كما صرحوا به وإن زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا [(١)].

أما ابن مالك فيرى أنه يجوز فيه أكثر من وجه حيث قال تعليقا على البيت:

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة، ويجوز أن تكون كسرة نون والجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة، ومن كسر نون الجمع [(٢)] ما أنشد ثعلب من قول الشاعر:

١٤٨- أَنِّي أَبِيٌّ أَبِيٌّ ذُو محافظةٍ وابنُ أَبِيٍّ أَبِيٍّ مِنْ أَبِيِّينِ [(٣)]

وفي شرح الكافية الشافية جزم بإن كسر نون الجمع لغة حيث قال: "ونون الجمع الذي على حد المثنى، والمحمول عليه مفتوحه وكسرها لغة" [(٤)].

أما الرأي الثاني الذي ذكره ابن يعيش في شرح المفصل أن نون الجمع وما حمل عليه مفتوحة للتخفيف وقد تكسر على أصل الساكنين وذلك في الشعر لا في النثر فقال:

والحق فيه أن النون في قوله:

١٤٧م- وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١/٨٩، ٩٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٨٦.

(٣) انظره فيما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٣، شرح التسهيل ١/٨٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٧٢ ديوان ذي الأصبع العَدْواني/٩٣ –تحقيق عبد الوهاب العدواني الموصل ١٩٧٣. والبيت من بحر البسيط.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠.

ليست حرف إعراب ولا الكسرة فيه علامة جر إنما هي حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنون وكسرت على أصل التقاء الساكنين لأن حركة التقاء الساكنين لم تأت على منهاج واحد بل تأتي تارة كسرة وهي الأصل وتارة ضمة نحو شد ومد وتارة فتحه نحو شد فيمن فتح وأين وكيف فلما اضطر الشاعر إلى الكسر لئلا تختلف حركة حرف الروي كسر لأن الأبيات مجرورة القوافي مطلقة.

مما يدل على أن الكسرة في نون الأربعين ليس جرا وإنما هي كسرة التقاء الساكنين قول ذي الإصبع [(١)]:

١٤٨م- إني أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظة وابن أبِيٍّ أَبيٍّ من أَبِيِّينِ [(٢)]

فأبيون جمع أبيّ مثل ظريف وظريفون فكان لا يشك في كثرة نون أبيين إنها لالتقاء الساكنين لأنه جمع صحيح مثل مسلمين وصالحين فكذلك ينبغي أن تكون كثرة النون في الأربعين.

ومثله قول الآخر:

١٤٩- مِثْلُ الخَلاَئفِ مَنْ بَعْدِ النَّبيِّينِ [(٣)]

---

(١) القائل ذو الأصبع العدواني هو حُرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة، من عدوان، ينتهي نسبه إلى مضر: شاعر حكيم شجاع جاهلي. لقب بذي الإصبع لأن حية نهشت إصبع رجله فقطعها، ويقال: كانت له إصبع زائدة وعاش طويلا حتى عد من المعمرين. شعره مليء بالحكمة والعظة والفخر قليل الغزل والمديح. مات ٢٢ق.هـ. الأعلام ١٧٣/٣.

(٢) **اللغة**:

أبي: الإباء، بالكسر: مصدر قولك: أبى فلان يأبى أي امتنع اللسان (أ ب ى) ١٤/١. وانظر البيت في ديوان الشاعر/٩٣ وما يجوز للشاعر في الضرورة/١٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٥ وشرح التسهيل ٨٦/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٧٢/٢ واللسان مادة (أ ب ى) ١٤/١ ومادة (د ر ى) ١٣٧٠/٢.

(٣) قائله الفرزدق سبقت ترجمته ص٥٢ وتمامه: **مَا سَدَّ حَيٌّ ولا ميْتٌ مَسَدَّهُمَا إلا الخلائفُ مِنْ بَعْدِ النَّبيين**

والبيت في شرح المفصل ١٤/٥ وأمالي السهيلي/٦٦. بحر البسيط .

فهذا جمع بني علي الصحة وإنما كسرة نون الجمع ضرورة وأجريت في الكسر مجرى نون التثنية واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجر والنصب وأما الرفع فالفصل بينهما ظاهر لأن رفع الاثنين بالألف ورفع الجميع بالواو[١].

مما سبق يفهم من كلام ابن يعيش أنه يرى أن الكسرة ليست كسرة إعراب ولا علامة جر وإنما هي حركة التقاء الساكنين والأصل فيها الكسر واضطر الشاعر إليها لئلا تختلف مع حركة الروي لأنها مكسورة ودلل على ذلك بالبيتين الأخيرين ووافقه في ذلك كثيرين منهم:

١) ابن هشام:

قال نون الجمع وما حمل عليه مفتوحة للتخفيف، وقد تكسر على أصل الساكنين، وذلك في الشعر لا في النثر وبعد الياء لا بعد الواو وهذا الشرط أهملوه والأول أهمله الناظم في منظومته [٢] دون التسهيل [٣].

واستشهد به في شرح التصريح على التوضيح على أنه مجرور بالكسرة، وفي موضع آخر على كسر النون في الشعر ضرورة [٤].

وقد يفهم بأن هناك تناقض وقد يقال: لا تناقض بينهما لأنه هناك عن غيره وهنا أنه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين[٥].

---

(١) شرح المفصل/٥/١٤.

(٢) قال في الألفية ونون مجموع وما به التحق فافتح، وقل من بكسره نطق.

(٣) قال في التسهيل: (وإن كان لمذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة تليهما نون مفتوحة تكسر ضرورة) / ١/ ٧١ شرح التسهيل.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١/٧٧، ٧٩.

(٥) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/٧٩.

وقال الآلوسي في الضرائر:

قال الرضي: إذا كسرت النون فلا يكون ما قبلها إلا الياء. وكذلك نص ابن عصفور في كتاب الضرائر أن كسر نون الجمع لا يكون إلا في حال النصب والخفض، كما أن فتح نون التثنية لا يكون إلا كذلك فلكسرها شرطان: أحدهما: الشعر، وثانيهما: الياء، وبهذا يعرف سقوط قول ابن هشام في شرح الشواهد أن الشرط أهمله النحويون وأن الشرط الأول أهمله ابن مالك في منظومته دون التسهيل.

قال ابن عصفور ووجه كسر النون تحريكها على أصل التقاء الساكنين.

وقال العيني ويقال: إن كسر نون الجمع ليس بضرورة وإنما هو لغة لقوم بني الشاعر علامة على هذه اللغة والصواب ما قاله ابن عصفور [١].

وقد رجعت إلى ضرائر الشعر لابن عصفور فلم أجد له نصا على ذلك في باب الجمع وكل ما قاله: "ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم. وذلك كله لا يحفظ إلا في الشعر نحو قوله واستشهد بالبيت مع أبيات أخرى ثم قال:

ووجه ذلك إجراء جمع السلامة وما جرى مجراه مجرى المفرد ولذلك ثبتت النون في حالة الإضافة" [٢].

وأما الرضي في حديثه عن الجموع غير القياسية كسنين وبابه عندما تجعل نونها معتقب الإعراب فتلزمها الياء حينئذ [٣] وحديث ابن هشام عن الجمع وما حمل عليه، وعن كسر النون للضرورة لا لكونها معتقب الإعراب، وبذلك لا يسقط قول ابن هشام.

---

(١) الضرورة للآلوسي/١٠٩.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور/٢١٩/٢٢٠.

(٣) شرح الكافية للرضي ٣/٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١.

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن نون الجمع كسرت لالتقاء الساكنين ضرورة وهو الرأي الراجح عندي وذلك لأن الأصل في هذه النون أن تكون مفتوحة للتخفيف، وبالحمل أيضا على البيتين الأخيرين اللذين استدل بهما ابن يعيش وهما جمع صحيح وكسرت النون فيهما لالتقاء الساكنين وما دام له نظير فيحمل عليه.

****

جمع ما كان على وزن أفعل فعلاء جمعا سالمًا

الصفة تأتي على فُعْلى وفعال كأنثى وإناث ، وفَعْلى وفعال عَطْش وعطاش، وقالوا: بطحاء وبطاح، فهذا أصله الصفة يقال: مكان أبطح، وبرية بطحاء لما اتسع منها. وكذلك تقول في الجمع بطحاوات فتجمعه بالألف والتاء، وتختص الصفة ببناءين آخرين في التكسير وهما " فُعُل وفُعْل " نحو حمراء وحُمر ، ولا يجمع المؤنث من هذا بالألف والتاء ولا مذكره بالواو والنون لأنه ليس بجار على الفعل وذلك أن الصفات على ضربين أحدهما: ما كان جاريًا على الفعل كضارب وضاربة وغير جار كأحمر وغير الجاري لا يجمع جمع السلامة إلا عن ضرورة [(١)] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش :

إن الصفات على ضربين أحدهما: ما كان جاريا على الفعل كـ «ضارب وضاربة» وغير جار كـ «أحمر» ونحوه فما كان من الأول فإنه يجمع جمع السلامة فنقول في المذكر : قائمون وضاربون» وفي المؤنث «قائمات وضاربات وذلك انه لما جرى على الفعل شبه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع لأن الفعل يسلم ويتغير بما يتصل به فقولك: ضاربون بمنزلة «يضربون» «وضاربات» بمنزلة «يضربن» وما كان من الثاني وهو غير الجار فلا يجمع جمع السلامة إلا عن ضرورة نحو قوله :

١٥٠- فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَحْمَـــرِينَ وَأَسْـــودِينَا[(٢)]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) قائله حكيم الأعور بن عياش الكلبي . والبيت من بحر الوافر .

اللغة:

حلائل جمع حليل وهو الزوج وحليلة وهي الزوجة وسميت الزوجة حليلة لأن كل واحد منهما محل إزار صـــاحبه اللسان مادة (ح ل ل) ٢ / ٩٧٢ . وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ١٩٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٩ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ١٧١ وهمع الهوامـــع للسيوطى ١ / ١٥٢ وخزانة الأدب ١/١٧٨ وشرح شواهد الشافية ٤ / ١٤٣ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٨١/١ والشاهد فيه قوله «أحمرين وأسودين» حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه . وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وانه خاص بضرورة الشعر ويروى فما وجدت نساء بنى نزار حلائل أسودينا وأحمرينا انظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٣ .

وكان ابن كيسان يقول: لا أرى به بأسا والمذهب الأول لما ذكرناه فإن سميت بشيء من ذلك جاز أن تجمعه جمع السلامة لأنه اسم . وكذلك لو صغرت هذا الجمع لجمعته بالواو والنون والألف والتاء فتقول في أسود وأنت تريد المذكر أسيودين، وسويدات إذا أردت المؤنث (١) .

فابن يعيش يرى أن جمع «أسود» «وأحمر» جمع مذكر سالم من قبيل الضرورة لأنه غير جار على الفعل ليس عاملا الفعل أي ليس اسم فاعل مثلا ؛ لأن اسم الفاعل يجمع جمع سلامة وذكر أيضا أن ابن كيسان يجيز ذلك ولا يرى به بأسا .

للعلماء في ذلك توجيهات أيضا وإن كانت متفقة مع رأى ابن يعيش :

أولا: رأي ابن مالك :

قال ابن مالك: ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علما كزيد، أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده كمسلم ، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كـ «أحمر» و «سكران» في لغة بني أسد وكـ «صبور» و «قتيل» . ويقوم مقام الوصفية التصغير كقولك: غليم وغليمون؛ لأن التصغير وصف في المعنى.

ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه ، بل أجازوا أن يقال في هبيرة : الهبيرون ، وفي أحمر : أحمرون . وإلى ذلك الإشارة بقولنا : « خلافا للكوفيين في الأول والآخر » .

والبصريون لا يجيزون شيئا من ذلك ، فإذا سمع منه شيء عدوه نادرا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب علانون جمع علانية قالها الفراء وهو الرجل المشهور . ومثله في الندور قولهم: رجل ربعة وربعون في جمع ربعة وهو المعتدل القامة ومن النادر أيضا قول الشاعر :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٦٠ ، ٦١ .

١٥٠م- فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلائِلَ أَسْـــودِينَ وَأَحْمَـــرِينَ (١)

وقال أيضا في الكافية الشافية : فجمع أسود وأحمر الجمع المشار إليه مع أنهما من باب أفعل فعلاء فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه (٢).

وقال السيوطي في الهمع :

وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله وأنشد البيت وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه (٣) .

وخلاصة القول :

إن ابن يعيش ووافقه عامة النحاة أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح لا يجوز إلا في الضرورة وابن مالك يرى أنه من النادر ويحفظ ولا يقاس عليه ورأى ابن يعيش هو الرأي الراجح والصحيح لأنه ليس جاريا على الفعل ولكن إذا سمي رجل بهذا الاسم أو صغّر أسود فيجوز الجمع في هذه الحالة جمعا سالما .

****

(١) شرح التسهيل ١ / ٧٩ . والبيت سبق تخريجه ص ٤٦٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٣ .

(٣) همع الهوامع ١/ ١٥١ ، ١٥٢ .

تذكير المؤنث وتأنيث المذكر

اعلم أنه قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدا، حكى سيبويه: "قال فلانة" وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر [١].

وقيل: المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا أو شبهه، ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس [٢].

وقال ابن يعيش:

"إن أسند الفعل إلى مضمر مؤنث نحو: الدار انهدمت وموعظة جاءت لم يكن بد من إلحاق التاء، وذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم" [٣].

تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه ضميرا مستترا مؤنثا

تذكير المؤنث

قال ابن يعيش: فأما قوله [٤]:

١٥١– فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [٥]

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٩١، ٩٢.

(٢) مغني اللبيب/٦٥٥.

(٣) شرح المفصل ٥/٩٤.

(٤) البيت من بحر المتقارب، قائله عامر بن جوين الطائي، وهو عامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي. شاعر فارسي من أشراف طيء في الجاهلية من المعمرين، كان فاتكا مستهترا. تبرأ قومه من جرائره وله حكاية مع امريء القيس. قتله بعض بني كلب في خبر أورده البغدادي، الأعلام ٣/٢٥٠ ، الخزانة ١/٥٣.

(٥) **اللغة:**

المزن: القطعة من السحاب وهو السحاب الأبيض ويقال المطر حب المزن، ووهم ابن يسعون فقال المطر نفسه، ويرده قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ ﴾ (٦٩: الواقعة). انظر تخليص الشواهد ٣٦٦. والودق: المطر والإبقال: إنبات البقل وكل نبات أخضر فهو بقل ابن يعيش ٥/٩٥ =

والشاهد فيه: حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وذلك قليل قبيح ومجازه على تأويل أن الأرض مكان فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها والمكان مذكر [١].

واختلف العلماء في هذه المسألة فمنهم من يرى حذف التاء ضرورة ومنهم من يرى جواز ذلك على ما سنبنيه فيما يلي:

أولا: رأى سيبويه:

يرى سيبويه أن تذكير المؤنث جائز في الشعر حيث قال: "وقد يجوز في الشعر موعظة جاءنا اكتفى بذكر الموعظة عن التاء" [٢].

ثانيا: رأي ابن كيسان:

يرى ابن كيسان أن حذف التاء من المؤنث جائز في النثر وأن البيت ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول (أبقلت) وأن ينقل كسرة الهمزة إلى التاء، ثم يحذف الهمزة [٣] وأجيب بأنه يجوز كون الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة وحينئذ لا يمكنه ما ذكره [٤]

= **والشاهد فيه**: قوله (أبقل) بإسقاط التاء مع كون الفاعل المؤنث مضمرا متصلا، وذلك لوجود شرطيه كون التأنيث مجازيا، وفي الشعر وكأنه لما اضطر حمل الأرض على الموضع أو السهل. تخليص الشواهد. مزنة: مبتدأ على إلغاء لا، أو اسم لا على إعمالها عمل ليس، وأرض اسم لا التبرئة وأبقل خبرها فمحله الرفع، أو نعت لاسمها فمحله النصب والرفع. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥ والكتاب سيبويه والشنتمري ٢٤٠٨ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٣/١ والخصائص لابن جني ٤١٣/٢ والمحتسب ١١٢/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٨ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٦٣/١ ضرائر الشعر لابن عصفور/٢٧٥ والمقرب لابن عصفور/٣٨١ اللسان (و د ق) ٤٨٠٠/٦ اللسان (ب ق ل) ٣٢٨/١ ومغني اللبيب ٦٥٦، ٦٧٠ وأوضح المسالك/٥٧ والتصريح ٢٧٨/١ والأشموني ٥٣/٢ والخزانة ٤٥/١ والألوسي/٨٩ وحاشية الشمني ٢٦٩/٢.

(١) شرح المفصل ٥/ ٩٤، ٩٥ .

(٢) سيبويه والشنتمري ٢٣٩/١، ٢٤٠.

(٣) انظر المغني/٦٥٦ وتخليص الشواهد ٣٦٨ والخزانة ٤٦/١.

(٤) شرح التصريح ٢٧٨/١.

وذكر ابن يسعون أن بعض الرواة رواه بالتاء وبالنقل المذكور فإن صحت الرواية وصح أن القائل ذلك هو الذي قال: (ولا أرض أبقل) بالتذكير صح لابن كيسان مَدْعاه، و إلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات(١) ومما يؤكد قول ابن كيسان الأعلم حيث قال:

"ويروى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة ولا ضرورة فيه على هذا"(٢).

ثالثا: رأي ابن جني:

قال ابن جني في فصل "في الحمل على المعنى".

فمن تذكير المؤنث قوله:

١٥١م- فلا مُزْنَةُ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٣)

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله عز وجل﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـٰذَا رَبِّى ﴾ (٤) أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ (٥) لأن الموعظة والوعظة واحد وقالوا

---

(١) تخليص الشواهد ٣٦٨.

(٢) حاشية سيبويه والشنتمري ١/٢٤٠.

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٤٦٧ .

(٤) (من الآية ٨٨: الأنعام).

(٥) (من الآية ٢٧٥: البقرة) .

في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (١) إنه أراد بالرحمة المطر (٢).

وقال صاحب التصريح: وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التأويل نظر لأن وجود الهاء في إبقالها يأباه (٣).

وقال قوم الأرض لا علم للتأنيث فيها فلذلك جاز تذكيرها تشبيها بالمذكر (٤).

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك في شرح التسهيل:

واحترزت أيضا من حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى ضمير المؤنث كقول الشاعر وأنشد البيت.

وبعض النحويين يحملون ما ورد من هذا على التأويل بمذكر، فيتأول أرض بمكان وقيدت الضمير بالاتصال احترازا من نحو ما قام إلا أنت فإن إلحاق التاء في هذا ضعيف وليس مخصوصا بالشعر (٥)؛ فإن سيبويه حكى: حضر القاضي امرأة وقال: إذا طال الكلام كان الحذف أجمل (٦).

فابن مالك يرى أن ذلك ليس مخصوصا بالشعر لوروده في النثر وأنه ليس بضرورة.

---

(١) (من الآية ٥٦: الأعراف) .

(٢) الخصائص لابن جني ٢/٤١٣، ٤١٤.

(٣) شرح التصريح ١/٢٧٨.

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة/٢٠٩.

(٥) شرح التسهيل ٢/١١٢.

(٦) سيبويه والشنتمري ١/٢٣٥ وشرح التسهيل ٢/١١٢.

قال الصبان في حاشيته على الأشموني:

وقيل التذكير في "أبقل" باعتبار المكان والتأنيث في إبقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث:

أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وعلى هذا فقول التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء في إبقالها غير مسلم (١).

وقال العيني على الأشموني:

روى إبقالها بالرفع فلا شاهد فيه حينئذ، وقيل: لا شاهد على النصب أيضا على أن يكون الأصل ولا مكان أرض، فحذف المضاف وقال: أبقل على اعتبار المحذوف وإبقالها على اعتبار المذكور (٢).

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن ذلك قليل قبيح ويجوز التأويل على الأرض بالمكان فيكون التذكير على المعنى وهو متفق في هذا الرأي مع الجمهور وهو الصحيح؛ وذلك بخلاف قول ابن مالك إنه ليس خاصا بالشعر.

ونحو ذلك قول الأعشى (٣):

١٥٢- فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٤)

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٥٣/٢ وانظر حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي ٦٣/٢.

(٢) العيني على الأشموني ٥٣/٢.

(٣) **الأعشى** هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قسي بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير المعروف بأعشى قيس أحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام و لم يسلم ولقب بالأعشى لضعف بصره توفي سنة ٧هـ الأعلام ٣٤١/٧.

(٤) البيت من المتقارب والشاهد فيه (أودى بها) حيث لم يقل أودت بها، لأن تأنيث الحوادث مجازي لأنه جمع، و لم يقل أودت وإن كان لا يغير الوزن لأن القافية مؤسسة، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروى بحرف متحرك كألف عالم والروى هو حرف القافية، والقافية هي اللفظ الأخير من البيت الذي يكمل البيت وجملة "ولي لمة" حالية، فإن الحوادث الفاء في جواب الشرط. =

الشاهد: قوله (فإن الحوادث أودى بها) حيث حذف (تاء التأنيث) من الفعل أودى وهو مسند إلى ضمير مؤنث عائد على اسم مؤنث مجازي التأنيث، وهو الحوادث وذلك للضرورة الشعرية، ووجه الضرورة هنا أن القافية مردفة بالألف، فلو قال: (أودت) بالتاء: لفاته الردف. والذي سهل الضرورة: أن الحوادث بمعنى الحدثان، وهو مذهب أبي علي الفارسي، قال ابن منظور: فأما قول الأعشى:

١٥٢م- فَإِمَا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فإنه حذف-أي التاء من أودى- للضرورة؛ وذلك لمكان الحاجة إلى الردف.

وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثان [(١)].

خلاصة القول:

يرى أن ابن يعيش أنه لم يقل أودت لأن الحوادث بمعنى الحدثان، والحدثان مذكر والذي صور ذلك أمران:

١) كون تأنيثه غير حقيقي.

٢) أن فيه رد إلى الأصل وهو التذكير.

وهو الصحيح حيث إن رأي ابن يعيش هو رأي جمهور النحاة ويسيرون عليه.

= **اللغة**: لمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة أودى بها: أهلكها الحوادث جمع حادثة وقيل أراد بها الحدثان الليل والنهار. في البيت شاهد آخر وهو قوله (فإما تريني) حيث جاء فعل الشرط غير مؤكد بنون التوكيد بعد (إما) الشرطية وبه يرد على المبرد والزجاج حيث ذهبا إلى لزوم توكيده الأشموني ٢١٦/٣ وابن يعيش شرح المفصل ٦/٩، ٤١. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٥، ٦/٩، ٤١ وسيبويه والشنتمري ٢٤٠/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٥١٣/١ وما يحتمل الشعر من الضرورة/٢٦٣ وما يجوز للشاعر في الضرورة /٢٠٩ والإنصاف ٥٤/٤ وشرح التسهيل ١١٢/٢ واللسان (ح د ث) ٧٩٧/٢ (و د ى) ٤٨٠٤/٦ والتصريح ٢٧٨/١ و الأشموني ٥٣/٢ ويروى البيت في ديوان الشاعر ٢٣ (**فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا**) ويروى:

فَإِمَّا تَرَى لِمَّتِي بدلت فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ما يحتمل الشاعر من الضرورة ٢٦٣ ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ سيبويه والشنتمري ٢٣٥/١.

(١) اللسان مادة (ح د ث) ٧٩٧/٢.

تأنيث المذكر

قال ابن يعيش:

قال رويشد [١]:

٢٠م- يَاأَيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِى مَطِيَّتَهُ سائِلْ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ [٢]

فإنه أنث الصوت وهو مذكر لأنه مصدر كالضرب والقتل كأنه أراد الصيحة والاستغاثة وهذا من أقبح الضرورة أعني تأنيث المذكر؛ لأن المذكر هو الأصل [٣]. ونظيره:

١٥٣- إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ [٤]

---

(١) رويشد بن كثير الطائي.

(٢) البيت من بحر البسيط.

اللغة:

المُزْجِي: زجا الشئ يزجز زجوًا وَزُجُوًّا وزجاء: تيسَّر واستقام، وَزَجَّى الشئ أي ساقه ودفعه، اللسان مادة (ز ج ا) ٣/ ١٨١٥ . المطية: الناقة التي يركب مطاها. المطية: البعير يمتطى ظهره، وجمعه: المطايا يقع على الذكر والأنثى اللسان مادة (م ط ا) ٤٢٢٧/٦ والشاهد فيه: "ما هذه الصوت" حيث أنث الصوت وهو مذكر ضرورة والبيت في الخصائص ٤١٨/٢ والإنصاف/٤٥٥ إيضاح شواهد الإيضاح ٤٨٨/١ وشرح المفصل ٩٥/٥ وضرائر الشعر ٢٧٢.

(٣) شرح المفصل ٩٥/٥.

(٤) البيت من بحر الوافر لجرير.

اللغة:

تعرقتنا: أذهبت أموالنا وأصله من تعرق العظم إذا أذهبت ما عليه من اللحم ومعنى البيت: أن هشام بن عبد الملك يقول: إذا أصابتنا سنة جدب تذهب المال قام للأيتام مقام آبائهم لأنه ذكر الأيتام أولا ولكنه أفرد حملا إلى المعنى لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدها ينوب مناب جمعها وجمعها ينوب مناب واحدها فمعنى كفى الأيتام فقد أبي اليتيم ومعنى كفى اليتيم فقد أبيه واحد حاشية الكتاب للشنتمري ٢٥/١ وانظر البيت في الكتاب لسيبويه والشنتمري ٢٥/١/ ٣١ والمقتضب ١٩٨/٤ وما يحتمل الشعر من الضرورة/٢٦٠ وشرح المفصل ٩٥/٥ وشرح التسهيل ٢٣٧/٣. والبيت في شرح ديوان الشاعر / ٥٠٧ .

لأنه أنث البعض وهو مذكر وهو أسهل مما قبله لأن بعض السنين سنة وليس كذلك الصوت(١).

قال ابن جني في بيت رويشد (ذهب إلى تأنيثه الاستغاثة)(٢). قال القيسي يريد بالصوت الصيحة والجلبة ولذلك أنث اسم الإشارة(٣) وقال ابن عصفور فأنث الصوت لأنه بمعنى الصرخة والاستغاثة(٤).

أما البيت الثاني:

فقال ابن السيرافي: وإنما الوجه أن يقول: "تعرقنا" لأن الفعل للبعض، وهو مذكر، واجتمع أبو العباس في تجويز هذا المعنى وجودته في غير الشعر بقوله عز وجل ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (٥) فذكر أنه أجرى "خاضعين" على الهاء والميم اللَّذَيْنِ أضيفت إليهما الأعناق واعتمد على أصحابها فقال: "خاضعين" كأنه قال: فظلوا لها خاضعين فكذلك إذا قلت: "شرقت صدر القناة" كأنك لم تذكر الصدر واعتمدت على ما أضيف إليه الصدر، وهذه الآية فيها تأويلات غير ما تأوله أبو العباس منها:

١) أن الأعناق هم الرؤساء كما يقال: "هؤلاء رءوس القوم ووجوه القوم". يراد به الرؤساء والمنظور إليهم، وليس القصد إلى المركبة

---

(١) شرح المفصل ٥/٩٥، ٩٦.

(٢) الخصائص ٢/٤١٨.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٤٨.

(٤) ضرائر ابن عصفور/٢٧٢.

(٥) (٤: الشعراء) وتمامها ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾.

على الأجساد، ولا إلى الوجوه المخلوقة في الرءوس، فكأنه قال: "فظلت رؤساؤهم لها خاضعين".

٢) ومنها أن أبا زيد حكى وغيره: أن العرب تقول: "عُنُقٌ من الناس" في معنى جماعة قال الهذلي (١):

١٥٤- تَقُولُ العَاذِلاَتُ أَكُلُّ يَوْمٍ لرحلة مَالِك عُنُقٌ شِحَـــاح

١٥٥- كَذَلِكَ يَقْتُلُون مَعِي وَيَوْمًا أَؤُوبُ بِهِم وَهُم شُعْثٌ طِلاَح (٢)

وقال الأخفش في إعراب هذه الآية يزعمون أنها على الجماعات نحو: هذا عنقٌ من الناس يعنون الكثير، أو ذكَّر بما يذكر بعض المؤنث لَّما أضافه إلى مذكر (٣).

وقال الأعلم:

استشهد الأعلم بالبيت الثاني على تأنيث "تعرقتنا" فعل بعض لإضافته إلى السنين ولأنه أراد سنة فكأنه قال: إذا سنة من السنين تعرقتنا (٤).

فيفهم مما سبق أن ابن السيرافي يرى "تعرقتنا" ضرورة والوجه تعرقنا / أما المبرد فيرى أنه في غير النثر موجود وجيد واستشهد بالآية الكريمة ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾ (٥) وقد تأولها غيره بتأويلات مختلفة كما سبق ذكرها.

---

(١) البيت من بحر الوافر . والقائل مالك بن الحارث الهذلي وهو مالك بن الحارث بن مرة بن أدد، من كهلان: جد جاهلي من نسله بطون "خولان" في رواية ابن حزم وآخرين وبنو يعفر ومنهم المعافر بفتح الميم الأعـــلام ٢٥٩/٥ والبيت في ديوان الهزليين ٨١/٣ وحاشية المقتضب ١٩٩/٤ وما يحتمل الشعر من الضرورة/٢٦١ وعنق: الجماعـــة الكثيرة من الناس مذكر والجمع أعناق اللسان مادة (ع ن ق) ٣١٣٤/٤. وهو في ديوان الهذليين ٣/ ٨١.

(٢) البيت لمالك الهذلي، ديوان الهذليين ٣/ ٨١.

(٣) معاني القرآن ٤٢٤.

(٤) حاشية الكتاب لسيبويه والشنتمري ٢٥/١.

(٥) (من الآية ٤ : الشعراء) .

أما ابن مالك فقال:

ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيثا، بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه وكون الأول بعضا أو كبعض. وأنشد البيت [(١)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن تأنيث المذكر من أقبح الضرائر وهو الصحيح لأن عدم التأويل أولى من التأويل حيث إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر فالضرورة شيء يضطر إليه الشاعر ولا حاجة إلى التأويل، حتى إننا نقول كما قال ابن مالك في حالة إضافة المذكر إلى المؤنث فيؤنث مثله فما الوجه في قول الشاعر (ما هذه الصوت) حيث إنه لا إضافة هنا فالأولى والأصح أن هذا من قبيل الضرورة.

ومن ذلك أيضا تأنيث الفعل وفاعله جمع مذكر سالم.

قال ابن يعيش:

وقد أنث بعضهم الثاني وهو من قبيل الضرورة قال الشاعر:

١٥٦– قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضرارًا لأَقْوَامِ [(٢)]

فابن يعيش يرى أن تأنيث الفعل هنا والفاعل جمع مذكر ضرورة شعرية.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٣ ويروى في المقتضب إذا مَرُّ السنين المقتضب ١٩٨/٤.

(٢) البيت قائله النابغة الذبياني سبقت ترجمته ص ١٥٢. من بحر البسيط . معنى البيت يريد ما كان من عزم بني عامر على قومه في مقاطعة بني أسد والدخول في حلفهم فجهلهم في ذلك ومعنى خالوا: تركوا وقاطعوا والمعنى ما أبأس الجهل على صاحبه وأضر له. الأعلم ٣٤٦/١ والبيت في الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٦ والأصول لابن السراج ٣٧١/١ والخصائص لابن جني ١٠٨/٣ وأمالي ابن الشجري ٣٠٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢ وشرح التسهيل ١١٣/٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٢٧/١ والارتشاف ٢١٨٦/٤. والشاهد "قالت بنو" حيث أنث الفعل مع أن فاعله جمع مذكر سالم، وهناك شاهد آخر وهو اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في قوله يا بؤس للحرب توكيدا للإضافة. والبيت في ديوان الشاعر / ٧٠ المكتبة الأهلية بيروت.

أما ابن مالك فقال:

وعلى هذا لا يجوز قامت الزيدون؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد، ولا يستباح قامت الزيدون، بقول الشاعر:

١٥٦م- قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ (١)

ولا يستباح قال الهندات بقول الآخر:

١٥٧- فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَقُلْنَ لِي (٢)

لأن بنين وبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد، فجريا مجرى جمع التكسير. وقال أيضا: وظاهر قول الجزولي جواز قامت الزيدون وقام الهندات؛ لأنه قال قاصدا للتاء ولا تلزم في الجمع مطلقا. قال الشلوبين يعني: بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة.

ثم قال الشلوبين: ليس كما ذكره المؤلف في مذهب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع. أما جمع المؤنث السالم نحو قامت الهندات فحكمه حكم المفرد والمثنى، وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد فيه أيضا قلت (٣): لا عدول عما ذهب إليه الشيخ أبو على الشلوبين في هذه المسألة من أنه لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات إلا على لغة من قال: قال فلانة (٤).

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى تأنيث الفعل والفاعل جمع مذكر سالم ضرورة إلا أن ابن مالك ومن وافقه يرى أن بنين وبنات ليس جمعا سالما وإنما هو مما يعامل معاملة جمع التكسير ولذا فيجوز التأنيث للفعل والفاعل جمع مذكر وأرى أن ذلك من قبيل الضرورة؛ لأن

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٤٧٦ .

(٢) البيت من الكامل وهو لا يعرف قائله. وعجزه : **والطامعون إلى ثم تصدعوا**. انظر الأشموني ٣٨/٢ وشرح التصريح ٢٨٠/١ وفيه وزوجتي مكان وقلن لي.

(٣) الكلام لابن مالك.

(٤) شرح التسهيل ١١٢/٢، ١١٣ ومثله قال ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٢٧/١.

بنين وبنات بمراجعة الأصل يكون الجمع على الأصل جمعا سالما؛ لأن الأصل في بنين وبنات أو ابن وبنت بنو وحذفت الواو وجعلوا للمذكر همزة وصل وللمؤنث تاء فعند الجمع نحذف الهمزة والواو ونجمعه جمعا سالما.

****

استعمال "تفعيل" بدلا من "تفعلة"

بمعنى الحكم في المصدر أن يكون بصيغة "تفعلة" فأبدل الحكم واستعملت بدلا عنها "تفعيل".

اعلم أن الفعل إن كان على وزن فعّل فإما أن يكون صحيحا أو معتلا، فإن كان صحيحا فمصدره على "تفعيل" نحو قدّس تقديسًا.وعلى وزن "فِعّال" كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ (١) ويأتي على "فِعَال" بتخفيف العين وقد قريء "وكذبوا بآياتنا كِذَابًا".

وإن كان معتلا فمصدره كذلك لكن يحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره على "تفعله" والفعل وإن كان على "أفعل" فقياس مصدره على "إفعال" نحو: أكرم إكرامًا وأجمل إجمالا وأعطى إعطاء؛ هذا إذا لم يكن معتل العين؛ فإن كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت، وعوض عنها تاء التأنيث غالبا نحو: أقام إقامة.

وإن كان على وزن "تفعّل" فقياس مصدره "تفعُّل" بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما.

وإن كان أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفى اصطفاء واستخرج استخراجا.

وإن كان الفعل على وزن "فاعل" فمصدره "الفعال" و "المفاعلة" نحو ضارب "ضرابا" و "مضاربه".

وما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في مصدر "فعّل" المعتل تفعيلا نحو:

---

(١) (٢٨: النبأ).

٢٢م- بَاتَتْ تُنَــزِّي دَلْوَهَا تَنْــزِيًّا (١)

وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

"وأما فعّل فله في الصحيح مصدران "التفعيل" و "التفعلة" نحو: "كرمته تكريما وتكرمه" وعظمته تعظيما وتعظمه، والتفعيل هو الأصل لأنه هو اللازم، فأما إذا كان معتل اللام بالياء أو الواو ألزموه "تفعله" ولم يأتوا بالمصدر الآخر لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة فيحتمل ثقل وعنه مندوحة إلى المصدر الآخر وذلك قولك عزيته تعزية وغذيته تغذية. قال أبو بكر بن السراج الأصل تعزيا وتغذيا فحذفت ياء من الياء المشددة ودخلت التاء عوضا من المحذوف. وكلام الشيخ (٢) يصرح فيه بأن المحذوف اللام وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندي؛ لأن اللام باقية في الصحيح من نحو تكرمة فكذلك يكون في المعتل، ولا يجوز إسقاط التاء من هذا فيقال في تعزية تعز كما جاز في إقامة فقالوا (إقام) والفرق بينهما أن نحو: أقام وأقال واستحاذ قد استعمل على الأصل فقالوا أطولت إطوالا واستحوذت استحواذا فلما كان قد ورد تاما على الأصل جاز ألا يعوض منه فأما نحو تعزية وتغذية فلم يرد الأصل البتة فلزم العوض لذلك وقد جاء فيه في الشعر قال:

٢٢م- فَهِيَ تُنَــزِّي دَلْوَهَا تَنْــزِيًا (٣)

---

(١) شرح ابن عقيل ١-١٢٨-١٣١ بتصرف يسير.

(٢) المقصود بالشيخ الزمخشري.

(٣) البيت سبق تخريجه ص ١١١ .

والشاهد فيه قوله "تنـزيا" والقياس تنـزية لكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة " [(١)].

<u>يتضح لنا من كلام ابن يعيش ما يلي:</u>

١) أن كل فعل صحيح على وزن "فَعَّلَ" له مصدران "التفعيل" و "التفعلة" نحو "كرمته تكريما وتكرمه".

٢) أن الأصل في مصدر الفعل الصحيح الذي على وزن "فَعَّل" "التفعيل" لأنه هو اللازم.

٣) أن الفعل المعتل اللام بالياء أو الواو أتوا به على تفعله ولم يأتوا بالمصدر الآخر لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة.

٤) ذكر رأي أبي بكر بن السراج فقال:

إن ابن السراج يرى أن الأصل تعزيا وتغذيا وأن إحدى الياء من الياء المشددة حذفت ودخلت التاء عوضا من المحذوف.

٥) ذكر ابن يعيش رأي الزمخشري وبين موقفه منها فقال:

وكلام الشيخ يصرح فيه بأن المحذوف اللام –حيث قال الزمخشري (وقالوا فيما اعتلت عينه من أفعل واعتلت لامه من فعّل إجازة وإطاقة وتعزية وتسلية معوضين التاء من العين واللام الساقطتين). ورأى ابن يعيش أن المحذوف الياء الزائدة لما يلي:

أ- لأن اللام باقية في الصحيح من نحو تكرمة فكذلك يكون في المعتل.

ب- إسقاط التاء غير جائز في المعتل فلا يقال في تعزية تعز وجاز ذلك في إقامة فقالوا (إقام) والفرق بينهما أن نحو أقام وأقال واستحاذ قد استعمل على الأصل فقالوا أطولت إطوالا واستحوذت استحواذا فلما

(١) شرح المفصل ٥٨/٦، ٥٩.

كان قد ورد تاما على الأصل جاز أن لا يعوض منه فأما نحو تعزية وتغذية فلم يرد الأصل البتة فلزم العوض.

٦) الشاهد كما أوضحنا ابن يعيش يرى أن مصدر فعّل المعتل "اللام جاء على "تفعيل" ضرورة.

رأي ابن مالك :

يرى ابن مالك أن مجيء مصدر الفعل المعتل اللام على تفعيل نادر[(١)] وفي موضع آخر نص على أنه من الضرورات[(٢)].

رأي الشيخ نظام الدين:

وجاء في مجموعة الشافية للجار بردي أن الشيخ نظام الدين يرى أن الأصوب أن يقال: أن تعزية على وزن تفعلة مثل تكرمه من غير حذف وتعويض وما قاله مذهب ظاهر كلام الموصلي ترجيحه قال: أما فعّل ذو التضعيف فله أربعة مصادر:

الأول: التفعيل وهو أكثرها وفي التنزيل ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [(٣)].

الثاني: التفعله نحو كرم تكرمه وبَصَّر تبصره.

الثالث: فعّال بتشديد العين كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [(٤)].

الرابع: مفعّل: مَزَّق ممزّق وتكثر التفعله في معتل اللام نحو عزى تعزية وسمى تسمية وقيل أصلها التفعيل فحذف إحدى الياءين تخفيفا وعوض عنه التاء تعويضا لازما لئلا يؤدي إلى صيرورة ياء التفعيل حرف الإعراب [(٥)].

---

(١) شرح التسهيل ٤٧٢/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١٣١/١.

(٣) (١٦٤: النساء).

(٤) (٢٨: النبأ).

(٥) مجموعة الشافية ٦٤/١.

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يرى أن مصدر "فَعّل" معتل اللام "تفعله" وهو اللازم وإذا جاء على تفعيل فيكون بمراجعة الأصول المرفوضة ويتفق معه الشيخ نظام الدين في مجموعة الشافية والصبان في حاشيته على الأشموني نقلا عن ابن الحاجب الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعله من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة [1] وأتفق معه في ذلك بعدا عن التعسف.

والزمخشري ومن وافقه يرى أنه تفعيل ثم حذفت إحدى الياءين تخفيفا وعوض منه التاء ويرى أن اللام هي المحذوفة ضرورة.

****

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣٠٦/٢، ٣٠٧.

جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة

اعلم أنه إذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائما، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين: خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ لأن الأفعال لا يخبر عنها ولو قلت كان رجل قائما أو كان إنسان قائما لم تفد المخاطب شيئا؛ لأن هذا معلوم عنده أنه قد كان أوقد يكون والخبر موضوع للفائدة فإذا قلت : كان عبد الله فقد ذكرت له اسما يعرفه فهو يتوقع الفائدة فيما تخبر به عنه ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالأوصاف لجاز أن تخبر عنها، لأن فيها فائدة وذلك نحو قولك رجل من بنى تميم عندى، لأنه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة وربما اضطرب الشاعر فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة [١] وهذا ما سنوضحه فيما يلي .

قال ابن يعيش :

وربما اضطر الشاعر فقلب وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد فأيهما عرفت تعرف الآخر وهذا معنى قول صاحب الكتاب « الذي شجعهم على ذلك أمن الإلباس » فأما الأبيات التي أنشدها على صحة الاستعمال فمن ذلك قوله :

١٥٨- قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقَفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا [٢]

---

(١) شرح المفصل ٧ / ٩١ .

(٢) البيت للقطامى في ديوانه ٣١ تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت ١٩٦٠ . والقطامي هو عمير بن شييم بن عمرو بن عباد من بنى جشم بن بكر ، أبو سعيد التغلبى الملقب بالقطامى شاعر غزل فحل كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم ، ونقل أن القطامى أول من لقب « صريع الغوانى » مات سنة ١٣٠ هـ . الأعلام ٥ /٨٨. والبيت من بحر الوافر.

اللغة: =

والشاهد فيه رفع الموقف وهو نكرة ونصب الوداع وهو معرفة ومن ذلك قول حسان بن ثابت الأنصاري :

١٥٩- كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بيتِ رَأْسٍ يَكُونُ مزاجهَا عَسَلٌ ومَاءُ (١)

الشاهد فيه نصب المزاج بأنه خبر يكون وهو معرفة ورفع العسل والماء بأنه اسمها وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعة .

ثم قال وأما بيت الكتاب :

١٦٠- فَإِنَّكَ لا تُبالِى بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْىٌ كَان أُمَّكَ أم حَمِارُ (٢)

= ضباع : مرخم ضباعة وهى بنت زفر بن الحارث خاطبها ؛ لأنه كان أسير في بيت أبيها .

ضباع منادى مرخم أبقى فتحة العين انتظار للمحذوف ولا ناهية ، ويك فعل مضارع مجزوم بها وموق اسم يك والواداع خبرها والشاهد فيه : أنه جعل موقفا اسم يك والوداع خبرها والحق العكس إلا انه لما أمن الالتباس قلب الأمر والمعنى قفى قبل السفر لنودعك ثم ذكر ما سيلاقيه بعد رحيلها من وحشة فراقها فقال : ولا يك موقف منك الوداعا أى لا يك موقف الوداع موقفا لك . المفصل في علم العربية وبذيلة كتاب المفضل ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

وانظر البيت في المقتضب ٤ / ٩٤ ، والمفضل / ٢٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩١ البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧٢١ ومغنى اللبيب / ٤٥٣ والخزانة ١/ ٣٩١ والضرائر للآلوسى/ ١٦٤ وانظر المسألة في سيبويه والضرورة الشعرية ٢٨٦.

(١) القائل حسان بن ثابت والبيت من بحر الوافر . في ديوانه / ١٠ شرح محمد العنانى.

اللغة:

السبيئة: الخمر الذى تسبأ : أى تشترى . وبيت رأس موضع بالشام وقيل : رأس اسم خمار معروف والبيت في الكامل ١ / ٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٩٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى / ٥٠ وما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٤٠ وابن يعيش ٧ / ٩٣ والبسيط في شرح جمل الزجاجى ٢ / ٧١٨ ، ٧٧٤ وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ومغنى اللبيب ٤٥٣ — ٦٩٥ والهمع ١/ ٣٧٨ . والخزانة ٩ / ٢٢٤ ، ٢٨١ والآلوسى / ١٦٤ وانظر المسألة في سيبويه والضرورة الشعرية ٢٨٦ ويروى كأن خبيئة وهى الخمر المصونة المضنون بها انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ٥٠ .

(٢) القائل خداش بن زهير سبقت ترجمته ص ٤٥٩ والبيت من بحر الوافر . =

والشاهد فيه: جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية وفى الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار [١].

ابن يعيش يرى جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ضرورة ووجه الضرورة؛ لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية، والأفعال الحقيقية يجوز أن يكون فاعلها نكرة .

وللعلماء في ذلك أقوال نوضحها فيما يلي:

قال سيبويه في الكتاب في باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول لشيء واحد. «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد ليس بمنزلة قولك: ضرب زيدًا لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت: عبد الله منطلق تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر» [٢].

قال السيرافي معلقا على كلام سيبويه :

«يعنى إذا قلت: كان زيد قائما، فالوجه أن ترفع زيدا على انه اسم كان وتنصب قائما على أنه خبر؛ لأن زيدا وقائما شيء واحد، وزيد معرفة وقائم نكرة، وحد الكلام أن تخبر عمن يعرف بما لا يعرف؛ لأن الفائدة في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة

= **والشاهد** في البيت : ظبى كان أمك أم حمار « فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى « ظبى » والضمير العائد إلى النكرة نكرة وخبر كان « أمك » وهو معرفة وجملة « كان أمك » خبر « ظبى » وصحت ابتدائية ظبى مع كونه نكرة لوقوعه في حيز الاستفهام .

والبيت في الكتاب ١ / ٢٣ والمقتضب ٤ / ٩٤ . ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤١ ، ١٤٣ وابن يعيش ٧ / ٩١ — ٩٤ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧١٣ والخزانة ٧ / ١٩٢ ، ٩ / ٢٩٢ ، ١٠/ ٤٧٢ ، ١١/ ١٦٠ وانظر المسألة في سيبويه والضرورة الشعرية / ٢٨٦ .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٩١ .

(٢) الكتاب لسيبويه والشنتمري ١/ ٢٢ .

فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر، فالأولى أن تجعل زيدا المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر، وحتى يكون مستفادًا، فليس يحسن – إذن– أن تقول : كان قائم زيدًا، ولا يشبه هذا ضرب زيدًا ؛ لأنك إنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزيد، ولو نصبت رجلا ورفعت زيدًا انعكس المعنى وصار المفعول فاعلا؛ لأنهما شيئان مختلفان»[(١)].

ثم قال سيبويه: «فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفى ضعف من الكلام، وحملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة «ضرب» وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدًا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام وأنشد الأبيات[(٢)] فرأى سيبويه يفهم منه أن ابن يعيش متفقا معه حيث يرى سيبويه أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة لا يجوز إلا في الشعر وفى ضعف الكلام .

رأى الفارسي وابن جنى:

يرى الفارسي في المسائل المنثورة وابن جنى في الخصائص ومن خلال حديثهم عن قول الشاعر:

١٦١– أَسَكْرَانُ كَانَ ابنُ المَرَاغَةِ [(٣)]

قالا: قوله أسكران رفع بفعل مضمر تكون كان تفسيرا له ، ودليلا عليه . وحسن الرفع في هذا الموضع لأن التقدير : أكان سكران ابن المراغة ؛ فاستفهم عن سكره لا عنه في

(١) هامش الكتاب للسيرافى ١ / ٢٢ بتصرف يسير .

(٢) انظر الكتاب ١ /٢٢ ، ٢٣ البيت الثاني والثالث .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق وهجا بها جريرا وانظره في الكتاب ١ / ٢٣ من بحر الطويل وانظره في المقتضب ٤ / ٩٣ والخصائص ٢ / ٣٧٧ مغني اللبيب ٤٩٠ والخزانة ٢٨٨/٩ . وذكر البغدادي في الخزانة ٩/ ٢١٩ أنه في المسائل العسكرية والصحيح أنه في المسائل المنثورة مسألة ٢٥٠ ص ٢٢٢ .

نفسه . وإذا كان كذلك كان الأولى أن يرفع ؛ لأن النكرة لما دخلها هذا المعنى من أن القصد إنما وقع إليها ، وجب أن يكون الرفع فترفع بكان وكذلك قول جرير [(١)] :

١٦٠م- فَإِنَّكَ لا تَبالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَان أُمَّكَ أم حَمارُ

فالفارسي وابن جنى يريان كون ظبى مرفوعا بكان المضمرة تفسرها كان بعدها ودليلا عليه ، وخبر كان الأولى المحذوفة معها لدلالة خبر الثانية الظاهر عليه .

رأى ابن هشام :

قال ابن هشام في باب ما يعرف به الاسم من الخبر وأن له ثلاث حالات ، والحالة الثالثة : أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة اسم والنكرة الخبر نحو: كان زيدٌ قائما ولا يعكس إلا في الضرورة وأنشد البيتين الأول والثاني[(٢)] وفى موضع آخر معلقا على قول الشاعر :

١٥٩م- كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بيتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجهَا عَسَلٌ ومَاءُ [(٣)]

قال: فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى: رفع ونصب العسل، وقد روى كذلك أيضا ، فارتفاع ما بتقدير وخالطها ماء، ويروى برفعهن على إضمار الشأن [(٤)]وخطأ ابن هشام ما قيل من أن كان زائدة لأنها لا تزداد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا [(٥)] .

(١) البيت ليس في ديوان جرير، ونسب إلى خداش بن زهير في سيبويه والشنتمرى ١ /٢٣ وانظر هذا الكـــلام في الخصائص ٢ / ٣٧٧ .

(٢) مغني اللبيب / ٤٥٣ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٤٨٥ .

(٤) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ /٥١ .

(٥) مغنى اللبيب / ٦٩٥ .

وقال ابن هشام في بيت الكتاب :

١٦٠م– فَإِنَّكَ لا تَبالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَان أُمَّكَ أم حَمارُ

إنّ ظبى اسم لكان محذوفة مفسرة بـ (كان) المذكورة، أو مبتدأ والأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه(١).

وقال القزاز القيرواني :

لم يجعل ههنا اسم كان نكرة لأن في كان ضمير الظبي ، والضمير لا يكون إلا معرفة فهو اسم كان والأم الخبر فكأنك جعلت اسمها معرفة وخبرها معرفة ، وهذا حسن في الكلام إذا قلت : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيد تجعل أيهما شئت اسم كان إذا كانا معرفتين (٢) .

وذكر البغدادي في خزانة الأدب عن بعض النحاة :

أن البيت لم يخبر فيه بالمعرفة عن النكرة كما ذكر سيبويه ، وإنما أخبر فيه بالمعرفة عن المعرفة ، بناء على ما يروه من أن الضمير معرفة وإن عاد على نكرة (٣).

رأى ابن مالك :

ذهب ابن مالك مذهبا مخالفا، يرى أن ذلك جائزٌ، وليس من الضرورة حيث قال: ولما كان المرفوع هنا مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة، من ذلك قول حسان رضى الله عنه :

١٥٩م– كَأَنَّ سُلاَفَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ ومَاءُ (٤)

---

(١) مغنى اللبيب / ٥٩٠ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة / ١٤٣ .

(٣) خزانة الأدب ٩ / ٢٩٤ .

(٤) البيت سبق تخريجه ص ٤٨٥ .

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهى نكرة، وليس القائل مضطرا لتمكنه من أن يقول: **يَكُونُ مزاجها عَسَلٌ ومَاءُ**، فيجعل اسم كان ضمير سلافة ومزاجها عسل مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان ومثله قوله القطامى:

١٥٨م- قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا وَلاَ يَكُ مَوْقَفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا [١]

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرا، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفى منك الوداعا، أو ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حصل هذا الشبه في باب إنَّ على أن جعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة [٢] .

وهناك رواية لابن السيرافى تخرج البيت من الضرورة وهى: يكون مزاجها عسلا وماء برفع مزاجها اسما ليكون ونصب عسلا خبرا لها ورفع ماء بإضمار كأن قال : ومازجها ماء [٣] ثم قال: وهذان الوجهان [٤] : لا يدفع جوازهما ، ولكن الرواية على ما أنشد سيبويه ، ولم يقل سيبويه إنه لا يجوز غير ما أنشده ولكن أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة ، وذكر وجه روايتهم [٥] .

وخلاصة القول:

إن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة اضطر إليها الشاعر فقلب وهذا هو الرأي الراجح والصحيح لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية والأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة فأجريت هذه الأفعال مجراها عند الاضطرار وهذا ما

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٤٨٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ /٥١ .

(٤) **الوجه الأول**:ذهب فيه إلى أن اسم يكون ضمير الشأن والأمر وما بعدها مبتدأ وخبره الجملة في محل نصب خبر يكون.

الوجه الثاني: يكون مزاجها برفع مزاجها اسما ليكون .

(٥) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١ / ٥١ .

ذهب إليه سيبويه وابن يعيش ومن وافقهم، أما ابن مالك فلما يراه من تعريف الضرورة عنده جعل هذا جائزا؛ وليس ضرورة للتمكن من أن يقول غيره أما التأويلات التي تأولها النحاة فلا داعي لها لأنه تكلف بدون داع حيث إن الجمهور أجازوا للشاعر ما لا يجوز للناثر .

****

إهمال عمل "لم"

من عوامل الجزم "لم" و "لمّا" أختها أما "لم" فحرف نفي يختص بالمضارع ويصرفه إلى معنى المضي. وتنفرد "لم" عن "لما" بأمرين:

أحدهما: جواز مصاحبة أدوات الشرط نحو ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ ﴾ (١).

﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ ﴾ (٢) ولا يجوز مثل ذلك في لَمَّا.

والثاني: جواز انفصال نفيها عن الحال، فتنفي الماضي المنقطع حدوثه عن زمن الحال، كما تنفي الماضي المتصل به مثال الأول قولهم: لم يكن كذا ثم كان. وقوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿ وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ (٤) وقد تلغى "لم" حملا على "لا" النافية، فيرفع الفعل بعدها (٥) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في باب جزم المضارع:

فأما ما أنشده أبو الحسن (٦) قال الشاعر:

---

(١) (١٤: هود).

(٢) (٤: المجادلة).

(٣) (١: الإنسان).

(٤) (٤: مريم).

(٥) شرح التسهيل ٤/٦٣ وما بعدها بتصرف.

(٦) أبو الحسن هو سعيد بن مسعدة سبقت ترجمته ص ٨٢ .

١٠م- لَوْلاَ فَوَارِسُ من نُعْمٍ وَأُسْرَتُهِمُ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بِالجَارِ [١]

فشاذ، فسبيله عندنا على تشبيه "لم" بـ "لا" [٢] والشاهد في البيت "لم يوفون" حيث لم ينجزم "يوفون" بـ "لم" للضرورة.

يفهم من كلام ابن يعيش السابق أنه يرى: أن "لم" هنا أهملت تشبيها لها بـ "لا" والقياس أن يقال: "لم يوفوا" على أن "يوفوا" مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. وللعلماء في هذه المسألة توجيهات نوضحها فيما يلي:

رأي ابن جني:

قال ابن جني في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [٣] وأما قراءة طلحة ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ فشاذة ولست أقول إنها لحن لثبات علم الرفع، وهو التنوين في حال الجزم، لكن تلك لغة: أن تثبت هذه في حالة الجزم وأنشد أبو الحسن:

١٠م- لَوْلاَ فَوَارِسُ من قَيْسٍ وَأُسْرَتُهِمُ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بِالجَارِ

كذا أنشده (يوفون) بالنون، وقد يجوز أن يكون على تشبيه "لم" بـ "لا" [٤].

---

(١) البيت من بحر البسيط. سبق تخريجه ص ٦٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧.

(٣) (٢٦: مريم).

(٤) المحتسب لابن جني ٤٢/٢.

وقال أيضا: فإنه شَبَّه للضرورة "لم" بـ "لا" فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه [١]. فابن جني يرى فيها الوجهين:

أن تكون لغة والوجه الثاني: تشبيهها بالضرورة ويمكن التوفيق في ذلك بأنها لغة عند قوم، وضرورة عند غيرهم.

رأي ابن مالك:

قال ابن مالك: وإهمال "لم" حملا على "ما" [٢] وهو أحسن لأن "ما" تنفي الماضي كثيرا بخلاف "لا" فإن الغالب نفيها للمستقبل [٣]. وفي موضع آخر قال: وهي لغة لقوم [٤].

رأي ابن عصفور:

قال ابن عصفور معلقا على البيت: فحكم لـ "لم" بدلا من حكمها، بحكم "ما" لما كانت "ما" نافية مثلها فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد "ما" [٥].

فابن يعيش وابن جني يرون أن "لم" أهملت في عملها –وهو الجزم للفعل المضارع– حملا على "لا" حيث إن "لم" و "لا" معناهما النفي.

أما ابن مالك وابن عصفور فيريان الإهمال لـ "لم" فلم تعمل في الفعل المضارع ولكن حملا هنا على "ما" النافية التي يرفع بعدها المضارع، وقال ابن مالك هذا أحسن؛ لأن "ما" تنفي الماضي كثيرا مثل "لم" أما "لا" فتنفي في المستقبل غالبا.

ومَثَّل ابن يعيش أيضا لذلك بقول الشاعر:

---

(١) الخصائص ٣٨٩/١ واللسان مادة (ص ل ف) ٢٤٨٤/٤.

(٢) الكافية الشافية ١٥٩١/٣.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٥/٤ ويروى لولا فوارس من ذهل.

(٤) شرح التسهيل ٢٨/١.

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور/٣١٠.

١١م- أَنْ تَهْبِطِينَ بِلاَ دَقَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاَحِ [(١)]

قال ابن يعيش: فهذا على تشبيه "أن" بـ "ما" المصدرية وهذا طريق الكوفيين. فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة وتخفيفها ضرورة والضمير فيها ضمير الشأن والحديث والمراد أنه تهبطين [(٢)].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يستشهد بهذا البيت والبيت الأول على إهمال "لم" حملا على أختها "لا" و "أن" على "ما" المصدرية وفي كلتا الحالتين للضرورة الشعرية، وهو الصحيح لأن "لم" قياس عملها جزم الفعل المضارع بعدها فإن أهملت فيكون من باب الضرورة الشعرية.

****

(١) البيت من مجزوء الكامل. القائل: القاسم بن معن بن عبد الرحمن المسعودي الهندي الكوفي، أبو عبد الله: قاضي الكوفة، من حفاظ الحديث، كان عالما بالعربية والأخبار والأنساب والأدب ومن أروى الناس بالحديث والشعر، وهو من أحفاد الصحابي عبد الله بن مسعود من كتبه النوادر في اللغة و "غريب المصنف" مات سنة ١٧٥هـ. الأعلام ١٨٦/٥. والبيت في شرح المفصل ٩١/٧ وشرح التسهيل ٤٤/٢، ١٣٣/٣ وشرح الكافية الشافية ٥٠١/١، ١٥٢٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٤٢٣/٥ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩٢/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧.

إدخال الكاف على الضمير المتصل

اعلم أن حروف الجر على أربعة أقسام من حيث الوضع:

١) ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء.

٢) وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة.

٣) وما وضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب.

٤) وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة إلى عملها في الظاهر أربعة أقسام أيضًا.

٥) ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ (١)، ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ (٢)، ﴿ وَٱلطُّورِ ﴾ (٣) وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير (٤) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

---

(١) (٥: القدر، وتمامها ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾).

(٢) (١١: الشورى، وتمامها ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾).

(٣) (١: الطور).

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٣/٢ بتصرف يسير.

قال ابن يعيش:

لا يرى سيبويه الإضمار مع كاف التشبيه ولا مع "مذ" ولا يجيز "كه" ولا "كي" قال: استغنوا عن ذلك بـ "مثله" و "مثلي" هذا رأي سيبويه [(١)] وكان أبو العباس المبرد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضمر في هذا الباب ولا يمنع منها والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لموافقته كلام العرب وربما جاء في الشعر بعض ذلك مضمرا نحو قوله:

١٦٢- وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا [(٢)]

أنشده "سيبويه للعجاج وهو ضرورة" [(٣)].

****

(١) الكتاب ١/ ٣٩٢ بولاق .

(٢) البيت من الرجز قاله العجاج وتمام البيت: نحي الذنابات شمالا كثبا وأم أو عال كها أو أقربا. والشاهد فيه إدخال الكاف على الضمير المتصل في "كها" ضرورة.

اللغة:

نحي تنحية أبعده وجعله في ناحية، وفاعله ضمير يعود إلى حمار وحشي، يعني أنه مضى في عدوه ناحية، نجعل الذنابات في جانب شماله أو يمينه و "أم أو عال" في الجانب الآخر، والذنابات جمع ذنابة، وهو ما ينتهي إليه السيل من آخر الوادي، والكثب: القرب و "أم أو عال" هضبة في ديار بني تميم ويقال لها: ذات أو عال، أو أكمة بعينها والضمير في "كها" للذنابات، وأم أو عال مبتدأ، كها خبر وأقرب معطوف على مجرور الكاف من غير إعادة الجار. انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/٢ وشرح التصريح ٣/٢ ويجوز نصب "أم أو عال" عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أو عال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب معطوف على محل المجرور العيني على الأشموني ٢٠٨/٢ وانظر البيت في شرح المفصل ١٦/٨ والكتاب ٣٩٢/١ بولاق والمسائل العسكرية ١٣٧، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٠٥/ وما يجوز للشاعر في الضرورة/٢٧٦ وشرح الكافية الشافية ٩٧٣ وضرائر الشعر لابن عصفور٣٠٨ اللسان (و ع ل) ٤٨٧٦/٦، وارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، ٢٤٥٥/٥ وشرح ابن عقيل ١٣/٣، وشرح التصريح ٣/٢ وشرح شواهد الشافية ٣٤٥/٤ الخزانة ١٩٦/١٠ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠٨/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨، ١٧.

رفع جواب الشرط الواجب جزمه

الجزاء يكون جملة طلبية، وخبرية شرطية وغير شرطية، أو جملة اسمية أو فعلية. والأصل كونه جملة يصلح جعلها شرطا وهي المصدرة بفعل ماض متصرف، مجرد من "قد" لفظا أو تقديرا، أو من غيرها، أو مضارع مجرد أو منفي بلا أو لم. لأن الشرط بإن وأخواتها تعليق حصول ما ليس بحاصل على حصول غيره، فاستلزم في جملتيه امتناع الثبوت، أو إمكان الحصول، فلا تكون إحداهما اسمية أو طلبية إلا بتأويل. وإذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط، وتعلق أداته به، لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، وإذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحا للشرطية لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط، فالأولى خلوه منها، ويجوز اقترانه بها فإن خلا منها مُصَدَّرًا بمضارع جزم، سواء كان الشرط مضارعا نحو ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ (١) أو ماضيا كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ (٢) وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضيا، أو منفيا بلم، وبقلةٍ إن كان غير ذلك (٣) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش:

"فأما قوله:

١٦٣– وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ (٤)

---

(١) (٢: الطلاق).

(٢) (١٥: هود).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٥، ٧٦، ٧٧ بتصرف.

(٤) القائل زهير بن أبي سلمى بن ربيعة والبيت من بحر البسيط وزهير بن أبي سلمى هو: زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة كان أبوه شاعرا،=

الشاهد فيه رفع "يقول" وهو الجواب، أما الجزم فصحيح على ما ذكرناه وأما الرفع فقبيح والذي جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة فقوله "لا غائب مالي ولا حرم" يتأوله على إرادة التقديم كان المعنى: يقول إن أتاه خليل وقد استضعف والجيد أن يكون على إرادة الفاء فكأنه قال: فيقول" [١].

فابن يعيش ذكر رأيين في هذا البيت الرأي الأول التأويل على إرادة التقديم وهو رأي سيبويه والرأي الثاني على إرادة الفاء وهو رأي المبرد وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: رأي سيبويه:

قال سيبويه في باب الجزاء: وقد تقول: إن أتيتني آتيك. أي: آتيك إن أتيتني. قال زهير وأنشد البيت [٢] فسيبويه يرى التقديم والتأخير وتقدير الكلام عنده يقول: لا غائب مالي إن أتاه خليل.

= وخاله شاعرا، وأخته سلمى شاعرة وابناه كعب وبجير شاعرين وأخته الخنساء شاعرة كان يقول القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى بالحوليات. مات ١٣ ق هـ الأعلام ٥٢/٣.

اللغة:

خليل: فقير من الخَلَّة وهي الحاجة فالخليل: الفقير المحتاج. اللسان (خ ل ل) ١٢٥١/٢ المسألة: طلب العطاء اللسان مادة (س أ ل) ١٩٠٦/٣. حرم: وقيل الممنوع الحرمان اللسان مادة (ح ر م) ٨٥٠/٢.

الشاهد: "يقول" حيث جاء جوابا للشرط مرفوعًا ضرورة. وانظر البيت في الكتاب لسيبويه والشنتمري ٤٣٦/١ والمقتضب ٦٨/٢ والأصول لابن السراج ١٩٢/٢، ١٩٤ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨٥/٢ والإنصاف مسألة ٨٧ ص ٣٦٤، ٣٦٥ وشرح المفصل ١٥٧/٨ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٨٢/٢ وشرح التسهيل ٧٧/٤، ٧٨ وشرح ابن عقيل ش ٣٤١ ص ٣٥/٤ ، (ح ر م) ٨٥٠/٢ والبيت من بحر البسيط لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه ص ١٥٣ لثعلب دار الكتب ١٩٦٤م وديوان المفضليات/٥ وأتاه فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم فعل الشرط وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به. خليل فاعل أتى يقول فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. لا نافية عاملة عمل ليس أو مهملة لا عمل لها. غائب اسم لا أو مبتدأ مالي مال فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ وما المضاف وياء المتكلم مضاف إليه ولا الواو عاطفة لا نافية. حَ رِ مُ خبر مبتدأ محذوف أي ولا أنت حرم أو لا زائدة لتأكيد النفي وحرم معطوف على غائب .

(١) شرح المفصل ١٥٧/٨، ١٥٨.

(٢) الكتاب سيبويه والشنتمري ١/ ٤٣٦ .

أما المبرد فقال في باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارا:

"فإن كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب؛ لأن "إنْ" لا تعمل في لفظه شيئا، وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسد مسد جواب الجزاء، ويحسن في الكلام إن أتيتني لأقومن، وإن لم تأتني لأغضبن.

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير، كأنه قال: لأغضبن إن لم يأتني، ولأقومن إن أتيتني.

والذي قال لا يصلح عندي؛ لأن الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره، ألا ترى أنك تقول: يضرب غلامه زيد، لأن زيدا في المعنى مقدم لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، ولو قلت ضرب غلامه زيدا. لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدر لغيره.

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء فكأنك قدرته وأنت تريد الفاء؛ كما أنك تقول: أعجبني الذي ضرب زيدًا، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذي كان صلتها على معنى صلة الذي لا على لفظها تقول: أعجبني الضارب زيدًا لأن الألف واللام للأسماء، فلا يليان ضرب لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال فمن ذلك قول زهير وأنشد البيت ثم قال: فقوله: يقول على إرادة الفاء" [(١)].

أما ابن مالك:

فقد ذهب مذهبا آخرًا وهو أن الرفع يكون كثيرا للجواب إذا كان الشرط فعلا ماضيا، ولم يقدر ابن مالك الفاء كما ذهب المبرد، ولا على التقديم والتأخير كما ذهب سيبويه

---

(١) المقتضب ٢/ ٦٨ .

فقال: وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضيا، أو منفيا بلم، وبقلة إن كان غير ذلك فالأول كقول زهير:

١٦٣م– وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ (١)

وقال: وأما قوله: وإن أتاه على القلب، فهو محال، وذلك لأن الجواب وحده أن يكون بعد إن وفعلها الأول، وإنما يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه نحو: ضرب غلامه زيد، لأن حق الغلام أن يكون بعد زيد، وهذا قد وقع في موضعه من الجزاء، فلو جاز أن يعني به التقديم لجاز أن نقول: ضرب غلامُه زيدًا، تريد: ضرب زيدًا غلامُه(٢).

خلاصة القول:

هذه المسألة وهى - مجيء جواب الشرط مضارعا مرفوعا- اختلف العلماء فيها ولهم في ذلك مذهبان مشهوران:

أحدها: مذهب سيبويه رحمه الله والجمهور: ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع ليس جوابا للشرط السابق ولكنه دليل على الجواب وهو على نية التقديم وإن كان في اللفظ متأخرا فكأنه قال: يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل.

الثاني: مذهب المبرد والكوفيين: فذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب إلا أنه على تقدير الفاء ومبتدأ تكون جملة هذا المضارع خبرا عنه، أي: إن أتاه خليل فهو يقول وحذف الفاء والمبتدأ معا ضرورة كما أوضحنا قبل ذلك في ضرائر النقص.

وذهب ابن مالك إلى أن الرفع للجواب يقع كثيرا إذا كان الشرط فعلا ماضيا دون تقدير كما فعل سيبويه والمبرد وإليه ذهب ابن هشام في أوضح المسالك حيث قال: "ورفع الجواب

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٤٩٨ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٧، ٧٨.

المسبوق بماض أو بمضارع منفي بـ "لم" قوي، وأنشد البيت، ونحو وإن لم تقم أقم ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف"[(١)].

وابن يعيش قد ذكر رأي سيبويه والجمهور ورأي المبرد وضعَّف رأي سيبويه ورأى أن الجيد رأي المبرد وهو ما أتفق معه فيه حيث إن حذف الفاء والمبتدأ يقع ضرورة ولا اختلاف في وقوعه إلا أن ابن مالك يرى أنه ليس بضرورة كما بينا في باب النقص في قول الشاعر: من يفعل الحسنات الله يشكرها وهذا أفضل وأجود من نية التقدير بالتقديم والتأخير.

****

(١) أوضح المسالك في ألفية ابن مالك شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر/١٦٤.

خاتمة البحث ونتائجه

الحمد لله الفاعل المختار، المفعول لوجهه الكريم سائر القرب والخيرات من الصالحين والأبرار، المتفضل على من نحا سبيله بجزيل العطايا وجليل الهبات، والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم كلمة الإيمان، وخفض بحجته الدامغة كلمة الزيغ والبهتان: سيدنا محمد المنزل عليه قرآن عربي مبين المعصوم من مساويء الأفعال الناقصة في كل وقت وحين، وعلى آله وأصحابه المشتغلين بسنته من غير تنازع في العمل القائمين بنشر دعوته بلا توقف ولا بدل [1] آمين.

أما بعد....

فهذا ما تيسر لي جمعه ودراسته من الضرائر الشعرية في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، وقد حرصت على أن أورد ضرائر كل نوع من الأنواع الأربعة دون مراعاة ترتيب ورودها في الكتاب –شرح المفصل– رغبة في ضم النظير للنظير، تيسيرا للقاريء والباحث، مع إشارتي إلى موطنه الأصلي في كتاب ابن يعيش بالحاشية، كما حرصت على الإيجاز –ما أمكن– في دراسة هذه الضرائر جاعلا همي الأول إبراز رأي ابن يعيش في كل ضرورة ودليله، وموقف غيره ممن خالفه وحجته مرجحا ما أراه راجحا بالدليل ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه في البحث من نتائج فيما يأتي:

(١) كتاب سيبويه بولاق ٢/ ٤٣٠ بتصرف.

أولا: القسم الأول:

(١) الفصل الأول: الزمخشري مؤلف الكتاب وفيه نرى أننا أمام شخصية عظيمة أثرت في شتى مجالات اللغة من تفسير وأدب وشعر ونحو وصرف بل إن كتابه هذا يعد من أفضل الكتب بعد كتاب سيبويه.

(٢) الفصل الثاني: ابن يعيش –شارح المفصل– اتضح لنا من خلال شرحه للكتاب أنه شخصية لها مكانتها العلمية البارزة والذي كان من خلالها أن شرحه للمفصل من أفضل الشروح وأن كتابه يعد موسوعة ضم فيها آراء النحاة مع الاستشهاد بآيات القرآن والأحاديث النبوية مما أثرى الكتاب من الناحية اللغوية إثراءً عظيما.

(٣) الفصل الثالث: وهو مفهوم الضرورة ونتج عنه أن للعلماء فيها مذهبين الأول: مذهب الجمهور وهو أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا وهو مذهب ابن يعيش/ والثاني: مذهب ابن مالك وهو أن الضرورة عنده من الضرر أي بالمعنى اللغوي أي أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة والصحيح مذهب الجمهور وابن يعيش كما أوضحنا.

ثانيا: القسم الثاني: وهو دراسة الضرائر الشعرية وأهم ما توصلت إليه من نتائج في هذا الباب:

(١) أن ابن يعيش يوافق البصريين في الضرورة ولم يخالفهم إلا في القليل النادر، من ذلك ما قاله في محذوف العجز: "فأما قول الشاعر:

٩١م– يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلَّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتَضْهَدَا [(١)]

ويروي محرق والشاهد فيه: قوله: يديان برد الساقط. ومثله قول الآخر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ [(٢)]

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٣٢٣ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

وحمله أصحابنا على القلة والشذوذ وجعلوه من قبيل الضرورة. والذي أراه [(١)] أن بعض العرب يقول في اليد يدي في الأحوال كلها كـ "رحى" و "فتى" " [(٢)].

ففي هذه المسألة نرى أن أصحابه يجعلون ذلك من قبيل الضرورة في حين يراه هو لغة.

(٢) قد يخالف ابن يعيش صاحب الكتاب –الزمخشري- وذلك في مثل ما جاء في مسألة تضعيف الآخر وصلا إجراء له مجرى الوقف حيث قال الزمخشري: "وقد يجري الوصل مجرى الوقف منه قوله: "مثل الحريق وافق القصبا" ولا يختص بحال الضرورة" [(٣)].

أما ابن يعيش فقد خالفه في ذلك وقال: "قد يجري الوصل مجرى الوقف وبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار" [(٤)].

(٣) يحاول ابن يعيش أحيانا الخروج عن عهدة الضرورة وذلك قليل نادر –بل لعله في مسألة واحدة- وهي مسألة "تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلى علم" ويتفق معه ابن جني في هذه المسألة فقال ابن يعيش وقوله وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك إذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو قول الشاعر:

٨٧م- جارية من قيس ابن ثعلبة [(٥)]

وقال الحطيئة :

٨٨م – فَإِنْ لاَ يَكُنْ مَالٌ يُثَابُ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ثَنَائِي زَيْدًا ابنَ مُهَلْهَلِ [(٦)]

---

(١) كلام ابن يعيش.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٥١، ١٥٢ والبحث ص ٣٢٤.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٨١ والبحث ص ٣٣٢.

(٤) شرح المفصل ٩/ ٨٢ والبحث ص ٣٣٤.

(٥) البيت سبق تخريجه ص ٣١٥ .

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٣١٦ .

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط "والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة"[١].

(٤) يرى ابن يعيش أن الضرورة إذا وافقت قراءة من القراءات فتارة يجعلها ضرورة وإن وافقت قراءة، وتارة يرى لها تخريجا آخر ولا يرد رواية الثقة بل إن هذا أصل من أصوله النحوية مثال ذلك (في قول الشاعر:

١٢م- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلاَ ذَاكِرَ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً

قال فأما قوله تعالى: "وقالت اليهود عزير ابن الله" فقد قريء بالتنوين [٢] فمن نون جعله مبتدأ "وابن الله" الخبر حكاية عن مقال اليهود، ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره: هو عزير ابن الله فيكون هو مبتدأ وعزير الخبر، وابن الله صفته، وهذا فيه ضعف؛ لأن عزيرا لم يتقدم له ذكر فيكنى عنه، و الأشبه أن يكون أيضا خبرا إلا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى: "قل هو الله أحد" "الله الصمد" بحذف التنوين من أحد[٣]، ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ "ولا الليل سابق النهار" بنصب النهار على إرادة التنوين [٤] ومنه قول الشاعر: فألفيته غير مستعتب الخ) فنرى أن ابن يعيش جعل ذلك ضرورة حتى مع وجود القراءة. ومما خرجه تخريجا آخر ما جاء في قول الشاعر:

١٦م- فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

عطف الأيام على المضمر المتصل بالباء وذلك قبيح إنما يجوز في ضرورة الشعر، وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [٥] قد رواها ثقة ولا

(١) شرح المفصل ٢/ ٦ والبحث ص ٣١٧.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ص ٣٠٩. (من الآية ٣٠ : التوبة) .

(٣) إملاء ما من به الرحمن ص ٥٩٣. (١، ٢ : الإخلاص) .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ص ٤٩٩ حيث قال وقرأ بعضهم سابق النهار بالنصب وهو ضعيف، وجوازه على أن يكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين. (من الآية ٤٠ : يس) .

(٥) (من الآية ١ : النساء) .

سبيل إلى رد نقل الثقة وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض أحدهما: أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالأرحام وقوله تعالى: "إن الله كان عليكم رقيبا" جواب القسم. والوجه الثاني أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال وبالأرحام ثم حذف الباء لتقدم ذكرها [(١)].

(٥) أن ابن يعيش أحيانا يذكر آراء الآخرين دون توضيح لرأيه هو من قريب أو بعيد مثال ذلك: في مسألة نقص فتحة الإعراب من آخر الفعل المعتل المنصوب حيث قال في قول الشاعر:

٤٨م – أَبَى اللهُ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

فقال: "والشاهد فيه: إسكان الواو في "أسمو" وهو منصوب بـ "أن" فمنهم من يجعل ذلك لغة ومنهم من يجعله ضرورة" [(٢)]. وقد بينا آراء العلماء والرأي الراجح في المسألة.

(٦) تناول ابن يعيش في شرحه للمفصل ما يسمى بالضرائر المستقبحة مثال ذلك: في المقدمة قول الشاعر: "ومن يخرق أعق وأظلم" فقد حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ معًا والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة [(٣)].

(٧) تناول ابن يعيش ما يسمى بالضرورة المركبة، أو إدخال ضرورة على الضرورة، من ذلك:

قول الشاعر:

١١١م– مَا إِنْ رَأَيْتَ وَلاَ أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوارِيٍ يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٨ والبحث ص والآية ١ من سورة النساء.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٠٠، ١٠١ والبحث ص ١٧١.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٣ والبحث ص ٢٢٢.

فبعضهم يجعل ذلك ضرورة وعلى هذا يكون قد جمع بين ضرورتين، إحداهما: أنه قد كسر الياء في حال الجر، والثانية: أنه صرف [١].

(٨) تبين لنا من خلال دراسة الضرائر في شرح المفصل لابن يعيش أن من أسباب الضرورة: إقامة الوزن وإتمام القافية أو رد إلى الأصل أو استعمال أصل مرفوض.

(٩) أشار ابن يعيش أيضا إلى الضرائر المستحسنة في شرحه للمفصل من ذلك صرف الممنوع من الصرف في قوله:

٤١م- إِذَا مَا غَزَوا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

فخفض عصائب لَّما ردها إلى الأصل، وقد قال قبل ذلك: فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لما ردها إلى الأصل [٢].

(١٠) صوبت من الأخطاء ما تيسر لي أثناء البحث، من ذلك:

(أ) ما قاله أبو سعيد السيرافي: "بأن أبا العباس المبرد لا يجيز "يا التي" ويطعن على البيت القائل:

٤٣م- مِنْ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي" [٣].

والصحيح أن المبرد متفق مع سيبويه في هذه المسألة وهي دخول حرف النداء على "التي" في البيت المذكور وأنها ضرورة شعرية، حيث قال في المقتضب: "وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي"؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها، وشبه ذلك بقولك: يا ألله اغفر لي فقال:

(١) شرح المفصل ١٠/ ١٠٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦٧، ٦٨.

(٣) هامش الكتاب لسيبويه والشنتمري ١/ ٣١٠ والبحث ص ٤٢٩. وسبق تخريجه ص ١٤٣ .

٣٤م- مِنْ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي) [(١)].

(ب) ما قاله العيني في أن البيت الذي أنشده أبو العلاء ولم يعرف قائله من بحر السريع وفيه الخبن والكف والصحيح أنه من بحر الرجز والبيت هو:

١٣٦م- فَيَا الغُلاَمَان الَّلذَان فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

وتفعيلاته: **مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِل**

حيث إن العروض صحيحة والضرب مقطوع، وفي البيت أصاب العروض الخبن والقطع أي أنه حذف منه الثاني الساكن وهو الخبن والقطع أي حذف ساكن الوتد المجموع وسكن ما قبله[(٢)] والضرب أصابه القطع فقط فهو على النحو التالي:

مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِل مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِل

(ج) صوبت ما قاله ابن يعيش حول قول الشاعر:

٨٤م- هُمُ الآمِرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ إِذَا مَا خَشَوا مِنْ مُحْدَثٍ مُعْظَمًا

وقوله: **٨٥م- وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضَرُونَه جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِين رَوَاهِقُه**

"وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أنها هاء السكت وكان حقها أن تسقط في الوصل فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها" [(٣)].

وبالرجوع إلى الكامل للمبرد وجدناه يقول: "وليس لأحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة؛ لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به الضمير لأنه المضمر لا يقوم بنفسه" [(٤)].

(د) صوبت ما ذكره البغدادي في الخزانة عن رأي الفارسي في قول الشاعر:

١٦١م- أَسَكْرَانُ كَان ابنُ المَرَاغَةِ [(٥)]

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٤١ والبحث ص ٤٢٩. والبيت سبق تخريجه ص ١٤٣ .

(٢) انظر حاشية البحث ص ٤٣٠. والبيت سبق تخريجه ص ٤٣٠ .

(٣) شرح المفصل ١/ ١٢٥. والبيتان سبق تخريجهما ص ٣٠٤، ٣٠٥ .

(٤) الكامل ١/ ٢٩٨ والبحث ص ٣٠٦.

(٥) البيت سبق تخريجه ص ٤٨٧ .

حيث قال: إنه في المسائل العسكرية والصحيح أنه في المسائل المنثورة [١].

(هـ) صوبت ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وفي مسألة اجتماع نون الوقاية ونون النسوة وأيهما تحذف فقال: "فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك وهو الصحيح" [٢].

وبالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش نجده يرى أن المحذوفة هي نون الوقاية لا نون النسوة حيث قال معلقًا على قول الشاعر:

٧١م – تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلِينِي [٣]

"فحذف النون الآخرة؛ لأنها النون التي تزاد ليترك ما قبلها على حاله وليست باسم فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمر" [٤] فنص الأخفش على عدم حذف نون النسوة لتميزها بالاسمية . وهو مخالف لما قاله ابن مالك. أما سيبويه فلم يعين أي النونين هي المحذوفة ولكنه ذكر البيت عقب أمثلة لاجتماع نون الرفع مع نون الوقاية ناصا على حذف نون الرفع [٥] . فابن مالك أخذ بظاهر هذا الكلام في شرح التسهيل وجعل نون النسوة هي المحذوفة على أنها نون الرفع، والأخفش لم يعين في مسألة نون الرفع ونون الوقاية في أيهما المحذوف. وقال ابن مالك معلقًا على البيت جاعلا نون النسوة هي نون الرفع: ولما كان للفعل بهذه النون- يقصد الوقاية – صون ووقاية مما ذكر حذفه حوفظ على بقائها مطلقا إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف فهي الباقية عند سيبويه في قول الشاعر:

---

(١) الخزانة ٩/ ٢٩١، المسائل المنثورة مسألة ٢٥٠ ص ٢٢٢ وفي البحث ص ٤٨٨.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٢ .

(٣) البيت سبق تخريجه ص ٢٥٨ .

(٤) الكتاب لسيبويه بولاق ٢/ ١٥٤ وهارون ٣/ ٥١٩ وانظر مجلة اللغة العربية بالمنصورة العدد ٢٠ ص ٨٢ بحث بعنوان "نون الوقاية" توثيق ودراسة المرحوم الدكتور / المهدي إبراهيم عبد العال.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٣٥ واللسان مادة (ف ل ا) ٥/ ٣٤٧٠ .

(تَرَاهُ كَالثَّغَامِ ....)

أراد فلينني، فحذف الأولى وبقيت الثانية، كما أنها الباقية في قوله تعالى: "أفغير الله تأمروني"[(١)]. فجعل نون النسوة كنون الرفع.

(١) شرح التسهيل ١/ ١٤٠ . والبيت سبق تخريجه ص ٢٥٨ .

الفهـــارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية (*)

نص الآية	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢	الفاتحة	١٧٣
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	الفاتحة	١٧٣، ٣١٩
﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	٢	البقرة	٤
﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾	١٤	البقرة	٤٥٥
﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾	٣٥	البقرة	٢٤٢
﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٤٢	البقرة	٣٣
﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾	٨٧	البقرة	٣٨٣
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾	١٢٤	البقرة	٣٨٣
﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾	١٧٧	البقرة	٢٣٧

(*) الآيات مرتبة حسب ترتيب المصحف.

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾	١٨٠	البقرة	٢٨٦
﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾	١٨٦	البقرة	٢٦٩
﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾	٢١١	البقرة	٢٠٥
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ ﴾	٢١٧	البقرة	٢٣٥، ٢٣٨
﴿ ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ ﴾	٢٢٠	البقرة	٢٢٣
﴿ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ ﴾	٢٤٩	البقرة	٣٩٢
﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ ﴾	٢٥٨	البقرة	٣٢٠
﴿ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ﴾	٢٧٥	البقرة	٤٦٩

﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ ﴾	٢٨٢	البقرة	٢٧٠
﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ ﴾	٢٨٣	البقرة	٤٠
﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾	٣	آل عمران	٢٢١
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾	١٠٦	آل عمران	٢٩٠
﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾	١١٥	آل عمران	٢٢١
﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	١٦٠	آل عمران	٢٢١
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾	١٨٥	آل عمران	٦٣
﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ	١	النساء	٤٧،

عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾			٥٨، ١٤٠، ٢٣٤، ٢٣٦
﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ﴾	١٩	النساء	٢٨٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعٗا ﴾	٧١	النساء	٦٤
﴿ وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾	٧٣	النساء	٢٦٧
﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا ﴾	١٠١	النساء	٦٠
﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمۡ فَأَقَمۡتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُم مَّعَكَ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلۡيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمۡ وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلۡيَأۡخُذُواْ حِذۡرَهُمۡ وَأَسۡلِحَتَهُمۡ ﴾	١٠٢	النساء	٢٧٠

﴿ وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾	١٢٧	النساء	٢٣٤
﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾	١٦٢	النساء	٢٣٤، ٢٣٧
﴿ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾	١٦٤	النساء	٤٨٢
﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ ﴾	١٧٦	النساء	٣٧٨، ٢٣٦
﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ ﴾	٦	المائدة	٢٨٠
﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾	٨	المائدة	٣٨٢
﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ ﴾	٨٩	المائدة	١٧٢
﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾	٩٥	المائدة	٦٢
﴿ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾	١٧	الأنعام	٢٢١

﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	٨٨	الأنعام	٤٦٩
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾	٩٠	الأنعام	٣٢١
﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ ﴾	١٤٨	الأنعام	٢٤٢، ٢٤٧
﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ ﴾	٢٧	الأعراف	٢٤٢
﴿ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾	٥٦	الأعراف	٤٧٠
﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾	١٢٢	الأعراف	١٣٤
﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	١٣٩	الأعراف	٦٢
﴿ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ ﴾	١٦٠	الأعراف	٣٣٦، ٣٤١
﴿ وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾	٣٢	الأنفال	٣٦٢
﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ﴾	٦	التوبة	٣٧٦، ٣٧٨

﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾	٢٨	التوبة	٢٢١، ٢٨٠
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾	٣٠	التوبة	١٨٧، ١٨٨
﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ﴾	٣٦	التوبة	٣٦٧، ٣٧٣
﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾	٧١	يونس	٢٤٢
﴿ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾	٧٢	يونس	٢٢٢
﴿ فَإِلَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾	١٤	هود	٤٩٢
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ ﴾	١٥	هود	٤٩٨
﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾	٤	يوسف	٣٩٢

﴿ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾	٣١	يوسف	٦١
﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾	٣٢	يوسف	٥٠
﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾	٣٣	يوسف	٣٨٩
﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَـٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٤٠	يوسف	٣١٣
﴿ ۞ قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ۚ ﴾	٧٧	يوسف	٢٢١، ٢٨٠
﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	٣١	إبراهيم	٢٧٦، ٢٧٧
﴿ وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾	٦	الحجر	٤٢٨
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾	٢٠	الحجر	٢٣٥، ٢٣٨

﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ ﴾	٢٧	النحل	٢٥٧
﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾	٢	الكهف	٢٦٥
﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَـٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ ﴾	١٩	الكهف	٣٩٣
﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَـٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴾	٢٥	الكهف	٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩
﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَـٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾	٣٤	الكهف	٣٨٧
﴿ لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴾	٣٨	الكهف	٢٠٥، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤
﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾	٣٩	الكهف	٢٢١
﴿ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا	٤٠	الكهف	٢٢١

مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصۡبِحَ صَعِيدٗا زَلَقًا ﴾			
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا ﴾	٤	مريم	٤٩٢
﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا ﴾	١٩	مريم	٣٧٢
﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ﴾	٢٤	مريم	٦١
﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾	٢٦	مريم	٤٩٣
﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾	٩٣	مريم	٦٣
﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴾	١٢	طه	٣٢٠
﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾	١٤	طه	٦٣
﴿ قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	٤٦	طه	٦٣
﴿ فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدٗا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾	٧٠	طه	١٣٤
﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴾	٧٤	طه	٢٥١

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾	٧٧	طه	٥٣
﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾	٢٩	الحج	٢٦٩
﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾	٢	النور	٣٣٨
﴿ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ ۚ ﴾	٥٨	النور	٦٤
﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾	٤	الشعراء	٤٧٤
﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾	١٠	النمل	٣٧٢
﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	٣٨	القصص	٦٣
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾	١٢	العنكبوت	٢٧٠

﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾	١٤	العنكبوت	٣٣٨
﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾	٦٦	العنكبوت	٢٦٩
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾	٢٧	الروم	٦٥
﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٤٧	الروم	٦٢
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾	٢٨	فاطر	٣٨٣
﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾	٤٠	يس	١٨٨
﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾	١٠٣	الصافات	٤١
﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾	١٠٤	الصافات	٤١
﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾	١٠٥	الصافات	٤١

﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴾	٦٤	الزمر	٢٥٩
﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾	١١	فصلت	٢٣٩
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ﴾	٤١	فصلت	٢٩٠
﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾	١١	الشورى	٤٩٦
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِۖ ﴾	٢٢	الشورى	٦٤
﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٖۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ ﴾	٢٩	الشورى	٤٥٥
﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾	٧٧	الزخرف	٢٦٩
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ وَكُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ ﴾	٣١	الجاثية	٢٩٢
﴿ وَٱلَّذِي قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ وَقَدۡ خَلَتِ ٱلۡقُرُونُ مِن قَبۡلِي ﴾	١٧	الأحقاف	٢٥٧

﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَاۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	٢٤	الأحقاف	٦٢
﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَاۚ ﴾	٤	محمد	١٩٣
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ ﴾	٢٢	محمد	٦١
﴿ وَٱلطُّورِ ﴾	١	الطور	٤٩٦
﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴾	٦	النجم	٢٤٤، ٢٤٥
﴿ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾	٧	النجم	٢٤٤، ٢٤٥
﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾	١٢	القمر	٣٩٢
﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾	٧٢	الرحمن	٦٠
﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾	٢	الواقعة	١٦٢
﴿ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴾	٦٩	الواقعة	٤٦٧
﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ ﴾	٢	المجادلة	٦١

﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ﴾	٤	المجادلة	٤٩٢
﴿ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ ۚ ﴾	١	الممتحنة	٣٢١
﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴾	٢	الطلاق	٤٩٨
﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ ﴾	٧	الطلاق	٢٦٩
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾	٦	التحريم	٤٢٨
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾	١٩	الجن	٢٥٠
﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾	٣٠	المدثر	٣٩٣
﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴾	٣٢	المدثر	٨٤
﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾	١	الإنسان	٤٩٢
﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾	٤	الإنسان	١٣٦
﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾	٢٨	النبأ	٤٧٩، ٤٨٢
﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾	١	التكوير	٤٥٢

﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾	١	الانفطار	٤٥٢
﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾	١٥	الفجر	٢٦٥
﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾	١، ٢	الليل	٤٥٤
﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾	١	الشرح	٢٠٩
﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾	٥	القدر	٤٩٦
﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا يَرَهُۥ ﴾	٧	الزلزلة	٣٩٢
﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ نَارٌ حَامِيَةُۢ ﴾	١٠، ١١	القارعة	٣٢١
﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾	١، ٢	الإخلاص	١٨٨

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة*

م	جزء الحديث النبوي الشريف الوارد في البحث	رقم الصفحة
١	"إذا أخذتما مضاجعكما تكبِّران أربعا وثلاثين، وتسبحان ثلاثا وثلاثين وتحمدان ثلاثة وثلاثين فهو خير لكما من خادم".	٤٥٥
٢	"ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة" .	٦٦
٣	"أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله؟ "	٢٨٩
٤	"أما رسول الله ﷺ لم يول يومئذ، كان أبو سفيان بن الحارث آخذا بعنان بغلته".	٢٩٠
٥	"أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي".	٢٨٩
٦	"إِنَّ أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون".	٢٥٣
٧	"إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة يتكففون الناس".	٢٢٣
٨	"إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا".	٢٣٩، ٢٤٠
٩	"إني كنتُ وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ فينزل يوما وأنزل يوما".	٢٤٦
١٠	"البينة أَوْ حَدٌّ في ظهرك" .	٢٨٥

(*)مرتبة هجائيًا حسب أول كلمة في جزء الحديث.

١١	"تنـــاكحوا تكثـــروا فـــإني أبـــاهي بكـــم الأمـــم يوم القيامة"	٢٩، ٣٥
١٢	"ذهبت أنا وأبو بكر وعمر. ودخلت أنا وأبو بكـر وخرجـت أنا وأبو بكر وعمر".	٢٤٧
١٣	"رحم الله امرأ أصلح من لسانه.	٦
١٤	"عرفها حولا، فعرفتها فلم أجد. ثم أتيته ثلاثـا فقـال: احفـظ وعاءها وعددها ووكاءها، فإن جاء صـاحبها، و إلا فاستمتع بها" .	٢٨٤
١٥	"قوموا فَلأُصَلِّي لَكُمْ".	٢٧١
١٦	"كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية ابن زيد وهم مـن عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول علـى الـنبي ﷺ فينـزل يومـا وأنزل يوما".	٢٤٦
١٧	"لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد".	٦٨
١٨	"لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر".	٣٨٩
١٩	"ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السـوداء في الثـور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود".	٤٣٧

٢٠	"المؤمنون هينون لينون كالجمل الأنف إن قيد إنقاد وإن أنـيخ استناخ على صخره".	٦٧
٢١	"من أصبح آمنا في سـربه معـافى في بدنـه عنـده قـوت يومـه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها".	٦٨
٢٢	"نعم الرجل من رجل لم يطأ لنـا فراشـا، ولم يفـتش لنـا كنفـا مـذ أتيناه".	٣٧٢
٢٣	"نعم المنيحة للقحة الصفي منحة، والشاة الصفي تغـدو بإنـاء وتروح بإناء".	٣٧١
٢٤	"وأما الـذين جمعـوا بـين الحـج والعمـرة فإنمـا طـافوا طوافـا واحدا".	٣٧١
٢٥	"وإنـي سـألت ربـي بـأمتي أن لا يهلكهـا بسـنة عامـة وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم" .	٤٣٧

فهـــــــــــــرس الأمثـــــــــــــال*

م	المثـــــــــل	رقم الصفحة
١	أصبح ليل	١٣٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
٢	أطرق كرا	١٣٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
٣	أعط القوس باريها	١٦٩، ١٧٠
٤	أعيا من باقل	٤٢
٥	افتد مخنوق	١٣٧، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
٦	إن لاده فلاده	٧٣
٧	أودت بهم عقاب ملاع	٧٤
٨	شر أهر ذا ناب	٧٤
٩	عرف حميق جمله	٧٤
١٠	عسى الغوير أبؤسا	٧٣
١١	كلاهما وتمرا	٧٣

(*) مرتبة هجائيًا حسب الحرف الأول.

فهرس أقوال العرب*

م	القـــــــــــــــــــــــول	رقم الصفحة
١	أتـى عليه حول كتيع	٧٧
٢	إذا أعياش جاراتش فاقبلي على ذي بيتش، أي إذا أعياك جاراتك فأقبلي على ذي بيتك.	٧٧
٣	قيل له كيف أصبحت؟ قال: عافاك الله.	٧٦
٤	ما زلنا بخنق ومنهم من يقول: جنقناهم أي: رميناهم بالمنجنيق.	٧٧
٥	المرء مقتول بما قتل إن خنجرا فخنجر.	٧٦
٦	نهضت من عليه أي من فوقه.	٧٦
٧	هذا طلحت وعليه السلام والرحمت والأصل فيه هذا طلحة وعليه السلام والرحمة.	٧٧
٨	هل عندك من ناقة تزداد عليها ميا؟	٧٧
٩	يقال: عمر بعمر إذا عبد حكى ابن السكيت عن ابـن الأعرابـي أنـه سمـع أعرابيـًا وقـد سئل أين تمضي؟ فقال: أمضي أعمر الله: أي أعبد الله.	٧٨
١٠	والله لو أردت الدرهم لأعطيتك رويد ما الشعر.	٧٦

(*) مرتبة هجائيًا حسب الحرف الأول.

فهـــرس الأشعـــــار *

أول البيت	القافية	البحر	القـــائل	رقم الصفحة
قافية الهمزة				
ءَ (الهمزة المفتوحة)				
إن من يدخل	وظباءَ	الخفيف	الأخطل	٢٥٠، ٢٥٥
ءِ (الهمزة المكسورة)				
ما إن رأيت	الصحراءِ	الكامل	لم يعرف قائله	٣٥٥
يا لك من تمر	واللهاءِ	الرجز	رجل أعرابي	٣٤٣
قافية الباء				
بَ (الباء المفتوحة)				
جارية من قيس	مذهبه	الرجز	الأغلب العجلي	٣١٥
لقد خشيت أن أرى	أخصبَّا	الرجز المشطور	رؤبة	٣٣٠، ٣٣١
بُ (الباء المضمومة)				
إليكم ذوي	وألُبُ	الطويل	الكميت بن يزيد	٢٩٥، ٢٩٨
فقالت لنا: أهلا	أطيب	الطويل	الفرزدق	٣٨٨
ومالي إلا آل أحمد	مشعَبُ	الطويل	الكميت بن زيد	١٤٤
فإياك إياك المراء	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٢٢٩
فبيناه يشري رحله	نجيبُ	الطويل	العجير السلولي	١٨١، ١٨٣
تصغي إذا شدها	تثبُ	البسيط	ذو الرمة	٤٥٢
وكل من ظن	مكذوب	البسيط	أبو دؤاد حارثة بن الحجاج	٤٣٧
فلا تستطل	نصيب	الطويل	لا يعرف قائله	٢٧٧

(*) **الأشعار مرتبة ترتيبًا هجائيًا حسب حروف القافية.**

بِ (الباء المكسورة)				
فما سودتني عامر	ولا أب	الطويل	عامر بن الطفيل	١٧١
إذا ما غزوا	بعصائب	الطويل	النابغة	١٥٢، ٣١٠
إذا قصرت أسيافنا	فنضاربِ	الطويل	قيس بن الخطيم	٤٥٣
فأما القتال	المواكِبِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٢٨٧
فاليوم قربت	من عجبِ	البسيط	لم يعرف قائله	٨٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨
لم تتلفع	العُلَبِ	المنسرح	جرير	١٢١
إن من لام	الخطوبِ	الخفيف	الأعشى	٢٥٠
فإما تريني	أودى بها	المتقارب	الأعشى	٤٧١، ٤٧٢
ومتنان خظاتا	الهضبِ	الهزج	أبو دؤاد	٢٠٣، ٢٠٤
قافية التاء				
تُ (التاء المضمومة)				
ربما أوفيت	شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	٧١
يا أيها الراكب المزجي	الصوت	البسيط	رويشد بن كثير	١٠٩، ٤٧٣
فلو أن الأطبا	الأساة	الوافر	لا يعرف قائله	٣٤٥
قافية الجيم				
جِ (الجيم المكسورة)				
كأن أصوات	الفراريجِ	البسيط	ذو الرمة	٣٩٩

وكنت أذل	بالفهرواجِي	الوافر	عبد الرحمن بن ثابت	٤٠٦
قافية الحاء				
حُ (الحاء المضمومة)				
لبيك يزيد	الطوائحُ	الطويل	الحارث بن نهيك	٧٢
حِ (الحاء المكسورة)				
أن تمبطين	الطلاحِ	الكامل	القاسم بن معن	٧٠، ٤٩٥
تقول العاذلات	شحاح	الوافر	الهذلي	٤٧٥
كذلك يقتلون	طلاح	الوافر	الهذلي	٤٧٥
قافية الدال				
دَ (الدال المفتوحة)				
فآليت لا أرثي	محمدا	الطويل	الأعشى	١٧٢
ألم تغتمض	مسهدا	الطويل	الأعشى	١٧٣
تزود مثل زاد	زادا	الوافر	جرير	١٠٨، ٣٦٨
يديان بيضاوان	وتضهدا	الكامل	لم يعرف قائله	٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٧
فرججتها بمزجة	أبي مزاده	مجزؤ الكامل	لم يعرف قائله	٤٠١
في خمس عشرة	رقادًا	الكامل	جرير	٣٩٦
دُ (الدال المضمومة)				
سبحانه	والجُمُدُ	البسيط	أمية بن الصلت	١٥١، ٤٢٣، ٤٢٥

دِ (الدال المكسورة)				
وما كان مبتاع	برداد	الطويل	الأخطل	١٥٧
إذا ما عد أربعة	سادِىَ	الوافر	النابغة الجعدي	٤٠٩
قافية الراء				
رْ (الراء الساكنة)				
أيها الفتيان	وَشُقُرْ	الرمل	طرفه	٣٠١
لها متنتان	النَّمِرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٢٠٢
رَ (الراء المفتوحة)				
وإذا ما تشاء	مذعورا	الوافر	كعب بن زهير	١١٠
فكيف أنا	عَارًا	المتقارب	الأعشى	٣٢٢
فيا الغلامان	شرا	الرجز	لم يعرف قائله	٤٣٠
أنعت عيرا	كمره	الرجز	العور بن براء الكلبي	٣٣٦
رُ (الراء المضمومة)				
فأما الصدور	ضريرُها	الطويل	توبة بن الحمير	٢٨٨
لذ بقيس	خيره	الرمل	لم يعرف قائله	٤٣٨
وما نبالي إذا ما كنت	ديارُ	البسيط	لم يعرف قائله	٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠
فإنك لا تبالي	حمارٌ	الوافر	خداش بن زهير	٤٨٥، ٤٨٨، ٤٨٩

فأبت إلى فهم	تصغر	الطويل	تأبط شرا	١١١
قلت لبواب	وجارُها	الرجز	منظور بن مرثد	٢٧٦، ٢٧٧
رِ (الراء المكسورة)				
لولا فوارس	بالجار	البسيط	لم يعرف قائله	٦٩، ١٥٠، ٤٩٣
لقد كذبتك	صبرِ	الوافر	دريد بن الصمة	١٩٢، ١٩٨
أقلب طرفي	القطرِ	الطويل	لا يعرف قائله	١٢٠
قافية السين				
سِ (السين المكسورة)				
اضرب عنك الهموم	الفَرَسِ	المنسرح	طرفة بن العبد	٢٠٨
قافية العين				
عَ (العين المفتوحة)				
فقالت: أكل الناس	وتخدعا	الطويل	جميل بثينه العذري	١٤٧
قفي قبل التفرق	الوداعا	الوافر	القطامي	٤٨٤، ٤٩٠
أنا ابن التارك	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	٤٦
كم بجود	قد وضَعَه	الرمل	أنس بن زنيم	١١٤، ٣٩٩
لا تهين الفقير	قد رفعه	الخفيف	الأضبط بن قريع	٢٠٧
عُ (العين المضمومة)				
وأنت امرؤ منا	فاجعُ	الطويل	رجل من بني سلول	٤٢٢
يقول الخنا	اليُجَدَّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	١٢٦، ٤٤٧

فيستخرج اليربوع	اليتقصعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	٥١، ١٤٢، ٤٤٧
قضت وطرا	رجوعُها	الطويل	لم يعرف قائله	٤٤٠
راحت بمسلمة	المرتعُ	الكامل	الفرزدق	٤٠٤
عِ (العين المكسورة)				
ثلاث مئين	مر أربع	الطويل	لم يعرف قائله	٥٢، ١٤٤
كم في بني سعد	نفّاع	الكامل	لم يعرف قائله وقيل للفرزدق	٤٠٠
لا نسب اليوم	الراقع	السريع	أنس بن العباس السلمي	٣٤٨، ٣٤٩
قد أصبحت أم الخيار	لم أصنعِ	الرجز	لم يعرف قائله	١١٧، ١١٩، ١٢١
قافية الفاء				
فُ (الفاء المضمومة)				
وعض زمان	أو مجلف	الطويل	الفرزدق	١٦٥، ١٦٧
عمرو الذي هشم	عجافُ	الكامل	عبد الله بن الزبعري	١٩٠
فِ (الفاء المكسورة)				
كفى بالنأي	شافِي	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٣٩، ١٤٠، ١٦٨
قافية القاف				
قْ (القاف الساكنة)				
سوى مساحيهن	الطُّرَقْ	الرجز	رؤبة	١٦٧

قُ (القاف المضمومة)				
و لم يرتفق والناس	رواهقه	الطويل	لم يعرف قائله	٣٠٥
ومنهل ليس له	نقانِقُ	الرجز المشطور	رجل من يشكر	٤٠٨
قِ (القاف المكسورة)				
فمتى واغل	الساقي	الخفيف	عدي بن زيد	٣٧٥
قافية الكاف				
كَ (الكاف المفتوحة)				
تجانف عن جو	لسوائِكا	الطويل	الأعشى	٤٣٣، ٤٣٤
أتتك عنس	إياكا	الرجز	حميد الأرقط	٨٧، ٤١٤ ، ٤١٦
هل تعرف الدار	هواكا	الرجز	لم يعرف قائله	١٨٣
كِ (الكاف المكسورة)				
كأن بين فكها	في سُكِّ	الرجز	منظور بن مرثد	١٤٦
قافية اللام				
لْ (اللام الساكنة)				
جزى ربه	وقد فعلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١٢٢، ٣٨٢
صعدة نابتة	تمِلْ	الرمل	كعب بن جعيل	٣٧٦
لَ (اللام المفتوحة)				
محمد تفد نفسك	تبالا	الوافر	لم يعرف قائله	٢٧٢، ٢٧٥
قلت إذ أقبلت	رملاً	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٣

قد تنقبن بالحرير	مجلا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٣
فألفيته غير مستعتب	قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	٧٠، ١١٨، ١٤٤، ١٨٨
فذكرته ثم عاتبته	جميلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	٧٠
على أنني بعدما	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	٣٩٤
مهلا فداء لك	ولا تماله	السريع	لم يعرف قائله	٢٠٤
فلا مزنة ودقت	إبقالها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	٤٦٧، ٤٦٩
لُ (اللام المضمومة)				
فيوما يجازين	تَغَوَّلُ	الطويل	جرير	٣٥٦
لِ (اللام المكسورة)				
فإن لا يكن	مهلهلِ	الطويل	الحطيئة	٣١٦
أتت ذكر	المفاصلِ	الطويل	ذو الرمة	١٦٠
كمنية جابر	مالي	الوافر	زيد الخيل	١٤٨، ٢٦٣، ٢٦٦
كأن خصييه	حنظلِ	الرجز	خطام المجاشعي ونسب لغيره	١٤٣
ممن حملن	مهبلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	٣٠٨، ٣٠٩
يفديك يا زرع قد مر يومان	وخالي التالي	مشطور الرجز	رجل من بني أسد	٤١٠
ولا يبادر في الشتاء	جعالِ	الكامل	لبيد	٣٤٩

قافية الميم

مَ (الميم المفتوحة)

هم الآمرون	معظما	الطويل	لم يعرف قائله	٣٠٤
فلسنا على الأعقاب	الدَّمَا	الطويل	الحصين بن الحمام المري	٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧
أنا سيف العشيرة	السناما	الوافر	حميد بن حريث ثور	٣١٩، ٣٢١
لما رأت	لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٣٩٨، ٤٠١
سقته الرواعد	فلن يعدما	المتقارب	النمر بن تولب	١٩٥
إذا شاء طالع	ساسما	المتقارب	النمر بن تولب	١٩٧
إني إذا ما حدث	يا اللهما	الرجز	لم يعرف قائله	٣٦٠

مُ (الميم المضمومة)

فأنت طلاق	وأظلمُ	الطويل	لم يعرف قائله	١٠٩
وإن أتاه خليل	ولا حَرِمُ	البسيط	زهير	٨٠، ٤٩٨، ٥٠١
فغدت كلا الفرجين	وأمامُها	الكامل	لبيد	٦٩

مِ (الميم المكسورة)

ثلاث مئين	الأهاتمِ	الطويل	الفرزدق	٥٢، ١٤٤
قالت بنو عامر	لأقوامِ	البسيط	النابغة	٤٧٦، ٤٧٧
ذراني أصطبح	هشامِ	الوافر	الأسود بن شعوب	٣٦٨

تخيره و لم يعدل	تمامِ	الوافر	الأسود بن شعوب	٣٦٨
فيها اثنتان	الأسحمِ	الكامل	عنترة	٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١
إذا بعض السنين	اليتيم	الوافر	جرير	٤٧٣
قافية النون				
نَ (النون المفتوحة)				
إذا لقام بنصري	لأَنَا	البسيط	قريط بن أنيف مثل ابن بري	٢٩٩
كأنا يوم	إيانا	الهزج	ذو الإصبع العدواني	٤١٤، ٤١٥ ، ٤١٦
فما وجدت	وأسودينا	الوافر	حكيم الأعور بن عياش الكلبي	٤٦٤، ٤٦٦
إن المنايا	الآمنينا	مجزوء الكامل	ذي الجدن الحميري	١٤٧، ٣٦٢، ٣٦٣
وابذل سوام	وجونا	الكامل	لبيد	٤٣٤
لتسمعن وشيكا	عثمانَ	البسيط	حسان بن ثابت	٣٤٨
نُ (النون المضمومة)				
إذا جاوز	قمين	الطويل	قيس بن الحطيم	٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠
مهلا أعاذل	ضننُوا	البسيط	مَعنبِ بن أم صاحب	٢٩٧

نِ (النون المكسورة)

من يفعل الحسنات	مثلانِ	البسيط	حسان بن ثابت	٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢
إني أبي	أبيِّينِ	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٤٥٩، ٤٦٠
ماسد حي	النيينِ	البسيط	الفرزدق	٤٦٠
من اجلك	عنِّي	الوافر	لم يعرف قائله	١٤٣، ١٤٩، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣١
تراه كالثغام	فلينِي	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١
فقلت ادعى	داعيانِ	الوافر	ربيعة بن جشم	٢٧٨
فلو أنا على حجر	اليقينِ	الوافر	علي بن بدال	٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦
وماذا يدري الشعراء	الأربعينِ	الوافر	سحيم بن وثيل	٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩
وقائلة ما هذه الدرر	سمطينِ	الطويل	الزمخشري	١٥
فقلت هو الدرر	عينِي	الطويل	الزمخشري	١٥

قافية الهاء

هـَ (الهاء المفتوحة)

لها أشارير	أرانيها	البسيط	رجل من يشكر	٤٠٩، ٤١١

يا دار هند	فواديها	البسيط	الحطيئة وقيل بعض السعديين وقيل غيرهم	١٦٥
إليك أشكو	ضنكها	الطويل	الزمخشري	١٥
ولو لم يل	بعركها	الطويل	الزمخشري	١٥
قافية الياء				
يَ (الياء المفتوحة)				
فأشهد	ورائيا	الطويل	عبد بني الحسحاس	٣٩٤
فهي تنـــزي	صبيا	الرجز	لم يعرف قائله	١١١، ١٤٦، ٤٨٠

* فهـــرس أنصــــاف الأبيـــات الشعريـة

م	نصف البيـــت	القـــــائل	رقم الصفحة
١	يا مرحباه بحمار عفراء	عروة بن حزام	٣٥١
٢	تترك ما أبقى الدبا السبسبا	رؤبة	٣٣٣
٣	جارية من قيس بن ثعلبه	الأغلب العجلي	٣١٥
٤	قد علمت ذات ألببه	لم يعرف قائله	٢٩٨
٥	عاود هراوة وإن معمروها خربا	لم يعرف قائله	٣٧٨
٦	وأم أو عال كها أو أقربا	لم يعرف قائله	٤٩٧
٧	مثل الحريق وافق القصبا	رؤبة	٣٢٩، ٣٣٢
٨	أو تستريح النفس من زفراتها	لم يعرف قائله	١٦٠
٩	موالي ككباش العوس سُحَّاحُ	لم يعرف قائله	٣٥٤
١٠	جردوا منها ورادا وشقر	طرفة بن العبد	٣٠١
١١	وكحل العينين بالعواور	جندل بن المثنى	١٧٦، ١٧٨
١٢	جاري لا تستنكري عذيري	العجاج	١١٨، ٢٢٥
١٣	يا ليت أيام الصبا رواجعا	رؤبة	٥٠، ٣١٢
١٤	أسكران كان ابن المراغة	الفرزدق	٤٨٧
١٥	فكيف أنا وانتحالي القوافي	الأعشى	٣٢٢
١٦	إليك حتى بلغت إياك	حميد بن الأرقط	٨٧، ٤١٤، ٤١٦
١٧	في لجة أمسك فلانا عن فل	أبو النجم العجلي	٢١٦
١٨	ببَازل وجناء أو عيهل	منظور بن مرثد	٣٣٠، ٣٣١
١٩	إني أجود لأقوام وإن ضننوا	قعنب بن ضمرة	٢٩٦
٢٠	وأنت بالهجران لا تبالي	رجل من بني أسد	٤١٠
٢١	فبكى بناتي شجوهن وقلن لي	لم يعرف قائله	٤٧٧
٢٢	بدء يحب الخلق الأضخما	رؤبة	٣٣١
٢٣	أو الفا مكة من ورق الحمى	العجاج	١٥٠، ٢١٢

٢٤	أبوك عطاء ألأم الناس كلهم	الفرزدق	١٢٠
٢٥	مثل الخلائف بعد النبيين	الفرزدق	٤٦٠
٢٦	يا دار هند عفت إلا أثافيها	الحطيئة	١٦٤
٢٧	فهي تنزي دلوها تنزيا	لم يعرف قائله	١١١، ١٤٦
٢٨	يا مرحباه بحمار ناجية	لم يعرف قائله	٣٥٢
٢٩	ألم يأتيك والأنباء تنمي	قيس بن زهير	١٢٤

(*) الترتيب هجائي لآخر حرف في أنصاف الأبيات.

فهـــــرس الأعلام *

حرف الألف
الآلوسـي ١٠ / ١٠٦ / ١٢٦ / ١٤٨ / ١٨٢/ ١٩٥ / ٢٠٢ / ٢٠٧ / ٢٠٨ / ٢١٦ / ٢٥١ / ٢٦٣ / ٣١٩ / ٣٢١ / ٣٤٧ /٣٥٤ / ٣٥٥ / ٤٦٦ / ٤٦٨
إبراهيم حسن إبراهيم ٧/ ١٥٥/ ٢٠٠
إبراهيم النخعي ٤٧
أحمد بن أبي سعيد ١٧
أحمد بن يحيى ٢١٤
الأخطل ١٥٧ / ٢٥٠
الأخفش ١٤٩ / ٣٢٧ / ٣٧٩ / ٣٨٣ / ٤٩٢
أبو الأسود الدؤلي ٧٠/ ١١٤ / ١١٥ / ١١٨ / ١٨٨ / ٣٨٢
الأسود بن شعوب ٣٦٨
الأشمـوني ١٠/ ٤٦ /٥٠ /٦٩ /٧١ /١٢٢ /١٤٨ /١٥٠ / ١٧١ /٢١٢ / ٢٢٢ / ٢٤٠ / ٢٤٣ / ٢٤٥ ٢٦٣ /٢٦٤ / ٢٦٧ / ٢٧٧ / ٢٧٨ / ٢٨٣ / ٢٨٦/ ٣٣٥/ ٣٣٩/ ٣٢٤/ ٣٤٠ / ٣٤١ / ٣٦٠ / ٣٨٢ / ٣٨٥ / ٣٨٨ / ٣٨٩ / ٣٩٠ / ٣٩٤ /٤٠٠ / ٤١٨ / ٤٢٠ / ٤٢٦ / ٤٥٨ / ٤٦٨ / ٤٧٠
الأصمعي ١٩٦ / ١٩٧ / ١٩٨ / ١٩٩ / ٢٠٣ / ٢١٨ / ٢١٩
الأضبط بن قريع ٢٠٧
ابن الأعرابي ٧٢/ ٧٨/ ١٦٤
الأعشى ٤٧ / ١٧٢ / ٢٥٠ / ٢٥٢ / ٢٧٨ / ٣٢٢ / ٤٢٤ / ٤٣٤/ ٤٧١
الأعلـم الشـنتمري ٥٠ / ٨٦ / ٨٧ / ١١٠ / ١٣٢ / ١٣٨ / ٨١٤ / ١٥٠ / ١٦٦ / ١٧٧ / ١٧٩ / ١٨٢ / ١٨٣ / ١٨٥/ ١٨٨ / ١٨٩ / ١٩٢ / ١٩٣ / ١٩٥ / ١٩٩ / ٢١٢ / ٢١٥ / ٢١٦ / ٢١٧ / ٢٢٥ / ٢٢٧ / ٢٢٩ / ٢٣٠ / ٢٣٣ / ٢٤٤ / ٢٥١ / ٢٥٢ / ٢٥٧ / ٢٦١ / ٢٦٢/ ٢٦٣ / ٢٧٢ / ٢٧٤/ ٢٧٩ / ٢٨١ / ٢٨٦ / ٢٩٧ / ٣١٠ /٣٣ / ٣٣٨ / ٣٤٨ / ٣٥٨ / ٣٦٦ / ٤٠٩/ ٤١٠ / ٤١٢ / ٤٣٨ / ٤٤٣

(*) الأعلام مرتبة ترتيباً هجائياً.

الأعمش ٤٧ / ٣٣٩

الأغلب العجلي ٣١٥

امرؤ القيس ٢٠١

أمية بن أبي الصلت ١٥١ / ٤٢٣

ابن الأنباري ١٠ / ٣١ / ٣٢ / ٦٩ / ٨٦ / ٨ ٧ /٨٨/ ٢٧٥/ ٢٧٩ / ٣٤٥ / ٤٢٨ /٤٣٦

أنس بن زنيم ١١٤ / ١١٧ /٣٩٩

أنس بن العباس ٣٤٨

حرف الباء

الباقلاني ١٣٥

بدر الدين بن مالك ٢٥ / ٥٢ / ٧٠ / ٢٣٠ / ٢٤٠ / ٢٤٥ /٢٦٣ / ٢٨١ / ٢٨٦ / ٣٦٥ / ٣٨٤ / ٣٩٢

بدر الدين المرادي ٢٥

بشر بن أبي خازم ١٦٨

بشير يموت ٢٤٣

البعيث المجاشعي ١٢٠

البغدادي ١٣٢ / ١٩٠ / ٢٠٥ / ٢٠٦ / ٢٧٣ / ٢٨٣ / ٣٠٨ / ٣٣٣ / ٣٥١ / ٣٥٢ / ٤٤٤ / ٤٨٩

أبو البقاء العكبري ٢٣ / ١٨٧ / ١٨٨

أبو بكر الدشتي ٣٧

البكري ٧٥

بهاء الدين النحاس الحلبي ٣٦

البيهقي ٦٧

حرف التاء

تأبط شرا ١١١

تاج الدين الكندي ٣١ / ٣٢ / ٤٢

توبة بن الحمير ٢٨٨

حرف الثاء

الثعالبي ١٥

ثعلب ٨٤ / ٤٥٩ / ٢٠٦

الثمانيني ١٢٢ / ١٦٨ / ٢٥٧ / ٢٦٢ / ٣٨٢

حرف الجيم

الجاحظ ١٥٢

الجاربردي ٢٤

جرير ١٥٧ / ٢٣٠ / ٢٥٠ / ٤٨٨

أبو الجرم الموصلي ٣٣

جرير البجلي ٣٥٤

جزيمة بن الأبرش ٧١

أبو جعفر المنصور ٢٠٩ / ٢١٠

جميل بثينة ١٤٧

جندل بن المثنى ٥٢ / ١١٠ / ١٧٦ / ٣٦٥

الجندي ١٠١ / ١٠٢ / ١٠٣ / ١٠٤ / ١٠٥

ابن جني ١٣٢ / ١٣٦/ ١٣٨/ ١٥٠ / ١٥٨/ ١٦١/ ١٦٣/ ١٦٥/ ١٦٧/ ١٦٨/ ١٧١/ ١٧٧/ ١٧٩/ ١٨٢/ ٢٠٨/ ٢٠٩/ ٢١٢/ ٢٢٣/ ٢٢٩/ ٢٤٣/ ٢٨١/ ٣١٥/ ٣١٧/ ٣١٨/ ٣٢٠ / ٣٢١/ ٣٥١/ ٣٥٦/ ٣٦٠/ ٣٧٠/ ٣٨٢/ ٣٨٣/ ٤٠٢/ ٤٢٥/ ٤٨٧ .

الجوهري ٨٦ .

حرف الحاء

الحارث بن نهيك ٧٢

حسان بن ثابت ٢٨١/ ٢٨٢/ ٣٤٨

الحسن ٣٣٩

أبو الحسن الأديب ١٧
أبو الحسن الأشعري ١٣٤
أبو الحسن الطرسوسي ٣١
أبو الحسن النيسابوري ١٦
الحصين بن حمام المري ٣٢٤
الحطيئة ١٦٤/ ٢٧٨/ ٣١٦/
حمزة ٤٧ / ٥٣ / ٥٨ / ١٤٠/ ٢٢٣/ ٣٣٩/ ٣٤٠
حميد الأرقط ٨٧/ ٤١٦/٤١٨
حميد بن ثور ٣١٩
أبو حيان ١٠/ ٣٥/ ٣٦ / ١١٦ / ٢٠٨ / ٢١٢ / ٢٦٢ / ٢٦٣ / ٤٤٢

حرف الخاء

خالد الأزهري ٣٣٨/ ٣٣٩
ابن خالويه ٣٢١ / ٣٢٢
خداش بن بشر ١٢٠
خداش بن زهير ٤٨٥/ ٤٨٨
أبو الخطاب بن أبي البطر ١٦
خطام المجاشعي ٥٢/ ٣٦٥
الخطيب ٦
خلف الأحمر ٣٣٩ / ٤٠٨
ابن خلكان ٢٨/ ٢٩/ ٣٠ / ٣١/ ٣٢/ ٣٤/ ٣٦/ ٣٧/ ٣٩/ ٩٧ .
الخليل بن أحمد ٧٩/ ٨٠/ ١٠٢ / ١١٥/ ١٧٦/ ١٧٨/ ٢٠٩/ ٢٨٢/ ٣٤٧/ ٤٠١/ ٤٠٢

حرف الدال

الدامغاني ١٦

أبو دؤاد الأيادي ٢٠٢ / ٢٠٤ / ٢٠٦

دريد بن الصمة ١٩٢

ابن دريد ٥٨

الدماميني ٢٨١/ ٢٩١/ ٣١١

حرف الذال

ذو الإصبع العدواني ٤١٤/ ٤٦٠

ذو جدن الحميري ١٤٧/ ٣٦٢

ذو الخرق الطهوي ٥١/ ١٢٦/ ٤٤٧

ذو الرمة ٤٩/ ١٦٠

حرف الراء

رؤبة ٥٠/ ٧٦/ ٧٧/ ١٦٧/ ٣١٢/ ٣٢٩/ ٣٣٠/ ٣٣١/ ٣٣٣

ابن الربيع ٢٥١

ربيعة بن جشم ٢٧٨

الربيع بن ضبيع الفزاري ٣٣٥

الرضـــي ١٧١/ ١٧٢/ ١٧٧/ ١٧٩/ ١٨٧/ ١٨٨/ ٢٠٧/ ٢٢٢/ ٢٣٠ / ٢٥٨/ ٢٦١/ ٢٦٢/ ٣١٥/ ٣١٦/ ٣٢٩/ ٣٣٢/ ٣٥٥/ ٣٦٠ / ٣٦٢/ ٣٦٣/ ٣٦٦/ ٤٠٦/ ٤٠٨/ ٤١٠/ ٤٠٣/ ٤٣٣/ ٤٤٤/ ٤٥٨

رضي الدين الصغاني ٢٥

الرماني ٨٣/ ٤٣٦

رويشد بن كثير ١٠٩/ ٤٧٣

حرف الزاي

الزباء ٧٥

الزبرقان ١٦٤

ابن الزبعرى ١٩٠

الزجاج ٨٥/ ٨٧/ ٣٣٧/ ٤١٥/ ٤٢٣/ ٤٧٢/

الزجاجي ٣١١

الزمخشري ٥/ ٦/ ١٣/ ١٤/ ١٥/ ١٦/ ١٧/ ١٨/ ١٩/ ٢٠ /٢١/ ٢٢/ ٢٣/ ٢٦/ ٣٩/ ٤٣/ ٥١/ ٦٧/ ٧٩/ ٨٠/ ٨٩/ ٩٠/ ٩٣/ ٩٧/ ١٠١/ ٢٢٨/ ٣١٨/ ٣٣٢/ ٣٥٣/ ٤٠٨/ ٤١٦/ ٤١٧/ ٤٨٠/ ٤٨١/ ٤٨٣

زهير بن أبي سلمى ٤٩٨

أبو زيد الأنصاري ٤٧ / ٤٩ / ٥١ / ٨٥ / ١٦١ / ٢٨٢

زيد الخيل ١٤٨/ ٢٦٣/

زينب بنت الشعرى ١٨

حرف السين

أبو السخاء فتيان الحلبي ٢٨ / ٢٩ / ٣٠

ابن السراج ١٠/ ٤٦/ ٤٧/ ٥٧/ ٨١/ ٨٣/ ٩١/١٠٩ / ١٨١/ ١٨٢/ ١٨٣/ ٢١٢/ ٢١٨/ ٣٣٥/ ٣٥٤/ ٣٥٦/ ٣٦٧/ ٣٦٨/ ٣٦٩/ ٤٤٨/ ٤٨١

سحيم بن وثيل ٤٥٧

أبو سعد الشقاني ١٦

ابن السكيت ٧٨/ ٨٦

سلمى الهزلية ٥٢/ ٣٦٥

سليمان بن حسن بن علي ١٨

السنغاقي ٢٥

سيبويه ٧/ ١٠/ ١٦/ ٤٥/ ٤٩/ ٥٠/ ٥٨/ ٧٢/ ٧٩/ ٨٠/ ٨٦/ ١٠٦/ ١١٣/ ١١٤/١١٥/١١٦/ ١١٧/ ١١٨/ ١١٩/١٢٩/١٣٢/١٤٣/١٤٨/١٤٩/١٥٠/١٥٢/١٥٩/١٦٥/١٦٦/١٦٨/١٧٦/١٧٧/١٧٨/١٨٢/١٨٣/١٨٨/

١٨٩/ ١٩٢/٢١٧/ ٢١٩/ ٢٢٥/٢٢٦/٢٢٧/ ٢٢٩/ ٢٣٠/ ٢٤٣/ ٢٤٤/ ٢٤٨/ ٢٥١/ ٢٥٢/ ٢٥٥/ ٢٥٧/ ٢٥٨/ ٢٥٩/ ٢٦٢/ ٢٦٣/ ٢٦٦/ ٢٧٢/ ٢٧٣/ ٢٧٧/ ٢٧٩/ ٢٨١/ ٢٨٢/ ٢٨٣/ ٣٩٦/ ٣٩٧/ ٣٣١/ ٣٣٢/ ٣٣٥/ ٣٣٧/ ٣٣٨/ ٣٤٤/ ٣٤٨/ ٣٥٧/ ٣٦٧/ ٣٦٩/ ٣٧٠/ ٣٧٧/ ٣٧٩/ ٣٩٤/ ٤٠٠/ ٤٠١/ ٤٠٥/ ٤٠٧/ ٤٠٨/٤٠٩/ ٤١٠/ ٤١١/ ٤١٢/ ٤٢٤/ ٤٢٧/ ٤٢٨/ ٤٢٩/ ٤٣١/ ٤٣٢/ ٤٣٣/ ٤٣٤/ ٤٣٧/ ٤٣٨/ ٤٣٩/ ٤٤٣ / ٤٤٤/ ٤٥٣/ ٤٦٨/ ٤٧٠/ ٤٨٩/ ٤٩١/ ٤٩٧/ ٤٩٩/ ٥٠٠/ ٥٠١/ ٥٠٢ .

السيرافي ١٠/ ٧٠/ ٨٥/ ١٣٦/ ١٩٢/ ٢٠٨/ ٢٠٩/ ٢٣٣/ ٣٠٩/ ٣١٠/ ٣١١/ ٣٥٤/ ٣٦٠/٣٦٧/ ٣٦٩/ ٤٢٩/ ٤٣٠/ ٤٨٦

ابن السيرافي ١١٥/ ١٨٨/ ١٩٢/ ٢٢٥/ ٢٤٣/ ٢٨١/ ٢٩٦/ ٣٠٨/ ٣١٥/ ٣٤٨/ ٣٥٠/ ٣٩٨/ ٤٤٣/ ٤٧٤/ ٤٩٠

حرف الشين

الشاطبي ١٢٧/ ٤٥٠

الشريف ابن الشجري ١٦/ ١٦٨/ ١٨٥/ ١٨٨/ ١٨٩/ ١٩٠/ ١٩٥/ ١٩٦/ ١٩٩/ ٢٥١/ ٢٥٢/ ٢٥٥/ ٣٢٤/ ٣٢٦/ ٤١٨/ ٤٤٠

الشمني ٢٩١

الشهاب ٦

شوقي ضيف ٧٩

حرف الصاد

الصبان ١٠/ ١٢٢/ ١٧٢/ ٢١٥/ ٢٤٠/ ٢٤٥/ ٣٤٠/ ٣٤١/ ٣٤٣/ ٣٨٢/ ٣٨٨/ ٣٩٠/ ٤٢٠/ ٤٢٦

حرف الطاء

أبو طاهر سامان ١٧

طرفة بن العبد ٤٦/ ٢٠٨/ ٣٠١

طلحة بن مصرف ٣٤٥

حرف العين

عامر بن جوين الطائي ٤٦٧

عامر بن الطفيل ١٧١

أبو العباس أحمد البكري ٢٣

أبو العباس أحمد الخوراني ٢٣

أبو العباس أحمد المقدسي ٢٣

أبو العباس البيزوري ٣٠

أبو العباس المغربي ٣٠

عبد الله بن الطوال ١٢٢/ ٣٨٣

عبيد الله بن قيس الرقيات ١٩١

العجاج ١١٨/ ١٥٠/ ٢١١/ ٢٢٥/ ٢٢٦/ ٣١١/ ٤٩٧

العجلوني ٦

العجير السلولي ١٨١/ ١٨٣

عدي بن زيد ٣٧٥

ابن عدي ٦

عروة بن حزام ٣٥١

ابن عساكر ٦

العسكري ٧٥

ابن عصفور ١٠/ ٤٦/ ٥١/ ٥٦/ ٦٩/ ١١٠/ ١١٥/ ١١٦/ ١٣٧/ ١٤٨/ ١٥٠/ ١٥٢/ ١٥٨/ ١٦٠/ ١٦١/ ١٦٢/ ١٦٣/ ١٦٥/ ١٧١/ ١٧٢/ ١٧٧/ ١٧٩/ ١٨٢/ ١٨٥/ ١٨٨/ ١٩٥/ ٢٠٢/ ٢٠٣/ ٢٠٦/ ٢١٠/ ٢١٢/ ٢١٤/ ٢٢٨/ ٢٣٣/ ٢٣٩/ ٢٨١/ ٢٩٦/ ٢٩٨/ ٣٠٢/ ٣٠٦/ ٣١١/ ٣١٥/ ٣١٦/ ٣١٧/ ٣١٩/ ٣٢١/ ٣٢٢/ ٣٢٩/ ٣٣١/ ٣٣٣/ ٣٤٣/ ٣٤٥/ ٣٤٩/ ٣٥٠/ ٣٥٤/ ٣٥٥/ ٣٥٧/ ٣٧٣/ ٣٧٦/ ٣٨٢/ ٣٨٥/ ٣٩٤/ ٣٩٦/ ٤٠٢/ ٤٠٦/ ٤٠٨/ ٤٠٩/ ٤١١/ ٤٣٣/ ٤٣٥/ ٤٥٠/ ٤٦٢/ ٤٩٤

عفيف الدين ربيع الكوفي ٢٦

عقبة بن سابق ٢٠٣
ابـن عقيـل ١١١ / ١٢٢/ ١٣٦/ ١٥٠ /٢١١/ ٢١٢/ ٢١٦/ ٢٢٥/ ٢٤٠ / ٢٤٧/ ٢٦٣/ ٢٦٧/ ٢٩٥/ ٣٠٠/ ٣٣٥/ ٣٤٠/ ٣٤٣/ ٣٥٤/ ٣٥٨/ ٣٦٠ / ٣٨٢/ ٣٨٣/ ٣٨٧/ ٣٨٨ / ٤١٣/ ٤١٨/ ٤٢٠
أبو العلاء ٢١٤
علم الدين السخاوي ٢٣
علم الدين اللورقي ٢٤
علي بن بدال ٣٢٣
أبو علي الشلوبين ٢٢/ ٤٧١
علي بن عيسى بن وهاس ١٨
أبو علي الفارسي ٨١/ ١٣٨ / ١٨٢ / ١٨٤ / ١٩٤ / ٢١٣ / ٢١٥ / ٢١٦ / ٢٣٣ / ٣٧١ / ٤٢٤ / ٤٢٥ / ٤٤٠ / ٤٤٤/ ٤٤٨ / ٤٤٩ / ٤٨٧ .
علي بن محمد العمراني ١٧
ابن العماد الحنبلي ١٤ / ٢٦ / ٣٠ / ٣١/ ٣٥
أبو عمر الجرمي ٤١/ ٤٩ / ٨٥
عمر بن الخطاب ٦١٨
عمر بن أبي ربيعة ٢٤٣
أبو عمر عثمان(ابن الحاجب) ٢٤/ ٩٨/ ١٥٠ / ٣٤٠
أبو عمرو عامر بن الحسن ١٧
عمرو بن أبي قميئة ٣٩٧/ ٣٩٨
عمرو بن معد يكرب ٢٥٧
ابن عمرون ٢٤ / ٣٥
عنترة بن شداد ٣٣٧

العور بن براء ٣٣٦

العيني ٥١/ ٣٩/ ٤٦٢/ ٤٧١

حرف الفاء

ابن فارس ٧/ ١٠٦/ ١٠٧/ ١٢٤/ ١٢٩

فخر الدين الخوارزمي ٢١

فخر الدين الرازي ٢٢/ ٩٩

أبو الفرج يحيى الثقفي ٣١

الفــراء ٥٨ / ٨٤/ ١٥٧/ ١٥٨/ ٢٠٢/ ٢٠٤/ ٢٠٦/ ٢٠٩/ ٢٥٨/ ٢٦٦/ ٣١٠/ ٣١٥/ ٣١٦/ ٣٣٥/ ٣٣٦/ ٣٣٩/ ٣٤٤/ ٣٤٥/ ٣٦١/ ٤٦٥

الفرزدق ٥٢ / ١٥٧/ ١٦٥/ ٢٥٠/ ٣٨٨/ ٤٠٠ / ٤٠٤/ ٤٢٠/ ٤٦٠

أبو الفضل البقالي ١٧

أبو الفضل الطوسي ٣٠

الفضل بن عبد الرحمن القرشي ٢٢٩

حرف القاف

أبو القاسم فيره الشاطبي ٢٣

أبو القاسم اللورقي ٢٤/ ٩٩/ ١٠٢ / ١٠٣/ ١٠٤ / ١٠٥

القاسم بن معن ٧٠ / ٤٩٥

قتادة ٤٧

القرطبي ٤٧/ ٥٣

القزاز القيرواني ١٠/ ٤٠٥/ ٤٣١

القطامي ٤٨٤ / ٤٩٠

قطرب ٨٥

قعنب بن أم صاحب ٢٩٦

القفطي ١٦/ ٢٤/ ٢٧/ ٢٩/ ٣٠/ ٣٢/ ٣٥/ ٣٦/ ٣٧/ ٣٩/ ٩٦/ ٩٨/ ٩٩/ ١٠٠/ ١٠٣

قيس بن الخطيم ٣٤٧

قيس بن زهير ١٢٤

القيسي ١٦٢/١٦٣/ ٢٠٤/ ٢٥٤

حرف الكاف

أبو كبير الهذلي ٣٠٨

ابن كثير ١٣/ ٢٦/ ٣١

الكسائي ٤٩/ ٨٣/ ٨٤/ ٢٠٤/ ٢٠٥/ ٢٥٥ / ٢٧٦/ ٣١٠/ ٣٣٩/ ٣٤٠/ ٣٨٠

كعب بن جعيل ٣٧٦

كعب بن زهير ١١٠

الكميت بن زيد ٢٨٧ / ٢٩٥/ ٢٩٨

ابن كيسان ٨٤ / ٣٤٧/ ٣٤٩/ ٣٥٠/ ٤٤٠/ ٤٤١/ ٤٤٥/ ٤٦٨

حرف اللام

لبيد بن ربيعة العامري ٦٩/ ٣٤٩/ ٤٣٤

حرف الميم

المازني ٨٥ / ٢٣٣/ ٢٨٢/ ٢٨٣

المؤيد يحيى بن حمزة ٢٥

ابن مالك ٧/ ١٠/ ٢٥/ ٣٥/ ٤٦/ ٥٢/ ١٠٦/ ١٠٧/ ١٢٢/ ١٢٦/ ١٢٧/ ١٣٣/ ٢٠٣/ ٢٠٤/ ٢٠٦/ ٢٠٨/ ٢٢٢/ ٢٢٣/ ٢٣٠/ ٢٣٣/ ٢٣٩/ ٢٤٠/ ٢٤٣/ ٢٥٣/ ٢٥٤/ ٢٥٦/ ٢٥٨/ ٢٥٩/ ٢٦١/ ٢٦٣/ ٢٦٤/ ٢٦٧/ ٢٧٥/

٢٧٦/ ٢٨١/ ٢٨٤/ ٢٨٥/ ٢٨٦/ ٢٨٩/ ٢٩١/ ٢٩٢/ ٣٠٢/ ٣٧١ / ٣٧٥/ ٣٧٦/ ٣٧٩/ ٣٨٠/ ٣٨٨/ ٣٨٩/ ٣٩١/ ٣٩٢/ ٣٩٣/ ٤١٦/ ٤١٧/ ٤١٨/ ٤٢٠ ٤٢١/ ٤٢٥/ ٤٢٨/ ٤٣٠/ ٤٣١/ ٤٣٢/ ٤٤٩/ ٤٥٠/ ٤٥١/ ٤٥٤/ ٤٥٥٤/ ٤٥٦/ ٤٥٩/ ٤٦٥ / ٤٧٠/ ٤٧٦/ ٤٨٢/ ٤٨٩/ ٤٩٤/ ٥٠٠ / ٥٠١
مالك بن الحارث الهذلي ٤٧٥
المـــــبرد ١٠/ ٣٨/ ٤٦/ ٥٢/ ٦٩/ ٨٢/ ٩١/ ١٦٦/ ١٧٢/ ١٩١/ ١٩٤/ ١٩٦/ ١٩٧/ ١٩٨/ ٢٠٤/ ٢٠٦/ ٢١٧/ ٢١٩/ ٢٢٦/ ٢٢٩/ ٢٣٠/ ٢٦٢/ ٢٧٢/ ٢٧٣/ ٢٧٤/ ٢٧٦/ ٢٨٢/ ٢٨٨/ ٢٩٢/ ٣٠٥/ ٣٠٦/ ٣٠٧/ ٣١٥/ ٣١٧/ ٣٢٥/ ٣٣٥ / ٣٣٨/ ٣٤٨/ ٣٧٠/ ٣٧١/ ٣٧٧/ ٣٩٤/ ٤٣٠/ ٤٣٥/ ٤٣٨/ ٤٤٠/ ٤٤١/ ٤٤٥/ ٤٥٨/ ٤٧٢/ ٤٥٧/ ٥٠٠/ ٥٠١/ ٥٠٢
المتنبي ٣٥١/ ٣٥٢/ ٣٥٣
المثقب العبدي ٣٢٣
مجيب الدين المعروف بابن النجار البغدادي ٢٤
أبو المحاسن البراز ١٧
أبو المحاسن الطويلي ١٧
محمد الأمير ١٣٢/ ٢٢٣/ ٢٩٢/ ٤٤٩
أبو محمد التكريتي ٣١
محمد بن حبيب ١٥٧/ ١٦٤
أبو محمد الحريري ١٦/ ٣١
محمد حماسة ١٠٦/ ١٣٥
محمد بن سعد الديباجي ٢٢
أبو محمد صدر الأفاضل ٢٣/ ٩٨
أبو محمد الضرير ٢٤
محمد بن عبد الملك البلخي ١٨
محمد بن أبي القاسم ١٧

محمد بن محمد الفرحاني ٢٥
المرار الأسدي ٤٥/ ٤٦
ابن المستوفي ١٧٠
أبو مضر الضبي ١٤ / ١٥
ابن معطي ١٢٢/ ١٧٣/ ١٨٨/ ٢٤٣/ ٢٨٠/ ٢٨١/ ٤٢٣/ ٤٣٥
مكحول ٦٧
منتجب الدين ٢٤
أبو منصور الجواليقي ١٦
أبو منصور الحارثي ١٦
ابن منظور ٢٠٣ / ٢٠٦
منظور بن مرثد ١٤٦/ ٢٧٦/ ٣٣٠
الميداني ٧٥ / ١٦٩

حرف النون

النابغة الجعدي ٤٠٩
النابغة الذبياني ١٥٢/ ٣١٠/ ٤٧٦
ناصر الدين الأسد ٣٤٧
نجم الدين الأذكاني ٢٥
أبو النجم العجلي ٢١٦
نظام الدين ٤٨٢
النعساني ٢١/ ٢٦
النمر بن تولب ١٩٥/ ١٩٧/ ٤٠٩

نور الدين محمود بن زنكي ٣٧

حرف الهاء

ابن هشام ١٣٢/ ١٦٩/ ١٩٩/ ٢١٨/ ٢٢٨/ ٤٦١/ ٤٨٨/ ٥٠١

هلال بن أمية ٢٨٥

حرف الواو

ابن ولاد ١٩٥/ ١٩٦/ ١٩٧/ ٢٨٣/ ٣٢٤/ ٣٢٥/ ٣٤٢/ ٣٤٣/ ٣٤٤/ ٤٣٣

الوليد بن نهيك ٢٨٧

حرف الياء

ياقوت الحموي ١٧/ ٣٦

يزيد بن ضبة ٣٣٥

أبو يوسف يعقوب بن علي البلخي ١٨

يونس ٨٥/ ٢٨٣/ ٤٠٢

** لم أثبت ابن يعيش في الفهرس لأنه لا تخلو صفحة من الرسالة من اسمه.

المصادروالمراجع

• **القرآن الكريم** كتاب الله "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد".

• **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع** للإمام الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠هـ.

للشيخ شهاب الدين أبي شامة المقدسي . ت ٦٦٥ هـ تحقيق د/ إبراهيم عطوة عوض شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

• **اتفاق المباني وافتراق المعاني تأليف: أبي الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض تقي الدين المصري . ت ٦١٤ هـ** . دار عمار عمان ط أولى تحقيق يحيى عبد الرءوف جبر.

• **الآحاد والمثاني** تأليف أحمد بن عمرو بن الضحاك أبي بكر الشيباني ت ٢٨٧ هـ تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة ، دار الراية، الرياض ط أولى ١٩٩١ م.

• **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبى حيان الأندلسي ت ٧٤٥ هـ تحقيق وشرح د/ رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب ط أولى ١٩٩٨ م مطبعة المدني.

• **الأصمعيات** اختيار الأصمعي(أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك) تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون ط ٤ دار المعارف مصر.

• **إعجاز القرآن للباقلاني** أبى بكر محمد الطيب تحقيق السيد أحمد صقر ط ٤ دار المعارف.

• **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** تأليف إمام اللغة والأدب أبى عبد الله الحسين ابن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ مكتبة المتنبي القاهرة طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر أباد.

• **الأعلام** قاموس تراجم تأليف/ خير الدين الزركلي ت ١٤١٠ هـ مطبعة دار العلم للملايين بيروت ط ١٠ .

• **الإغفال** وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبى إسحاق الزجاج ت ٣١١ هـ تصنيف العلامة أبى على الحسن بن أحمد الفارسي ٣٧٧ هـ تحقيق وتعليق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

• **الاقتراح للحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ حققه طه عبد الرءوف سعد** .

• **الإقليد** شرح المفصل تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي المتوفى سنة ٧٠٠ هـ ـ ١٣٠١ م تحقيق ودراسة الدكتور محمود أحمد على أبو كتة الدراويش.

• **أمالي السهيلي** أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي تحقيق محمد إبراهيم البنا.

• **أمالي ابن الشجرى** هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسينى العلوى ٤٥٠ـ ٥٤٢ تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢ م .

• **الأمالي فى المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية** للإمام أبى القاسم عبد الرحمن ابن القاسم الزجاج الناشر دار الكتاب العربي بيروت ط٢ **سنة** ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٣ م .

• **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع آيات القرآن.** تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. ت ٦١٦ هـ. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• **إنباه الرواة على أنباه النحاة** تأليف الوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي بالقاهرة مؤسسة الكتاب الثقافية ط أولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م بيروت.

• **الانتصار لسيبويه على المبرد** لأبى العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي المتوفى سنة ٣٣٢ هـ دراسة وتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطاني مؤسسة الرسالة ط أولى ١٩٩٦ م.

• **الأنساب** لأبى سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢ هـ تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي ط أولى سنة ١٤٠٨ هـ دار الجنان بيروت.

• **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنباري النحوي المولود سنة ٥١٣ والمتوفى سنة ٥٧٧ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

• **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

• **الإيضاح العضدي** تأليف أبى على الحسن بن أحمد الفارسي ٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود ط٢ دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.

• **البداية والنهاية** للإمام الحافظ أبى الفداء إسماعيل ابن كثير ـ دار التقوى للنشر والتوزيع ط أولى ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م.

• **البسيط في شرح جمل الزجاجى** لابن أبى الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشى الأشبيلى السبتى ٥٩٩ ـ ٦٨٨ هـ تحقيق ودراسة د/ عياد بن عيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي ط أولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م .

• **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة** للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق د/ على محمد عمر الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .

• **تأويل مشكل القرآن** بشرح وتحقيق السيد أحمد صقر مكتبة ابن قتيبة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

• **تخليص الشواهد في تلخيص الفوائد** لابن هشام الأنصاري تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد.

• **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ألفه أبو حيان الأندلسي حققه الأستاذ الدكتور / حسن هنداوي دار القلم دمشق ط أولى ٢٠٠٢ م.

• **الترغيب والترهيب** لابن المنذري دار الكتب بيروت تحقيق إبراهيم شمس الدين ط ١ ١٤١٧ هـ.

• **التكملة وهى الجزء الثاني من الإيضاح العضدي** تأليف أبى على الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود الناشر عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض.

• **الجامع لأحكام القرآن** لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ـ القاهرة ـ مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م.

• **الجامع لشعب الإيمان تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. ت ٤٥٨ هـ تحقيق مختار أحمد الندوي ط ١، ١٤٢٣ هـ.**

• **جمهرة الأمثال** الشيخ الأديب أبو هلال العسكري دار الفكر بيروت ١٤٠٨ هـ.

• **حاشية أبي العباس** سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج على شرح الإمام أبى زيد سيدي عبد الرحمن المكودي وبهامشه تعليقات الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• **حاشية شرح الفاكهي لقطر الندى** تأليف يس بن زين الدين الحمصي الشافعي ت ١٠٦١ هـ وبأعلى الصحائف/ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن على الفاكهي طـ ٢ سنة ١٩٧١م .

• **حاشية الشمني** حاشية العلامة الشمنى على مغنى اللبيب لابن هشام المسماة بالمنصف من الكلام على مغني اللبيب وبهامشها شرح الإمام محمد بن أبى بكر الدماميني على متن المغنى المطبعة البهية بمصر.

• **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ومعه شرح الشواهد للعيني ط أولى سنة ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م ملتزموا الطبع والنشر أصحاب دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

• **حاشية الصاوي علي الجلالين**. دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.

• **الحجة في علل القراءات السبع** لأبى على الحسن بن أحمد الفارسي تحقيق على النجدي ناصف ـ د/ عبد الحليم النجار ـ د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ مراجعة محمد على النجار طـ[٢] مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

• **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠ ـ ١٠٩٣ شرح وتحقيق/ عبد السلام محمد هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م طـ٢ .

• **الخصائص** صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى ـ تحقيق/ محمد على النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب طـ٤ (١٩٩٩ م).

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- **ديوان أراجيز رؤبة** مجموعة أشعار العرب.
- **ديوان الأعشى** دار بيروت للطباعة والنشر.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت** دار صادر بيروت تحقيق سجيع جميل الجبيلي ط ١ ١٩٩٨ .
- **ديوان بشر بن أبي خازم** بدون.
- **ديوان تأبط شرا** إعداد طلال حرب دار صادر بيروت ط ١ ١٩٩٦ .
- **ديوان جميل بثينة** تحقيق مهدي محمد ناصر الدين دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٩٨٧
- **ديوان حسان بن ثابت** الأنصاري الخزرجي شرح محمد العناني مطبعة السعادة.
- **ديوان الحطيئة** رواية ابن الأعرابي. المؤسسة العربية للطباعة بيروت لبنان.
- **ديوان ذي الإصبع العدواني** تحقيق عبد الوهاب العدواني الموصل ١٩٧٣.
- **ديوان الزمخشري** عبد الستار ضيف مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ط أولى ٢٠٠٤م.
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** صنعه نفطويه تحقيق عبد العزيز الميمني مطبعة دار الكتب المصرية.
- **ديوان شعر ذي الرمة** تصحيح كاريل هنري كمبريج ١٩١٩م.
- **ديوان طرفة بن العبد** بدون
- **ديوان طرفة بن العبد** تحقيق على الجندي دار الفكر العربي .
- **ديوان عامر بن الطفيل** دار بيروت للطباعة والنشر.

• **ديوان العباس بن مرداس** تحقيق د/ يحيى الجبوري مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ١٩٩٢

• **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** تحقيق د/ محمد يوسف نجم بيروت ١٣٧٨هـ -١٩٥٨م.

• **ديوان العجاج** رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي قدم له وحققه د/ سعدي ضناوي دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٧م.

• **ديوان عمر بن أبي ربيعة** تصحيح بشير يموت ط ١ المطبعة الوطنية في بيروت.

• **ديوان عمرو بن قميئة** تحقيق حسن كامل الصيرفي.

• **ديوان الفرزدق** تحقيق علي قاعود.

• **ديوان القطامي** تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت ١٩٦٠.

• **ديوان قيس بن الخطيم** تحقيق د/ ناصر الدين الأسد مكتبة دار العروبة ط ١ ١٩٦٢ .

• **ديوان لبيد بن ربيعة** دار صادر بيروت.

• **ديوان النابغة الذبياني** تحقيق أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي المكتبة الأهلية في بيروت.

• **ديوان الهذليين** نسخة مصورة عن دار الكتب ١٩٦٥ .

• **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين** تأليف العالم العارف بالله محيي الدين زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي. طبعة علمية محققة ومخرجة الأحاديث دار الكتب الصافية. الناشر مكتبة التراث الإسلامي.

• **سنن البيهقي الكبرى** أحمد بن الحسين بن على بن موسى أبو بكر البيهقي ت ٤٥٨ هـ ـ مكتبة دار الباز مكة المكرمة، تحقيق محمد عبد القادر عطا .

• **سنن الترمذي** تحقيق أحمد شاكر إحياء التراث بيروت.

• **سيبويه والضرورة الشعرية** د/ إبراهيم حسن إبراهيم ط أولى ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

• **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** للمؤرخ الفقيه الأديب أبى الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩ هـ ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.

• **شرح أبيات سيبويه** مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق تأليف/ أبى محمد يوسف ابن أبى سعيد السيرافي ــ ت ٣٨٥ ـ حققه وقدم له د/ محمد على سلطاني مطبعة الحجاز بدمشق.

• **شرح أبيات مغنى اللبيب** صنفه عبد القادر عمر البغدادي ١٠٣٠ـ ١٠٩٣ هـ ـ حققه عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق ط أولى ١٧٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ـ مطبعة زيد بن ثابت.

• **شرح ألفية ابن مالك** لابن الناظم أبى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية ـ حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد ـ مطبعة دار الجيل بيروت.

• **شرح ألفية ابن معطى** عبد العزيز جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي ٦٢٨ـ ٦٩٦ هـ تحقيق ودراسة د/ على موسى الشوملى ـ الناشر مكتبة الخريجى ـ ط أولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

• **شرح التسهيل لابن مالك** جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد د/ محمد بدوى المختون ـ هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط أولى ١٩٩٠ م

• **شرح التصريح على التوضيح للإمام خالد بن عبد الله الأزهري** على ألفية ابن مالك في النحو للعلامة جمال الدين أبى محمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ـ دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.

• **شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي ـ تحقيق وتعليق/ محمد فؤاد عبد الباقي ـ عالم الكتب بيروت.

• **شرح ديوان جرير** تأليف محمد إسماعيل الصاوي/ وتفسيرات أبي جعفر محمد بن حبيب ط ١ بدون .

• **شرح ديوان رئيس الشعراء** أبي الحارث الشهير بامرىء القيس، مطبعة هندية.

• **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** دار الكتب المصرية صنعه الإمام ثعلب.

• **شرح ديوان الفرزدق** شرحه إيليا الحاوي دار الكتاب اللبناني ط ١ ١٩٨٣ .

• **شرح ديوان كعب بن زهير** للسكري دار الكتب المصرية ط ١ ١٩٥٠ .

• **شرح شافية ابن الحاجب** الشيخ رضي الدين محمد أبو الحسن الاستراباذى النحوي المتوفى سنة ٦٨٦ هـ مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ ـ دار الكتب العلمية حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة محمد نور الحسن ـ محمد الزفزاف ـ محمد محي الدين عبد الحميد .

• **شرح شذور الذهب** لابن هشام الأنصاري المكتبة العصرية بيروت.

• **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري ، الهمداني المولود في ٦٩٨ هـ والمتوفى في ٧٦٩هـ ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث طـ٢٠ .

• **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لجمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ـ تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوسري.

• **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** لأبى بكر محمد بن القاسم الأنباري ٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ تحقيق/ عبد السلام محمد هارون طـ٥ دار المعارف.

• **شرح قطر الندى وبل الصدى** صنفه جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري وبهامش القطر كتاب بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات ـ تأليف/ بركات سعيد هبود ـ دار الفكر للطباعة والنشر.

• **شرح كافية ابن الحاجب** تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى المتوفى سنة ٦٨٦ هـ تحقيق أحمد السيد أحمد ـ المكتبة التوفيقية.

• **شرح الكافية الشافية لابن مالك** جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني ـ حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدى ـ دار المأمون للتراث.

• **شرح كتاب سيبويه** لأبى سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ تحقيق ا د/ محمد عونى عبد الرءوف ـ دار الكتب والوثائق القومية مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

• **شرح اللمع في النحو** لأبى زكريا يحي بن على الخطيب التبريزي ٤٢١ ـ ٥٠٢ هـ تحقيق د/ السيد تقي عبد السيد ط أولى ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م

• **شعب الإيمان للبيهقي** أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ طبعة أولى ١٤١٠ هـ تحقيق محمد السعيد بسيونى زغلول.

• **شعر الأخطل** رواية السكري عن ابن حبيب عن ابن العرابي. بيروت المكتبة الكاثوليكية.

• **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥هـ شرح وتحقيق السيد أحمد صقر / الهيئة العامة لقصور الثقافة.

• **صحيح مسلم بشرح النووي** ــ الدار الثقافية العربية ـ بيروت ط أولى ١٣٤٧ هــ ـ ١٩٢٩ م

• **ضرائر الشعر لابن عصفور الأشــبيلي** تحقيق/ السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

• **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشــر** تأليف محمود شكري الألوسي البغدادي شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي ـ دار الآفاق العربية ط أولى ١٩٩٨ م .

• **ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) تحقيق محمد ناصر الدين الألبــاني. ط ٢ ، ١٣٩٩ هــ . المكتب الإسلامي.**

• **طبقات المفسرين** عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي ـ مكتبة وهبة القاهرة ـ ط أولى ١٣٩٦ هـ تحقيق على محمد عمر.

• **العمدة لابن رشيق** تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

• **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** للحافظ بن حجر العسقلاني وثق نصوصه وحقق أصوله وضبط أحاديثه ووضع فهارسه طه عبد الرءوف سعد ـ الناشر دار الغد العربي ـ ط أولى ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م .

• **فصل المقال في كتاب الأمثال للبكري**. بدون.

• **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له د/** محمد عبد الخالق عظيمة الأستاذ بجامعة الأزهر ط أولى ١٩٧٥ م

• **الفوائد والقواعد** عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى ٤٤٢ هــ دراسة وتحقيق د/ عبد الوهاب محمود الكحلة مؤسسة الرسالة ـ ط أولى ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م

• **القاموس المحيط** للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي الشيرازي ط أولى المطبعة الحسينية المصرية ١٣٣٠هـ.

• **الكامل في اللغة والأدب** للعلامة أبى العباس محمد بن يزيد المعروف بـ المبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ـ تغاريد بيضون نعيم زرزور دار الكتب العلمية ـبيروت لبنان.

• **كتاب الأشباه والنظائر في النحو** ألفه/ أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي ٨٤٩ ـ ٩١١ هـ حققه طه عبد الرءوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية.

• **كتاب البيان في شرح اللمع لابن جنى** إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ـ دراسة وتحقيق د/ علاء الدين حمويه ـ دار عمار للنشر والتوزيع ط أولى ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م

• **كتاب سيبويه** وبهامشه تقريرات من شرح أبى سعيد السيرافي وبأسفل الصحيفة شرح الشواهد المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) لمؤلفه يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ط أولى ١٣١٧ هـ بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية.

• **كتاب سيبويه** تحقيق عبد السلام هارون.

• **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر** تصنيف/ أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. تحقيق علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد ٢١.

• **كتاب العنوان في القراءات السبع** لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقريء الأنصاري الأندلسي المتوفى ٤٥٥هـ، حققه وقدم له: الدكتور/ زهير زاهد، الدكتور/ خليل العطية ، عالم الكتب.

• **كتاب المقتضب** صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة الأستاذ بجامعة الأزهر ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي.

• **كتاب المقصور والممدود** تأليف أبى العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي المتوفى سنة ٣٣٢ هـ عنى بتصحيحه/ السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي طـ ٢ ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م الناشر مكتبة الخانجي القاهرة.

• **كتاب النوادر في اللغة** لأبى زيد الأنصاري تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد ط أولى ١٤٠١ هـ ـ دار الشروق.

• **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** حاجى خليفة ١٠٦٧ هـ ـ دار إحياء التراث العربي.

• **لسان العرب لابن منظور** دار المعارف.

• **لغة الشعر** دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ـ دار الشروق ط أولى ١٩٩٦ م

• **اللهجات العربية في التراث** تأليف د/ أحمد علم الدين الجندي ـ الدار العربية للكتاب.

• **ما يجوز للشاعر في الضرورة** للقزاز القيرواني ٣٢٢ ـ ٤١٢ هـ حققه وقدم له ووضع فهارسه د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي ـ الزهراء للإعلام العربي ط أولى ١٩٩٢ م

• **ما يحتمل الشعر من الضرورة** تأليف أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت ٣٦٨ هـ تحقيق عوض بن حمد القوزي ط ١ / ١٤٠٩ .

• **ما ينصرف وما لا ينصرف** تأليف: أبي إسحاق الزجاج تحقيق هدى محمود قراعة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

• **مجمع الأمثـــال** تأليف أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت ٥١٨ هـ دار المعرفة ـ بيروت ـ تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد.

• **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح ـ مكتبة المتني بالقاهرة ١٩٨٨ م

• **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها** تأليف / أبى الفتح عثمان بن جنى ـ بتحقيق على النجدي ناصف د/ عبد الحليم النجار د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى.

• **المحصل في شرح المفصل** دراسة وتحقيق الباحث عبد الباقي عبد السلام ، رسالة دكتوراة ١٩٨٢ ، مكتبة كلية اللغة العربية القاهرة.

• **المدارس النحوية** شوقى ضيف ـ الطبعة الخامسة دار المعارف.

• **المذكر و المؤنث لأبى بكر بن الأنباري ٣٢٨هـ** حققه و علق عليه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة راجعه ووضع فهارسه د/ رمضان عبد التواب ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث.

• **المذكر والمؤنث** لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ١٤٤ -٢٠٧هـ.حققه وقدم له وعلق عليه: د/ رمضان عبد التواب. مكتبة دار التراث.

• **المزهر في علوم اللغة** جلال الدين السيوطي ت ٩١١ تحقيق فؤاد على منصور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط أولى ١٩٩٨م .

• **المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ت ٣٧٧هـ تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد . ط١ ، ١٤٠٥ هـ.**

• **المسائل الشيرازيات** ألفه أبو على الفارسي حققه أ د/ حسن بن محمود هنداوي كنوز اسبيليا للنشر و التوزيع

• **المسائل العسكرية** لأبى على الفارسي ٣٧٧هـ تحقيق و دراسة د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط أولى سنة ١٤٠٣هـ **١٩٨٢م**

• **المسائل المنثورة** لأبى على الحسن بن عبد الغفار الفارسي تحقيق و تعليق د/ شريف عبد الكريم النجار ـ دار عمار للنشر والتوزيع ط أولى ٢٠٠٤م

• **المساعد على تسهيل الفوائد** شرح منقح وصفى للإمام الجليل بهاء الدين عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق و تعليق د/ محمد كامل بركات دار الفكر ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

• **المستقصي في أمثال العرب للزمخشري**. دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ ، ١٩٨٧ .

• **مسند الشهاب** تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، حققه حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .

• **مصنف ابن أبى شيبة** المؤلف أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة الكوفي ت ٢٣٥ هـ تحقيق كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط أولى ١٤٠٩ هـ .

• **المصنف للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني . ت ٢١١ هـ. تحقيق أيمن نصر الدين دار الكتب العلمية ط ١ ، ١٤٢١ هـ.**

• **معانى القرآن** صنفه الأخفش الأوسط الإمام سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المتوفى سنة ٢١٥ هـ، حققه د/ فائز فارس ـ ط٢ / **١٩٨١**

• **معاني القرآن** تأليف أبى زكريا يحي بن زياد الفراء ١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ تحقيق / أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار، دار الكتب والوثائق القومية مركز تحقيق التراث ط٣ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ **م** مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

• **معجم الأدباء** لياقوت الحموي، الطبعة الأخيرة ـ سلسلة الموسوعات العربية ـ مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

• **معجم المؤلفين** تراجم مصنفي الكتب العربية د/ عمر رضا كحالة مطبعة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الناشر مكتبة المثنى بيروت.

• **المعجم الوسيط** مجمع اللغة العربية قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار.أشرف على طبعه عبد السلام هارون مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية.

• **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١ هـ حققه وفصله وضبط غرائبه محمد محي الدين عبد الحميد.

• **المفصل في علم العربية** تأليف الأستاذ الإمام الأجل فخر خوارزم أبى القاسم محمود ابن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبى فراس النعساني الحلبي طـ٢ ـ دار الجيل بيروت لبنان.

• **المقرب ومعه مثل المقرب** تأليف أبى الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الحضرمي الأشبيلي المتوفى سنة٦٦٩هـ تحقيق ودراسة / عادل أحمد عبد الجواد ، على محمد عوض، منشورات محمد على بيضون دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

• **الممتع في التصريف** لابن عصفور الأشبيلي ٦٦٩ هـ تحقيق د/ فخر الدين قباوة منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – طـ ٤ (١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م).

• **منار السالك إلى أوضح المسالك تأليف محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة.**

• **المنصف** شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوي لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق/ إبراهيم مصطفى عبد الله أمين.

• **النشر في القراءات العشر . تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) . ت ٨٣٣ هـ ، مراجعة علي محمد الضباع.**

• **النهاية في غريب الحديث** لابن الأثير الجزري المكتبة العلمية بيروت. ط ١، ١٣٩٩هـ

• **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** تأليف إسماعيل باشا البغدادي ـ ١٣٣٩ هـ مطبعة دار إحياء التراث العربي، الناشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

• **همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع** جمال الـدين عبـد الـرحمن بـن أبـى بكـر السـيوطي تحقيق/ أحمد شمس الدين منشورات محمد على بيضون ـ دار الكتب العلميـة ـ بـيروت لبنان.

• **وفيات الأعيان وأبناء الزمان** تأليف/ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بـن أبـى بكر بن خلكان ٦٠٨ ـ ٦٨١ هـ دار الثقافة بيروت تحقيق د/ إحسان عباس.

• **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر** للثعـالبي تحقيـق د/ مفيـد محمـد قميحـة دار الكتـب العلمية بيروت ط ١ .

• **ابن يعيش وشرح المفصل** د/ عبد اللطيف محمد الخطيب. جامعة الكويت ١٩٩٩ .

فهـــــرس الموضـــــوعات

م	الموضـــــوع	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	٤
٢	**منهج البحث**	١٠
٣	**القسم الأول**	١٢
٤	**الفصل الأول : مع الزمخشري صاحب المفصل**	١٣
٥	اسمه–كنيته–لقبه–مولده	١٣
٦	نشأته–أساتذته–إقامته بخوارزم	١٥
٧	رحيله إلى بخارى	١٥
٨	تلاميذه	١٦
٩	تلاميذه بزمخشر–طبرستان–أبيورد	١٧
١٠	سمرقند–خوارزم	١٧
١١	مؤلفاته	١٨
١٢	في العلوم الدينية	١٩
١٣	في اللغة	١٩
١٤	في النحو	٢٠
١٥	في العروض	٢٠
١٦	في الأدب	٢٠
١٧	الغرض من تأليفه المفصل	٢١
١٨	موضوعاته	٢٢
١٩	شُرَّاحه	٢٢
٢٠	شُرَّاح أبياته	٢٥
٢١	وفاة الزمخشري	٢٦
٢٢	**الفصل الثاني : مع ابن يعيش وشرح المفصل**	٢٧
٢٣	**المبحث الأول**	٢٧

م	الموضـــــــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
٢٤	اسمه–مولده	٢٧
٢٥	نشأته	٢٩
٢٦	شيوخه في حلب/في الموصل/في حلب مرة أخرى/دمشق	٢٩
٢٧	رحلاته العلمية–رحلة العراق	٣١
٢٨	رحلة دمشق	٣٢
٢٩	حلقاته العلمية	٣٢
٣٠	مكانته العلمية	٣٣
٣١	تلاميذه	٣٤
٣٢	أخلاقه وصفاته	٣٧
٣٣	مؤلفاته	٣٩
٣٤	مذهبه النحوي	٤٠
٣٥	تاريخ شرح ابن يعيش للمفصل	٤٢
٣٦	سبب شرحه للمفصل	٤٣
٣٧	**المبحث الثاني**	٤٤
٣٨	الأصول النحوية عند ابن يعيش	٤٤
٣٩	السماع	٤٤
٤٠	القياس	٤٨
٤١	الإجماع	٥٣
٤٢	استصحاب الحال	٥٤
٤٣	الاستحسان	٥٤
٤٤	الاستدلال بالأولى	٥٥
٤٥	العرف	٥٦
٤٦	الاستقراء	٥٦
٤٧	الحمل على الظاهر	٥٧

م	الموضـــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
٤٨	المحذوف له حكم الملفوظ	٥٨
٤٩	خلع الأدلة	٥٩
٥٠	أحسن الأقبحين	٥٩
٥١	**المبحث الثالث**	٦٠
٥٢	القرآن الكريم	٦٠
٥٣	الأحاديث النبوية	٦٦
٥٤	الأشعار والقوافي	٦٩
٥٥	الأمثال	٧٣
٥٦	أقوال العرب	٧٦
٥٧	**المبحث الرابع**	٧٩
٥٨	مصادر شرح المفصل	٧٩
٥٩	منهج ابن يعيش في شرح المفصل	٨٩
٦٠	مكانة ابن يعيش بين شُرَّاح المفصل	٩٦
٦١	**المبحث الخامس**	١٠١
٦٢	المقارنة بين شرح المفصل وبعض الشروح	١٠١
٦٣	**الفصل الثالث**	١٠٦
٦٤	**المبحث الأول: مفهوم الضرورة عند النحاة**	١٠٨
٦٥	ابن يعيش	١٠٨
٦٦	سيبويه	١١٣
٦٧	ابن جني	١٢٠
٦٨	ابن فارس	١٢٤
٦٩	ابن مالك	١٢٦
٧٠	الضرورة بين البصريين والكوفيين	١٢٩
٧١	خلاصة هذه الآراء	١٣٢

رقم الصفحة	الموضـــــــــــــــــــــــــــــوع	م
١٣٩	تعقيب على ما سبق	٧٢
١٤٢	**المبحث الثاني**	٧٣
١٤٢	الأصول النحوية التي بنيت عليها الضرورة	٧٤
١٤٩	**المبحث الثالث**	٧٥
١٤٩	وجه الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش	٧٦
١٥٣	**المبحث الرابع**	٧٧
١٥٣	أنواع الضرائر في شرح المفصل	٧٨
١٥٤	**القسم الثاني**	٧٩
١٥٤	الضرائر الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش	٨٠
١٥٥	**الفصل الأول: ضرائر النقص**	٨١
١٥٧	نقص الحركة: إسكان عين "فُعل"	٨٢
١٦٤	نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص المنصوب	٨٣
١٧١	نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص المعتل المنصوب	٨٤
١٧٥	نقص الحرف	٨٥
١٧٦	حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى	٨٦
١٨١	حذف الواو من هو والياء من هي	٨٧
١٨٧	حذف التنوين لالتقاء الساكنين	٨٨
١٩٢	حذف ما من إما	٨٩
٢٠١	حذف نون التثنية	٩٠
٢٠٧	حذف نون التوكيد من الفعل	٩١
٢١١	نقص حرفين من آخر الكلمة	٩٢
٢٢١	حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط والمبتدأ معا	٩٣
٢٢٥	حذف يا من اسم الجنس المعين	٩٤
٢٢٩	حذف العاطف بعد إياك	٩٥

م	الموضـــــــوع	رقم الصفحة
٩٦	العطف على المضمر المجرور بدون إعادة الجار	٢٣٢
٩٧	العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المستتر	٢٤٢
٩٨	حذف ضمير الشأن من "إن وأخواتها"	٢٤٩
٩٩	حكم اجتماع نون الوقاية ونون النسوة	٢٥٧
١٠٠	حذف نون الوقاية من ليت	٢٦٣
١٠١	حذف لام الأمر وإبقاء عملها	٢٦٩
١٠٢	حذف الفاء من جواب الشرط	٢٨٠
١٠٣	حذف الفاء الواقعة في جواب أما	٢٨٧
١٠٤	**الفصل الثاني: ضرائر الزيادة**	٢٩٤
١٠٥	فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام	٢٩٥
١٠٦	ضم عين فعل	٣٠٠
١٠٧	زيادة الحرف	٣٠٣
١٠٨	إثبات النون في جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بالضمير	٣٠٤
١٠٩	صرف ما لا ينصرف	٣٠٨
١١٠	تنوين العلم الموصوف بابن المضاف إلى علم	٣١٤
١١١	إثبات ألف أنا في الوصل إجراء له مجرى الوقف	٣١٩
١١٢	رد اللام المحذوفة عند التثنية	٣٢٣
١١٣	تضعيف الآخر وصلا، إجراء له مجرى الوقف	٣٢٩
١١٤	إثبات النون في مائتين ونصب التمييز بها	٣٣٥
١١٥	مد المقصور	٣٤٢
١١٦	قطع همزة الوصل	٣٤٧
١١٧	إثبات هاء السكت حال الوصل	٣٥١
١١٨	إجراء المعتل مجرى الصحيح	٣٥٤
١١٩	زيادة الكلمة	٣٥٩

م	الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
١٢٠	الجمع بين العوض والمعوض	٣٦٠
١٢١	إضافة العدد اثنين إلى المعدود	٣٦٤
١٢٢	الجمع بين الفاعل الظاهر ومميزه	٣٦٧
١٢٣	**الفصل الثالث: ضرائر التقديم والتأخير**	٣٧٤
١٢٤	تقديم الاسم على الفعل	٣٧٥
١٢٥	تقديم "من" على أفعل التفضيل	٣٨٧
١٢٦	الفصل بين العدد ومميزه المنتصب بالجار والمجرور	٣٩٢
١٢٧	الفصل بين المتضايفين	٣٩٧
١٢٨	**الفصل الرابع: ضرائر الإبدال**	٤٠٣
١٢٩	إبدال الحرف من الحرف	٤٠٣
١٣٠	إبدال الألف من الهمزة	٤٠٤
١٣١	إبدال الياء من الحرف الصحيح	٤٠٨
١٣٢	إبدال الكلمة من الكلمة	٤١٣
١٣٣	وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل	٤١٣
١٣٤	وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل	٤١٨
١٣٥	إبدال الحكم من الحكم	٤٢٢
١٣٦	مجيء سبحان مفردا منونا	٤٢٣
١٣٧	دخول حرف النداء على الألف واللام	٤٢٦
١٣٨	استعمال سواء اسما كغير	٤٣٣
١٣٩	عدم تكرار لا مع كونها ملغاة	٤٤٠
١٤٠	دخول الألف واللام على الفعل المضارع	٤٤٧
١٤١	الجزم بإذا	٤٥٢
١٤٢	تحريك نون الجمع بالكسر بدل الفتح على أصل التحريك لالتقاء الساكنين	٤٥٧
١٤٣	جمع ما كان على وزن أفعل فعلاء جمعا سالما	٤٦٤

م	الموضـــــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
١٤٤	تذكير المؤنث وتأنيث المذكر	٤٦٧
١٤٥	استعمال تفعيل بدل من تفعلة	٤٧٩
١٤٦	جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة	٤٨٤
١٤٧	إهمال عمل لم	٤٩٢
١٤٨	إدخال الكاف على الضمير المتصل	٤٩٦
١٤٩	رفع جواب الشرط الواجب جزمه	٤٩٨
١٥٠	**خاتمة البحث ونتائجه**	٥٠٣
١٥١	**الفهارس:**	٥١٢
١٥٢	فهرس الآيات القرآنية	٥١٣
١٥٣	فهرس الأحاديث النبوية	٥٢٩
١٥٤	فهرس الأمثال	٥٣٢
١٥٥	فهرس أقوال العرب	٥٣٣
١٥٦	فهرس الأشعار	٥٣٤
١٥٧	فهرس أنصاف الأبيات الشعرية	٥٤٦
١٥٨	فهرس الأعلام	٥٤٨
١٥٩	المصادر والمراجع	٥٦٢
١٦٠	فهرس الموضوعات	٥٧٩